همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية





في شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الرابع

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية
ص.ب ٢٨٥٧
الكويت

همع الهوامع



١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع
شارع فهد السالم ـ عمارة الشرق الاوسط ـ الكويت
ص. ب ٢٨٥٧ ـ هاتف ٤٣١٩٨٢ ـ برقيا : دار بحوث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحــال

(ض) : الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دالّة على هيْئة صاحبه . ونصبهُ نَصْبَ المفعول به ، أو المشبّه به [1] ، أو الظّرف ، أقوال .

ويغلب انتقالُه إلا في مؤكدة . وقيل : يشترط لزومها ، وانتقال غيرها ، واشتقاقه :

ويغني وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على سِعْر ، أو مفاعلة نحو : كلّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ .

وهل هو مصدر سدّ عن الحال ، أو تقدّر : « مِنْ » أو جاعِلاً ، أو حذف أو ناب [2] ؟ أقوال . ولا يقاس خلافاً لهشام [3] ، وسمع رفعه . ولا يُقدّم المجرُور . وجوّزه الكوفيّة رفْعاً . ويؤخّر العامل على الأصحّ ، أو على ترتيب كعَلّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً .

ونصب الثاني ، قال الفارسي : بالأول [4] . وابن جنّيْ صفة له . والزجّاج : تأكيد . وأبو حيان : منصوبان بالعامل ، لأن مجموعهما الحال .

والمختار عطفٌ بفاء محذوفة لظهورها في « لَتَتَبِعُنّ سُنَنَ مَنْ قبلكم باعاً فباعاً » ،

---

(١) أو المشبّه به سقط من أ .

(٢) ب ، ط : « وناب » بالواو .

(٣) في ط فقط : « لابن هشام » تحريف . وهشام بن معاوية الضّرير . سبق ذكره ١ — ١٢٤ .

(٤) ب : « قال الفارسي : الأول » :



أو على أصل ، أو فرع ، أو نوْع ، أو تشبيه ، أو تقسيم ، أو تفضيل على نفسه ، أو غيره.

* * *

(ش) : الحال يذكّر ويؤنّث . وهو فضلةٌ دالٌّ على هيئة صاحبه نحو : جاء زيد ضاحِكاً ، فـ « ضاحكاً » فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد .

وخرج بالفضلة العمدة نحو : زيد ضاحِكٌ ، وبدالّ على هيئة : سائِرُ المنصوبات إلاّ المصدر النوعي .

ويصاحبه نحو : رجَعْتُ القَهْقَرى ، فإنه يدلّ على هيئة الرّجوع ، لا على هيئة الصاحب .

ولا يقدح في جَعْلهِ فضلة عدمُ الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو : « وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبّارين »[1] ، لأنه عارض ، كما لا يَقْدَحُ في العُمدة عروض الاستغناء عنه .

واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال ؟ فقيل: نصب المفعول به ، وقيل: نصب الشّبيه بالمفعول به ، وهو[٢٣٧] الأرجح . وقيل : نصب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، اذ المجيء في وقت الضّحك ، أو الإسراع مثلاً ، فأشْبَهَتْ ظرْف الزّمان .

وردّ بأن الظّرف أجنبيّ من الاسم ، والحال هي الاسم الأوّل .

والغالب في الحال المبيّنة أن تكون مُنْتَقِلةً ، أي وصفاً غير لازم . وقد تكون ثابتة نحو : « أنزَلَ إليكُمُ الكتابَ مُفَصّلاً »[2] . « قائِماً بِالقِسْط »[3] . « خلَقَ اللهُ الزّرافةَ يَدَيْها أطوَل مِنْ رِجْلَيْهَا » . ولد زيدٌ قصيراً . خلِق أشْهَلَ[4] .

---

(١) الشعراء ١٣٠ . (٢) الأنعام ١١٤ .

(٣) آل عمران ١٨ .

(٤) في أ فقط : « ولد زيد قصيراً أحمق أشهل » : والشُّهلة في الغين بضم الشين : أن يشوب سوادَها زُرْقَةٌ .

أمّا المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال ، بل هو والثّبوت فيها كثيران نحو : « وهو الحقّ مُصَدِّقاً »[1] « وأنّ هـذا صِراطِي مُسْتَقيماً »[2] . « ولا تَعْثَوْا في الأرْض مُفْسِدينَ »[3] . « ويَوْمَ يُبْعَثُ حيّاً »[4] . « فتبسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِها »[5] .

وقيل : لا تكون المبنيةُ إلاّ مُنْتَقِلَةً[6] ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السّابقة محمولٌ على المؤكدة ، لأنه في حكم المعلوم . وقيل : لا تكون المؤكدة إلاّ غير مُنْتَقِلة .

[ما يغني عن الاشتقاق]

والغالِبُ في الحال : أن تكون وصْفاً مُشْتَقّاً ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول ، او من الاسم غير المصدر ، كأظفر من الظُّفْر ، ومُسْتَحجر من الحَجَر ، ومُسْتَنْسَر من النّسْر . ويغني عن الاشتقاق أمور :

أحدها : وصفه نحو : « فَتَمَثّل لها بَشَراً سَوِيّاً »[7] .

الثّاني : تقدير مضاف قبله كقولهم: « وقع المُصْطَرِعَان عِدْلَيْ عَيْر »[8] أي مِثْل : عِدْلَيْ .

---

(1) البقرة 91 .
(2) الأنعام 153 .
(3) البقرة 60 .
(4) مريم 15 .
(5) النمل 19 .
(6) أ فقط : « ولا تكون مبنية إلاّ منتقلة » .
(7) مريم 17 :
(8) هذا مثل . والعَيْر : الحمار وَحْشِيّاً كان أو أهليّاً . والمعنى : أيْ مصطحِبَيْن اصطحابَ عِدْلَي حمار حين سقوطهما . على أن اللقّانيّ قال : الأقرب أن « عِدلَيْ » مفعول مطلق ، وأصله : =



الثّالث : دلالة على سِعْرٍ نحو : بِعْتُ الشّياهَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ قفيزاً بدرهم ، والدّار ذِراعاً بدرهم ، أي مُسَعَّراً .

الرّابع : دلالته على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى فِيَّ ، أي مُشافهةً ، وبعتُه يداً بيد ، أي مُناجزَةً ، ورأساً برأس ، أي مُمَاثَلَةً .

وقد اختلف في إعراب : كَلّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ . فمذهب سيبويه : ما ذُكِر أنّهُ حالٌ على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر ، أي مُشافَهَةً الموضوع موضع الحال ، أيّ مُشافِهاً .

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقُلُه العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نَكِرةً كما قال سيبويه ، ولا بدّ أن يكون له مصدر من لفظه ، كالدّهن ، والعَطاء ، وفاه إلى فِيَّ ليس كذلك .

ومذهب الأخفشْ أن أصله : منْ فِيه إلى فِيّ ، حذف الجار فنصب كقوله : « ولا تَعزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاح » (١) ، أي على عُقْدِه(٢) .

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفَ الجرّ(٣) ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلّم فَمُهُ ، لا فم المُكَلّم (٤) ، ولو كان معنى « مِنْ » مقصوداً لقيل : مِنْ فيه إلى فيه ، إذا أُظْهِرَتْ (٥) ، وفيّ إلى فيه ، إذا قُدِّرَتْ .

= وقوعاً مثل وقوع عَدِلَيْ عَيْر ، إذْ النّيابة إنما تكون بين متضافين أو موصوف وصفته » . أنظر التوضيح لابن هشام ، وحاشية يس ١ : ٣٧٠ .

(١) البقرة ٢٣٥ :

(٢) أ ، ب : « عقده » بالهاء .

(٣) أ ، ب : « حذف الخبر » وهو لا يتفق مع أسلوب النّصّ .

(٤) هذا ردّ المبرّد بأنه تقدير لا يُعْقَل ، لأن الإنسان لا يتكلّم من « في » غيره . أنظر (حاشية يس ١ : ٣٧٠) .

(٥) أي : « مِنْ » :



وقد ورد في الحديث « أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فِيّ » ومَبْدأ الإقراء من فم النَّبِي ﷺ على ما هو الظّاهر [١] في الغاية .

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلَة ، فلما تضمّن كلّمْتُهُ معنى : كلّمَنِي وكلّمته صحّ ذلك ، لأن كلمني « من » فيه صحيح أي لا بواسطة ، ولا بكتابة ، والعرب إذا ضمّنَتْ شيئاً معنى [٢] شيء علّقت به ما يتَعلّق بذلك الشيء .

ومذهب الكوفيّين : أن أصله : كلمته جاعلاً فاهُ إلى « فيّ » ، فهو مفعول به .

ومذهب الفارسيّ : أنه حال نائبة مناب : « جاعِلاً » ، ثم حذف ، وصار العاملُ فيها : « كلّمته » .

ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السّماع ، فلا يقال : كلْمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْني .

وأجاز هشام [٣] : القياس عليه ، فأجاز : ماشيْتُه قَدَمَهُ إلى قَدَمي ، وكافحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي ، وصارعْتُهُ جَبْهَتُهُ على جَبْهَتي ، وجاورْتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتِي ، وناضلْتُه قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي ، ونحو ذلك .

وَرُدّ : بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق ، ومَعْرفةٍ موقع نَكِرَة ، ومُرَكّب موضع مُفْرَد ، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

وسمع : كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية .

ولا يجوز تقديم : « إلى في » على « فاه » ، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين ، لأن الجار للتبيين كـ « لك » بعد : « سَقْياً » وهو لا يقدّم .

---

(١) ط فقط : « على ما هو ظاهر » .

(٢) أ : « شيئاً من شيء » .

(٣) أ ، ب : « ابن هشام » تحريف ، صوابه من أ ، ط والصّبان ٢ : ١٧٢ ، والخضري ١ : ٢١٤ .



وجوّز الكوفيـّة تقديمه إذا رفع ، ويجوز تقديم كليهما ، وتأخير العامل ، فيقال : فاهُ إلى فِيَّ كلمت زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرّف العامل .

واتفق الكوفيون على مَنْعه ، وتبعهم بعضُ البصريّين ، وعُزِي لسيبويه أيضاً ، لأنها حال متأوّلة لم تَقْوَ قُوّة غيرها [١] ، ولم يسمع فيها تقديم .

ولو قيل : فوه إلى فِيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيِّين .

قال أبو حيّان : ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك ، والقياسُ يَقْتضي الجواز .

الخامس : دلالته على ترتيب نحو : ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً ، أي مرتّبين واحداً بعد واحد ، وعلّمْتُهُ الحِسَاب باباً باباً ، أيّ مفصّلاً ، أو مصنّفاً . وفي نصب الثاني من المكرّر خلاف :

ذهب الفارسي : إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جنّيْ : إلى أنه في موضع الصّفة للأول ، وتقديره باباً ذا باب ، حذف « ذا » [٢] . وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جرَيان الأول ، كما تقول زيد عمروٌ ، أي مثل عمرو . وقيل : هو صفة له بلا تقدير ، لأن التفصيل لا يفهم[٢٣٨] بالأوّل وحده . وقال الزّجّاج : الثاني تأكيد للأوّل ، قيل : وهو أولى ، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم .

وأمّا التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع . وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأوّل .

وقال أبو حيّان : الذي أختاره أنّ كلَيْهمَا منصوبٌ بالعامل السّابق ، لأنّ مجموعَهُما هو الحال ، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل

---

(١) أ : « لم يعرفوا غيرها » ، تحريف .

(٢) « ذا » سقطت من ط .



في الحاليّة ، إذ الحاليّة [١] مستفادةٌ منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب .

ونظير ذلك قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة ، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما نابا مناب[٢] المفرد الذي هو (مزّ) أُعرِبا إعرابه قال : ولو ذهب ذاهبٌ : إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء ، أَيْ رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف ، لأن المعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلّمتهُ الحساب باباً بعد باب .

قلت : وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث : « لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ باعاً فباعاً » [٣] .

قال أبو حيّان : والتكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب ، ونحو ذلك .

السّادس : دلالته على أصالة الشيء نحو : « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » [٤] وهذا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً .

السابع : دلالته على فَرْعِيَّتِهِ نحو : هذا حديدُك خاتَماً .

الثّامن : دَلالَتُه على نَوْعِيَّته نحو : هذا مالُك ذهباً .

التّاسع : دلالته على تشبيه نحو : كرّ زيدٌ أسداً ، أي مُشْبِهاً أسداً .

العاشر : دَلالَتُه على تقسيم نحو : أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أَخْماساً .

الحادي عشر : دلالته على تفضيل نفسه باعتبارين نحو : هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً .

---

(١) أ ، ب : « والحاليّة » بالواو تحريف .

(٢) ط : « نابا منابا المفرد » ، تحريف .

(٣) أنظر ابن ماجة الجزء الثامن : « كتاب الفتن » باب ١٧ .

(٤) الإسراء ٦١ .



الثاني عشر : دلالته على تفضيل على غيره ، ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو : أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً .

[ورود الحال مصدراً]

(ص) : وورد مصدراً ، فأوّل بوصْف . وقيل : بحذف مضاف . وقيل : مفعول مطلقٌ لما قبله . وقيل : لمقدّر هو الحال .

ولا يقاس ، ولو نوّع الفعل في الأصحّ نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وزهيرٌ شِعْراً ، والمختار أنهما تمييزان . وأمّا عِلْماً فعالِمٌ ، والمختار مفعول به وقيل : مطلق . ورفعه لغة ، فإن عرّف فراجح .

والنصب مفعول به ، أو به ، أو مطلق أقوال . ولا يقع « أنّ » أو « أنْ » والفعل حالاً خلافاً لابن جِنيٍّ .

(ش) : ورد الحال مصدراً بكثرة ، قال أبو حيّان : وهو أكثر من وروده نَعْتاً ، فمنه : « ثُمّ ادْعُهُنّ يأتينَك سَعْياً » (١) . « يُنْفِقُون أَمْوَالَهُمْ باللَّيْلِ والنّهار سِرّاً وعلانيةً » (٢) . « ادْعُوه خَوْفاً وطَمَعاً » (٣) . « إنِّي دَعَوْتُهم جِهَاراً » (٤) .

وقالوا : قتلتُهُ صَبْراً ، وأتيتُه رَكْضاً ومشياً وعَدْواً ، ولقيته فَجْأةً وكِفاحاً وعيانا ، وكلّمته مشافهةً ، وطلع بغتةً ، وأخذتُ ذلك عنه سَماعاً ، فاختلف النحويّون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع .

---

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٢) البقرة ٢٧٤ ، وفي النسخ الثلاث : « ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية » بإسقاط « بالليل والنهار » تحريف ، إذا كان المراد بها الآية القرآنية .

(٣) الأعراف ٥٦ . (٤) نوح ٨ :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتَق ، أي : ساعياً وراكِضاً ، ومُفاجئاً ، ومُسِرّاً ، ومُعْلِناً ، وخائفين ، وطائعين ، ومجاهراً ، ومصبوراً ، وكذا الباقي .

وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان رَكْض ، وسَيْر عَدْوٍ ، ولِقاء فَجْأة .

وقيل : هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعْي ، وذَا فَجْأة .

وقيل (١) : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيّة وعليه الكوفيون . وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، أي أتيت أركُضُ رَكْضاً ، وعليه الأخفش والمبرّد .

وأجمع البصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلاّ ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتّكاءً (٢).

وشذّ المبرّد ، فقال : يجوز القياس . واختلف النّقل عنه ، فنقل عنه قوم : أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو : أتيته سرعة .

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها :

الأوّل : ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال نحو : أنت الرَّجُل عِلْماً ، أي الكامل في حال علم ، فيقال : أنت الرّجل أدباً ، ونُبْلاً ، وحِلْماً .

قال أبو حيّان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكاملُ من حَيْثُ العِلْم ، لأن اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروفٌ ، والأصل : أنت الكامِل عِلْمُه .

---

(١) من قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة » إلى قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر » سقط من أ .

(٢) في أ : « ولا أجبتك وزيداً بكاء » تحريف وفي ط : « ولا ضحك زيد بكاء » تحريف صوابه من ب :



الثّاني : ما وقع بعد خبر يُشبّهُ به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شِعْراً ، فيقال : أنت حاتِمٌ جوداً ، والأحنف حِلْماً [١] ، ويوسُفُ حُسْناً .

قال أبو حيّان : والتّمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصّوا على أنه تمييز في [٢٣٩] قولك : زيدٌ القمرُ حُسْناً ، وثوبك السّلق [٢] خُضْرَةً .

الثّالث : ما وقع بعد أما نحو : أمّا عِلْماً فعالمٌ ، والأصل فيه : أنّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلْم وغيره ، فقال الرجل للواصف : أمّا عِلْماً فعالِمٌ ، يريد : مهما يُذْكَرُ إنسانٌ في حَالِ عِلْم فالذي وصفت عالِمٌ كأنه مُنْكِرٌ ما وصَفَه به من غَيْر العِلْم ، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشّرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشّرْط . ويقال : قياساً عليه : أمّا سِمَناً فَسمينٌ ، وأما نُبْلاً فَنبيلٌ .

وذهب بعضهم [٣] : إلى أنّ نصبَ « عالِماً » في هذا المثال على أنه مَفعول به بفعل الشّرط المقدّر ، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى ، فكأنه قال : مهما تذكرُ عِلْماً فالذي وصف عالم .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره السّيرافي وابن مالك ، قال : لأنه لا يَخْرُجُ منه شيءٌ عن أصله إذْ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله ، ووضعه موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدراً ، سمع : أمّا قُرَيْشاً فأنا أفْضَلُها ، وأما العَبيدَ فذو عبيد .

وذهب الأخفش : إلى أنّه مفعولٍ مطلق مؤكد لناصبه ، وهو « عالم » المؤخّر ،

(١) ب : « والأحنف عِلْماً » تحريف . صوابه من ب ، ط لأن الأحنف ضرب به المثل في الحِلْم لا في العلْم . وفي أ : « ومعاوية حلْماً » مكان : « الأحنف » .

(٢) السّلق — نبات معروف . وفي أ : « تر بك أليق حضرة » تحريف :

(٣) في أ : « وقيل » مكان : « وذهب بعضهم » :



والتقدير : مهما يَكُن مِنْ شيءٍ فالمذكور عالِمٌ عِلْماً » ، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في : « فأمّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ » (١) . والأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيء فاليتيمَ لا تَقْهَرْ .

ورفْعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم ، قالوا : أمّا علماً فعالِمٌ مع ترجيحهم النّصْب .

فإن وقع بعد « أمّا » معرفة ، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم نحو : أمّا العِلْمُ فعالِمٌ ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز .

ووجَّهَهُ سيبويه بأنه مفعول له ، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر ، لأنه مؤكّد ، والمؤكد لا يكون معرفة .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق ، والكوفيون ومَنْ وافقهم : إلى أنه مفعول به كالقولين في المُنَكّر (٢) .

ومذهب سيبويه : أنَّ أنْ والفعل ، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً ، لأنّ العرب أجرتها مُجْرَى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنّ أنْ للاستقبال ، والمستقبل (٣) لا يكون حالاً .

وأجازه ابن جنِيّ وخرّج عليه قوله :

٩٣٠ — وقالوا لها لا تُنْكِحيه فإنّــه   لأوّل نَصْلٍ أنْ يلاقِي مَجْمعَا (٤)

[تنكير الحال]

(ص) : مسألة : يجب تنكيره ، وثالثها : لا ، إن كان فيه معنى الشّرط ، وورد

(١) سورة الضّحى ٩ .   (٢) أ : « في المنكور » .

(٣) ط : « والمستقل » تحريف .

(٤) لتأبط شرّاً . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ : ١٤٩ .



باللاّم والإضافة ، وعلَماً فمؤول . ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً (١) لضمير سابق ، وتجعله بنو تميم توكيداً ، وكذا مركّبة في الأصحّ . والأصح أن « وحده » موضع مصدر حال . وقيل : مصدرٌ بحذف الزّيادة . وقيل : مِنْ : وحد . وقيل : لا فعل له ، وقيل : نصب ظرفاً ، وقيل : بمضمر .

(ش) : يجب في الحال التّنكير ، لأنها خبر في المعنى ، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور .

وجوّز يونس والبغداديّون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الرّاكِبَ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك .

وقال الكوفيّون : إذا كان في الحال (٢) معنى الشّرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المُسِيءَ ، التقدير: إذا أحْسَنَ أفضل منه إذا أساءَ . وأنت زيداً (٣) أشهر منك عَمْراً أي : إذا سمّيتَ . وسمع : لذُو الرّمّة ذَا الرّمةَ أشهر منه غيلانَ (٤) .

فإن لم يكن فيها معنى الشّرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللّفظ نحو : جاء زيدٌ الرّاكبَ (٥) . والأولون ، قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرَيْن بِفِعْل التّسمية .

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : مررت بهم الجمّاءَ الغَفِيرَ (٦)

---

(١) ط فقط : « مضاف » بالرفع .

(٢) أ : « إذا كان في الفعل » تحريف .

(٣) ط : « وأنت زيد » بالرفع تحريف .

(٤) غيلان اسم ذي الرمة . انظر اللسان (غيل) . وفي أ : « عيلان » بالعين المهملة تحريف .

(٥) إذْ لا يصح : جاء زيدٌ إنْ ركب .

(٦) أ فقط : « مررت بهم الجمّ الغفير » .



٩٣١ — * فأرسلها العراك (1) *

وادخلوا الأوّلَ فالأولَ ، وقرىء : « ليخرُجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ » (2) وهي مؤولة على زيادة اللاّم .

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو : « تفرّقوا أيادي سَبأ (3) » فأوّل بتقدير : « مِثْل » أو « تبدّداً لا بقاء معه » ، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي ، فأول بتقدير جاهِداً ، ومُطِيقاً ، ومُنْفَرِداً . ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِه ، أي : عائِداً (4) .

ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثَلاثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُم ، أو عَشَرَتَهُمْ ، وتأويله عند سيبويه : أنّه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي مُثَلِّثاً أو مُخمّساً لهم .

وبنو تميمٍ يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً ، فعلى هذا يقدر بـ « جميعهم » ، وعلى الأول بـ « جميعا » .

وهل يجري ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ، والصّحيح : الجواز ، فيقال : جاء القوم خَمسةَ عَشَرَهم ، والنِّسْوة خَمْسةَ عَشَرَتهنّ بالنّصب .

---

(1) قطعة من بيت للبيد . والبيت بتمامه :

فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخال

من الشواهد التي أغفلها الدرر . انظر ديوان لبيد ٨٦ ، والخزانة ١ : ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢ : ٦٢ . وفي النسخ الثلاث : « وأرسلها العراك » .

(2) سورة المنافقون ٨ .

(3) هذا مثل . ويروى : « أيدي سبأ » . قال ابن هشام: وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب ، انظر « المغني » مبحث « إذا » .

(4) « أي عائداً » سقطت من أ .



وورد أيضاً من الحال ما هو علَم ، قالوا : جاءت الخيلُ بَدادِ ، وبداد علم جِنْس ، فأوّل بمتبدِّدة .

وفي « وحده » مذاهب : قال سيبويه والخليل : هو [٢٤٠] اسمٌ موضوع موضع المصدر ، الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع مُوحِّداً (١) في المُتَعدِّي ، ومتوحِّداً في اللاّزم .

وقال قوم : إنه مصدر على حذف حروف الزّيادة من إيحاد واقع موقع الحال . وقال آخرون : انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخُوّة . وقيل : إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع : وَحِد يَحِدُ (٢) . وقال يونس وهشام : إنه منصوب انتصاب الظّرف ، فيجري مجرى « عنده » .

والأصل في جاء زيدٌ وحْدَهُ : على وحده ، حُذِف الجارّ ، ونصب على الظّرْف . وسمع : جَلَسا عَلَى وَحْدَيْهِما (٣) .

والتقدير في : زيد وحده : زيد موضع التَّفَرُّد ، وهذا المثال مسموع ، وهو أقوى دليل على ظرفيّته حيث جعلوه خبراً لا حالاً ، إذْ لا يجوز : زيد جالساً . وقيل : إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر ، أي وَحِد وَحْدَهُ ، كما قالوا : زيدٌ إقْبالاً وإدْباراً أي : يُقْبِل ، ويُدْبِر .

* * *

(ص) : مسألة : لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداء . قال أبو حيّان :

---

(١) ط : « موحوداً » .

(٢) وَحدَ : كَعلِم ، وَوَحُدَ كَكَرُمَ ، انظر اللسان (وحد) .

(٣) ط : « وحدتهما » تحريف . صوابه في اللسان ، و أ ، ب . وفي اللسان (وحد) « وجلسا على وحْدَيهما » .

ودونه قياساً . وقيل : يختصّ بالوصف . وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم ، أو يكن جملة بالواو . والأصح أنه في نحو : فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ ، لا ضمير الظّرف .

ويجيء من المضاف إليه (١) معموله . قال الأخفش وابن مالك : أو جُزْؤُه أو كَجُزْئِه . وبعضهم مطلقاً .

وفي مجيئه من المنادي : ثالثها يجوز مؤكّدة ، لا مُبيّنة .

[صاحب الحال]

(ش) : لما كانت الحالُ خبراً في المعنى ، وصاحِبُها مُخْبَراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها . ومن النّادر قولهم : « عليه مائة بِيضاً » ، و « فيها رجلٌ قائماً » . واختار أبو حيّان : مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، وإن كان دون الإتباع في القوّة (٢) .

ومن المسوّغات : النّفي كقوله تعالى : « وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ ولَها كِتابٌ مَعْلُوم » (٣) .

والنهي نحو :

٩٣٢ ـ لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لحِمام (٤)

---

(١) « إليه » سقطت من ط .

(٢) أ : « العزة » مكان : « القوّة » تحريف .

(٣) سورة الحِجْر ٤ وقد سقطت من ط كلمة : « معلوم » .

(٤) لقَطَرِيّ بن الفجاءة من شواهد : الأشموني ٢ : ١٧٥ ، وابنُ عقيل ١ : ٢١٦ .



والاستفهام : نحو :

٩٣٣ — * يا صَاح هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرى [(١)] *

والوصْفُ نحو : « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً » [(٢)] . وبالآية رُدَّ على مَنْ قال : إنه لا يجوز الاّ أنْ تكون النّكرةُ موصوفةً بوصفين .

والإضافة : نحو : « في أَرْبَعَةِ أيّامٍ سَواءً » [(٣)] ، « وحَشَرْنا عَلَيْهِم كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً » [(٤)] .

والعملُ نحو : مررت بضارب هِنْداً قائِماً . وقيل : لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً .

فإنْ قدّم الحال على صاحبه النّكرة جاز ، وإنْ لم يكن له مسوّغ [(٥)] تخلّصاً من تَقَدّم الوصف نحو : هذا قائِماً رجلٌ .

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحو : « أوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِها » [(٦)] .

٩٣٤ — * مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بي [(٧)] *

---

(١) لرجل من طيء لا يعلم اسمه . وعجزه :

* لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِها الأمَلا *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ١٧٦ وفي ط « فيرى » بالياء تحريف صوابه في أ ، ب والدرر وكتب الشواهد .

(٢) سورة الدخان ٤ ، ٥ . (٣) سورة فصّلت ١٠ .

(٤) سورة الأنعام ١١١ .

(٥) ب : « وإن لم يكن مسوّغ » بإسقاط : له » . ط : « وإن لم يكن مسموع » تحريف .

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ وقد سقطت : « على عروشها » من أ ، ب .

(٧) لمجنون ليلى ، وعجزه :

* فهل إلى ليلى الغداة شفيعُ *

=



وظاهر كلام سيبويه : أنّ صاحب الحال في نحو : « فيها [١] قائماً رجلٌ » هو المبتدأ ، وصححه ابن مالك .

وذهب قومٌ : إلى أن صاحبه الضّمير المستكِنّ في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلاّ من الفاعل والمفعول .

وزعم ابن خروف : أنّ الخبر إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلاّ إذا تأخر ، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه ، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ، ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخّر .

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ، لأنّ المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف ، وواقعٌ منه موقع التنوين .

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحِبَ حال ، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو : « إلَيْهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً » [٢] . وعَرَفْتُ قِيامَ زيدٍ مُسْرِعاً .

ـ وجوّز بعض البصريين ، وصاحب « البسيط » مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلقاً ، وخرّجوا عليه : « أنّ دابِرَ هؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ [٣] » ، وقوله :

٩٣٥ ـ * حَلَقُ الحديد مُضَاعَفاً يتَلَهّبُ [٤] *

= ديوانه ١٩١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٢ يذكر أنه لقيس بن ذريح ، وعجزه في روايته :

* فهل لي إلى لُبْنَى الغُداةَ شفيعٌ *

(١) « فيها » سقطت من أ .

(٢) سورة يونس ٤ .

(٣) سورة الحِجْر ٦٦ .

(٤) لزيد الفوارس . وصدره :

* عوذٌ وَبُهْثَةُ حاشِدُونَ عَلَيْهِمُ *

الخزانة ١ : ٥١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ١٦٧ ، ٢ : ٣٢٧ .



وجوّزه الأخفش وابن مالك ان كان المضافُ جُزْءاً ما أضيف إليه ، أو مِثْل جُزْئه نحو : « مَا في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إخْوَاناً »(١) . « ملّة إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً »(٢) ، لأنه لو استغني به عن المضاف ، وقيل : ونَزَعْنَا (٣) ما فيهم إخْواناً . واتّبعَ إبراهِيمَ حَنيفاً لصحّ .

وردّه أبو حيان وقال : إن النصب في « إخواناً » على المَدْح ، و « حَنيفاً » حال من « مِلّة » بمعنى دِينٍ ، أو من الضمير في « اتّبعْ » . قال : وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وعامِل المضاف إليه اللام ، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال .

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب (٤) .

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص) : ويقدّم على صاحبه ، لا مجرور بإضافة ، وقيل : إلاّ بوصف ولا منصوب بكأنّ ، وليت ، ولَعَلّ ، وفعل تعجّب [٢٤١] ولا ضمير متّصل بصلة أل أو حَرْف . ويجب إن أضيف لضمير ملابسه . قيل : أو قُرِن بإلاّ . ومنعه البصريون

(١) سورة الحِجْر ٤٧ .
(٢) سورة النساء ١٢٥ .
(٣) « ونزعنا » سقطت من أ .
(٤) في أ : « بعد مذاهب » بياض . وفي ب : بياض مشار إليه : بـ «كذا » وليس في ط إشارة إلى هذا البياض وأسلوب النّصّ يشير إلى أن النّص ناقص . وفي الأشموني ٢ : ١٨٠ عند حديثه عن العامل المعنوي في الحال علّق الصّبان على ذلك بقوله : « والعوامل المتضمّنة ما ذكره عشرة ، ذكر المصنف والشارح منها تسعة ، وأسقطا النداء نحو :

* يا أيهـا الرّبعُ مَبْكيّاً بسـاحَتِهِ *

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان في الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز » .



على مجرور بغير زائد . وثالثها : إلا الضّمير والفعْليّة . والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ، ومنصوب . وقيل : إلاّ الفعليّة .

(ش) : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه ، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله :

٩٣٦ – فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِها   صَوْبُ الغَمَامِ ، ودِيمَةٌ تَهْمِي [١]

أم منصوباً كقوله :

٩٣٧ –   * وَصَلْتَ ولم أَصْرِمْ مسبين أُسْرَتِي * [٢]

أَم مجروراً بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحدٍ ، وكفى مُعيناً بزيد . أو أصلِيٍّ نحو : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ كافّةً لِلنّاسِ [٣] » هذا هو الأصحّ في الجميع .

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديمُ الحال عليه : كعرفْتُ قِيامَ هندٍ مُسْرِعةً ، فلا يقدّم « مسرعة » على « هند » ، لئلاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على « قيام » الذي هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصِّلة من الموصول ، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته .

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال ، أم غير محضة نحو : هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في « الجامع » : إنه الأصحّ .

وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف ، لأن الإضافة في نية الانفصال . كذا ذكره في « شرح التسهيل » ، لكنه نقل ذلك في « شرح العُمْـدة » عن بعض النحويِّين ، وقال : المنع عندي أوْلى .

(١) لطرفة بن العبد . ديوانه ١٢١ ، وروايته : « بلادك » مكان : « ديارك » .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠١ : ليس له تتمة ولا قائل معروف . وفي أ : « مسبين أموالي » .

(٣) سورة سبأ ٢٨ .



ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكةً بهند ، ومررت ضاحكاً بك ، وتأوّلوا الآية بأن « كافّة » حال من الكاف ، وعلّلوا المنع بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ [1] لتعلّقه بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عِوَضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير ، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار مُتّكِئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا .

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم .

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ ، وليس كذلك ، فقد قال بالجواز مطلقاً : الفارسيّ ، وابن كَيْسان ، وابن بُرْهان ، وصحّحه ابن مالك .

ومنع الكوفيون التّقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافِعُه ، فلا يجيزون : مسرعاً قام زيد . ويجيزون : قام مسرعاً زيدٌ ، لتقدم الرافع .

ومنع الكوفيّون أيضاً التّقديم على المنصوب الظاهر ، سواء كان الحال اسماً ، أو فعلاً ، فلا يجيزون : لقيت راكبةً هنداً ، ولا لقيت تركب هنداً ، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدل منه .

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً ، لانتفاء توهّم المفعوليّة ، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به .

---

(١) أ : « ص » مكان : « ثان » تحريف . و «ثان» أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك : « انظر الصّبان ٢ : ١٧٦ » .



وفي « شرح العمدة » لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان ، أو لَيْت ، أو لَعلّ ، أو فعل تعجب ، أو اتّصل بصلة « أل » نحو : القاصِدُك سائلاً زيدٌ ، أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً ، ولم يتعرض لذلك في « التسهيل » .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو : جاء زائراً هندٌ أخوها (١) ، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه .

وجَعَل قَوْمٌ من ذلك اقْتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو : ما قَدِمَ مُسْرِعاً إلاّ زيدٌ .

[تقديم الحال على عامله]

(ص) : وعلى عامله . وثالثها يمنع في نحو : راكباً زيدٌ جاء . ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر . ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل ، أو حرفاً (٢) أو مصدراً . قال ابن مالك : أو نعتاً ، أو أفعل تفضيل ، أو اتصل بلام ابتداء ، أو قسم ، أو أفهم تشبيهاً خِلافا للكسائي ، أو ضُمِّن معنى الفعل ، لا حروفه ، كإشارة ، وتنبيهٍ ، وتمنٍّ ، وترجٍّ أو قرن الحال بالواو . وثالثها : يجوز إن كان فعلاً .

(ش) : في تقديم الحال على عاملها مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الجَرْمِيّ تشبيهاً بالتمييز .

والثاني : الجواز [٢٤٢] مطلقا إلاّ ما يأتي استثناؤه ، وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور

(١) أ : « جاء زائر أجرها » تحريف ، ب « جاء زائر هند أخوها » تحريف أيضاً صوابهما في ط .
(٢) ب ، ط : « أو حرف » بالرفع .



قياساً على المفعول به ، والظّرْف .

والفرق بينه وبين التمييزْ أن الحال يقتضيها الفعل بوجْهٍ ، فقدّمت كما تُقدَّمُ سائر الفضلات ، وقد ورد به السّماع ، قال تعالى: « خُشَّعاً أبْصارُهم يَخْرُجُونَ »(١) .

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره ، مؤكّدة أم غير مؤكدة . وفي المؤكّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّدة .

ومنع الأخفش : راكباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثّالث .

والرّابع : وعليه الكوفيّون : إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت ، والرافع قبلها ، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً ، فلا يجوز : راكباً جاء زيدٌ ، لأنها عندهم في معنى الشّرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظّاهر لفظاً ورُتْبَةً .

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرُها ، وتوسيطُها ، وتقديمُها على الرّافع والمرفوع معاً نحو : قائماً في الدّار أنت ، وراكباً جئت . وإن كانت من منصوب ظاهر ، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول . أو مضمر جاز التّقديم نحو : ضاحِكاً لقيتني هند ، وضاحِكاً مرّت بي هند .

[صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها]

وعلى الأصح يستثنى صُوَر لا يجوز فيها التقديم :

منها : أن يكون العامِلُ فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هنداً (٢) متجرّدةً ،

---

(١) سورة القمر ٧ ، وفي أ ، ب : « خاشعاً أبصارهم يخرجون » وهي قراءة صحيحة لأنه قرأ بها أبو عمر وحمزة والكسائي . انظر كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٦١٨ ، والحجة لابن خالويه ٣١٠ وفي ط : « خاشعة أبصارهم يخرجون » تحريف .

(٢) ب : « ما أحسن هند » بالرفع ، تحريف .



فلا يقال : متجرّدةً ما أحسن هنداً . أو صفة غير مَحْضَة (١) .

أو صلة لأل نحوِ : الجائي مسرعاً زيد ، فلا يجوز أل مسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها ، فيقال : مَنْ الّذي خائِفاً جاء .

أو صلةً لحرف مصدريّ نحو : يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعاً ، فلا يجوز أنْ مُسْرِعاً يقوم زيد .

أو مصدراً نحو : يعجبني رُكوب الفرَس مُسْرجاً . أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبةٍ فرَسُهُ مكسوراً سَرْجُها ، فلا يقال : برجلِ مكسوراً سَرْجُها ذاهبةٍ فرسُهُ ، كذا قاله ابن مالك .

وقال أبو حيّان : إنه غفلةٌ منه ، ونصوص النّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به ، وحالٍ ، وظرفٍ ، ومصدرٍ ونحوها ، وإنما منعوا تقديمَ المعمول على المنعوت ، لا على النعت العامل فيه ، فيجوز في : مررت برجل يركب الفرَس مُسْرجاً : مررت برجل مسرجاً يركب الفرس ، ولا يجوز : مررت مسرجاً برجل يركب الفرس . قال : وأمّا المثال الذي ذكره (٢) فلم يمتنع فيه تقديم : « مكسوراً سَرْجُها » من جهة أنّ العامل في « مكسوراً » النّعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسّره .

وقد نصّ النّحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة ، وما أشبهها ، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال ، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمر ما بعده .

ومن الصُّور المستثناة : أن يكون العامل أفعل التّفضيل نحو : زيدٌ أكفَؤهم (٣)

(١) أ : « غير مختصّة » ، تحريف . انظر الأشموني ٢ : ١٨٠ .
(٢) في أ : « وأمّا المثال الذي تقدّم » .
(٣) في النسخ الثلاث : « زيد أكفاهم ناصراً » تحريف .



ناصِراً ، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فأشبه الجوامد .

أو متّصلاً بلام الابتداء ، أو لام القسم نحو: لأصْبِرُ مُحْتَسباً، والله لأقومَنّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، وزيدٌ زهير شعراً ، وزيدٌ الشّمسُ طالعةً . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين .

وأجاز الكسائي التقديم ، فقال : زيد شجاعاً مثلك ، وزيدٌ طالعةً الشمسُ .

ومنها : أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأمّا في مثل : أمّـــا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة (١) « وحروف » (٢) التّنبيه نحو : هذا زيدٌ قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ ، ولا يجوز على تقدير (٣) الثاني .

وكحرف التمني ، وهو ليت ، والترجّي ، وهو لعلّ .

ومنها : أن يكون الحال جملةً معها الواو ، نحو : جاء زيد والشّمسُ طالعةٌ ، فلا يجوز : والشّمس طالعةٌ جاء زيدٌ ، وأجازه الكسائي والفرّاء ، وهشام مطلقاً . وأجازه بعضهم اذا كان العاملُ فعلاً .

[عامل الحال إذا كان : أفعل التفضيل]

(ص) : واغتفر ، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين ، وإنما يجيئان معه لمختلفَيْ حالٍ ، أو ذات ، والأصحّ أنه يعمل فيهما .

(ش) : كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر

---

(١) أ : « أو اسم اشارة » بدون « أل » .

(٢) ط فقط : « وحرف التّنبيه » .

(٣) كلمة : « تقدير » سقطت من أ .



الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه .

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين (١) نحو : زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً ، أو مُتّفِقا الحال (٢) نحو : زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً .

أوْ إلاّ المتّحد الذّات ، مُخْتَلِف الحَالَيْن نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، وزيد قائِماً أخطبُ منه قاعِداً .

واخْتُلِف في العامل (٣) في هذين الحالين ، فالأصحّ أنه [٢٤٣] أفعل التّفضيل « فَبُسْراً » (٤) حال من الضّمير المستكنّ في « أطْيَب » ، و « رُطباً » حال من ضمير « منه » والعامل فيهما « أطْيَب » .

وذهب المبرّد وطائفة : إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التّامّة صلة لـ « إذْ » في الماضي ، و « إذا » في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل : على (٥) إضمار « كان » ، و « يكون » النّاقصة .

وعلى الحاليّة فالمسموع من كلام العرب توسّط « أفعل » بين هذين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا : لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه ، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السّماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب « أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلمّا وردت أجريت كما سمعت .

ووجّهَه الزّجّاج : بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضّل والمُفَضل

---

(١) في أ ، ب : « المختلفي الذات ، مختلفي الحالين » .

(٢) في أ ، ب : « أو متفقي الحال » .

(٣) « في العامل » سقط من أ .

(٤) أ : « فليس » مكان : « فبسراً » تحريف .

(٥) « على » سقطت من أ .



عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيّهما المفضّل ، فلذا قدم المُفَضّل ، وأُخِّر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن « أفعل »[1] بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال : هذا أطيب بسراً منه رُطباً . وزيدٌ أشجع أعزلَ[2] من عمرو ذا سِلاح .

قال أبو حيان : وهذا حسنٌ في القياس ، لكنه يحتاج إلى سماع ، أمّا التّأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بسراً رطباً أو التقديم نحو : هذا بسراً منه رطباً أطيب[3] فلا يجوز بإجماع .

[عامل الحال إذا كان ظرفاً]

(ص) : فإنْ كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة . وثالثها : يجوز إنْ كان مثله ، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال . ورابعها : يجوز إن كانت من مضمر مرفوع . وقال ابن مالك : إن كانت مثله قوِيَ وإلاّ ضعف ، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتّفاقاً .

(ش) : إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ المنع مطلقا ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائِماً في الدّار زيدٌ .

والثّاني : الجواز ، وعليه الأخفش .

---

(١) « عن أفعل » سقطت من أ .

(٢) أ : « وأعزل » بالواو . تحريف .

(٣) في أ : « هذا بسراً رطباً أطيب منه » . تحريف .



والثّالث : وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ ، فيجوز تقديمها نحو : « هُنَالِكَ الوَلاَيَةُ للهِ الحَقّ » [١]. فـ « هنالك » ظرف مكان ، وهو حال من ضمير « لله » الذي هو خبر « الولاية » ، والمنع في غير ذلك .

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال ؛ أحدها : الجواز مطلقاً ، وصحّحه ابن مالك نحو : زيدٌ متّكِئاً في الدّار ، وزيد عند هند في بستانها .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل [٢] ، وعليه الجمهور ، وصحّحه أبو حيّان وردّ بالسماع قال تعالى : « والسّمَوَاتُ مَطْوِيّاتٍ بِيَمِينِهِ » [٣] .

والثّالث : الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً ، أو مجروراً ، والمنع في غير ذلك .

والرابع : الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو : أنت قائماً في الدّار . والمنع إنْ كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيّون .

واختار [٤] ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسّط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوّة .

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ ، وتأخّر الخبر ، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو : في الدّار عندك زيدٌ ، وفي الدار قائِماً زيدٌ .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص) : وإنْ وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية ، فإن تقدّم الظرف اختير

(١) سورة الكهف ٤٤ .

(٢) « لضعف العامل » سقطت من أ .

(٣) سورة الزمر ٦٧ ، و « مطويات » بالكسر قراءة قرآنية . انظر « العكبري ٢ : ٢١٦ » .

(٤) ط : « واختاره ابن مالك » تحريف . صوابه في أ ، ب .



حاليّة الاسم، وإلا فخبريّته . وقال المبرّد : لا فرق . فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحاليّة، وأوجبها الكوفيّة . فإن كان ناقصاً فالخبريّة مطلقاً خلافاً لهم ، أو تام وناقص [1] ، وبُدِىء بأيّهما جازا على الأصحّ .

(ش) : إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ [2] أو مجرورٍ ، وكلاهما صالحان للخبريّة بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً ، والآخر خبراً بلا خلاف ، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيّين حاليّة الاسم ، وخبريّة الظرف نحو : فيها زيد قائماً ، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمْدة ، لا فضلة ، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبريّة الاسم نحو : زيدٌ في الدّار قائمٌ . وقال المبرّد : التقديم والتأخير في هذا واحد .

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً . وحكم برُجحان حاليّة الاسم تقدّم الظّرف أو تأخّر [3] لنزولِ القرآن به ، قال تعالى : « وأمّا الّذِين سُعِدُوا فَفِي الجَنّةِ خَالِدِينَ فيها [4] » . « فكَانَ عاقِبَتَهُما أنّهما في النّار خَالِدِينَ فيها » [5] .

وادّعى الكوفيّون : أن النّصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به ، لا بالرّفع . وأجيب بأنه يَدُلّ على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قُرِىء [٢٤٤] في الآيتين : « خالِدون » ، و « خالِدين » .

فإن كان الظّرف أو المجرور غَيْرَ مستغنىً به تعيّن خبريّة الاسم ، وحاليّة

---

(١) ط : « أو ناقص » بأو صوابه في أ ، ب ، والشرح .

(٢) ط فقط : « أو ظرف » .

(٣) أ ، ب : « أو تأخّر تقديم الظرف » . تحريف .

(٤) سورة هود : ١٠٨ .

(٥) سورة الحشر ١٧ .



الظرف مطلقاً ، تكرّر أوْ لا نحو : فيك زيدٌ راغِبٌ [١] ، وزيدٌ راغِبٌ [٢] فيك .

وأجاز الكوفيّون : نصب « راغب » وشبهه على الحال .

وإن اجتمع [٣] ظرفان : تامٌّ وناقِصٌ جاز الرّفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتّام نحو : إنّ عبد الله في الدار بك واثِقاً [٤] أو واثِقٌ ، أو بالناقص نحو : إن فيك عبد الله في الدّار راغباً أو راغبٌ .

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين ، لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر ، وصلته ، وهو « بك » و « فيك » كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحاليّة إلى الخبريّة .

[مسائل حول عامل الحال]

(ص) : مسألة : اختلف هل يعمل فيه غيرُ عاملِ صاحبه . ومَنع السُّهَيْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه . وأبو حيّان : ليْتَ ، ولعَلّ . وبعضهم كان .

والأصح جواز تعدّده لمفرد ، وغيره مُتَّفِقَيْن أوْلا . ولا يجمعان إلاّ إن صَلُح انفراد كُلّ بالموصوف [٥] .

وقيل : يجوز في متضايفين . وفي التفريق يكون للأقرب ، والمختار للأسبق ، ولا يفرد بعد « إمّا » [٦] وندر بعد « لا » .

---

(١) أ : « فيك زيد راغبك » تحريف .

(٢) « وزيد راغب » سقط من ب .

(٣) أ : « فإن كان ظرفان » مكان : « وإن اجتمع ظرفان » .

(٤) أ : « إن عبد الله فيك في الدّار واثقاً » . تحريف .

(٥) ط فقط : « إلا إن صلح انفراده بالموصوف » . وانظر الشرح :

(٦) أ : « بعد إذا » تحريف ، صوابه في ب ، ط ، والشرح . وفي ط : « أمّا » بفتح الهمزة . تحريف .



(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه ؟

فالجمهور : لا ، كالصفة والموصوف .

وجوّزه ابن مالك بقِلّة كالتمييز والمميّز ، والخبر والمخبر عنه ، وخرّج عليه : « إنّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً [1] » ، فـ« أمّتكم » صاحب الحال ، والعامل فيه إنّ ، وفي الحال الإشارة .

الثانية : تقدّم أن العوامل المعنويّة تعمل في الحال كالإشارة ونحوها .

ومنع السُّهيليّ عمل حرف التّنبيه في الحال ، فقال : « ها » حرف ، ومعنى الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال .

قال : ولا يَصِحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة ، لأنّهُ غير مشتق من لفظ الإشارة [2] ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل « هو » ، ولا « أنت » بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف .

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً إنما هو : « انظر » مقدّرة دلّ عليها الإشارة ، لأنك أشرت إلى المخاطب ، لينظر .

وقال أبو حيّان : إنه قريب ، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ ، ثم صرّح باختياره ، واختاره أيضا صاحب البسيط [3] .

وقال أبو حيّان : الصحيح أيضاً أنّ « ليت » و « لعل » ، وباقي الحروف لا تعمل في الحال ، ولا الظرف ، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ « كان » ، و« كاف »[4] التشبيه.

---

(١) سورة الأنبياء ٩٢ .

(٢) « الإشارة » سقطت من أ .

(٣) أ : « ابن صاحب البسيط » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٤) أ : « وحرف التشبيه » .



ومنع بعضهم عمل « كان » أيضاً في الحال ، نقله صاحب البسيط .

الثالثة : يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت ، سواء كان صاحب الحال [١] واحداً نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدّداً ، وسواءٌ في المتعدّد اتفق اعرابه نحو : جاء زيد وعمرو مُسْرعَيْن أم اختلف نحو : لقي زيدٌ عمراً ضاحكين ، هذا هو الأصحّ ، ومذهب الجمهور .

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصْفور : أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف ، واستثنى أفعل التفضيل ، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم ، وخرّجوا المنصوب ثانياً [٢] على أنه صفة للحال ، أو حال من الضّمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين .

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كُلّ وصفٍ بالموصوف ، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا .

وأجاز الكسائي وهشام : أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ، ومضاف إليه نحو: لَقيتُ صاحبَ الناقة طَلِيحَيْن ، على أنّ طَلِيحَيْن حال من الصّاحب والنّاقة .

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر ، أي والناقة ، لأن الحال كالخبر ، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه ، إنما الإخبار عن المضاف .

وإن تعدّد ذو الحال ، وتفرّق الحالان نحو : لقيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني ، لأنه يليه ، والحال الثاني على الاسم الأول ، فـ « مُصْعِداً » لزيد و « منحدراً » للتاء ، كذا قالوه . ووجّهوه بأن فيه اتّصال أحد

---

(١) « الحال » سقطت من أ .

(٢) أ : « الثاني » بأل .



الحالين بصاحبه [١] ، وعوْد ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور ، واغتفر انتقال الثّاني ، وعود ضميره على الأبعد ، إذ لا يستطاع غير ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيّن المذكور أوْلاً .

وفي « التّمهيد » العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخّر للمفعول ، ولو جعلت الآخر [٢] للأول لجاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب « التمهيد » مخالِفٌ لما قررْ غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ ــ خرجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مرْطٍ مُرحّلِ [٣] [٢٤٥]

فـ « أمشي » لأول الاسْمَيْن ، و « تجرّ » لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد « إمّا » أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أوْ « أوْ » كقوله تعالى : « إنّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمّا شاكِراً وإمّا كَفوراً » [٤] . وقول الشاعر :

٩٣٩ ــ وقد شَفّني ألا يَــزالَ يروعُني خيالُك إمّا طَارِقــاً أو مُغادِيَا [٥]

وإفرادها [٦] بعد « إما » ممنوع في النّثر والنظم ، وبعد « لا » نادر تقول : لا راغِباً ولا رَاهِباً فتكرر .

---

(١) « بصاحبه » سقط من أ . (٢) ط فقط : « الأخير » .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وفي ط : « مرجّل » بالجيم المعجمة ، تحريف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٢٠٢ ، وقد نسبه بعد ذلك في الدرر ٢ :١٨٦ إلى الأخطل كما ذكر أبو حيّان .

(٦) أ : « وافراد بعد إمّا » .



وقد تُفْرَدُ كقوله :

٩٤٠ – قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولكن بأَنْواع الخَدائع والْمَكْر[1]

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطِّئةً ومؤكّدة خلافاً لقوم ، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيّن[2] ، أو فَخْر ، أو تعظيم ، أو ضدّه ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدّرة ومحكيّة وسببيّة .

(ش) : للحال أقسام باعتبارات ، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتّوطئة بها إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب . ومُوَطّئة ، وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً »[3] . وتقول : جاءني زيدٌ رجلاً محسناً .

وتنقسم بحسب التّبيين والتأكيد إلى قسمين :

– مُبَيِّنة وهو الغالب ، وتسمّى مؤسّسة أيضاً ، وهي التي تدلّ على معنىً لا يفهم مما قبلها .

– ومؤكدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرّد والفرّاء ، والسّهيليّ : إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبيِّنة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع :

– مؤكّدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين ، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقّين ، ولا في حكمهما .

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٦٩ .

(٢) أ : « ليقين » تحريف .

(٣) سورة مريم ١٧ .



وفائدتها : اما بيان تعيّن نحو : زيد أخوك معلوماً . نحو :

٩٤١ — * أنا ابْنُ دَارةَ مَعْروفاً بهَا نَسَبي [١] *

أو فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً . أو تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مُهيباً [٢] أو تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ، أو وعيد نحو : أنا فلانٌ مُتَمكّناً فاتّقِ غَضَبِي .

وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمر ، تقديره : إذا كان المبتدأ « أنا أحق » [٣] أو أعرف أو « أعرفني » ، وإذا كان غيره : « أحقه » أو « أعرفه » .

الثاني : أنه المبتدأ مضمّناً معنى التّنبيه ، وعليه ابن خَرُوف .

الثالث : انه الخبر مؤولاً بمسمّى ، وعليه الزّجّاج ، ولظهور تكلّف القولين كان الرّاجح الأول .

— مؤكدة لعاملها : وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو : « ولّيتُم مُدْبرِين [٤] » — « ويَوْمَ يُبْعَثُ حيّاً [٥] » « فتَبَسَّم ضَاحِكاً [٦] » « ولا تَعْثَوْا في الأرْض مُفْسِدينَ » .[٧] وقد توافقه نحو : « أَرْسلناك

---

(١) لسالم بن داره . وعجزه :

* وهل بدارةَ يا للنّاس مِنْ عـار *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، والأشموني ٢ : ١٨٥ .

(٢) أ فقط : « مهابا » . وفعله : هاب يهاب من باب تعب ، واسم فاعله هابٌ ، ومفعوله « هيوب » : « ومَهيب » .

(٣) ط : « أنا أظن » .

(٤) سورة التوبة ٢٥ .

(٥) سورة مريم ١٥ .

(٦) سورة النمل ١٩ .

(٧) سورة البقرة ٦٠ .



للنّاس رَسُولاً » [١] . و « سَخَّرَ لَكُم اللّيْلَ والنّهارَ والشّمْسَ والْقَمَرَ والنّجُومَ مُسخّراتٍ بِأمْرِهِ » [٢] .

قال ابن هشام في المغني : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها النّحويون نحو : جاء القومُ طرّاً [٣] ، وفسّرها في « شرح الشذور » : بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها [٤] .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو : « وهَذَا بَعْلِي شَيْخاً » [٥] .

ومقدّرة : وهي المستقبلة : كمررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً ، أي مقدراً ذلك ، ومنه : « ادْخلُوها خَالِدينَ » [٦] .

ومحكيّة : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمسِ راكباً [٧] .

وتنقسم بحسب [٨] حصول معناها إلى صاحبها [٩] وعدمه إلى قسمين :

حقيقية وهي الغالب . وسببيّة كالنعت السَّبَبِيّ نحو : مررت بالدّار قائِماً ساكنها .

---

(١) سورة النساء ٧٩ .

(٢) سورة النّحل ١٢ ؛ قرأ عبد الله بن عامر رفعاً ، وقرأ الباقون بنصب ، ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة عبد الله بن عامر : انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٥) سورة هود ٧٢ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) في أ ، ب : « يسير راكباً » مكان : « أمس » .

(٨) أ : « وتنقسم بحيث » تحريف .

(٩) أ ، ب : « إلى صاحبه » .



[وقوع الحال جملة]

(ص) : مسألة : تقع جملة خبريّةً غير ذات استقبال ، وشرطيّة خلافاً للمطرّزي [١] ، ففي لزومها الواو خُلْف. وجوّز الفرّاءُ : الأمرُ . والأمين المحليّ [٢] النّهي . فإن كانت مؤكّدة ، أو معطوفةً على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو مَنْفِيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ تالٍ إلاّ أو مَتْلُوٍّ [٣] بأو . قيل : أو ذات خبر مشتق تقدّم لزمها ضمير صاحبها .

وخلت من الواو غالباً ، وإلا فهما أو أحدهما . واجتماعهما في اسميّة وذات لَبْسٍ أكثر من الضّمير فقط . وقيل : حَتْمٌ . وقد تخلو عنهما فيقدّر .

وقال ابن جِنيّ : لا تغني عنه الواو أصْلاً ، وتجب في مضارع بقد [٤] . قيل : وبِلَمْ الواو ، وفي ماض مُثْبَتٍ مُتَصرِّفٍ عارٍ من الضّمير قد ، وكذا : معه ، فإن فقدت قدّرت في الأصح ، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح . [٢٤٦] .

(ش) : تقع الحالُ جملة خبريّةً خالِيةً من دليل استقبالٍ ، أو تعجّب فلا تقع جملةً طَلَبِيّةً ، ولا تعجُّبيّة ، ولا ذات السِّين ، أو « سوف » أو « لن [٥] » أو « لا » .

---

(١) المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيد بن علي ... أبو الفتح النحوي الأديب . صنّف شرح المقامات – المعرب في لغة الفقه – المغزب في شرح المعرب – الإقناع في اللغة – مختصر الإصلاح لابن السّكيت – مقدمة في النحو مشهورة تسمى : المطرزية . توفي ٦١٠ . انظر بغية الوعاة .

(٢) هو محمد بن رضوان بن ابراهيم بن عبد الرحمن العذريّ المحلّي ، زين الدين المعروف بابن الرّعاد : مات بالمحلّة سنة ٧٠٠ :

(٣) ط : « أو متلوّها » .

(٤) ط : « بعد » بالعين . تحريف :

(٥) أ ، ب : « أو إنّ » . تحريف .



وجوّز الفرّاءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو: « وجدت الناس : اخبر تَـقْلَـهُ » .[١] وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم .

وجوّز الأمين المَحلّي [٢] : وقُوعَ جملة النّهي نحو :

٩٤٢ — * اطْلُبْ ولا تَـضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [٣] *

وَرُدّ بأن الواو عاطفة .

ومن الخبريّة الشّرطيّةُ فتقع حالاً خلافاً للمطرّزيّ نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ ، فقيل : بلزوم الواو . وقيل : لا تلزم ، وعليه ابن جنّيّ .

والجملة الواقعة حالاً ، إمّا ابتدائية نحو : « اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » [٤] . « خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلوفٌ » [٥] .

٩٤٣ — نَظَرْتُ إليْهَـا والنُّجـوم كأنّها
مصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ [٦]

---

(١) في حاشية يس هذا القول حديث حيث قال : « ومنه حديث : وجدت الناس اخبر تَـقْلَـهُ » : وفي اللسان (خبر) هذا القول منسوب إلى أبي الدرداء حيث قال : « وأمّا قول أبي الدرداء الخ ::: ومعنى هذا القول : أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرج الكلام على لفظ الأمر ، ومعناه الخبر : على أن يس يرى أنّ وقوع جملة الأمر حالاً في هذا القول إذا كانت « وجد » بمعنى : « أصاب » فإن كانت بمعنى فعل قلبيّ فليست الجملة حالاً ، بل مفعولاً ثانياً . انظر حاشية يس ١ : ٣٨٩ .

(٢) من كتابه المسمّى « المفتاح » .

(٣) هذا الشعر لبعض المولّدين . وعجزه :

* فآفَةُ الطّالبِ أنْ يَضْجَـرا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٨٠ .

(٤) سورة البقرة ٣٦ . (٥) سورة البقرة ٢٤٣.

(٦) من قصيدة لامرىء القيس : ديوانه ٣٠ .



« وإنّ فريقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لكارِهُون » (١) . « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » (٢)

أو مُصَدّرة بلا التبرئة نحو : « واللهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمه » (٣) أو بـ « ما » نحو :

٩٤٤ — * فَرَأَيْتُنا مَا بَيْنَنَا مِنْ حاجز (٤) *

أو بإنّ نحو : « وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسلينَ إلاّ إنّهُمْ لَيَأكُلُون » (٥)

٩٤٥ — ما أعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وإنِّي لَحَاجزي كَرَمِي (٦)

أو بكأنَّ نحو : « نَبذَ فَرِيقٌ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهم كَأنّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ » (٧) .

جاء زيدٌ وكأنه أسد .

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو : « وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون» (٨) أو مقرون « بقد » نحو : « لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُون » (٩) . أو منفيّ بلا نحو :

---

(١) سورة الأنفال ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الرّعد ٤١ .

(٤) لعنترة . ديوانه ١٨٨ . وعجزه :

* إلاّ المِجَنُّ ونصلُ أبيض مِفصَلِ *

والمفصل : السيف الفاصل القاطع .

وفي ط : « فرابنا » مكان : « فرأيتنا » تحريف .

(٥) سورة الفرقان ٢٠ .

(٦) من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٢ وقد نسب إلى كثير . وفي الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول .

(٧) سورة البقرة ١٠١ .

(٨) سورة الأنعام ١١٠ . (٩) سورة الصّف ٥ .



« ومَا لَنا لاَ نُؤْمِنُ باللهِ » (١) .

٩٤٦ — * عَهِدْتُكَ لا تَصْبُو ، وفيكِ شَبِيبَةٌ (٢) *

أو بِلَمْ نحو : « فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ » (٣) .

وخالٍ منهما نحو : « أوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صدُورُهُم (٤) » . « كَيْفَ تَكْفُرُون باللهِ ، وَكُنْتُمْ أمْواتاً » (٥) . أو بماضٍ تالٍ لإلاّ نحو : « ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون » (٦) أو متْلُو بأو نحو :

٩٤٧ — * كُنْ لِلْخليل نَصيراً جَار أوْ عَدلاَ (٧) *

لأضْرِبَنّهُ ذَهَب أوْ مَكَثَ . قال تعالى : « أُوحيَ إليّ وَلَمْ يُوحَ إلَيْهِ شَيْءٌ » (٨) .

ولا بد للجملة الواقعة حالاً مِنْ رابط وهو ضمير صاحبها ، أو الواو .

ويتعيّن الضمير في المؤكّدة كقوله :

---

(١) سورة المائدة ٨٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فما لك بعد الشيب صبّاً متيّما *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٧٤ .

(٤) سورة النساء ٩٠ .

(٥) سورة البقرة ٢٨ .

(٦) سورة الحجْر ١١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

* ولا تَشِحّ عليه جادَ أو بَخِلاَ *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٨ :

(٨) سورة الأنعام ٩٣ :

٩٤٨ ــ * خَالِي ابنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ [١] *

وقولك : هو زيد لا شَكَّ فيه ، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دُخولها مع الضّمير .

ويتعيّن الضّمير أيضاً في المُصدّرة بمضارعٍ مُثْبتٍ عارٍ من « قد » ، أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ بعد « إلا » أو بعْدَه « أو » كما تقدّم .

ولا تغني عنه الواو ، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً . وقد ورد دخولها معه في قولهم : قُمْتُ وأصُكُّ عينه . وقوله :

٩٤٩ ــ * نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مَالِكا [٢] *

وقوله تعالى : « فاسْتَقِيما ولا تَتّبِعانِ » [٣] بتخفيف النون ، « وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيم » [٤] .

فأوّل على حذف المبتدأ أي : وأنا أصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهُمْ ، وأنْتُما لا تَتّبِعَانِ ، وأنت لا تسأل .

وما عدا ما ذكر من الجمل السّابقة ، يجوز فيه الاقْتصار على الضّمير وعلى [٥]

---

(١) من قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ١١٨ ، وعجزه :

* وأبو يزيدَ ورهطُهُ أعمامي *

(٢) لعبد الله بن همام السّلولي . وصدره :

* فلمّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ *

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٧ .

(٣) سورة يونس ٨٩ وتخفيف النون ليس قراءة سبعيّة ، وإنما الوارد تخفيف التاء : ولا تَتْبَعَانِّ ، وهي قراءة ابن عامر وحدة (كتاب السبعة ٣٢٩) .

(٤) سورة البقرة ١١٩.

(٥) من قوله : « وعلى الواو » إلى قوله : « نحو وقد تعلمون » سقط من ب .



الواو ، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة ، لكن تلزم الواوُ في المضارع المثبت المقرون بقد ، ولا يغني عنه الضّمير نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ » (١) .

واجتماعُهما في الاسْمِيّة أكثر من الاقتصار على الضّمير . ومثلها المصدّرة بليس نحو : « ولا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُون ولَسْتُم بآخِذِيهِ » (٢) .

ومن انفراد الواو فيها قوله :

٩٥٠ — * دهم الشّتاءُ ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً (٣) *

وذهب الفراء والزمخشريّ: إلى أنه لا يجوز انفراد الضّمير في الاسمية إلاّ نُدوراً شاذّاً (٤) بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً .

وذهب الأخفش : إلى أنه إن كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقدِّماً لم يجز دخول الواو عليه ، فلا يقال : جاء زيدٌ وحسنٌ وجهُهُ .

وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسميّة من الواو والضّمير معاً نحو : مررت بالبُرّ قَفيزٌ بدرهم ، على حدّ : السّمنُ منوَانِ بدرهم .

وقال أبو حيّان : هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به . وكذا قال ابن هشام ، وزاد أنه يقدر : إمّا الضمير كالمثال ، أو الواو كقوله :

٩٥١ — * نَصَفَ النّهارُ الماءُ غَامِرُهُ (٥) *

---

(١) سورة الصّف ٥ . (٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) في الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) « الاّ ندوراً شاذّاً » . سقط من أ .

(٥) للمسيب بن علس خال أعشى ميمون كما في رواية الأصمعي : وقد نسبه صاحب الخزانة ١ : ٥٤٢ للأعشى ، وليس في ديوانه . وعجزه :

* ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْري *

من شواهد : الأشموني ٢ : ١٩٢ ، والخزانة :



أي : والماءُ .

وذهب ابن جِنيٍّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضّمير [1] مع الواو ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشّمْسُ طالِعةٌ فالتّقدير : طالعة وقت مجيئه . ثم حذف الضمير ، ودلّت عليه الواو .

وقد يجب انفراد الضمر ، ولا يجوز الإتيان بالواو معه ، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطفٍ نحو : جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب ، لا يجوز أو وهو راكب . قال تعالى : « فَجاءَها بأسُنا بَيَاتاً أوْ هُمْ قَائِلُونَ » [2] .

قال في « البسيط » : وكذا في الاسميّة الواقعة بعد إلاّ ، لأن الاتصال يحصل بإلاّ نحو : ما ضربت أحداً إلاّ عمروٌ خيرٌ منه .

وزعم ابن خَرُوف : أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن . وردّ بالسّماع [٢٤٧] كالآية السابقة [3] .

قال ابن مالك : والمنفي بلَمّا كالمنفي بلَمْ في القياس إلاّ أني لم أجِدْهُ إلاّ بالواو نحو : « أَحَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ولَمّا يَعْلَم [4] » .

والمنفيّ بـ « ما » فيه الوجهان أيضاً نحو : جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك [5] .

والمنفي بـ « إنْ » : قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضي جوازه نحو : جاء زيد إن يدري كيف الطّريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث :

---

(١) من قوله : « مع الواو » إلى قوله : « ودلّت عليه الواو » سقط من أ .

(٢) سورة الأعراف ٤ . وفي النسخ الثلاث « جاءهم بأسنا » تحريف .

(٣) وهي قوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضْل لم يَمْسَسْهُم سوءٌ » . انظر : ٤٥ .

(٤) سورة التوبة ١٦ .

(٥) في أ : « جاء زيد ما يضحك أو وما يضحك » . وفي ب : « جاء زيد ما يضحك أو ما يضحك » .



« فَظَلَّ إنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى [١] » ؟

ويجب في الماضي المثبت المتصرّف غير التالي إلاّ والمتلو بـ « أو » العاري من الضّمير قد مع الواو كقوله :

٩٥٢ ـ * فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابهَا [٢] » *

فإن كان جامداً كليس ، أو منفيّاً فلا نحو : جاء زيد وما طلعت الشّمس بالواو ، فقط ، وجاء [٣] زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير . جاء زيد ما درى كيف جاء بالضّمير فقط . وكذا التّالي إلاّ ، أو المتلو « بأو » .

وإن كان [٤] مثبتاً وفيه الضمير وجبت « قد » أيضا ، لتقربه من الحال نحو : « وقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ [٥] » . « وقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [٦] » . فإن لم تكمن ظاهرة قدّرت نحو : « أو جَاؤُوكم حَصِرَت [٧] » . « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إلَيْنَا » [٨] .

هذا ما جزم به المتأخّرون كابن عصفور ، والأبّذي ، والجزُولي وهو قول المبرّد ، والفارسيّ .

قال أبو حيّان : والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك [٩] ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .

---

(١) انظر البخاري الجزء الثاني « باب السهو » رقم ٦ ، ٧ .

(٢) من معلّقة امرىء القيس . وعجزه :

* لدى السّتر إلا لبسة المتفضّل *

(٣) ب ، ط : « جاء » بدون واو .

(٤) « كان » سقطت من أ

(٥) سورة الأنعام ١١٩ .

(٦) سورة آل عمران ٤٠ .

(٧) سورة النساء ٩٠ .

(٨) سورة يوسف ٦٥ .

(٩) ط : « للكثرة وورد ذلك » تحريف صوابه في أ ، ب .

وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب « اللّباب » عن الكوفيين وابن أصبغ [(١)] عن الجمهور ، ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء . وليست عاطفة ، ولا أصلها العطف .

وزعم بعض المتأخرين : أنها عاطفة كواو ربّ ، قال : وإلاّ لدخل [(٢)] العاطف عليها .

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذْ » ، ولا يريدون : أنها بمعنى « إذْ » ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بَلْ إنّها وما بعدها قَيْدٌ للفِعْل السّابق ، كما أن « إذْ » كذلك .

[الجملة الاعتراضيّة]

(ص) : وتشبه هذه الجملة الاعتراضيّة الواقعة بين جزأي [(٣)] صلة أو إسناد ، أو شرط ، أو قسم أو إضافة ، أو جرّ أو صفة وموصوفها ، أو حرف ومدخولُه .

وتتميّز بجواز الفاء ، ولن ، وتنفيس ، وكونها طلبيّة ، وعدم قيام مفردٍ مقامها ، ومن ثَمّ لا محلّ لها . ولا للمستأنفة ، والمجاب بها قسم ، أو شرط غير جازم ، أو غير مقترن بالفاء ، أو « إذا » والصّفة .

قالوا : والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدّرت بحرف ، أولا ، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوبين . وأنه لا محلّ لتالي « حتّى » . وفي أفعال الاستثناء ، ومذ ، ومنذ خُلْفٌ .

---

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانيّ القرطبي ، أبو محمد : صنف : أحكام القرآن . الناسخ والمنسوخ . مات ٣٤٠ .

(٢) أ : « ولا يدخل العاطف » .

(٣) ط : « بين خبري صلة » تحريف ، صوابه في أ ، ب والشرح .



(ش) : لمّا انقضى الكلام على الجملة الحاليّة، وكان من الجُمل ما يشبهها وهي الاعتراضيّة نبّه عليها عقبها ، وذكر ما تتَميَّز به عنها . ولمّا كان من وجوه التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمَل التي لا محل لها .

والاعتراضيّة : هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه . وفي « البسيط » شرطها : أن تكون مناسِبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتّأكيد ، أو التنبيه على حال من أحوالها .

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة .

وألا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثاني كالتنوين منه ، على أنه قد سمع قطع [1] بينهما نحو : لا أخا — فاعلم — لزيد . انتهى .

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ . إمّا بين الموصول وصلته كقوله :

٩٥٣ — * ذَاكَ الّذِي وأبيكَ — يعْرِفُ مالكاً [2] *

أو بَيْنَ أجْزاء الصِّلَة نحو : « والّذِين كَسَبُوا السّيِّئات » [3] الآيات . فإنّ « وَتَرهَقُهُمْ » عَطْفٌ على « كَسَبُوا » فهي من الصِّلة ، وما بينهما اعتراض بيَّنَ بهِ قَدْر جزَائِهم [4] ، والخبر جملة : « ما هم » .

وبين جزأي [5] إسناد : إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله :

---

(١) أ : « على أنه قطع بينهما » وفي ط : « قد سمع بينهما » وفي عبارة ط تحريف ، صوابه في ب .

(٢) سبق ذكره رقم ٢٧٧ ، وفي أ ، ط : « يعرف مالك » بالرفع تحريف صوابه من ب . والدرر ١ : ٢٠٤ .

(٣) سورة يونس ٢٧ . وتمامها : « جزاء سَيِّئةٍ بمثلها وترهقهم ذِلّةٌ ما لهم من الله من عاصم ... » .

(٤) ط : « قدر جزاءهم » بنصب : « جزاءهم » تحريف .

(٥) ط : « خبري إسناد » تحريف .



٩٥٤ - * وفيهنّ والأيّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى [١] *

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٩٥٥ - لَعلَّكَ والموعُودُ حقٌّ لِقاؤُهُ بَدا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ [٢]

وقوله :

٩٥٦ - يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لا تَنْفَعُ
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً ، وأَمْرِي مُجْمَعُ [٣]

وقوله :

٩٥٧ - إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِـرْنَ سَطْرَا لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً [٤]

وقوله :

٩٥٨ - أراني ولا كُفْرَانَ للهِ إنّمـا
أُواخِي مِنَ الأَقْوَامِ كُلَ بَخيلِ [٥] [٢٤٨]

---

(١) لمعن بن أوس . وعجزه :
* نوادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ ونَوائِحُ *
الأغاني ١٢ : ٥٥ دار الكتب . وروايته : « والأيام تعثر بالفتى » وفي رواية « عوائد » مكان « نوادب » . وانظر الأمالي ٢ : ١٩٠ ، والخزانة ٣ : ٢٥٨ . وشرح شواهد المغني ٨٠٨ .

(٢) نسب في اللسان (بدا) للشماخ بين ضرار ، ونسبه في الدرر ١ : ٢٠٤ لمحمد بن بشير في مدح زيد ابن الحسين بن عليّ . من شواهد الخزانة ٤ : ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أمالي المرتضى ١ : ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٨١١ .

(٤) لرؤبة ديوانه ١٧٤ وروايته :
* يا نصرُ نَصْراً نَصْراً * بنصب « نصراً » الثانية :
انظر سيبويه ١ : ٣٠٤ والخزانة ١ : ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٢ :

(٥) لكثير كما نسبه سيبويه ١ : ٤٦٦ ، ويذكر صاحب الدرر ١ : ٢٠٥ أن هذا البيت لم يحضره قائله .
وانظر الخصائص ١ : ٢٣٨ .

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٩٥٩ – وقد أدْرَكَتْني والحَوادِثُ جَمّةٌ
أَسِنّةُ قَوْمٍ لا ضعَافٍ ولا عُــزْلِ [١]

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله :

٩٦٠ – وبدّلتْ والدّهْرُ ذو تبَـبـدُّل هَيْفاً دَبُوراً بالصّبا والشّمْأَلِ [٢]

وبَيْن جُزأي شَرْط ، أي بين الشّرط وجوابه نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّار » [٣] .

وبين جُزْأيْ قَسَم ، أي بين القسَم وجَوابه نحو : « قَال فالحَقُّ والحقَّ أقولُ لأمْلأنَّ » [٤] .

وبين جزأي إضافة وتَقَدّم .

وبين جزأي جرٍّ ، أي بين الجارّ والمجرور نحو : اشتريته بـ – أري – ألفِ درهم [٥] .

وبين جزأي صفة ، أي بين الصفة وموصوفها نحو : « وإنّه لَقَسَمٌ لو تعْلَمون عَظِيم » [٦] .

= وفي النسخ الثلاث : « أواني » بالفاء تحريف . وكذلك « إني » مكان : « إنما » وهي رواية سيبويه وابن جنّي .

(١) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٧ لرجل من بني دارم .

(٢) من أرجوزة لأبي النّجم العجلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩ ، ٨٠٨ ، وانظر الخزانة ١ : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ٢٤ .

(٤) سورة صۤ ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) أ ، ب : « بارا ألف درهم » ط : « بازي » بالزاي مكان « بأرى » بالراء . كله تحريف . صوابه من المغني ٢ : ٥٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .



وبين الحرْف ومَدْخُوله كقوله :

٩٦١ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُــوع فــاشْتَرَيْتُ [(١)]

وقوله :

٩٦٢ ـ كأنّ ، وقدْ أتى حوْلٌ جَدِيدٌ ... أثافِيَهَا حَمَــامــاتٌ مُثُــولُ [(٢)]

وقوله :

٩٦٣ ـ * وسوف إخالُ أدْرِي [(٣)] *

وقوله :

٩٦٤ ـ * أخالِدُ قدْ ـ واللهِ ـ أوْطأتَ عَشْوَةً [(٤)] *

---

(١) لرؤبة ديوانه ١٧١ . وروايته :

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ... ليت شباباً بيع فاشتريتُ

(٢) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٨ لأبي الغول الطهوي . وروايته : « كميل » مكان « جديد »
وفي ط : « أتى بها » مكان : « أثافيها » تحريف .

(٣) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٤) هذا الشطر ورد في بيت من قصيدة رويّها « قاف » قيلت في قصّة ذكرها السيوطيّ في شرح شواهد المغني ، ص ٤٨٨ ، وعجز البيت كما ورد في القصيدة هو :

* وما العاشق المسكين فينا بسارق *

وعجزه كما ورد في المغني هو :

* وما قائل المعروف فينا يعنّف *

وقد علّق السّيوطيّ في شرح شواهد المغني بأن الشطر الثاني المذكور في المغني عجز بيت للفرزدق صدره :

* وما حلّ من جهلٍ حبا حلمائنا *

فالظاهر أن المصنف [يقصد ابن هشام] ركّب عليه صدْرٌ على عجزٍ آخر :
وانظر ديوان الفرزدق ٥٦١ ، وسيبويه ٢ : ٢٦٠ وفي الدرر ١ : ٢٠٦ : « وطئت » مكان : « أوطأت » .

وقوله :

٩٦٥ ــ * ولا أَراها تزالُ ظالِمَةً (١) *

وتتميز الاعتراضيّة من الحاليّة بأمور :

أحدها : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٩٦٦ ــ واعْلَمْ فعِلْمُ المَرْءِ يَنْفعهُ أَنْ سَوْفَ يَأتِي كلُّ ما قُدِرا (٢)

الثاني : أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال « لن » في « ولَنْ تَفْعَلُوا » وحرف التنفيس في « وسَوْف إخَال » .

الثالث : أنه يجوز كونها طلبيّة كقوله :

٩٦٧ ــ إنّ الثّمانِينَ وَبُلّغْتَها قَدْ أَحْوَجَتْ سمعي إلى تَرْجُمانْ (٣)

الرابع : أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ، ومِنْ ثَمَّ كان محل جملة الحال النّصب ولم يكن للاعتراضيّة محلّ من الإعراب . وكذا سائر الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلّها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظاً ونيّة نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، أو نية لا لفظاً نحو : راكباً جاء زيدٌ .

والمجاب بها القسم نحو : « تَاللهِ لأكيدَنَّ أصْنَامَكُمْ » (٤) .

والواقعةُ جواب شَرْطٍ غير جازم مطلَقاً كجواب « لو » ، و « لولا » ، و « لمّا » ، و « كيف » . أو شرط جازم ، ولم تقترنْ بالفاء ، ولا بإذا الفُجائيّة نحو : إنْ

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني ٨٢٨ .

(٣) لعوف بين محلّم الخزاعيّ .

من شواهد شذور الذهب ٤٥ :

(٤) سورة الأنبياء ٥٧ :

لم تقم أقم ، وانْ قُمْتَ قمت . أما الأوّل فلظهور الجزْم في لَفْظِ الفِعْل ، وأمّا الثّاني ، فَلأن المحكوم لموضعه [١] بالجزْم الفعل لا الجملة بأسرها .

والواقِعةُ صِلَةً لاسْم أو حرْف نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أنْ قُمْتَ .

والمفسّرة ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدّرت بحرْف التفسير نحو : « فَأَوْحَيْنَا إلَيْهِ أن اصْنَع الفُلْكَ » [٢] .

٩٦٨ — * وتَرْمِينَنِي بالطّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ [٣] *

أم لم يصدّر به نحو : « إنّ مَثَل عِيسَى عِنْدَ الله كمَثَل آدمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ » [٤] الآية . فجملة « خَلَقَهُ » إلى آخره تفسير لمِثَلَ آدم . « هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجَارةٍ تُنْجِيكُمْ » [٥] ثم قال : « تُؤْمِنُونَ » [٦] .

والقول بأن المفسّرة لا محلّ لها هو المشهور . وقال الشّلوْبين : إنه ليس على ظاهره ، والتّحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فإن كان المفسّر له موضع فكذلك هي ، وإلاّ فلا .

ومِمّا له موضع قوله تعالى : « وَعَدَ اللهُ الّذِين آمنُوا وعَمِلُوا الصّالِحات لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجْرٌ عَظِيمٌ » [٧] فقوله: « لهم مغفرة » في موضع نصب لأنه تفسير

---

(١) ط : « لوصفه » مكان « لموضعه » تحريف .

(٢) المؤمنون ٢٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* وتَقْلِينَنِي لكِنّ إيّاكِ لا أَقْلِي *

الخزانة ٤ : ٤٩٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ٥٩ .

(٥) سورة الصّف ١٠ .

(٦) سورة الصّف ١١ .

(٧) سورة المائدة ٩ .

للموعود به . ولو صرّح بالموعود به لكانَ منصوبا . وكذلك « إنّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ »[1] فـ (خلقناه) فسّر عامِلاً في « كل شيء » وله موضع كما للمفسّرِ ، لأنه خبرٌ لإنّ . وهذا الذي قاله الشّلَوْبين هو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عَطْف بيانٍ أو بدلاً .

وقد اختلف في جُمَلٍ : ألها محلٌّ أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا ؟ الأولى : الجملة بعد حتّى الابتدائيّة كقوله :

٩٦٩ — * حتى ماءُ دِجْلةَ أشْكَلُ[2] *

فقال الجمهور : انها مستأنفة فلا محلّ لها . وقال الزجّاج وابن درستويه : إنها في موضع جرّ بحتي ، ورُدّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل .

الثانية : جمل أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا . فقال السيرافي حال ، إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد . وقال قوم: [٢٤٩] مستأنفة ، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال .

الثّالثة : جملة مذ ومنذ وما بعدهما ، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظّروف ، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب .

[الحال المركبة]

(ص) : مسألة : وردت منه ألفاظ مركّبةٌ : منها ما أصله العطف كـ (شغر)

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) قطعة من بيت لجرير . وتمامه :

* وما زالت القَتْلى تَمُجُّ دماءها بدجلة . . . . . *

وفي ديوانه ٤٥٧ :

* وما زالت القتلى تمور دماءها *

وانظر الخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي الدرر ١ : ٢٠٧ : « تعج » بالعين .



وشذر ، ومذر ، وأخول أخول ، وحيث بيث ، وبيْت بيْت . وما أصله الإضافة كبادئْ بدء ، وأيادي سبأ . فقال قوم : مبنية كخمسةَ عَشَرَ . وقوم : مركبة تركيب الإضافة ، وحذف التّنوين من الثاني للإتباع .

(ش) : لما كانت الحال شبيهةً بالظّرف حتّى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى ، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريـــان كخمسةَ عَشَرَ . وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها : ما أصله العطف نحو : تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ [1] : بمعنى : منتشرين ، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى : متفرقين ،

وأَخْولَ أَخْوَلَ في قوله :

٩٧٠ — * سِقَاط شِرار القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا [2] *

بمعنى متفرّقاً ، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها ، واستخرجوا منها . وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى : مقارباً ، ولقيته كفّةَ كفّةَ [3] بمعنى : مواجهاً .

ومنها : ما أصله الإضافة : كبادئْ بَدْء بمعنى : مبدوء بها . وتفرّقوا أيادِي سَبأ بمعنى : مثل أيادِي سَبَأ .

والذي جزم به ابن مالك : أنّ هذه الألفاظ مركّبة تركيب خمسة عشر مبنيّة

---

(١) يفتح أولهما ويكسر .

(٢) لضابيء البرجميّ يصف الثور والكلاب : وصدره :

* يساقِطُ عنه روقُهُ ضارياتِها *

وفي اللسان (خول) : « حديد » مكان : « شرار » وفي نوادر أبي زيد ١٤٥ « ضارباتّها » بالباء وانظر شذور الذهب ٧٥ . وفي ط : « أحول أحول » تحريف :

(٣) ويقال أيضاً : كفّه لكفّه ، وكفّةً عن كفّةٍ ، أي : كفاحاً . كأن كفّك مسّت كفّه :



على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عشَرَ ، وهو تضمُّن معنى حرف العطف في القسم الأول ، وشبه [١] ما هو متضمّن له في الثّاني :

وذكر صاحب « البسيط » : أنّها ليست بمبنيّة ، بل مضافة ، وإنما حذف التّنوين من الثاني للإتباع ، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير ، كما أتبع الأول في : يا زيد بن عمرو للثّاني في حركته .

[وجوب ذكر الحـــال]

(ص) : مسألة [٢] : تحذف إلاّ إن حُصر ، أو نُهِيَ عنه ، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ ، أو عن فعله وعامله ، لا المعنويّ عند الأكثر . ويجب إن جرى مثلاً ، أو بيّن نَقْصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ ، أو كان مؤكّداً ، أو نائباً ، أو توبيخاً .

(ش) : الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف ، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أو مقصوداً حصرها نحو : لم أعِدْهُ إلاّ حَرَضاً [٣] ، أو نائبة عن خبر نحو : ضربي زيداً قائماً أو عن اللّفظ بالفعل نحو : هنيئاً لك ، أو منهيّاً عنه نحو : « لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »[٤] « وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً » [٥] .

[جواز حذف عامل الحال]

ويجوز حذف عاملِها لقرينةٍ حاليّة كقولك للمسافر : راشداً مهديّاً أي تذهب ، وللقادم مسروراً ، أي رجعت ، وللمحدّث : صادقاً أي : تقول ، أو لفظيّة نحو :

(١) ط : « وشبهه » .

(٢) من قوله : « مسألة » إلى قوله : « أو نهى عنه » سقط من أ .

(٣) أ فقط : « حرصاً » بالصاد .

(٤) سورة النساء ٤٣ .

(٥) سورة لقمان ١٨ .



راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً لمن قال : لم ينطلق [١] ؟ ومنه « بَلَى قَادِرِينَ [٢] » ، أي نجمعها . ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظّرف والمجرور ، واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر ، فُهِم أم لا ؟ لِضَعْفِه في نفسه ، ولأنه إنما عمل بالنيابة ، والفَرْعُ لا يَقْوَى قُوّة الأصل ، ولأنّه يجتمع فيه تجوّزان : تنزيله منزلة الفعل ، وحذفه .

وأجاز المبرّد الحذف في الظّرف فقال في قوله :

٩٧١ — * وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٣] *

إن « مِثْلَهُم » حال ، والتّقدير : وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم .

حذف العامل وجوباً

وقد يجب حذف العامل كأنْ جرى مثلاً كقولهم حَظِيِّينَ بنات صَلِفِينَ كَنَّاتٍ [٤] أي : عرفتهم . أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج : أي شيئاً فشيئا نحو : بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً ، أي فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافِلاً .

وشرط نصب هذه الحال : أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بثمّ ، والفاء أكثر في كلامهم .

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها ، ولَفْظَة [٥] : « فسافلاً »

(١) هكذا في النسخ الثلاث بدون استفهام والصواب : ألم بالهمزة .

(٢) سورة القيامة ٤ .

(٣) قطعة من شاهد تقدم ذكره لرقم ٤٢٤ .

(٤) مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض : انظر اللسان (حظا) : وفي ط : حظين بنات « صلفين كنات » تحريف . وفي أ : خطيين بنات صلفين كتاب ، تحريف صوابهما في ب واللسان :

(٥) ب ، وط : « وصورة » مكان : « ولفظة » :



ذكرها ابن مالك : قال أبو حيّان : ولم أرها لغيره ، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة ، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

ومما التُزِم حذف عامله الحال المؤكّدة ، والنّائبة عن خَبَرٍ ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله ، كهنيئاً مريئاً ، أي : ثبت له ذلك ، والواقعة توبيخاً نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، ألاهياً وقد جَدّ قرناؤك .

* * *



التمييز

(ص) : التّمييزُ هو نكرة بمعْنى « مِنْ » رافعٌ لإبهام جملة ، أو مفردٍ عدداً ، أو مُبْهِمُ مِقْدارٍ [١] ، أو مماثلةٍ ، أو مغايرةٍ ، أو تعجّبٍ [٢٥٠] بالنّص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة أو تنوين ، أوْ نون . ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير ، وأبو ذرّ بـ « ما » في نِعْم ، والأعلم [٢] عن التعجب [٣] .

(ش) : التمييز ، ويقال له : المميِّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر : نكرة فيه معنى : « مِنْ » الجنسيّة ، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو : تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً [٤] نحو : أحدَ عَشرَ رَجُلاً ، أو مبهم [٥] مِقْدارِ كَيْل ، أو وزْن ، أو مِسَاحةٍ .

أو شبهها : كمثقال ذرّةً ، وذَنوبٍ ماءً ، ونِحْيٍ سَمْناً .

أو مماثلة نحو : « مثل أُحُد ذَهَباً » .

أو مغايرة نحو : لنا غيرها شاءً .

أو تعجّب نحو : وَيْحهُ رَجُلاً ، وما أنْتِ جارةً ، ويا حُسْنها ليلةً ، ونَاهِيكَ رَجُلاً .

---

(١) ط : « أو مفرداً عدد ، ومفهم مقدار » :

(٢) ب : « والأعلى » تحريف . وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « من التعجب » بوضع « من » مكان : « عن » .

(٤) ط : « أو مفرداً عدد » .

(٥) ب ، ط : « أو مفهم » بالفاء ، وقد اعتمدت على نسخة أ لسياق الأسلوب .



وقولي : بالنّص على جنس المراد يتعلّق بقولي : رافعٌ لإبهام .

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ في كونه بمعنى « منْ » .

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو : « مِلْءُ الأرضِ ذَهَباً[1] » « أو عَدْلُ ذلك صياماً »[2] . أو تنوين ظاهر : كرطْلٍ زَيْتاً ، أو مقدّر[3] كخمسةَ عشر . أو نون تثنية : كمَنَوَيْنِ سَمْناً . أو نون جمع نحو : « بالاخْسَرين أَعْمالاً »[4] أو شبه الجَمْع نحو : ثلاثينَ لَيْلةً .

وشملت النكرة[5] كلَّ نكرة .

وقد اختلف في نكرات منها : مِثْل ، فمنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها ، فلا يبيّن بها . وأجازه سيبويه ، فيقول : لي عشرون مِثْلَه . وحكى[6] : لي ملءُ الدار أمْثَالَهُ[7] .

ومنها : « غير » فمنع الفراء التّمييز بها ، لأنها أشدّ إبْهاماً . وأجازه يونس وسيبويه ، لأنه لا يخلو من فائدة ، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا . وهذا المقدار فيه[8] تخصيص .

ومنها « ما » في باب نعم . وأجاز الفارسيّ : أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء ،

---

(١) سورة آل عمران ٩١ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ ، وفي النسخ الثلاث : « وعدل » بالواو .

(٣) ط فقط : « أو مقدار » .

(٤) سورة الكهف ١٠٣ .

(٥) « وشملت النكرة » سقطت من أ .

(٦) ط : « وحكي » ساقطة .

(٧) ط فقط : « مثالك » .

(٨) ط : « منه » مكان : « فيه » .



وتنتصبُ تمييزاً ، وتبعه الزّمخشري ، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرّ مصعب بن أبي بكر الخِشْني [1] . وذهب الأعلم فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب : إلى أنّه مما انتُصِب عن تمام الكلام .

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص) : وناصبه مميّزه تشبيهاً « بأفعل مِنْ » أو باسم الفاعل قولان : وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التّمييز [2] . وتجب إضافة مُفْهِم مِقْدارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام ، أو جزء . ويختار في نحو : جُبّة خزّ . ويجوز نصبه تمييزاً ، وحالاً ، وإظهار « من » مع كل تمييز إلا « أفعل » والعدد ، ونِعْمَ ، ومنقول فاعل ، ومفعول . وهي تبعيض . وقيل زائدة . وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء .

(ش) : تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً [3] ، ورطل وقفيز وذراع في : رطل زيتاً ، وقفيز بُرّاً ، وذراع ثوباً . وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ، لأن عملها على طريق التّشبيه .

واختلف البصريّون في الذي شبهت به ، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : « بأفعل مِن » في طلبها اسماً بعدها على طريق التّبيين ملتزماً فيه التّنكير . قال أبو حيّان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً . ويعمل في النكرة وغيرها .

---

(١) سبق ذكره ١ : ٢٥٩ . وفي ط « الجشني » بالجيم المعجمة تحريف .

(٢) أ ، ب يغني عنه « التنوين » صوابه في ط . وانظر الشرح .

(٣) ب ، ط : « كعشرين مثلاً في عشرين درهماً » . وفي أ : « كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً » وهي العبارة المختارة :



ويجرّ التمييز : بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النّون نحو : رطلُ زيتٍ ، وأردبُّ شعيرٍ ، ومنوا سَمْنٍ .

ولا يحذف شيء غير التّنوين أو النّون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التّمييز مقامه نحو : زيد أشجعُ النّاس رجلا فيقال : أشجَعُ رجلٍ . فان لم يصلح لذلك نحو : لله درّه رجلاً ، ووَيْحَهُ رجلاً [(١)] لم يجز الحذف ، فلا يقال : لله [(٢)] درّ رجلٍ ، ولا ويح رَجُلٍ .

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها نحو : عندي مَنَوا سَمْنٍ وقفيزُ بُرٍّ ، وذراعُ ثَوْبٍ . يريد الرّطلين اللّذَيْنِ [(٣)] يُوزَنُ بهما السّمْن ، والمِكْيال الذي يكال به البُرّ ، والآلة التي يذرع بها الثّوب . وإضافة هذا النوع على معنى « اللام » لا على معنى « مِنْ » .

وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّز بجزء منه نحو : غُصْنُ رَيْحَانٍ ، وثمرةُ نخلةٍ ، وحَبُّ رُمّانٍ ، وسعفِ مُقْلٍ [(٤)] . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض ، بأن بقي على اسمه الأول ، فإن تغيّرت كجُبّة خزّ ، وخاتم فِضّة ، وسوار ذَهبٍ ، فإنها أسْمَاءٌ حادِثَة [(٥)] بعد التّبْعيض ، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة ، والنّصب على التّمييز أو الحال . والإضافة أَرْجَحُ ، لأنّ الحال يُحْوجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم ، والتمييز باب ضعيفٌ ،

(١) « لله درّه ، وويحه رجلاً » سقط من أ .
(٢) « لله » سقطت من أ .
(٣) أ : « الرطلين الذي » تحريف .
(٤) أ : « بقل » بالباء . و « المُقْل » : ثمر شجر الدّوْم .
(٥) أ : « جارية » مكان : « حادثة » تحريف .



لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ « أفعل مِنْ » ، و « أفعل من » مشبّه بالصفة المُشَبّهة ، وهي مُشَبّهةٌ باسم الفاعل ، وهو بالفعل ، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة .

وإذا كان المقدار مخلطاً من جِنْسَيْن ، فقال الفرّاء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر [٢٥١] بل تقول : عندي رِطْلٌ سَمْناً عَسَلاً ، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل ، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده ، ولا للعسل وحده ، وإنما هو مجموعهما ، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم : هذا حُلْوٌ حامضٌ .

وذهب غيره : إلى أن العطف بالواو ، لأن [١] الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلةِ شيء واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذان زيد وعمرو ، فصيّرت الواوُ الجامعةُ زيداً وعمراً خبراً عن « هذان » ، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً ، ولا عمرو على انفراده ، وكذلك : زيد وعمرو قائمان .

وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان : العطفُ وتَرْكُهُ .

[إظهار « من » مع التمييز]

ويجوز إظهار « مِنْ [٢] » مع كُلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره ، نحو : « مِلْءُ الأرْضِ مِنْ ذَهبٍ » وأردبّ من قَمْح ، ولي أمثالُها مِنْ إبل ، وغَيْرُها مِنْ شاءٍ ، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ ، ولله دَرُّه مِنْ فارسٍ ، وحَسْبُكَ مِنْ رجُلٍ ، و « ما أنْتِ من جارةٍ » قال :

٩٧٢ — * يا سيداً ما أنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [٣] *

(١) « لأن » سقطت من أ .

(٢) « من » سقطت من أ .

(٣) سبق ذكره رقم : ٦٧٣ .



وقال :

٩٧٣ — * فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ [١] *

وَيُسْتَثْنَى العدَدُ فلا يقال : عِشْرُونَ مِنْ دِرْهمٍ ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو : عِشْرُون مِنَ الدَّراهِم .

وَأفعَلُ التفْضيل فلا يقال في : زيدٌ أكثرُ مالاً : مِنْ مالٍ .

وَنِعْمَ ، فلا يقال في نِعْمَ رجلٌ [٢] : زيدٌ مِنْ رَجُلٍ .

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ ، وهما من تمييز الجملة ، فلا يقال : طاب زيد من نفسٍ ، ولا فَجَرْتُ الأرْضَ من عيون .

و « من » المذكورة فيها قولان : أحدهما أنها للتبعيض ، وصَحّحهُ ابن عصفور . والثاني : أنها زائدة . قال في « الارتشاف » : ويؤيده العطفُ على موضعها نَصْباً [٣] في قوله :

٩٧٤ — طافَتْ أمامةُ بالرُّكْبانِ آونــةً يا حُسْنَهُ من قَوامِما ومُنْتَقَبَا [٤]

[تمييز الجملة]

(ص) مسألة : مميِّز الجملة ، ناصِبة ما فيها من فعْل وشِبْهه .

وقال ابن عصفور : هي ويكون منقولاً من فاعل ، ومبتدأ ومفعول . وأنكره الشلَوْبين ، والأبّذيّ [٥] وابن أبي الرّبيع .

(١) قطعة من معلّقة امرىء القيس في وصف الليل ، وتمام البيت :

. . . . كأن نجومه بكل مُغار الفتْل شُدَّتْ بيذبُلِ

(٢) كلمتا : « في » ، « ورجل » سقطتا من ط . وكلمة « في » فقط سقطت من ب . صوابه في أ .

(٣) ط : « نصّاً » مكان : « نصباً » تحريف .

(٤) من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضاً ، ويهجو الزّبرقان بن بدر . انظر ديوان الحطيئة ١١ وفي ط : « قوام ومنتقبا » بإسقاط « ما » تحريف .

(٥) في ط : « الأبدي » بالدال تحريف وقد سبق ذكره ٣ : ٢٦٠ .



ومشبّهاً به . وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقةً [١] أو مجازاً ، ومنه نحو : حَسْبُكَ به فارِساً ، ولله دَرُّهُ رجلاً ، « وكَفى باللهِ شَهيداً [٢] » .

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلابسه المُقَدّر ، وإن دلّ على هيئة ، وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظْهار « مِنْ » .

(ش) : تَمْييزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام ، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو : طاب زيدٌ نفساً . « واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً [٣] » . والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ .

وتارة من المبتدأ نحو : « أنا أكثرُ منك مالاً [٤] » . والأصل : مالي أكثرُ من مالِكَ .

وتارة من المفعول نحو : « وفجّرنا الأرضَ عيوناً [٥] » . والأصل : فَجّرْنا عُيونَ الأرض . هذا مذهب المتأخرين . وبه قال ابن عصفور وابن مالك . وقال الأبذي [٦] : هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وقال الشّلوبين : « عيوناً » في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز ، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول ، فينبغي ألاّ يقال به . وقال ابن أبي الرّبيع : « عُيوناً » نصب على البدل من الأرْض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، أو عَلَى إسْقاط حَرْف الجرّ ، أي : بعيون .

وتارة يكون [٧] مشبّهاً بالمنقول نحو : امتلأ الإناءُ ماءً ، ونِعْمَ زيدٌ رَجُلاً .

---

(١) « حقيقة » سقطت من ط .
(٢) سورة النّساء ٧٩ .
(٣) سورة مريم ٤ .
(٤) سورة الكهف ٣٤ .
(٥) سورة القمر ١٢ .
(٦) ط : « الأبدي » بالدال ، تحريف .
(٧) « يكون » سقطت من أ .



ووجهُ الشّبه أنّ « امتلأ » مطاوع : « ملأ » ، فكأنك قلت : ملأ الماءُ [1] الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً . والأصل : نعم الرّجلُ ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلا تمييزاً .

والتّمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى ، إمّا حقيقةً أو مجازاً .

ومِنْ تمييز الجُمْلةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكراً على ابن مالك حيث جعلَه من تمييز المفرد [2] قَوْلُهُم : حَسْبُكَ به فارِساً ، وللهِ درّه رجلاً . ومنه عند ابن مالك وغيره : « وكَفَى باللهِ شَهيداً [3] » .

وفي ناصب تمييز الجملة قولان : أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أَصْلُ العَمَلِ لهُ ، وعليه سيبويه والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجّاج ، والفارسِيّ .

وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انْتُصِبَ [4] عن تمامه .

ومتى صح الإخبار بالتّمييز عما قبله نحو : كَرُمَ زيدٌ أباً ، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زيد أبٌ ، فلك فيه وجهان : عوده إليه بأن يكون هو الأب ، أي ما أكرمه من أبٍ ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل .

ويجوز دخول « مِنْ » عليه ، وعوده إلى مُلابِسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أبا زيدٍ ، لا زيداً نفسه ، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل ، ولا يجوز دخول « مِنْ » [5] عليه .

---

(١) « الماء » سقطت من أ ، ب .
(٢) أ : « جعله تمييزاً من المفرد » .
(٣) سورة النساء ٧٩ .
(٤) ط فقط : « من » مكان : « عن » :
(٥) « من » سقطت من أ .



وإنْ دَلَّ[1] [٢٥٢] التمييز على هيئة ، وعُني به الأول نحو : كرم زيدٌ ضَيْفاً ، إذا أريد أنَّ زيداً هو الضَّيف جاز أن يكون ضَيْفاً منصوباً على الحال لدَلالته على هيئةٍ ، وعلى التّمييز لصلاحية « مِنْ » ويجوز حينئذ إظهار « مِنْ » مَعَهُ ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُّم الحاليّة نحو : كرمُ زيدٌ من ضيفٍ ، فإن لم يُعْنَ به الأول على قَصْد : كَرُمَ ضَيْفُ زيدٍ تعيّن النصبُ تمييزاً وامتنعت الحاليّة ، ولم يجز دخول « مِنْ » عليه ، لأنّه فاعِلٌ في الأصل .

[مطابقة تمييز الجملة ما قبلــه]

(ص) : ويطابق ما قبله اتّحد معنىً أم لا ؟ ما لم يلزم إفرادُهُ ، لإفْراد معناه ، أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه ، ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه .

(ش) : يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعَيْه[2] إنْ اتّحدا معنىً نحو : كرم زيدٌ رجُلاً وكرم الزيدانِ رَجُلَيْن ، وكرم الزَّيدونَ رجالاً . وكذا إن لم يتّحدا من حيث المعنى نحو : حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييزَ لإفراد معناه نحو : كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً ، و « أصل » لم يتّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده ، لأن الجمع يُوهِمُ اختِلافَ أُصُولِهِم .

أو يكون التّمييز مصدراً لم يُقْصَدْ اختلاف أنواعه نحو : زكي الزيدون سَعْياً ، فإن قُصدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو : « بالأخْسَرِينَ أَعْمالاً »[3] لأن أعمالَهم مختلفةٌ المحالَ ، هذا خسر بكذا ، وهذا خسر بكذا ، وكقولك : تخالف الناسُ أو تفاوتُوا أذهاناً .

(١) في أ : « وإن كان » مكان : « وإنْ دلّ » تحريف .

(٢) ط : « وفرعيته » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) سورة الكهف ١٠٣ .



ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباينٍ إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو : نظفُ زيدٌ ثياباً ، إذ لو قيل : ثوباً لتوهّم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً [1] .

[توسط التمييز]

(ص) : ويجوز توسيطُهُ بين متصرّف وفاقاً ، لا تقديمه اختياراً . وجوّزه قومٌ على فعل متصرّف غير « كفى » والفراء على اسم شبّه به الأوّل .

(ش) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفساً زيدٌ . قال أبو حيّان : وقياسُهُ جوازُ توسطِهِ مع الوَصْف نحو : طيب نفساً زيدٌ ؛ قال : وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو : فجّرْتُ عيوناً الأرْضَ .

وأمّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزْماً ، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها . والقائلون بأنّ الناصِبَ له : ما فيها من فِعْلٍ وشبهه اختلفوا ، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربةَ تقديمَهُ ، فلا يقال : نفساً طاب زيدٌ ، كما يمتنع التّقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورةٌ .

وجوّزه الكسائي ، والمبرّد ، والمازنيّ ، والجَرْمي وطائفةٌ ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرّفاً لوروده قال :

٩٧٥ — * وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ [2] *

وقياساً على سائر الفضلات .

---

(١) في النسخ الثلاث : « نظيف » بالرفع .

(٢) لأعشى همدان . وصدره :

* أتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حبيبَها *

وانظر شرح شواهد الأعلم . هامش سيبويه ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٢ : ٧٤ .



ويستثنى من المتصرّف كفى ، فلا يقال : شهيداً كفى بالله بإجماع . ذكره أبو حيّان .

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : ما رجلاً أحسن زيداً كذا ، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد ، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع .

نعم ، استثني من محلّ الإجماع في الثاني صورة ، وهو التّمييز بعد اسم شبّه به الأول نحو : زيد القمرُ حسناً ، فإن الفراء جوّز فيه التقديم ، فيقال : زيدٌ حسناً القمرُ .

[تنكير التمييز أو تعريفه]

(ص) : وجوز الكوفيون وابن الطّراوة تعريفه ، وتأول البصريّة ما ورد .

(ش) : البصريّون على اشتراط تنكير التمييز . وذهب الكوفيون وابن الطّراوة : إلى أنه يجوز أن يكون معرفةً كقوله :

٩٧٦ — * وَطِبْتَ النّفْسَ يا قيْسُ عَنْ عَمْرو [١] *

وقوله :

٩٧٧ — * عَلامَ مُلِئتْ الرُّعْبَ ، والحرْبُ لم تَقِدِ [٢] *

وقولهم : سَفُهَ زيدٌ نَفْسَهُ ، وألم رأسَهُ « وبَطِرَت مَعيشَتَها [٣] » .

والأولّون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار ، أي في نفسه وفي رأسه ، وفي معيشتها .

[ما افترق فيه الحال والتمييز]

(ص) : ولا يتعدّد ، والجمهور لا يكون مؤكداً ، ويحذف لقرينة أو قصد

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٢٢٣ .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠٩ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٣) سورة القصص ٥٨ .



الإبهام ، لا المميّز (١) ما لم يوضع غيرُهُ مَوْضِعَهُ .

(ش) : فارقَ التمييزُ الحالَ : في أنه لا يتعدّد بخلافها ، وفي أنه لا يكون مؤكّداً ، والحال تكون مؤكدة كذا [٢٥٣] قاله الجمهور :

وذكر ابن مالك : أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى : « إنّ عدة الشُّهور عِنْد الله اثْنَا عشَرَ شَهْراً » (٢) .

وأجيب بأن شهراً ، وإن أكّد ما فهم من : « إن عِدّة الشُّهُور » إلاّ أنه بالنسبة إلى عامله ، وهو — اثنا عشر — مبيّن .

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدُلّ عليه .

ولا يجوز حذف المميز ، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ، وقد يحذف من غير بدل كقولهم : تالله رجلاً ، أي : تالله ما رأيت كاليوم رجلاً .

[تمييز الأعداد]

(ص) : مسألة : مميّز العدد ، ان كان ما بين عشرة ومائة مفردٌ منصوبٌ . وأجاز الفراء جمْعَهُ . وإضافة عِشْرِينَ (٣) وأخواته لغة ، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلاّ إن (٤) كان « مائة » . وقد يجمع . وفي اسم الجمع والجنس .

ثالثها : ان استعمل للقِلّة جاز قياساً ، أو مائة فما فوقها فمفردٌ مضافٌ وجمعه معها ضرورةٌ .

(١) أ : « إلاّ المميّز » تحريف .

(٢) سورة التوبة ٣٦ . وفي النسخ الثلاث : « اثنى عشر » تحريف .

(٣) أ ، ب : « وإضافة عشرون » تحريف .

(٤) ط فقط : « إلاّ إذا كان » .



وقال الفراء : سائغٌ ، ويجوز جرُّه بِمن ، ونصْبُهُ مع مائة ومائتين ، وألف ضرورة . وأجازه ابن كيسان . ولا يميّز واحدٌ ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ ، ولا يجمع تمييزِ كثْرةً ، إن أمكن قِلّة غالِباً . ولا يفصل من العدد اختياراً ، وينعت حملاً عليه ، وعلى العَدد ، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم .

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره [1] .

(ش) : حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصاً ، وقد تقدّم في صدر الباب : أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد ، فأقول : العدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنّصّ على المفرد والمُثنّى ، فيقال : رجل ورجلان ، لأنه أخصرُ وأجْوَدُ ولا يقال : واحدُ رَجُل ، ولا اثْنَا رَجُلٍ .

وأما قولهم :

شَرَيْتُ قدَحاً واثنيــه وشرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ [2] فشاذٌ وقوله :

٩٧٨ — * ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل [3] *

فضرورة .

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثُ لَيالٍ ، وعَشْرَةُ أشْهُرٍ ، وعَشْرُ سِنِين ، ما لم يكن التمييز لفظ « مائة » فيفرد غالباً نحو : ثلاثُ مائةٍ ، وقد يجمع أيضا نحو : ثلاثُ مئِينَ .

---

(١) أ : « إضافته إلى لغيره » بزيادة « إلى » .

(٢) المُدُّ : كيل معروف وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز والشافعيّ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . انظر اللسان (مدد) وفي النسخ الثلاث : « وشربت » بالباء الموحدة . تحريف .

(٣) قيل لسلمى الهذليّة ، أو لِشَمّاء الهذليّة ، أو لجندل بن المُثَنّى وصدره :

* كأن خُصْيَيْــهِ من التّــدَلْــدُل *

من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٣ : ٣٦٧ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ ، وابن يعيش ٤ : ١٤٤ .



أما الألف فتجمع البتّةَ نحو : ثلاثةُ آلافٍ .

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو : ثلاثُ القوم ، أو اسم الجنس نحو : ثلاثُ نَحْل ؟ أقوال :

أحدها : نعم ، ويقاسُ إنْ كان قليلاً ، وعليه الفارسِيّ . وصححه صاحب البسيط لشبَهه بالجمع ولوروده ، قال :

٩٧٩ — • ثَلاثَةُ أنفُسٍ ، وثلاثُ زَوْدٍ [1] •

وقال تعالى : « وكان في المدينة تِسْعَةَ رَهْطٍ [2] » .

والثاني : لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما .

والثالث : التّفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقِلّة [3] ، فيجوز أو للكثرة فلا يجوز ، وعليه المازنيّ .

وعلى المنْع طريقه : أن يبيّن بـ « من » ، فيقال : ثلاثةٌ مِنَ القوم ، وأربعة من الطّيْر ، وثلاثٌ مِنَ النّحْل ، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع .

وإن كان أحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو : أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً [4] » . « اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً [5] » « وواعدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً [6] » « واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً » [7] .

---

(١) للحطيئة . ديوانه ٢٧٠ وعجزه :

• لقد جار الزّمانُ على عيالي •

سيبويه ٢ : ١٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٠١ .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) أ : « اسم الجنس » مكان : « اسم الجمع » .

(٤) سورة يوسف ٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٧) سورة الأعراف ١٥٥ .

ولا يجوز جمعه عند الجمهور . وجوّزه الفراء نحو : عندي أحدَ عشرَ رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً ، وخرّج عليه « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً [١] » .

قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً ، فيقول : عَشْرو دِرْهَم ، وأَرْبَعُو ثَوْبٍ .

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو : مائة رجلٍ ، ومائتا عام ، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةٌ . وجوّزه الفراء في السّعة [٢] ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : « ثلاثمائةِ سنين [٣] » بإضافة مائة . ويجوز جرّه بـ « من » ، فيقال : ثلاثُ مائةٍ مِنَ السِّنينَ . ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً . قال :

٩٨٠ — * إذَا عاش الفتَى مائتَيْن عاماً [٤] *

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة [٥] ، المائة ديناراً والألف درهماً . وبقي مسائل :

الأولى : لا يجب التمييز مع « ثلاثة » ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً . ومن جموع القِلّة جمع التّصْحيح [٦] ، قال تعالى : « سَبْعِ سَمَوَاتٍ [٧] »

---

(١) سورة الأعراف ١٦٠ ، وفي ط : « اثنتا عشرة أسباطاً » تحريف .

(٢) ط : « في السبعة » تحريف . وفي ب : « من السعة » .

(٣) سورة الكهف ٢٥ : وهي قراءة حمزة والكسائي — انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٩٠ .

(٤) لربيع بن ضبع الفزاري . وعجزه :

* فقد ذهب اللّذاذةُ والفتاءُ *

سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ ، ومجالس ثعلب ١ : ٢٧٥ ، وابن يعيش ٦ : ٢١ ، والخزانة ٣ : ٣٠٦ ، والأشموني ٤ : ٦٧ ، والتصريح ٢ : ٢٧٣ ، واللسان (فتأ) والمعمّرين ٧ .

(٥) ط : « في التسعة » تحريف .

(٦) أ ، ب : « جمع الصحيح » .

(٧) سورة البقرة ٢٩ وغيرها .



و « سَبْع بقراتٍ (١) » . « وسَبْع سُنْبُلاتٍ (٢) » و « تِسْع آياتٍ (٣) » . ومن القليل : « سَبع سنابل » (٤)، و « ثلاثة قُروء » (٥). « وثمانيَ حِجَج» (٦).فإن لم يمكن جمع القلة بأن (٧) لم يُستعمل تعيّن جمعُ الكثرة نحو : ثلاثةُ رجالٍ .

الثانية : لا يجوز الفصل بين التمييز والعدَد إلا في ضرورة كقوله : [٢٥٤]

٩٨١ — • في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيلَةً (٨) •

وقوله :

٩٨٢ — • ثلاثون لِلْهَجْر حَوْلاً كَمِيلا (٩) •

وقوله :

٩٨٣ — • وعِشْرون منها أصْبعاً مِنْ وَرائِنا (١٠) •

الثالثة : إذا جيء بنعت مفرد ، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التّمييز وعلى العدَد نحو : عندي عشرون رجلاً صالحاً ، أو صَالِحٌ ، وعشرون رجلا كراماً أو كِرامٌ . فإن كان جمع سلامة تعيّن الحَمْلُ على العدد نحو : عشرون رجلاً صالحون ، ذكره في « البسيط » .

---

(١) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٢) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٣) سورة الإسراء ١٠١ وغيرها .
(٤) سورة البقرة ٢٦١ .
(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٦) سورة القصص ٢٧ .
(٧) ب : « فإن لم يكن » .
(٨) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ .: لم أعثر على قائله ولا تتمته .
(٩) للعباس بن مرداس . وصدره :

• على أنّنِي بَعْد ما قد مضى •

سيبويه ١ : ٢٩٢ ، مجالس ثعلب ٢ : ٤٢٤ ، الإنصاف ٣٠٨ ، والخزانة ١ : ٣/٥٧٣ : ١١٩
(١٠) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .



الرّابعة : يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو : خذ عَشَرَتُكَ وعَشرَيْ زيدٍ ، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس ، فاستغني عن المفسر ، وقد قال الشاعر :

٩٨٤ ـ وما أَنْتَ أم ما رسُوم الدِّيار وسِتوك قد قَــارَبَتْ تَكْمُلُ [1]

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص) : مسألة : مميّز « كم » الاستفهامية منصوب . وفي جرّه ثالثها : يجوز إن جُرّتْ ، وهو بـ « من » مقدّرة . وقال الزّجّاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً ، وللأخفش فيما أريد به الأصناف [2] . ويجوز فصلُه وحذْفُهُ .

(ش) : ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب ، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك « كم » الاستفهاميّة والخبرية ، وكأيِّنْ [3] ، وكذا ، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات .

فمميز « كم » الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ ، كمميز عشرين وأخواته نحو : كَمْ شخصاً سما ؟

وقال ابن مالك : لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدَدَ المركّب ، فَأجْرَيْت مجراه بأن جعل مميّزها كمميّزه في النصب والإفراد .

---

(١) للكميت بن زيد ديوان ٢ : ٢٩ وروايته :

وما أنت ويك ورسم الدّيار وستّك قد قاربت تكملُ

وانظر الخزانة ١ : ٥٥٨ .

وفي النسخ الثلاث : « قد قربت » ورواية الرّضى : « قد كربت » بالكاف .

(٢) ب : « فيما أريد به الإضافة » تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « وكآي » بدون « نون » .



وأجاز [١] الكوفيون كونهُ جَمْعاً مطلقاً ، كما يجوز ذلك في « كم » الخبريّة نحو : كم غِلماناً لك ؟

ورد بأنه لم يسمع .

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغِلْمان . تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ واختاره بعض المغاربة ، فقال : كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع ، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص . وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجالاً عندك ، تريد : كم جمعاً من الرجال ، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم [٢] .

ويسوغ باسم الجنس نحو : كم بطّاً عندك ؟ تريد : كم صنْفاً من البطّ عندك ؟

وهل [٣] يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة ؟ مذاهب [٤] :

أحدها : لا ، والثّاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على « كم » حرف جر نحو : على كم جِذْع بَيْتُك مَبْنِيّ .

ثم الجرّ حينئذ بـ « من » مقدرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على « كم » عِوَضاً عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة .

وخالف الزجاج ، فقال : إنه باضافة « كم » ، لا بإضمار « مِنْ » .

وردّه أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف

---

(١) « وأجاز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « لا عن مبلغ أشخاصه » .

(٣) أ : « وقيل » مكان : « وهل » .

(٤) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « على كم جذع » ... الخ : سقط من أ .



جرّ ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة .

ويجوز فصل تمييز « كم » الاستفهاميّة في الاختيار ، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلاّ اضطراراً .

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى .

ومما وجّه به جواز الفصل فيها : أنها لما لزمت الصدر ، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صَدْراً وغَيْرَ صَدْر ، جعل هذا القَدْر من التّصرّف فيها عِوَضاً من ذلك التّصرّف الذي سلبته .

ويجوز حذف تمييزها نحو : كم ضربت رجلاً ، على أن رجلاً مفعول ضربت ، والتمييز محذوف . وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر .

[تمييز كم الخبريّة]

(ص) : والخبريّة مجرورٌ بإضافتها ، وقيل : بـ « من » ، وينصب إن فُصِل ، ودونه لغة ، وجرّه مفعولاً بظرف ضرورة .

وثالثها : يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة . ثالثها : يجوز في الشِّعر فقط . ويكون جمعاً . وقيل : شاذّ . وقيل على معنى الواحد ، وقيل : إن لم ينصب ، والأصح جواز حذفه . وثالثها : إنْ لَمْ يقدّر مضافاً . ورابعها : يفتح إن لم يقدّر منصوباً ، ومنع نفيه فيهما .

(ش) : تمييز كَمْ الخبريّة مجرورٌ ، ويكون مفرداً وجمعاً . قال :



٩٨٥ — * كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ (١) *

وقال :

٩٨٦ — * كَمْ مُلوكٍ باد مُلْكُهُمُ (٢) *

والافراد أكثر من الجمع ، وأفْصَحُ حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذٌّ ، وعليه العُكْبُرِيّ في شرح (الإيضاح (٣)) . وقيل : [٢٥٥] يكون الجمع على معنى الواحد ، فإذا قلت : كم رجالٍ كأنك قلت : كم جماعةٍ من الرّجال . ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريّين .

وقال الكوفيّون : بمِنْ مقدّرةً حذفت ، وأبقى عملها كما في قوله :

٩٨٧ — * رَسْمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ (٤) *

وضعّف بأن إضمار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ ،

---

(١) للفرزدق يهجو جريراً ، وتمامه :

* فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري *

ديوانه ٤٥١ ، سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

* ونعيم سُوقة بادوا *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١١ .

(٣) في النّسخ الثلاث : « شرح الإفصاح » بالفاء ولعله تحريف صوابه : « شرح الإيضاح » لأن من مصنفات العكبري : « شرح الإيضاح » للفارسيّ ، ولأن الإفصاح بفوائد الإيضاح من مصنفات محمد بن يحيى الحضراوي وقد سبق ذكره ١ : ١٠٩ .

(٤) لجميل بثينة ، ديوانه ١٨٧ وتمامه :

* كِدْتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِهْ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٥ ، والخزانة ٤ : ١٩٩ .



فإن فصل نُصِب حَمْلاً على الاستفهاميّة كقوله :

٩٨٨ — * كم نالني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ [(١)] *

وربّما ينصب غير مفصول . روي « كم عمةً لك » البيت — بالنصب .

وذكر بعضهم أنّ النّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب.
قال أبو حيّان : وهي لغةٌ قليلةٌ .

وإذا نصب بفصل ، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمْعاً كما إذا جُرّ .
هذا مذهب الجمهور .

وذهب الأستاذ أبو عليّ ، وابن هشام الخَضْراويّ : إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأن العرب التزمَتْهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة ، وكأيّن ، وكذا . وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبُه ، لا فيما يجوز نصبُه وجرُّه .

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور ؟ مذاهب :

أَصَحُّها : لا ، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايِفَيْن ، وذلك ممنوع إلاّ في ضرورة نحو :

٩٨٩ — كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [(٢)]

والثاني : نعم ، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمِن مضمرة . ويونس

---

(١) للقطاميّ . وعجزه :

* إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ *

ديوانه ٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩٥ .

(٢) من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبد الله بن زياد .
انظر سيبويه ١ : ٢٩٦ ، الخزانة ٣ : ١١٩ .



بناءً على رأيه من جواز الفصل بين المتضايِفَيْن في الاختيار بذلك .

والثّالث : الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو : كَمْ بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ، والمنع إن كان تامّاً .

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظّرْف التّامّ والنّاقص في الفصل بل تُجْرِيهما مُجْرَى واحداً . فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرّ في كلام ، ولا في شعر عند البصريين ، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّةَ .

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بِمنْ لا بالإضافة .

وجوّزه المبرد في الشعر فقط ، وروى قوله :

٩٩٠ — * كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلٌ على عَدَمٍ (١) *

بالجرّ .

ويجوز حذف تمييز كَمْ الخبريّة . ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهامية ، ولا في الخبريّة ، لا يقال : كم لا رجلاً جاءك ، ولا كم لا رَجُلٍ صَحِبْت ، نصّ عليه سيبويه ، وأجاز ذلك بعض النحويّين .

نعم يجوز العطف عليه بالنّفي نحو : كَمْ فَرَسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسَيْن (٢) ، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً .

[تمييز كأيّنْ]

(ص) : ومميز كأيّن يجر بِمِنْ غالباً . وقال ابن عصفور لازماً ، ومع فقدها بإضمارها . وقيل : بالإضافة . قال أبو حيّان : ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيفٌ ،

---

(١) سبق ذكره آنفاً رقم ٩٨٨ .

(٢) ا ، ب : « لا فرساً ولا فرسٌ » .



أو ممنوع أقوال ، والأصح الا ّ يفصل .

(ش) : مميز كأيّن الأكثر جرّه بمِنْ ظاهرةً قال تعالى : « وكَأيِّنْ مِنْ آيةٍ »(١) ، « وكأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ(٢) » « وكأيِّنْ مِنْ دَابّةٍ »(٣) .

قال أبو حيّان : ويظهر من كلام سيبويه أنّ « مِنْ » هنا لتأكيد البيان فهي زائدة . قال : وقد يقال : إنها تزاد في غير الواجب ، فيقال : إن هذا رُوعِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب . وينصب قليلاً ، قال الشاعر :

٩٩١ ــ * وكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً (٤) *

وقال :

٩٩٢ ــ اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْر(٥)

وزعم ابن عصفور : أن جره بمن لازم(٦) ، وأنه لا ينصب ، قال في المُغْنِي : ويردّه نصّ سيبويه على خلافه .

ويجوز جرّه مع فَقْدِ « مِنْ » .

قال أبو حيّان : إلا أنّه لا يحفظ ، فإن جاء كان على إضمار « مِنْ » وهو مذهب الخليل والكسائي ، ولا يحمل على إضافة كأيّن ، كما ذهب اليه ابن كَيْسان ، لأنه

---

(١) سورة يوسف ١٠٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٦ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* قديماً ولا تدرون ما منُّ مُنْعِمِ *

شرح شواهد المغنى ٥١٣ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٥٣٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥١٣ وآلماً بمدّ الهمزة على وزن فاعِلاً من : ألِمَ يألم : إذا وجع ، منصوب على التمييز .

(٦) ط : « أن جره غير لازم » تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغنى ١ : ١٥٩ .



لا يجوز إضافتها إذ المحكيّ لا يضاف ، ولأن في آخرها تنويناً [١] فهو مانع من الإضافة أيضاً . وقد قال سيبويه : إنّ جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها باضمار « مِنْ » . انتهى .

وقال ابن خَرُوف : يكون في مميّزها النصب ، ويجوز الجرّ بـ « من » وبغير « مِنْ » بفَصْلٍ وبغير فَصْلٍ .

قال أبو حيّان : ومقتضى الاستقراء أن تمييز « كأين » لا يكون جمعاً ، فليست كمثل « كم » الخبريّة في ذلك .

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد ، والأكثرون ، وقال صاحب « البسيط » : إنه ضعيف للزوم « مِنْ » ففيه حذف عامل ومعمول . قال أبو حيّان : ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِف وهو مجرور بمِنْ ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ « كم » الاستفهاميّة ، وهو منصوب :

والأفصح [٢٥٦] اتّصال تمييز « كأين » بها ، وكذا وَقَعَتْ في القرآن . ويجوز الفصل بينهما بالجملة ، وبالظّرْف قال :

٩٩٣ — * وكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجّجٍ [٢] *

وقال :

٩٩٤ — * وكائِنْ بالأباطح مِنْ صَدِيقٍ [٣] *

---

(١) ط : « تنويعاً » تحريف .

(٢) لعمرو بن شأس . وعجزه :

* يَجِيءُ أمامَ الألف يَرْدِي مُقَنَّعاً *

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٩ .



[تمييز كذا]

(ص) : ومميز « كذا » لا يُجَرّ بمن وفاقاً ، ولا بالإضافة ، ولا البدليّة ، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها [١] .

(ش) : مميّز « كذا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر :

٩٩٥ ــ عِدِ النّفْسَ نُعْمَى بَعْد بُوساك ذَاكراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِيَ الْجُهْدُ [٢]

ولا يجوز جرّه بمِنْ اتّفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين .

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح .

ورد بأن المحكيّ لا يضاف ، وبأن في آخرها اسْمَ الإشارة ، واسمُ الإشارة لا يُضافُ . وأجاز بعضهم : كذا دِرْهمٍ بالجرّ على البدل .

وجوّز الكوفيّون الرّفْعَ بعد « كذا » . قال أبو حيّان : وهو خطأ ، لأنه لم يسمع . وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثّلاثة إلى العَشَرَة [٢/٢] .

---

(١) ب ، ط : « لزاعمها » .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٤ .



نواصب المضارع

[أنْ]

(ص) : نواصب المضارع : « أنْ » . يقال : « عن » . وهي الموصولةُ بالماضي خلافاً لابن طاهر ، لا بعد يقين غير مؤوّل في الأصحّ .

ويجوز في تِلْو : « ظنّ » الرفعُ مخففة ، وكذا خوفٌ تيقّن مخوفُهُ في الأصحّ . والأصح لا تعمل زائدةً ، ولا يتقدّم معمولُ مَعْمُولِها .

وثالثها : يجوز مع أريد ، وعسى .

ولا يفصل ، وقيل : يجوز بِظَرْفٍ . وقيل : بشرط .

وترفع إهمالاً على الأصحّ . وعن الكسائي لا يقاس ، ولا تجزم ، وحكاه الرُّؤاسيّ [١] واللّحْيانِي ، وأبو عُبَيْدة لغةً . وتقع مبتدأ وخبراً ، ومعمولِ حرف ناسخ ، وجار ولكان ، وظَنٍّ ، وبعض المقاربة ، وفعل غير الجزم ، ومضاف خلافاً لابن الطّراوة ، لا بمعنى « الذي » خلافاً لابن الذّكِيّ [٢] .

(ش) : لمّا أَنْهَيْتُ [٣] منصوبات الأسماء عقّبت بمنصوبات الأفعال ، كما

---

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسى ، أبو جعفر أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو . من مصنفاته : الفيصل – معاني القرآن – التصغير – الإفراد والجمع .
وفي النسخ الثلاث : « الرواسي » بالتخفيف .

(٢) هو محمد بن مسعود الغزنيّ ، صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيّان من النقل عنه ، وتوفي ٤٣١ .

(٣) ط فقط : « لما انتهت » .



ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارِعُ المَرْفوعُ . فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف :

أحدها : « أن » وهي أم الباب . قال أبو حيّان : بدليل الاتّفاق عليها ، والاختلاف في « لن » ، و « إذنْ » ، و « كَيْ » . ويقال فيها : « عن » بإبدال الهمزة عيناً .

وأنْ هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو : « أنْ كان ذا مالٍ » [1] وبالأمر في نحو : كَتَبْتُ إليه أن قُمْ [2] ، وبالنّهْيِ في نحو : كتبتُ إليه ألا تَفْعَل .

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها ، فتكون « أن » على مذهبه مشتركةً ، أو متجوّزاً بها . واستدلّ لذلك بأمرين : أحدها : أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين ، وسوف ، وكذا الأمر .

والثاني : أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كلَمْ ، لمّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه .

وشرط نصب المضارع بعد « أن » ألاّ تقع بعد فعل يقين كعَلِمَ ، وتحقّق ، وتيقّن ونحوها ، فإنها حينئذ المُخَفّفة من الثّقيلة نحو : « عَلم أنْ سَيَكُونُ » [3] خِلافاً للفرّاء حيث جوّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلْم ، وما في معناه مستدِلاّ بقراءة « أفلاَ يَرَوْنَ ألاّ يَرْجِعَ إلَيْهِمْ [4] » بالنّصب ، وهي بمعنى أفلا يعلمون .

وبقول جرير :

---

(١) سورة القلم ١٤ . وفي ط « إن كان » بكسر الهمزة تحريف .

(٢) أ فقط : « كتبت إليه أن افعل » .

(٣) سورة المزمّل ٢٠ .

(٤) سورة طه ٨٩ .



٩٩٦ – نَرْضَى عَنِ الله أنّ النّاس قَدْ عَلِمُوا
ألاّ يُدانينَــا مِنْ خَلْقهِ أحَــدُ [١]

وأجيب بأنّ العِلْم إنّما يَمْتَنِـعُ وقوعُ أنْ النّاصبةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ ، أمّا إذا أُوّل بالظّنّ ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .

والدّليل على استعمال العِلْم بمعنى الظّنّ قوله تعالى : « فإنْ عَلِمْتُموهُنّ مُؤْمِناتٍ »[٢]. فإن المراد بالعِلْم فيه الظّنّ القويّ ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصّل إليه.

ومنع المبرّدُ النّصب أيضاً في المؤَوّل بالظّنّ .

فقولي في الأصح راجِـعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً .

ويجوز في الواقعة بعد الظّنّ الرّفع على أنّها المُخَفّفة من الثّقيلة ، وهو قليل . والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قال تعالى : « أحَسِبَ النّاسُ أنْ يُتْرَكُوا[٣] » وقرىء بالوجهين « وَحَسِبُوا ألاّ تكونَ فِتْنَةٌ »[٤] .

قال أبو حَيّان : وليس في الواقعة بعد الشّكّ إلا النّصب ، وفي الواقعة بعد فعل خوفَ تَيَقّنَ مَخُوفُهُ نحو : خِفت ألاّ تقومَ ، وخِفْتُ ألا تُكْرِمَنّي قولان ، أصحّهما جواز الرفع كما بعد الظن ، وقد سمع . قال أبو محجن :

٩٩٧ – * أخاف إذا مَا مِتّ أنْ لا أذُوقُها[٥] *

(١) من قصيدة رائيّة لجرير يهجو بها الأخطل ، ورواية الديوان : ٢٦١ .
نرضى عن الله أن النّاس قد علموا   أن لن يفاخرنا من خلقه بشر
(٢) سورة الممتحنة ١٠ .
(٣) سورة العنكبوت ٢ .
(٤) سورة المائدة ٧١ . ومن السبع لابن مجاهد ٢٤٧ : قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : « ألا تكون » نصباً .
(٥) لأبي مِحْجَن الثقفي وصدره :
* ولا تدفِنَنّي في الفلاة فإنّني *
انظر الدرر ٢ : ٢ .



والثاني : تعيّن النصب ، وعليه المبرد .

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور ، لأنها لا تختَصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي (١) في قوله : « فلمّا أنْ جاءَ البَشيرُ » (٢) ولا يعمل إلاّ المُختَصّ .

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدريّة ، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجرّ . وفرق بأنّ الباء الزائدة تختصّ بالاسم .

ولا يجوز تقديمُ معمولِ معمول أنْ النّاصبة عليها ، لأنها حرف مصدريّ ، ومعمولها صلة لها ، ومعمولُه من تمام الصّلة ، فكما لا تَتَقَدّمُ الصّلة لا يَتَقَدّم [٣/٢] معمولُها ، هذا مذهب البصريّين .

وجوّز الفراءُ تَقْدِيمَه لقوله :

٩٩٨ – * كان جَزائي بالعَصا أنْ أُجْلَدا (٣) *

فقوله : « بالعصا » متعلّق « بأجلدَ » ، وأجيب بندوره ، أو تأويله على تقدير متعلّق دلّ عليه المذكور .

ونقل ابنُ كَيْسَان عن الكوفيّين الجوازَ في نحو : طَعامَكَ أُرِيدُ أن آكُلَ ، وطَعامَكَ عَسى (٤) أنْ آكُلَ .

ولا يجوز فصل أنْ النّاصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

---

(١) « الماضي » سقطت من ط .

(٢) سورة يوسف ٩٦ .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٨٦ وفي النسخ الثلاث « خير » مكان : « جزائي » تحريف وفي أ فقط : « بالرضا » مكان : « بالعصا » تحريف .

(٤) في أ فقط : « ويعجبني » مكان : « عسى » .



وجوّزه بَعْضُهم بالظّرف وشِبْهِهِ نحو : أريد أنْ عندي تَقْعُدَ ، وأريد أنْ في الدار تَقْعُدَ ، قياساً على أنّ المشددّة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريّة والعمل .

وجوّزه الكوفيّون بالشّرط نحو : أردت أنْ إنْ تزُرْني أزُورَك بالنّصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً ، وجَزْم [١] : أزُرْكَ جواباً .

ويجوز إهمال « أنْ » حملاً على أختها ما المصدريّة ، فيُرْفَعُ الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة « أنْ يُتِمُّ الرّضاعة » [٢] بالرفع . وقيل : لا ، وأنّ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفّفةٌ من الثّقيلة لا المصدريّة ، وعليه الكوفيّون .

ولا يجوزُ الجزْمُ بـ « أنْ » عند الجمهور ، وجوّزه بعضِ الكوفيّين . قال الرّؤاسيّ من الكوفيّين : فصحاءُ العرب يَنْصِبُون بأنْ وأخواتها الفعل . ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها . ودُونَهُمْ قَوْمٌ يَجزِمُونُ بها . وأنشد على الجَزْم :

٩٩٩ — * أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فتَرُدّها * [٣]

ومِمّن حكى الجزم بها لغة من البصريّين أبو عُبيدة ، واللّحيانيّ ، وزاد أنها لغة بني صُباحٍ . ثم لَمّا كانت أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنوي واللفظي ، فتقع مبتدأ نحو : « وأنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ » [٤] . وخَبَرُ

---

(١) ط : « وجوز » مكان : « وجزْم » تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) لجميل بن معمر العذريّ . ديوانه ٢٩٩ وعجزه :

* فأتركها ثقْلاً عليّ كما هيا *

وصدر الشاهد في الديوان :

* أخاف إذا أنبأتكم أن تردّني *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(٤) سورة البقرة ١٨٤ .



مُبْتدأ نحو : الأمْرُ أنْ تفعلَ كذا .

ولا يكون مبتدؤها إلاّ مصدراً ، فإنْ وقع جثة أوّل . ومعمولاً لحرف ناسخ نحو : إنّ عندي أنْ تَخْرُجَ ، ولا بُدّ أن يكون أحد الجُزْأين مصدراً إلاّ في لعل ، فيجوز أن يكون جُثّةً نحو : لعَلّ زيدٌ أنْ يَخْرُجَ حَمْلاً على « عَسَى » .

ومعمولاً بحرف جر ، ويكثر حذْفُهُ ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسْماً وخبراً نحو : كان أنْ تقعد خيراً من قيامك ، وتكون عقوبتك أنْ أعزلك .

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أوّلاً ، وثانياً نحو : ظننت أن تقوم خيراً من أنْ تقعد . وقوله :

١٠٠٠ ــ إني رأيت من المكارم حَسْبَكُم أن تَلْبَسُوا خَزّ الثّيابِ وتَشْبَعُوا [١]

أي : لُبْس الثّياب .

ومعمولاً لبعض أفعال [٢] المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجَزْم نحو : طلبت منك أن تقومَ ، وأردت أن تفعَل ، وبدا لي أن أقُومَ ، بخلاف أفعال الجزم [٣] ، لا يقال [٤] : فَعَلْتُ [٥] أن أقُومَ . أي : القيام ، ولا أعْطَيْتُك أن تأمن ، أي الأمان .

ومعمولاً لاسم مضاف نحو : إنه أهلُ أنْ يَفْعلَ ، ومخافة أن تَفْعلَ ، وأجيء بعد أن تَقُومَ ، وقبل أن تَخْرُجَ .

---

(١) لعبد الرحمن بن حسّان .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، وروايته : « حر الثياب » بالحاء والراء المهملتين .

(٢) « أفعال » سقطت من ا ، ب .

(٣) أ : « أفعال غير الجزم » بزيادة : « غير » تحريف .

(٤) « لا يقال » سقطت من أ . ومكانها : « نحو » .

(٥) أ : « علمت » مكان « فعلت » .



وقال ابن الطّراوة : لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها ، لأن معناها التّراخي فما بعدها في جهة الإمكان ، وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فإن ثبوت [١] غيره محال .

[لن]

(ص) : « لن » [٢] بسيطة ، وقال الخليل مِنْ : « لا أن » والفرّاء : لا النافية أبدلت نونا .

وإنما تنصب مستقبلاً ، وتُفيدُ نفيه ، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار .
وقال بعض البيانيين : لنفي ما قرب .
والمختار وفاقاً لابن عصفور : تَرِدُ للدّعاء .

ويقدّم معمولُ مَعْمُولِها خِلافاً للأخفش الصّغير ، ولا يفصل اختياراً . وجوّزه الكسائيّ بِقَسم ٍ ومَعْمُول ، والفرّاء بِشَرْطٍ ، وأظُنّ . وتُهْمَلُ ، وحَكى اللّحيانِيّ الجَزْمَ بها [٣] .

(ش) : الثّاني : مِنْ نواصب المضارع « لَنْ » ، والجمهور أنّها حرف بسيطٌ ، لا تركيب فيها ولا إبدال . وقال الخليلَ والكسائيّ : إنها مركّبة من : « لا أنْ » ، فأصلها : « لا أن » حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفَت في قولهم : وَيْلُمّهِ ، والأصل : وَيْلٌ أُمّهِ ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين : ألف « لا » ، ونون « أنْ » ، فصارت « لن » . والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من : « لا أن » ، ووجود معنى : « لا » ، « وأن » فيها وهو النّفي ، والتّخليص للاستقبال .

---

(١) ب ، ط : « فإن ثبت غيره محال » .
(٢) « لن » سقطت من أ .
(٣) « بها » سقطت من أ .



وقال الفرّاء : هي لا النّافية ، أُبدل من ألفها نونٌ ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي ، ونفي المستقبل ، وجَعْل « لا » أصلاً لأنها أقعد في النّفي من « لن » ، لأنّ « لَنْ » لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رَدّ القولين في حاشية « المغنى » .

وتنصب « لن » المستقبل ، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه [٤/٢] ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنْفيهِ من غير أن يشترط أن يكون[1] النّفيُ بها أكّدَ من النّفي بلا .

وذهب الزّمخشري في « مُفَصّلِهِ » : إلى أنّ « لَنْ » لتأكيد ما تعطيه ، « لا » مِنْ نفي المستقبل . قال : تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكّدت وشَدَّدْت ، قلت : لَنْ أبْرَحَ اليوْمَ ، قال تعالى : « لا أَبْرَحُ حتّى أبلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ[2] » . وقال : « فَلَنْ أبْرَح الأرض حتّى يأذَنَ لِي أَبِي » [3] .

وذهب الزمخشري في « أُنْمُوذُجَهِ »[4] : إلى أنها تفيد تأبيد النّفي .

قال : فقولك : لَنْ أَفْعلَهُ ، كقولك : لا أَفْعَلُهُ أبداً ، ومنه قوله تعالى: «لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً»[5]. قال ابن مالك : وحَملَهُ على ذلك اعتقادُه في « لَنْ ترَانِي » أن الله لا يُرى ، وهو باطلٌ . وردّه غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ منفيُّها باليوم في : « فَلَنْ أُكلّمَ اليوْمَ أنْسِيّا [6] » . ولم يَصِحّ التوقيتُ في قوله : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حتّى يَرْجِعَ إليْنا مُوسَى [7] » . ولكان ذِكْرُ الأبدِ » في قوله : « وَلَنْ يَتَمَنّوْهُ أبداً » [8] تكرارٌ ، إذ [9] الأصل عدَمُهُ . وبأنّ استفادة

---

(١) « أن يكون » سقطت من أ .

(٢) سورة الكهف ٦٠.

(٣) سورة يوسف ٨٠ .

(٤) ا : « في المفرد » تحريف .

(٥) سورة الحجّ ٧٣ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٧) سورة طه ٩١ .

(٨) سورة البقرة ٩٥ .

(٩) « إذ » سقطت من ب ، ط .



التأبيدَ في آية « لَنْ يَخلُقُوا ذُباباً[1] » مِنْ خارجٍ[2] . وقد وافقه على إفادة التأبيد ابنُ عَطيَّة[3] : وقال في قوله : « لَنْ تَرانِي »[4] : لو بقينا على هذا النفي لتضمَّن أن موسى لا يراه أبداً ، ولا في الآخرة ، لكن ثبت في الحديث المتواتر : « أنَّ أهْلَ الجنَّة يَرَوْنَه » . ووافقه على افادة التأكيد جماعةٌ منهم : ابنُ الخبَّاز ، بل قال بعضهم : إنَّ منعه مكابرةٌ ، فلذا اخترتُه دون التَّأبيد .

وأغرب عبد الواحد الزَّمَلْكانِيّ[5] فقال في كتابه « التِّبيان في المعاني والبيان » : إنَّ « لن » لنفي ما قرُب ، ولا يمتدّ معنى النفي فيها . قال : وسِرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني ، « ولا » آخرها ألف ، والألف يكون امتدادُ الصَّوت بها ، بخلاف النّون ، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور ، وأبو حيّانٍ ، وردّاه .

والجُمهور على أن الفعل بعد « لن » لا يخرُج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا .

وذهب قوم : إلى أنه قد يخرُج بعد « لن » إلى الدّعاء كحاله بعد لا ، قال الشّاعر في « لا » .

---

(١) سورة الحجّ ٧٣ .

(٢) قال الصبان ٣ : ٢٧٨ : « وأمّا التأبيد في : « لن يخلقوا ذباباً » فلأمر خارجيّ ، لا مِنْ مقتضيات لن » .

(٣) هو عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ... بن عطيّة الغرناطيّ الإمام أبو محمّد الحافظ القاضي .

ألف التفسير العظيم ، توفي سنة ثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : ست وأربعين وخمسمائة .

(٤) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٥) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف مات ٦٥١ .



١٠٠١ ـ * ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ [١] *

وقال في لن :

١٠٠٢ ـ لن تَزالوا كذلِكُم ثم لا زِلْـ ت لكم خَالِداً خُلودَ الجِبَالِ [٢]

وهذا القول اختاره ابن عصفور : وهو المختار عندي ، لأن عطفَ الدعاءَ في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ .

وتقدُّمُ معمول معمول « لن » عليها جائزٌ ؛ خلاف معمول معمول « أنْ » ، إذ لا مصدريّة فيها ، وقد قالوا : إنّ « لن أضرب » نفي لسأضرب ، فكما جاز : زيداً سأضرب ، جاز زيداً لن أضرِبَ . ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي ، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدَّمُ معمولُ معمولهِ عليه كسائر حروف النّفْي .

ولا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب « تضرب » ، لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرِبَ زيداً ، هذا مذهب البصريين وهشام .

واختار الكسائيّ الفصْلَ بالقسم ، ومعمول الفعل نحو : لن واللهِ أكْرِمَ زيداً ولن زيداً أكْرِمَ . ووافقه الفرّاء على القَسَم ، وزاد = جواز الفصل بـ « أظنّ » نحو : لن أظن أزورَك بالنّصب ، وبالشّرْط نحو : لن إنْ تزرني أزورَك بالنّصب ، وجوز الإلغاء والجزْم جواباً .

قال أبو حيّان : وأصحاب الفرّاء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح ، لأنّ « لن » وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .
(٢) سبق ذكره رقم ٣٤٩ .



الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل ، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الاسماء والأسماء ، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء .

وحكى اللّحيانيّ [1] الجزْمَ بِلن لغةً وأنشد عليه :

١٠٠٣ ـ لنْ يَخِبِ الآن مِنْ رجَـائِكَ مَنْ
حرّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ [2]

[كي]

(ص) : كي [3] إنْ كانت الموصولةَ ، فالنّصب بها عند الجُمهور ، أو الجارّة فبأنْ مضمرةً .

وجوز الكوفيّة إظهارها . وتتعيّن الأولى بعد اللاّم ، والثانية قبلها ، وتترجّح مع إظهار أنْ .

وأنكر الكوفيّة كونها جارة . وقوم كونها ناصبة .

ولا تفيد النّاصِبةُ عِلّةً ، ولا تتصرّف ، بل تجرّ باللام .

ويجوز تأخيرُ مَعْلُولِها ، والفصل بلا النّافية ، وما الزائدة ، وبهما لا بغير ذلك . وجوّزه الكسائي بمعمول ، وقَسَم ، وشَرْط ، وإلا عمل . وابن مالك وولده : وتعمل . ولا يُقدّم معمولُ منصوبها ، ولا على [٥/٢] المعلول في الأصح .

---

(١) « اللحيانيّ » سقط من ا .

(٢) نسب لأعرابيّ . من شواهد الأشموني ٣ : ٢٧٨ .
وانظر شرح شواهد المغنى ٦٨٨ .

(٣) « ص » ، « كي » سقطا من أ .

وجوّز الكوفيّة والمبرّد النّصْبَ بـ « كما » .

(ش) : الثّالث من نواصب المضارع كَيْ : ومذهب سيبويه والأكثرين : أنها حرف مشترك ، فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم ، فتُفْهِمُ العِلّة ، وتارة تكون حرفاً تنصب [1] المضارع بعده ... واختلف هؤلاء :

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنّ « أن » مضمرة بعدها . وذهب الكوفيّون : إلى أنها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم .

وقيل : إنها مختصّة بالاسم ، فلا تكون ناصبةً للفعل .

واحتجّ من قال : إنها مشتركة بأنه سُمِع من كلام العرب : جئت لكي أتعلّمَ ، وسمع من كلامهم : كَيْمَهْ ، فأمّا : لكي أتعلّمَ فهي ناصبةٌ بنفسها لِدخُول حرف الجرّ عليها ، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرْف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ .

وأمّا كَيْمَه فهي حرف جَرٍّ بمعنى اللاّم كأنه قال : لِمَه ؟ وَوَجْهُ [2] الاستدلال من هذا اللّفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن « ما » الاستفهاميّة إذا دخل عليها حَرْفُ الجرّ حذفت ألفها نحو : بِمَ ، ولِمَ ، وفِيمَ ، وعَمّ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلْحقها هاءُ السكت .

ويدلّ أيضا على أنها جارة دخولها على « ما » المصدرية كقوله :

١٠٠٤ — * يُراد الفتى كَيْما يَضُرَّ ويَنْفَعُ [3] *

---

(١) من قوله : « تنصب المضارع » إلى قوله : « بنفسها » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « ويوجّه » .

(٣) قائله قيس بن الخطيم ، وصدره :

* إذا أنْت لم تنفعْ فَضُرّ فإنّما * =



فرفع الفعل على معنى : يراد الفتى للضرّ والنّفع .

وأمّا جئت كي أتعلم ، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها ، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها ، فتكون بمعنى أن ، واللاّم المقتضية للتّعليل محذوفة كما تحذف في : جئت أن أتعلم . ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة ، وتكون أن مضمرة بعدها ، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف — على ما سيأتي بيانه —

ويبنى على هذا المذهب فرْعٌ ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على « لا » [١] أم لا يجوز ؟

والجواب أنّكَ إنْ قدّرتها الجارّة لم يجز ، لأنّ « كي » كاللاّم ، فلا تدخل عليها إلاّ مع « أنْ » كما في اللاّم نحو : « لِئَلاّ يَعْلَمَ [٢] » . وإن قدّرتها النّاصبة جاز نحو : كَيْلا تُقَدِّمَ .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السّببية ، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأنْ [٣] . ولا تتصرّف تَصَرُّفَ « أن » ، فلا تقع مبتدأةً ، ولا فاعلةً ، ولا مفعولة ولا مجرورةً بغير اللاّم .

وتتعيّن النّاصبة بعد اللام نحو : جئت لِكَيْ أتعلم ، لِئلاّ يجمع بين حَرْفَيْ جرّ ، ودخول اللاّم على النّاصبة لكونها موصولةً كأنْ [٤] ، ولذلك شبّه سيبويه إحداهما بالأخرى .

= ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٠٧ للنابغة الذبياني . وقيل : للنابغة الجَعْدي . وانظر الخزانة ٣ : ٥٩١ .

(١) ط فقط : « على اللام » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .

(٤) في النسخ الثلاث : « كان » بإسقاط الهمزة ، تحريف .



وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللاّم نحو : جئتُ كَيْ لأقرأ ، فكَيْ حرف جرٍّ ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنْ مضمرة بعدها ، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللاّم .

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره .

ولا يجوز أن تكون كي زائدة ، لأنَّ « كي » لم يثبت زيادتُها في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه .

وهذا التّركيبُ أي مجيء « كَيْ » قبل اللاّم نادرٌ ، ومنه قول الطّرمّاح :

١٠٠٥ — * كادوا بِنَصْرِ تميمٍ كَيْ لِيُلْحِقَهُمْ [(١)] *

وإضْمارُ « أنْ » بعد الجارّةَ على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلاّ في ضرورة .

وجوّزه الكوفيّون في السّعة .

قال أبو حيّان : والمحفوظ إظهارها بعد « كَيْ » الموصولة بما كقوله :

١٠٠٦ — * كيما أنْ تَغُرّ وتَخْدَعا [(٢)] *

ولا أحفظ من كلامهم : جئت كَيْ أنْ تكرمني .

ومع إظهار اللاّم [(٣)] نحو : جئت لكيما أنْ تقوم ، يترجّح كونها جارّة مؤكّدة

---

(١) هو للطرمّاح كما ذكر السيوطي في الهمع ، وصاحب الدرر ٢ : ٥ يقول : لم أعثر على قائله وتتمته .

(٢) لجميل بن تعمر العُذرِيّ . والشاهد قطعة من بيت تمامه :

* فقالت أكُلّ الناس أصبحتْ مانحاً ... لسانك .... *

ديوانه ١٢٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٩٠ .

(٣) ب ، ط : «ومع إظهار أنْ» تحريف صوابه في أ .



لِلاَّم على كونها ناصبة مؤكدة بأنْ ، لأنَّ « أنْ » هي الّتي وَلِيَتْ الفعل ، وهي أمّ الباب ، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل ، واللام أصلٌ في باب الجرّ ، فكانت كي توكيداً لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ « أنْ » [١] ، لأنَّ التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد .

ومن أحكام كي [٢] : أنه لا يمتنع تأخيرُ معلولها ، فيجوز أن تقول : كي تُكْرِمَني جِئْتُكَ سواء كانت النّاصبة أو الجارّة ، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله ، وتقدّم المفعول من أجله سائِغٌ .

قال أبو حيّان : وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا » النّافية نحو : « كَيْ لا يكونَ دُولَةً » [٣] . وبـ « ما » الزّائدة كقوله :

١٠٠٧ — * تُرِيدِينَ كَيْما تَجْمَعِيني وخَالِداً [٤] *

وبهما معا كقوله :

١٠٠٨ — أَردْتُ لِكَيْما لا ترى لِيَ عِثْرة
ومَنْ ذَا الذي يُعْطَي الكمالَ فَيَكْمُلُ [٥]

(١) « لأن » سقطت من أ ، ب .

(٢) « كي » سقطت من أ .

(٣) سورة الحشر ٧ .

(٤) لأبي ذؤيب وعجزه :

* وهل يُجْمَعُ السَّيْفانِ وَيْحَكَ في غِمْدِ *

الخزانة ٣ : ٥٩٧ ، وديوان الهذليين ١ : ١٥٩ ، وقد سقط هذا الشاهد وما بعده إلى قوله : « أردت لكيما » الخ من أ .

(٥) قائله مجهول وفي النسخ الثلاث ؛ ترى لي عشرة وفي الدرر ٢ : ٥ : « لا تراني عشيرتي » .



وأمّا الفصل بغير « ما » ، فلا يجوز عند البصريين ، وهشام ، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار . وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسَم وبالشّرْط ، فيبطُلُ عَمَلُها ، فتقول : أزورُك كي واللهِ تَزورُني ، وأُكْرِمُك [٦/٢] كَيْ غُلامي تُكْرِمُ ، وأزُورك كَيْ إنْ تُكافِىء أُكرِمْك .

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل .

قال أبو حيّان : وهو مذهب ثالِثٌ لم يسبقا إليه .

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدّمه على المعمول فقط نحو : جئت كي النّحوَ أتعلّم . والثانية : على كي فقط نحو : جئت النّحْوَ كي أتعلّم . والثّالِثةُ : على المعلول أيضاً نحو : النّحْوَ جِئْتُ كَيْ أتَعَلّمَ .

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْل ، وفي الثّانية والثّالثة أنّ كَيْ من الموصولات ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول .

وإن كانت جارّة فأن مضمرة ، وهي موصولة أيضاً .

وفي الصّورة الثّانية خلافٌ للكسائيّ . قال أبو حيّان : ولا يبعد أن يجزئ في الثّالثة ، لكنه لم يُنْقَلْ .

وأثبت الكوفيّون من حروف النّصْب « كما » بمعنى : « كيما » ، ووافقهم المبرّد ، واستدلّوا بقوله :

١٠٠٩ — وطَرْفك إمّا جئتنا فاصْرفنّهُ كما يَحْسِبُوا أنّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ [1]

---

(١) من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٢ : ٥ وفي رواية العينيّ منسوب للبيد العامريّ .
وفي الأشموني ٣ : ٢٨١ : « فاحبسنه » مكان : « فاصرفنّه » .
ورواية الشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٦ .
إذا جئت فامْنَحْ طرْف عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .



وأنكر ذلك البصريّون ، وتأولوا ما ورد على أنّ الأصل : كيما : حذفت ياؤُه ضرورة أو الكاف الجارّة كفّت بما ، وحذف النّون من الفعل ضرورة .

[إذن]

(ص) : إذن [1] : الجمهور : أنها حرْفٌ بسيطٌ . وقال الخليل من : « إذْ أنْ » . والرّنديّ [2] : « إذا أنْ » . وقوْمٌ : اسمٌ . وأنّها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة ، وتليها [3] جملةٌ اسميّة ، وخبر ذي خبر . وإنما تنصِبُ مستقبلاً وليهـا مُصدّرةً ، والرفع حينئذ لُغَيّة أنكرها الكوفيّون .

فان وليَتْ عاطفاً قلّ النصب ، أو ذا خبر امتنع . وجوّزه هشام بعد مبتدأ ، والكسائِي بعد اسْمَيْ أنْ ، وكان .

ويفصل بقسم حذف جوابه ، ولا النافية .

وجوّزه ابنُ بابَشَاذ بنداءٍ ، ودعاءٍ . وابن عصفور والأبذي بظرف . والكسائِيّ وهشام والفرّاء بمعمول ، ثم اختار الرّفع والكسائِيّ النّصْب . وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه ، والفراء وأبطله ، ولا نصّ للبصريّة .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعدهم المنع .

ومعناها : قال سيبويه الجواب والجزاء ، قال الشّلَوْبين دائماً ، والفارسِيّ غالباً ، ولا يحذف معمول ناصب دونه ، ولا لدليل على الأصحّ .

(ش) : اختلف النّحويّون في حقيقة « إذن » ، فذهب الجمهور : إلى أنّها

---

(١) « ص ، إذن » سقطا من أ .

(٢) سبق ذكره ١ : ١٢٦ .

(٣) ط فقط : « وتليهما » بألف التثنية .

حرف بسيط ، وذهب قوم : إلى أنها اسم ظَرْف ، وأصلها : إذْ الظرفية ، لَحِقَها التَّنوين عِوَضاً من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجَزائِيَّة ، فبقي فيها معنى الرَّبط والسَّبب .

ولهذا قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشَّلَوْبين : دائماً في كل موضع . وقال أبو عليّ الفارِسيّ : غالِباً في أكثر المواضع ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمك ، فقد أجَبْتَهُ ، وجعلت إكرامه جزاء زِيارته ، أي : إنْ تَزُرْني أكْرَمْتُكَ .

قال : وقد تَتَمحَّضُ للجواب كقولك : لمن قال أُحِبّكَ : إذن أُصْدِقُكَ ، إذْ لا مجازاة هنا ، والشَّلَوْبِين يتكلّف في جعل مثل هذا جزاءً ، أي إنْ كنت قلت : ذلك حقيقة صدقتُكَ .

وذهب الخليل : إلى أنها حرف تركّب مِنْ « إذ » و « أن » وغلب عليها حكم الحرفيّة ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال ، ثم حذفت والتزم هذا النّقْل ، فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أن أكرمك [1] ، قلت حينئذ [2] : زيارتي واقعة . ولا يتكلّم بهذا .

وذهب أبو عَلِيّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي : إلى أنها مركبة من « إذَا » ، « وأنْ » لأنّها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الرّبط كإذا ، والنّصب كأنْ ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين ، لأنها تقلبه إلى الاستقبال .

وقال الزّجّاج والفارِسيّ : الناصِبُ أن مضمرة بعدها ، لا هِيَ ، لأنها غير مختصّة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائيّة ، نحو : إذن عَبْدُ اللهِ يأتيك وتليها الأسماء

---

(١) في ب : « أزورك » مكان : « أكرمك » .

(٢) « قلت حينئذ » سقطت من أ .



مبنيّةً على غير الفعل .

ولنصبها المضارع ثلاثةُ شُروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك : أُحِبُّك ، فقلت : إذَنْ أظُنُّك صادِقاً رفعت ، لأنه حال ، ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع للاستقبال [١] .

ثانيها : أن يليها فيجب الرّفع في نحو : إذن زيدٌ يُكْرِمُك للفصل . ويغتفر الفصل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذَنْ . و «لا» لَمْ يعتد[٢] بها فاصِلةً ، في أن ، فكذا في [٧/٢] إذَنْ قال الشاعر :

١٠١٠ — * إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ [٣] *

وجوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنّداء والدّعاء نحو : إذن — يا زيدُ — أُحْسنَ اليك ، وإذن — يَغْفِرُ اللهُ لك — يُدخلَكَ الجنّة .

قال أبو حيّان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب .

وأجاز ابن عصفور والأبذي الفَصْلَ بالظّرف نحو : إذَنْ — غداً — أكْرِمَك . وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء = الفصْلَ بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائيّ حينئذ النصب وعند هشام الرّفع نحو : إذن فيك أرْغَبَ ، وأرغَبُ ، وإذن صَاحِبَك أكْرِمُ وأُكْرِمَ .

فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو : زيداً إذَنْ أُكْرِمُ .

---

(١) ط فقط : « إلى الاستقبال » .

(٢) ط : « والأكثر تقيّد بها » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) قيل : إنه لحسان بن ثابت . قال في الدرر ٢ : ٥ : وقد بحثت عنه في ديوان حسان فلم أجده . من شواهد : أوضح المسالك ، رقم ٤٩٧ . وعجزه :

* تشيب الطفل من قبل المشيب *



فذهب الفرّاء : إلى أنه يبطل عملها . وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنصب .

قال أبو حيّان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التّصدير في عملها ألاّ تعمل ، والحالة هذه ، لأنها غير مصدّرة [١] . ويحتمل أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تُصَدّر لفظاً فهي مصدرة في النّيّة ، لأن النية بالمفعول التأخير .

ثالثها : أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخِّرةً نحو : أُكْرِمُكَ إذَنْ بلا خلاف ، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه .

وأما المتوسّطة : فإنْ افتقَر ما بعدها إلى ما قبلها افْتِقارَ الشّرْط لجَزائِه نحو : إنْ تَزُرْني إذَنْ أُكْرِمْك ، أو القسم لجوابه نحو :

١٠١١ — لَئِنْ عاد لي عَبْدُ العَزيز بِمِثْلِها
وأمْكَنَني منها إذَنْ لا أُقِيلُها [٢]

أو الخبر للمخبر عنه نحو : زَيدٌ إذنْ يُكْرِمُك ، امتنع النّصب في الصّور كلّها . وفي الأخيرة خلاف ، فأجاز هشام النّصب بَعْد مبتدأ كالمثال . وأجازه الكِسَائِيّ بعد اسم إنّ نحو :

١٠١٢ — * إني إذَنْ أَهْلِكَ أو أطِيرَا * [٣]

---

(١) ط فقط : « غير مصدّر » بإسقاط تاء التأنيث .

(٢) لكثيّر عزّة . من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* لا تتركنّي فيهمُ شطيرا *

الإنصاف ١ : ١٧٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠ ، والخزانة ٣ : ٥٧٤ .
والشطير : الغريب .



وبعد اسم كان نحو : كان عبدُ الله إذَنْ يُكْرِمَكَ .

ووافق الفرّاء والكسائي في إنّ ، وخالفه في كان ، فأوجب الرّفع .

ونصّ الفراء على تعيّن الرفع بعد ظنّ نحو : ظننت زيداً إذَنْ يُكْرِمُكَ .

قال أبو حيّان : وقياس قول الكسائيّ جوازُ النصب أيضاً .

وإن وليت عاطِفاً قلّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : « وإذاً لا يَلْبَثُونَ خلافَكَ إلاّ قليلاً »[1] . « فإذاً لا يُؤْتُون النّاس نَقِيراً »[2] . وقرىء شاذا : « لا يَلْبَثُوا » ، ولا « يُؤْتُوا » ، فمن ألْغَى راعي تقدّم حرف العطف ، ومن أعمل راعي كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .

وإلغاء « إذن » مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عُمَر ، وتلقّاها البصريّون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيِّين ، فلم يُجِزْ أحَدٌ منهم الرّفع بعدها . قال أبو حيّان : ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجّةٌ على مَنْ لم يحفظ إلاّ أنها لغة نادرةٌ جِدّاً ، ولذلك أنكرها الكِسائيّ والفرّاء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشّاذ والقليل .

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً ، فلو قيل : أتريد أن تَخْرُجَ ؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك : « أريد أن » وتحذف « أخرج » .

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كيما فيعودُ ظهرُه طَبَقاً وَاحِداً »[3] ، يريد : كَيْما يَسْجُدَ ، قال : وهذا كقولهم : جئت ولمّا ، قال أبو حيان : وليس مثله ، لأن حذْفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هذا شيء مِنْ[4] كلام العرب .

(١) سورة الإسراء ٧٦ . (٢) سورة النساء ٥٣ .

(٣) انظر البخاري : « باب التفسير » .

(٤) ب ، ط : « في » مكان : « مِنْ » .



[لامُ الجُحُود]

(ص) : مسألة : تنصب « أن » مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكّدة وليست لام كي على الصحيح . وهي المسبوقة بكون ماضٍ لفظاً أو معنى ، منفيّ بما أو لَمْ ، قيل : أو أخوات كان . قيل : أو ظَنّ قيل : أو كُلّ فعل .

وحذف الخبر معها حَتْمٌ غالِباً .

وزعم الكوفيّة النّصْب بها ، فمدخولها الخبَرُ ، وهي زائدةٌ للتأكيد ، وثعلب بقيامها مقام « أن » ، والفهريّ لا يرفع مدخولها ضمير السببي .

وجوّز قوم إظهار « أن » مع حذفها . وقومٌ دونه ، ولا تلي مفرداً .

(ش) : « أنْ » أمّ الباب ، فلهذا تنصِبُ ظاهرةً ومضمرةً ، ولها إذا أضمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز .

فالأوّل : بعد نوعين من الحروف : أحدهما : ما هو حرف جرٍّ ، والآخر : ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان : أحدُهما اللاّم التي يسميها النحويّون لام الجحود .

ومذهب البصريّين : أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً . وذهب الكوفيّون : إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها . وذهب ثعلب : إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن .

وعلى الأول : لا [1] يجوز إظهار أن ، لأن إيجابَهُ : كان زيد سيقوم فجعلت اللاّم في مقابلة السّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين [٨/٢] فكذلك كَرِهُوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ .

(١) في أ : « الأول لا » سقطت من أ .



وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في « كي » نحو : ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ [١] . قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماع من العرب .

وأجاز بعض النّحاة حذفَ اللاّم ، وإظْهار « أنْ » نحو : « وما كان هَذا القُرآنُ أنْ يُفْتَرَى [٢] » أي لِيُفْتَرَى . وأوّلَهُ المانِعُون بأنّ « أن » وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدرٌ ، فأخبر بمصْدرٍ عن مصدر .

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصِحّة الكلام بدونها ، إذ يقال في : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل ، لا لأنها زائدةٌ ، إذْ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجْهٌ صحيحٌ .

قال أبو حيّان : ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنّ اللاّم في نحو قوله : « وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ [٣] » هي لام كي . وهذا نظير مَنْ سمّى اللام في ما جئتك لِتُكْرِمَنِي لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه ، لأن اللام جاءت بعد جَحْدٍ لغةً ، وإن كان ليس الجحدَ المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ [٤] مِنْ قائله .

وإنما تقع [٥] لام الجحود بعد كَوْن منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ ، ولما هو ماضٍ لفظاً [٦] نحو : « ما كَانَ اللهُ لِيُعذِّبَهُمْ [٧] » أو معنى نحو : لم يكُن زيدٌ لِيَقُومَ .

---

(١) أ ، ب : « ما فاز إلاّ أن يقوم » وهو تحريف .

(٢) سورة يونس ٣٧ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

(٤) أ : « فهو وهم من قائله » .

(٥) أ : « وإنما تقعد » تحريف .

(٦) في أ : « بعد كون ماض لفظاً فنصّ بما أو لم دون ولا نحو» الخ ، ب : « بعد كون ماض لفظاً نحو » الخ . صوابه في ط .

(٧) سورة الأنفال ٣٣ .



ومذهب البصريين : أنّ خبر كان حينئذ محذوف ، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف ، وأنّ الفِعْل [١] ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة ، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ والتقدير : ما كان اللهُ مُرِيداً [٢] لكذا . والدليل على هذا التقدير : أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب . قال :

١٠١٣ — * سَمَوْتَ ولَمْ تَكُنْ أهْلاً لِتَسْمُو [٣] *

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللاّم والفعل بعدها .

ومذهب الكوفيِّين : أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدةٌ للتّأكيد .

وذهب بعض النحويين : إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو : ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً ، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمراً .

وزعم بعضهم : أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيداً ليضرب عمراً ، ولم أظن زيداً ليضربَ عَمْراً [٤] . قال أبو حيّان : وهذا كلّه تركيبٌ لم يسمع فوجب منعه .

وذهب بعضهم : إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمهُ فِعْلٌ نحو : ما جئتُ لِتُكْرِمَني .

قال أبو حيّان : وهذا فاسدٌ ، لأن هذه لام كي ، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة — ستأتي .

---

(١) ط : « العمل » مكان : « الفعل » تحريف .

(٢) أ : « ما كان الله يمد يد لذلك » تحريف .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وعجزه :

* ولكن المضيعّ قد يصابُ *

وذكر في التصريح غير منسوب ٢٣٥ .

(٤) « ولم أظن زيداً ليضرب عمراً » سقط من أ .



[حتّى]

(ص) : وبعد حتّى الجارّة ، وزعمها الفرّاء غيرها ، والنّصب بها ، والكسائيّ بها ، والجرّ بإلى مضمرة جوازاً ، وقوم : ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنْ ، وإلى ، وعليها يجوز إظهار « أن » [1] وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها .

ومعناها : كي ، أو إلى ، قال الخضراوي وابن مالك : أو إلاّ .

وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً [2] إن كان حقيقةً ، وإلاّ فجوازاً ، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبّباً عما قبلها ، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها .

والأصح تعيّن النّصب مع فعل غير موجب ، وقلّما لا « كَثُر ما » و « طالَما » . وربّما جوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ، ونصب حال مُسَبّب .

والنّصب بها مطلقاً لغة ، ولا تفصل ، وجوّزه الأخفش وابن السّرّاج بظرفْ وشرط ماض .

وهشام بقسم ، ومفعول ، وجرّ . والأخفش وابن مالك تعليقها .

(ش) : الحرف الثاني . حتّى ، وكونها الجارّة ، والنّصب بعدها بـ « أنْ » لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين ، واستدلّوا بثبوت كونها جارّة للاسم بدليل حذفُ « ما » الاستفهامية بعدها نحو :

١٠١٤ — * فحتّامَ حتّامَ العناءُ المُطَوَّلُ [3] *

---

(١) « أن » سقطت من أ .

(٢) ط : « وجواباً » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) للكُمَيْت بن زيد . وصدره :

* فتِلْكَ ولاةُ السُّوء قد طال مُكْثُهُمُ *

انظر حاشية الأمير على المغني ٢ : ٣ .

ولم ينسبه صاحب الدرر ٢ : ٦ .



وإذا ثبت ذلك انتفى كونُها ناصبةً للفعل ، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص .

واختلف الكوفيّون ، فذهب الفراء : إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى . وذهب الكسائي : إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارّة باضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين . ثم إنه جوز إظهار « إلى » بعدها ، فقال : الجرّ بعد حتى يكون بإلى مُظْهرةً ، ومُضْمرةً . وذهب بعضُ الكُوفيّين : إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ « أنْ » ، أو جارّة بنفسها أيضا تشبيهاً بإلى . ومع قول الكوفيِّين : إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها ، قالوا : لو قلت لأسيرَنّ حتى أن أُصْبِحَ القادسيَّةَ جاز ، وكان النصب بحتى وأن توكيدٌ ، كما [٩/٢] أجازوا ذلك في لام الجحود . وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ .

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ، لأن الثّواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله :

١٠١٥ – حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مُخْتارُ [(١)]

وفيه دليل لقولهم : إن « أنْ » مضمرة بعدها .

وحتّى هذه هي المرادفة [(٢)] لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائيّة التي لا ترادف واحداً منهما .

فالمرادفة لـ « كي » نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل ، والمرادفة لإلى نحو : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حتّى يَرْجِعَ إليْنا مُوسى [(٣)] » ، فهي

(١) ليزيد بن حمار من أبيات أربعة قالها يوم ذي قار ، انظر شرح شواهد المغنى ٩٦٥ .
وفي ط : « حتى تكون » « أو أن تبين » بالتاء تحريف صوابه من أ ، ب ، والدرر .

(٢) أ : « الواقعة لكي الجارّة » تحريف. (٣) ط ٩١ .



هنا حرف غاية . قال أبو حيّان : والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتّعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين .

وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ « إلاّ أنْ » [١] فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

١٠١٦ — ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً
حتى تَجُودَ ، وما لَدَيْكَ قَلِيلُ [٢]

قال أبو حيّان [٣] : وقد أغنانا ابنُه عن الرّدّ عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : « إلى أنْ » ، وإذا احتمل أن تكون حتّى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ حتّى بمعنى إلاّ أنْ .

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث : « كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتّى يكون أبواه يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ » : عندي أنه يجوز أن يكون : « على الفطرة » حالاً من الضّمير ، و « يولد » في موضع خبر ، وحتّى بمعنى « إلا أن » المنقطعة ، كأنه قال : إلاّ أن يكون أبواه ، والمعنى : لكن أبواه يهوّدانه أو يُنَصِّرانِه [٤] .
قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام « حتّى » ومنه قوله :

١٠١٧ — واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلا حتى أُبِيرَ مالِكاً وكَاهِلاً [٥]

(١) أ « مرادفة لإلا » بسقوط « أن » .
(٢) للمقنع الكندي . من شواهد : الأشموني ٣ : ٢٩٧ .
(٣) « أبو حيان » سقطت من أ ، ب .
(٤) في رأي الخضراوي : أن زمن الميلاد لا يتطاول ، فتكون حتّى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علّته اليهوديّة والنصرانيّة ، فتكون حتّى فيه للتعليل . وفي رأي ابن هشام : أن تخريجه على أنّ فيه حذفاً ، أي يولد على الفطرة ، ويستمرّ على ذلك حتى يكون الخ ... انظر المغني ١ : ١١٢ .
(٥) لامرئ القيس .
من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٨ .



المعنى : إلاّ أنْ أُبيرَ ، وهو منقطعٌ بمعنى : لكن أبير . انتهى .

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتّى إذا كان مستقبلاً نحو : لأسيرَنّ حتى أُصبِحَ القادسيّة ، أو ماضياً في حُكْم المستقبل نحو : سِرْت حتى أَدْخُلَ المدينة ، فهذا مؤول بالمستقبل ، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتّى ، فهو مستقبل بالإضافة إليه .

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع ، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، ولا يكونان مُتّصلي الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتّى وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى نحو قولهم : مَرَض فلانٌ حتى لا يرجونه ، أي فهو الآن لا يُرْجَى ، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم .

والمُؤوّل بالحال أن يكون ما بعد حتّى لم يَقَعْ ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال نحو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك .

وشرط الرّفع أيضاً : أنْ يكون ما بعدها فضلةً ، فلو كان واقعاً موقع خبر المبتدأ ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبُه نحو : كان سيري حتى أدْخُلَها ، لأنه لو رفع لكانت [(١)] حتى حرف ابتداء ، فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خَبَر .

وأجاز الكسائيّ : رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبّب عما قبل نحو : سرت حتّى تطلعُ الشّمس ونصب الحال إذا كان مُسَبّباً عمّا قبل ، وجوّزه في قول حسان :

١٠١٨ ـ * يُغْشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم [(٢)] *

(١) من قوله : « لكانت حتّى » إلى قوله : « حتى تطلع الشمس » سقط من أ .

(٢) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٨٣ وعجزه :

* لا يسألون عن السّواد المُقْبِل *



وَرُدَّ بعدم السماع ، وبمخالفته للقياس بأن النّواصب مِن مخلصات المضارع للاستقبال .

ويتعيّن النّصبُ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجَب ، وهو المنفيّ ، وما فيه الاستفهام، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخُلَ المدينةَ، وقلما سرت حتى أدخُلَها إذا أردت بقلّما النفي المحْض وأسرْت حتى تدخُلَ المدينة ؟ . وإنّما لم يجز الرّفع لأنه على معنى السّببيّة للأول في الثّاني ، والأوّل منفيّ لم يقع ، فلا يكون نفْيُ السبب مُوجِباً لوجود مُسَبَّبِهِ (١) .

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو : سرت حتى أدخلُ المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَنَفَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول : فكأنّك قلت : ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة .

واتّفقوا على أن الرّفع في ذلك غير مسموح ، وإنما أجازه الأخفش ومَنْ تَبِعهُ قياساً .

ولو أريد بقلّما التّقليل ، لا النفي فكذلك عند سيبويه ، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةُ الرّفع بعدها .

وذهب طائفةٌ من القدماء : إلى امتناع الرفع أيضاً بعد : « كثُر ما » ، و « طالمـَا » ، و « ربـّما » نحو : كثر [١٠/٢] ما سِرْت حتى أدخُلَها ، وطالما سرت حتى أدخُلَها ، وربـّما سرت حتى أدخُلَها إلحاقاً لها بقلّما إلاّ أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب .

---

(١) وعبارة ابن يعيش ٧ : ٣٢ توضّح هذا المعنى فقد قال : « وأمّا قولهم : « أسرت حتى تدخلها »؟ فلا يجوز فيه إلاّ النصب ، لأن الرّفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ، وموجباً له ، فلا بدّ أن يكون واجباً ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سبباً فبطل الرّفع وتعيّن النصب » .



وعارضهُ سيبويهِ بقولهم : مررْتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخلُها ، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة ، وفيه : « غير مرة » الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً .

وحكى الجَرْميّ في « الفرْخ » : أنّ من العرب مَنْ ينصِبُ بحتّى في كل شيء ، قال أبو حيّان : وهي لغة شاذّة .

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء . وجوّز الأخفش وابن السّرّاج فصلها بالظرف نحو : اقْعُد حتّى عندك يَجْتمِعَ النّاس ، وبشرط ماض : نحو : أصْحَبُكَ حتّى — إنْ قدّر اللهُ — أتعلّم العِلْمَ .

وجوّزه هشام بالقسم ، والمفعول ، والجار والمجرور نَحْوَ [١] ... واصْبِرْ حتّى إليك تَجْتَمِعَ النّاس . وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قَبْلَ الشّرْط المذكور [٢] جوابه نحوَ : أصْحَبُكَ حتّى إنْ تُحْسِنْ إليّ أُحْسِنْ إلَيْكَ .

قال أبو حيّان : ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل ، قال : وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في « كي » نحو : جئتُ كي إن تكافئني أُكافِئْكَ ، فيردّ على الأخفش في « حتى » بما رُدّ به على الكسائيّ في « كَيْ » . انتهى .

[أو]

(ص) : وبعد « أو » بمعنى : « إلى أنْ » ، « أو إلاّ أن » ، وقيل : النّصب بها ، وقيل : بالخلاف ، ولا يفصل خلافاً للأخفش .

(ش) : النوع الثاني : مِمّا يُضْمَر بعده « أن » حرف العطف ، وهو ثلاثة :

(١) بعد قوله : « نحو » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « واصبر حتى إليك تجتمع الناس » . وهذا المثال خاصّ بالفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور وهو « إليك » .

(٢) ب : « الآخذ » مكان : « المذكور » ، لهذا « الأخذ » والمختار عبارة ؟



أحدها : « أو » إذا وقعت موقع : « إلى أن » ، أو : « إلاّ أن » نحو : لألزمنّك أو تقضيَني حقّي [١] . وقوله :

١٠١٩ — * لأستسهلنّ الصّعب أوْ أُدرِكَ المُنى [٢] *

أي : إلى أن تقضيَني حقّي ، وإلاّ أن أُدرِكَ ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو :

١٠٢٠ — ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَك عَلْقَمَا [٣]

وما ذكر من أنّ النصب بعد « أو » بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف .

وذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين : إلى أنّ الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثّاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

وذهب الكِسائيّ وأصحابُه والجَرْمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها [٤] .

وذهب بعض النّحويين : إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع

---

(١) ط : « أو تقتضيني » .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابر *

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩٥ .

(٣) للحصين بن الحمام المري .

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والأشموني ٣ : ٢٩٦ .

(٤) في ط فقط : ذكرت عبارة : « وذهب الكسائي وأصحابها ، الخ بعد قوله : « لأنها حرف عطف » ثم كرّرها بعد ذلك في هذا الموضع . وقد وقع فيها تحريف وهو : « أصحابها » « والجر » بدل : « أصحابه » « والجرْمي » وفي أ ، ب كتبت العبارة بعد قوله : « ولا معطوفاً عليه » .

موقع : « إلى أن » ، أو « إلاّ أن » فانتصب كنصبه . قال أبو حيّان : وهذا ضعيفٌ جدّاً .

ونقل ابن مالك عن الأخفش : أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشّرط نحو : لألزمنك أو – إنْ شاء الله – تَقْضِيَنِي حَقِّي .

* * *

[فاء السّبَب]

(ص) : وبعد فاء السبب جواباً لأمر خِلافاً لشذوذ ، لا اسْمَ فِعْل . وثالثها : إن اشْتُقّ ، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل .

قال الكسائي : أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً . وقيل : إن لم يكن عن المسند إليه . وقيل : إن لم يتضمّن وقوع الفعل .

فان أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفع ، أو سبقه ظرفٌ جاز . أو قد يحذف السبب بعده . وقيل : يختص بالإثبات أو للنّفي مطلقاً .

ومنه « قلّما » و « قد » فيما حكى ، أو عَرض ، أو تحْضِيض ، أو تَمَنٍّ . قال الكوفيّة وابن مالك : أو رَجاءٌ ، أو غير ، أو كأنّ عارية من تشبيه ، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه ، وتأخير معموله ، والجمهور : لا ، ولا ينصب بعد جملة اسمية . وثالثها ينصب بشرط وصف ، أو ظرف مَحَلّ الفعل .

(ش) : الثاني : الفاء ، إذا كانت متضمّنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور . أحدها : الأمر ، نحو : اضْرِبْ زيداً فيستقيم . قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء ابن سيّابة ، قالوا – وهو معلم الفرّاء – : أنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب . وأنشد سيبويه لأبي النّجْم :



١٠٢١ - يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسِيحـاً   إلى سُلَيْمـان فَنَسْتَريحـا [1]

إلا أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر ، فيكون مثل قوله :

١٠٢٢ - سأترك مَنْزِلي لبني تَمـيمٍ   وألحقُ بالحجاز فَأسْتَرِيحَا [2] [١١/٢]

قال : ولا يبعد هذا التأويل ، ولمنعه وجْهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب [3] ، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر .

ومن اجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء ، فإنه لا يجوز فيه البدل ، كما لا يجوز في الواجب ، وذلك بخلاف النّفي ، والنّهْي ، فإنه يجوز فيهما ذلك ، وإلى هذا أشرت بقولي : خلافاً لشذوذ .

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل . فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجزْ النّصب على الصّحيح ، لأنه غير مسموع .

وجوّزه الكسائي قياساً نحو : حسبك الحديث فينامَ النّاس وصَهْ فأحدّثَك . وفصّل ابن جنّي وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر ، إذا كان مُشتَقّاً كنزَالِ من النّزول ودَراك من الإدراك .

وردّه بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقّاً ما يسوّغ تأوّله بالمصدر ، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو : نزال فأنزلَ هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أنّ فِعْل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلة أنْ بمصدر لها كما في نحو : أوْعَزْتُ [4]

(١) لأبي النّجْم العِجْلِيّ .
من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) للمغيرة بن حنين التميميّ الحنظليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٣ ، والأشموني ٣ : ٣٠٥ .

(٣) من قوله : « فكما لا يجوز ذلك » إلى قوله : « إجراء الأمر » سقط من أ .

(٤) ط : « دعوت إليه » .



إليه بأن أفعل ، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتَقّ ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب .

قال أبو حيّان : والصواب : أنّ ذلك لا يجوز ، لأنه غير مسموع من كلام العرب .

الثاني : النّهي : نحو : « لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ »[1] . « لا تَطْغَوْا فيه فيَحِلّ »[2] .

الثالث : الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو : « ربّنا اطْمِسْ على أمْوالِهِم ، واشْدُدْ على قُلُوبِهِم ، فلا يُؤْمِنُوا »[3] .

١٠٢٣ — ربِّ وَفِّقْنِي فلا أعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ[4]

واحترز « بفعل » من الدّعاء بالاسم نحو : سَقْياً لكَ ورَعْياً .

و« بأصيل » من الدّعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو : رَحِمَهُ اللهُ زيداً فيدخلُه الجنّة . وأجاز الكسائي نَصْبَهُ .

الرّابع : الاستفهام سواء كان بحرْف نحو : « فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا »[5]، أو باسم نحو : مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجيبَ لَهُ ؟ متى تسيرُ فأرافِقَكَ ؟ كيف تكونُ فأصْحبَكَ ؟ أين بَيْتُكَ فأزورَكَ ؟ قال أبو حيّان : وزعم بعض النحويين : أن الاستفهام إذا كان عن المُقْرِض لا عن القَرْض ، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب ، ومنع النصب في نحو : أزيدٌ يُقْرِضُني فأسألهُ ، وقال :

---

(١) سورة طه ٦١ .   (٢) سورة طه ٨١ .

(٣) سورة يونس ٨٨ .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٥) سورة الأعراف ٥٣ .

لا يصحّ هذا الجواب .

قال : وهو محجوج بقراءة : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ[١] له » بالنّصب . ووَجْهُ الدّلالة من الآية أنّ الفعل وقعَ صلةً فايس مستفهماً عنه ، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه ، بل هو صلةٌ للخبر ، وإذا جاز النصب بعد : « مَنْ ذا الّذي يُقْرِضُ » لكونه في معنى : « مَنْ يُقْرِضُ » ، فجوازه بعد « مَنْ يُقْرِضُ » و « أزيدٌ يُقْرِضُ فأسْألَهُ » أحرى وأولى[٢] .

وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمّن وقوع الفعل ، فإن تضمّنه لم يَجُز النصب نحو : لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فَيُجَازِيَكَ ، لأن الضّرْب قد وقع .

قال أبو حيّان : وهذا الشّرط لم أر أحداً يشترطه . وقال بدر الدين بن مالك : إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)[٣] ردّاً على الزجّاج حيث قال في قوله تعالى « لِمَ تَلْبِسُونَ الحَقّ بالباطل وتَكْتُمونَ الحَقّ »[٤] لو قال : « وتَكْتُموا الحق » لجاز على معنى : لم تَجْمَعون بين ذَا وذَا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب . انتهى . قال أبو حيّان : وردّ أبي عليٍّ على الزّجاج في هذا غير متوجّه .

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام ، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو : هل أخوك زيدٌ فأكْرِمُه فالرّفع ولا ينصب ، فإذا[٥] تقدّمه ظرف أو مجرور نحو : أفي الدّار زيد فتكرمَهُ جاز النصب ، لأن المجرور ناب مناب الفعل .

---

(١) سورة البقرة ٢٤٥ ، وفي ط : «فيضاعف له » تحريف وانظر في توجيه القراءتين العكبري ١ : ١٠٢

(٢) أ فقط : « أحْرى وأدَلّ » .

(٣) انظر التعريف بهذا الكتاب ونسخه المخطوطة في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ٢٥٦ .

(٤) سورة آل عمران ٧١ .

(٥) ط : « فإن » .

وقد يُحْذف السّبب بعد الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه ، وفَهْم الكلام ، نحو : متى فأسيرَ معك أي متى تسير ؟ جزم به ابن مالك في « التّسهيل » ونقلَه أبو حيّان عن الكوفيين ، ثم قال : وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل : أسير ، فتقول له : متى ؟ فإنك لو اقتصرت على قولك : « متى » جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام ، فإنه لا يجوز ، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام ، فكأنه ملفوظ به ، فيجوز بهذا المعنى .

الخامس : النّفي سواء كان مَحْضاً نحو : « لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا » (١) أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التّقريري نحو : ألَمْ تأتِنا فتحدِّثَنا .

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم ، والرّفع أيضاً كقوله :

١٠٢٤ — * ألَمْ تَسْأل الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ (٢) *

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو : ما تأتينا [١٢/٢] فتحدّثنا إلاّ بخير .

قال أبو حيّان : والتّقْليل المراد به النفي كالنّفي في نَصْب جوابه نحو : قلّما تأتينا (٣) فتحدِّثَنا ، كما كان كذلك في مسألة « حتى » نحو : قلّما سرت حتى أدْخُلَها .

وذكر ابنُ سِيدةَ ، وابنُ مالك : أنّه ربما نفي بقد ، فنصب الجواب بعدها . وحَكى بعض الفصحاء : « قد كنت في خير فتعرفَهُ » بالنصب ، ويريد : ما كنت في خير فتعرفه .

---

(١) سورة فاطر ٣٦ .

(٢) لجميل بن مَعْمر العُذريّ . ديوانه ١٤٤ ، وعجزه :

* وهلْ تُخْبِرَنْكَ اليوم بيْداءُ سَمْلَقُ *

سيبويه ١ : ٤٢٢ ، والخزانة ٣ : ٦٠١ .

(٣) ط : « تأتنا » بالجزم تحريف .



السّادس : العَرض : سمع : ألاَ تَقعُ الماء فتسبْحَ ، أي في الماء فحذف الحرف ، وعدّى الفعل ، وقال الشاعر :

١٠٢٥ – يا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما
قَدْ حَدَّثُوك فما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا [1]

السّابع : التحضيض : سمع : هلاّ أمرْتَ فتَطاعَ . وقال الشاعر :

١٠٢٦ – لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ
فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه [2]

قال أبو حيّان : والعرْض والتّحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التّنْبيه على الفِعْل ، إلاّ أنّ التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثّ على الفِعْل ، فكل تحضيض عَرْضٌ ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه ، ولذلك يقال في « هلاّ » [3] عرْض إذ لا يخلو منه ، وألاَ مخفّفة لمجرّد العَرْض .

الثّامن : التمنّي : نحو : « يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأفُوزَ » [4] .

واختلف النّحاة في الرّجاء ، هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له ؟

فذهب البصريّون : إلى أنّ التّرجّي في حُكْم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك ، قال ابن مالك : وهو الصّحيح لِثُبوتِه في النّثْر والنّظْم . قال تعالى : « وما يُدْرِيكَ لَعلّهُ يَزّكّى ، أوْ يذّكّرُ فَتَنْفَعَهُ الذّكْرَى [5] » وقال : « لَعَلّي أبْلُغ الأسْبابَ أسْبابَ السّمواتِ

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٢ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٠٣ .

(٣) ب فقط : « هذا » مكان : « هلاّ » .

(٤) سورة النساء ٧٣ . وفي ط فقط : « ليتني » بدون « يا » .

(٥) سورة عبس ٣ ، ٤ .



فَأَطَّلِعَ » [١] في قراءة من نصب فيهما .

وقال أبو حيّان : يمكن تأويل الآيتين بأن النّصب فيهما من العطف على التّوهّم [٢] لأن خبر لعل كثُر في لسان العرب دخول أنْ عليه .

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفَضْل الصّفار : خالفنَا الكوفيون في « غير » ، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النّفي نحو : أنا غيرُ آتٍ فأكرمك ، لأن معناه : ما أنا آتٍ فأكْرِمَك . قال : وهذا لا يجوز ، لأن « غيراً » مع المضاف إليها اسم واحد ، و « ما » بخلافها ، لأنك تقدّر بعدها المصدر ، فتقول : لكن كذا ، وما يكون كذا ، و « غير » لا يتصوّر فيها ذلك ، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها ، ويحذف لشيء آخر ، لأن في ذلك إزالةً لوضعها . وأشار بدر الدين بن مالك : إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك .

قال أبو حيّان : وزعم الكوفيون أنّ « كأنّ » إذا خرجت عن التشبيه جاز النّصب بعد الفاء نحو : كأني بزيد يأتي فتكرِمَهُ ، لأن معناه : ما هو إلاّ يأتي فتكرِمَهُ ، قال : وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون . ولا يكون « كأن » أبداً إلاّ للتشبيه . وفي « التّسهيل » : يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو : كأنّك والٍ علينا فتشتمنا ، تقديره : ما أنت والٍ علينا فتشْتِمَنَا . قال أبو حيان : وهذا شيء قاله الكوفيون ، قال ابن السرّاج : وليس بالوجه .

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببيّة لأن الفاء عندهم للعطف .

وجوز الكوفيون فيقال : ما زيد فَتُكْرِمَه يأتينا ، لأن الفاء عندهم ليست للعطف .

فقولي : وجوّزوا أي : الكوفيّة .

---

(١) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) ط : « أكثرهم » مكان : « التّوهّم » تحريف .



وجوّز الكوفيّون أيضاً تأخير معمول السّبب بعد الفاء والمنصوب نحو : ما زيدٌ يُكْرِمُ فَتُكْرِمَهُ أخانا ، تريد : ما زيدُ يُكْرِمُ أخانا فَنُكْرِمَهُ .

ومنع أكثر النّحويين النّصب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهّم ، فكما لا يجوز الفصل بين المَصْدر ومعموله ، فكذا لا يجوز بين « يُكْرِم » ومَعْمولِه ، لأنّه في تقدير المصدْر .

وإن تقدّمت جملةٌ اسميّةٌ نحو : ما زيد قادِمٌ فتحدثنا فأكثر النّحويين على أنه لا يجوز النّصب ، لأن الاسمية لا تدلّ على المصدر . وذهب طائفة إلى جوازه . وقال أبو حيّان : الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقامَ الفعل ظرْفٌ أو مجرورٌ ، او اسمُ فاعل أو مفعولٌ ليدُلّ ذلك على المصدر المتوهّم نحو : ما أنت عندنا فنكرمك ، وما أنت منّا فنحسن اليك ، وما زيد مكرم لنا فنكرمه ، وما زيد يكرم فنكرمه .

فإن كان اسماً لا دَلالة فيه على المصْدر نحو : ما أنت زيد فنكرمه لم يجُز النّصب ، ويتعيّن القطع أو العطْف ، والقطع أحسن ، لأن العطف ضعيفٌ ، لِعَدَم المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة . قال : ويدلّك على أن الجار والمجرور ، والظّرف تُجرَى مجرى الفِعل في الدّلالة على المصدر : أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور ، وجَزَمَتْ [١٣/٢] الفِعْل بعد الظرف ، ووصلت الموصول ، وأدْخلت الفاء في خبر « ما » الموصولة بالمجرور ، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل ، قال الفرزدق :

١٠٢٧ — * مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها [١] *

(١) للفرزدق . وعجزه :

* ولا من تميم في اللّها والغَلاصِمِ *

سيبويه ١ : ٤٢٠ . وفي النسخ الثلاث : « وما أنت » بزيادة الواو تحريف صوابه في سيبويه .



وقال الآخر :

١٠٢٨ — * ... كانكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي [١] *

وقال تعالى : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » [٢] .

[واو الجَمْع]

(ص) : وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعَرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قَبْلَها ، أو حال محلّها .

(ش) : الثّالثُ : الواو إذا كانت للجمع في الزّمان أو المعيّة الّتي هي أحد محتملاتها [٣] ، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء . مثال الامر قوله :

١٠٢٩ — فقلت ادْعِي وأدْعُوَ إنّ أندى لِصَوْتٍ أن يُنادِيَ دَاعِيانِ [٤]

والنّهي : قوله تعالى : « ولا تَلْبِسُوا الحَقّ بالباطِلِ ، وتَكْتُمُوا الْحَقّ » [٥] وقول أبي الأسود :

---

(١) لعمرو بن الإطنابة الأنصاري . وصدره :

* وقولي كلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٤ .

(٢) سورة النحل ٥٣ .

(٣) ا « من أحد محتملها » تحريف .

(٤) نسبه في سيبويه ١ : ٤٢٦ للأعشى . وانظر الأشموني ٣ : ٣٠٧ .

(٥) سورة البقرة ٤٢ .



١٠٣٠ - • لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتِي مِثْلَهُ [١] •

والدعاء : قولك : « رَبِّ اغفِرْ لي ويُوسِّعَ [٢] عليَّ في الرِّزق . والاستفهام : ما أنشده بعض النّحاة . قال أبو حيّان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع ؟

١٠٣١ - أتبيتُ رَيّانَ الجفُون من الكرَى وأبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ [٣]

والنّفي : قوله تعالى : « ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذّينَ جَاهدوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصّابِرين » [٤] . أي : ولمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصَّبْر . والمؤول قول الحُطيئة :

١٠٣٢ - ألم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنَكُمُ المودّةُ والإخــاءُ [٥]

---

(١) نسبه العيني إلى أبي الأسود . وقال : من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ .
والشاهد في ذيل ديوان أبي الأسود ٢٣٣ .

(٢) ط : « ووسع » تحريف وفي أ ، ب « توسع » : بتاء واحدة وهو على هذه الصورة ماض .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١٠ : « لم أعثر على قائله » مع أنّ ابن هشام في المغني ٢ : ١٨٦ نسبه إلى الشريف المرتضي في مجال استشكال نحويّ .
قال : وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممّن يقرأ علم العربيّة أنه استشكل قول الشريف المرتضى « البيت الشاهد » وقال : كيف ضمّ التاء من « أتبيتُ » وهي للمخاطبة لا للمتكلم ، وفتحها من : « أبيت » وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبيّنت للحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأوّل مستفاد من تاء المضارعة . والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأوّل مرفوع لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوبٌ بأن مضمرة بعد واو المصاحبة .
والبيت من شواهد الأشموني أيضاً ٣ : ٣٠٧ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) للحطيئة . ديوانه ٥٤ ، وروايته :

• ألم أكُ مُحرِماً ويكون بيني •

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٥ .



والعرْض : قولك : ألا تَنزِل فتُصيبَ خيراً ، أي : ألا تَجمَع بين النّزول وإصابة الخير .

والتّحضيض : قولك : هلاّ تأتينا وتكرِمَنا ، أي : هلا تجمع لنا بين إتياننا وإكرامنا .

والتمني : قوله تعالى : « يا ليتنا نُرَدُّ ، ولا نُكَذِّبَ بآيات رَبّنا ، ونكونَ مِنَ المُؤْمِنين » [1] في قراءة من نصب .

والرّجاء : قولك : لعلّي سأجاهد وأغْنَمَ .

قال أبو حيان : ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدّعاء ، والعرْض ، والتّحضيض ، والرّجاء ، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلاّ بسماع . قال : ومقتضى كلام ابن مالك جوازُ ذلك مع التّشبيه الواقع موقع النفي ، ومع المنفيّ بها ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب .

وتُمَيّزُ واوُ الجَمْع من الفاء بتحتّم تقدير « مع » موضعها ، ولا ينتظم مِمّا قَبلَها وما بعدها شرط وجزاءٌ ، ألا ترى أن قولك : لا تأكُل السّمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه . إنْ تأكل السّمَك تَشرَبْ اللبن . ولا إن لا تأكُلْ السّمك تَشْرَب اللبن بخلاف الفاء ، فانها في جواب غير النفي ، أو في جواب النّفْي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم [2] منه شرط وجزاء ، لأنّ ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها [3] ألا ترى أنّ معنى : « لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم [4] » : إنْ افْتَرَيْتُمْ أسْحَتَكُمْ ، وكذا : ليت لي مالاً فأنفقَ منه ، معناه [5] : إن وجدْتُ مالاً أُنْفِقْ منه .

---

(١) سورة الأنعام ٢٧ .

(٢) ب ، ط : « ينتظم » بدون فاء العطف .

(٣) أ : « لما قبلَها » .

(٤) سورة طه ٦١ .

(٥) « معناه : إن وجدت مالاً أنفق منه » سقط من أ .



قال أبو حيّان : وتلخص من ذلك : أنّ قولهم : تقع الواو في جواب كذا ، وكذا ، إنما هو على جهة [(١)] المجاز ، لا الحقيقة ، لأنها إذا كانت بمعنى « مع » لا تكون جواباً ، ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء .

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرْطٍ قبلها كما مرّ ، أو حال مكانها ، وذلك أنّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه [(٢)] ، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء ، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث ، لانتفاء الإتيان : قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فيصحّ أن يقال : ما تأتينا ، وإنْ تأتنا [(٣)] تحدثْنا .

وامّا بين أمرين ، أريد نَفْيُ اجتماعهما ، فيصحّ أن يقدّر حال [(٤)] مكانها ، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان ، فقلت : ما تأتينا فتحدّثَنا صحّ أن يقال : ما تأتينا محدّثاً ، فالنّفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله ، فهو نفي الجمع بينهما ، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيَيْهِ .

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص) : وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن ، وفيهما خلافها ، ورابعها النّصب بنيابتها عن الشّرْط ، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجَزْم [١٤/٢] .

(ش) : إذا عطف بالفاء والواو [(٥)] ، أو بأو على فعل قَبْل ، أي : قَبْل الفعل

(١) ط فقط : « على وجه المجاز » .
(٢) ا : « إما قيل سبب انتفى سببه » تحريف .
(٣) ب : « وإن تأتينا » تحريف .
(٤) ا : « قال » مكان : « حال » تحريف .
(٥) « أو » سقطت من ط .



الذي وَلِيَ الفاء أو الواو ، أو قصد الاستئناف ، أي : القطع عن الفعل الذي قبله ، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه ، أو جزمه .

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزْمٌ في الإخبار ، وإن كان بعد أو ، ففيها نوْعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت : الزم زيداً أو يقضيك حقك ، وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى : أو هو يَقْضِيك حَقّك ، أي يقضيكه على كل حال سواء لَزِمْتَه أم لم تَلْزَمْهُ ، فكأنه قال : بل يَقْضيكِ حقّك .

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على : تأتينا ، فكلّ واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه ، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ (١) بها بعد الفاء . فإذا قلت : ما تأتينا فتحدّثَنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبّباً عن انتفاء الإتيان . وفي التّنزيل : « ولا يُؤْذَنُ لهم فيَعْتَذِرُون (٢) » .

وما ذُكِر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أنْ هو مذهب البصريّين ، وفيهما المذهبان الآخران السّابقان في أو .

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان : أحدهما : قاله ثعلب = إنما نصبا ، لأنهما دلاّ على شرْط ، لأن معنى هلاّ تَزُورُنِي (٣) فأحدّثَك = إن تزرني أُحَدّثْكَ ، فلما نابت عن الشرط ضارعت « كَيْ » ، فلزمت المستقبل ، وعملت عمله .

والثّاني : قاله هشام : إنه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزْم ،

(١) ا : وكذا أداة النفي منصوب بها بعد الفاء « تحريف ط : وكان أداة النفي منطوقاً » بوضع : « كان » مكان : « كأنّ » ونصب : « منطوق » تحريف صوابهما في ب .

(٢) سورة المرسلات ٣٦ .

(٣) ا ، ب : « هلا تزرني » : بحذف واو العلّة ، تحريف .



لأنَّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين .

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيْضاً ، فلمّا لَمْ يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزْمُه لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب .

* * *

[حذف الفاء]

(ص) : وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً ، أو وصْفاً ، أو استئنافاً ، وجزمه ، وهل هو بما قبلها مضمّناً معنى الشّرط أو نائباً عن جملته ، أو بأنْ ، أو اللام مضمرة ، أو مبنيّ أقوال . ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم . والأصح منعه بعد نفي . وبعد أمر ، ونهي لا يصلح إن تفعل ، وإلاّ تفعل . وثالثها = رديء — ورابعها = يجوز حَمْلاً على اللّفْظ ، لا الجواب .

(ش) : تَنْفرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لَمْ يُرَدْ بما قبلَه شرْطٌ مقصوداً بِه الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو : ليت زيداً يقدم يزُورنا ، أو النّعت إن كان قبلَهُ ما يحتاج أنْ ينعت نحو : ليت لي مالاً أُنفِقُ منه ، أو الاستئناف . قال أبو حيّان : وقوله تعالى : « فاضْرِبْ لهم طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى [١] » يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف ، أو إنك لا تخاف .

وأن يُجْزم [٢] نحو : « قُلْ لعِبادِيَ الذّين آمنوا يُقيمُوا الصّلاةَ » [٣] « قُلْ لِعبَادي يَقُولوا الّتي هِيَ أَحْسَنُ [٤] » « قُلْ لِلْمُؤْمِنينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهمْ [٥] » . وتقول : « لا تَعْصِ الله يُدْخِلْكَ الجنّة » . ربّ وَفّقْنِي

(١) سورة طه ٧٧ .

(٢) أي إذا حذفت الفاء جاز فيما بعدها أن يجزم وفي ط : « تجزم » بالتاء .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .

(٤) سورة الإسراء ٥٣ .

(٥) سورة النّور ٣٠ .



أُطِعْكَ . ألا تنزلُ تُصِبْ خيْراً . ليت لي ما لا أُنْفِقْ مِنْهُ .

قال أبو حيّان : وجزْمُه بعد التّرجّي غريبٌ جِدّاً ، والقياس يَقْبله ، قال الشّاعر :

١٠٣٣ ــ لعلّ الْتِفاتاً منك نَحْوِي مُيَسّرٌ يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة للْيُسْرِ[١]

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمْرِ الصّريح ، والمدلول عليه بخبر نحو : اتّقى اللهَ امرؤ فَعَلَ الخَيْرَ يُثَبْ عليه[٢] ، أي : لِيَتّقِ . أو اسم فِعْل نحو : حَسْبُكَ ، الحديثَ ينَمْ النّاس ، لأن معناه : اكتفِ يَنَمْ النّاس ، ونَزالِ أُكْرِمْكَ وعَلَيْكَ زيداً يُحْسِنْ إلَيْكَ .

قال أبو حيّان : وقال بعض أصحابنا : الفِعْلُ الخبريّ لفظاً الأمريّ معنىً لا ينقاس ، إنما هو موقوفٌ على السّماع ، والمسموع ، اتّقى الله امرؤٌ فعل الخيْرَ يُثَبْ عَلَيْهِ[٣] . انتهى .

فإن لم يَحْسُنْ إقامة[٤] «إنْ يَفْعَل» مقام الأمر ، وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزَم جوابُهما ، مثاله : أَحْسِنْ إليّ لا أُحسِنُ إليك ، يرفع على الاستئناف ، لأنك لو قدّرته : إنْ تُحْسِنْ إليّ لا أُحْسِنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً ، لأنّ مقتضى الإحسان لا يترتّب عليه عدم الإحسان . وكذلك لا تقربِ الأسدَ يأكلُكُ ،

---

(١) ذكر صاحب الدّرر ٢ : ١٠ أنّ قائله مجهول وفي النسخ الثلاث : «نحو ميسّر» تحريف .

(٢) في أ فقط : «يتقي الله» .

(٣) لأن «اتقى» و «فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلاّ أن المراد بهما الطلب . وهذا المثال مسموع نصّتْ عليه كتب النحو .
انظر الأشموني ٣ : ٣١١ ، والتصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٤) إقامة : سقطت من أ .



إذ لا يصح تقدير : إلاّ تقرب الأسد يأكلْك ، فيتعيّن الرّفع . هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين .

وجوز الكسائِيّ الجزْمَ فيهما ، ونسبه ابن عُصفور للكوفيّين .

وذكر أبو عُمر الجَرْميّ في « الفَرْخ » : أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ .

قال أبو حيان : وفيه مذاهب أخر : أنه يجوز الجزم ، لا على أنه جواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم ، وإلى هذا ذهب الأخفش .

أما النّفي فلا [١٥/٢] يجوز الجزْمُ بعده على الصّحيح ، لأنه خبرٌ مَحْضٌ ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرْط كما في البَواقي .

وعن أبي القاسم الزّجاجيّ : أنه أجاز الجزْم في النّفْي . وقال بعضهم : نختارُ فيه الرّفع ، ويجوز الجزْمُ ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم : أنّ كلما يُنصب فيه بالفاء يُجزَم ، ولم يستثْنِ النّفي . قال أبو حيّان : ولم يَرِدْ بالجزْم في النّفي سماعٌ من العرب .

وحيث جُزِم في البواقي ، فقال ابن مالك في « شرح الكافية » : هو بما قبلها من الأمر والنّهي ، وسائرها على تضمّن معنى الطّلَب معنى « إنْ » كما في أسماء الشرط نحو : مَنْ يأتِني أكْرِمْهُ ، فأغني ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب ، قال : وهذا مذهب الخليل سيبويه .

وقد ردّ ولدُه هذا المذهب فقال : تضمّن هذه الأشياء مَعْنى الشّرْط ضعيفٌ ، لأنّ التضمين زيادةٌ بتغيّر الوضع ، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل ، ولأن التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطّلب معنى الشّرْط ، لأنه يدلّ عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه .



وردّه أيضاً ابن عُصفور ، فقال : التّضمين يقتضي أنْ يكون العاملُ جملةً ، ولا يوجد عامل [١] جملةً في موضعْ من المواضع .

قال أبو حيّان : وأقول : إن التّضمينَ لا يجوز أصلاً ، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أنْ لم يكن له دلالةٌ عليه مع إرادة مدلوله الأصلي ، فإذا قلت : مَنْ يأتِني آتِه ، فَمَنْ ضُمِّنتْ معنى الحرف ، ودلّت على مدلولها من الاسم ، فصارت لها دلالتان :

دلالة مجازية : وهي معنى : إنْ ، ودلالة حقيقيّة : وهي مدلول الشخص العاقل .

وأمّا هنا فقولُك : ائتني أكرِمْك يكون فيه تضمين ائْتِنِي معنى : إنْ تَأْتِني ، فتضمّنت معنى إنْ ، ومعنى الفعل المعمول لها ، وذلك معنى مركّب ، ودلّت على معناها الأصلِيّ من الطلب ، وهو دلالته الحقيقيّة ، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين ، إنما يكون التضمين لمعنى واحد .

ولا يقال : إنه تضمّن معنى « إنْ » وَحْدها ، لأن فِعْل الطّلب ليس قابلاً لتضمّن معنى « إن » لتنافيهما من حيثُ إنّ فعل الطلب يقتضي مدلولهُ من الطّلب ، وإنْ يقتضي معناها أنْ يكونالفعلُ خبراً ،ولا يكون الشيء الواحِدُ طلباً وخبراً.انتهى .

ومِمّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف .

وذهب الفارسِيّ والسّيرافيّ : إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنها نابت مناب الشّرْط بمعنى أنّهُ حذفت جملة الشرط ، وأُنيبت هذه منابَها في العَمَل . ونظيرُه قولهم : ضرباً زيداً ، فإن « ضَرْباً » ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه [٢] ضُمّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر ، بل ذلك على طريق النّيابة .

---

(١) ا فقط : « العامل » .

(٢) ا : « لأنه » تحريف .



وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع « أبوه [١] » بالجار والمجرور ، لأنه ناب مناب كائن ، لا أنه ضمّن معناه ، فيكون جزمُه إذْ ذاك لنيابته مناب الجازم ، لا لتضمّن الجازم ، لأن الجازم بطريق التّضمين جازمٌ بحق الأصل ، وكذا تقول : الجازم في مَنْ يأتني أكْرِمْه ، إنه هو لفظ اسم الشرط ، وهذا ما صحّحه ابن عُصفور .

وذهب أكثر المتأخّرين : إلى أنه مجزوم بشرْط مُقدّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبْلُ وما بعْدُ عليه ، والتقديرُ مثلاً : ائتني إنْ تأتني أكْرِمْك .

قال أبو حيّان : وهذا [٢] الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمين ، ولا إلى النيابة . قال : وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو : أنه مجزومٌ بلام مقدّرة ، فإذا قال : ألا تنَزِلُ تُصبْ خيراً فمعناه : لِتُصِبْ خيْراً . قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجوّزٍ كثير . وزعم الفرّاء ، والمازِنيّ ، والزّجّاج : أنّ « يقيموا » في قوله تعالى : « قُلْ لعِباديَ الّذِين آمَنوا يُقيمُوا [٣] » وشِبْهُهُ مبْنِيٌّ لوقوعه موقع « أَقِيمُوا » وهو معمولُ الْقَوْلِ .

* * *

[إضْمارُ أنْ بعد الواو والفاء]

(ص) : مسألة : قد تُضْمر « أن » بعد واو وفاء . قيل : وأو . قيل : وثُمَّ بين شرط وجزاءٍ أو بعْدَهُما . قال سيبويه : وبعْدَ فِعْلِ شكٍّ . قيل : وقَسَم . قيل : وحَصْرٍ بإنّما . فإن كان بإلاّ أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ . ويُرْفَعُ منفيٌّ بلا صالحٌ لِكَيْ . وجوّز الكوفيّة وابن مالك جزْمه اختيــاراً . ويُثلّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بعْد جزاءٍ .

(١) « أبوه » سقطت من ط .

(٢) من قوله : « وهذا الذي نختاره » إلى قوله : « وقد حكى أصحابنا » سقط من ا .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ .



(ش) : ينصب الفِعْلُ بإضمار « أَنْ » جوازاً إذا وقع بين شَرْط وجزاءٍ بعد الفاء والواو . وزاد بعضُهم بعد أو .

وزاد الكوفيّون بعد « ثُم » ، والأحسن التّشريك في الجزم مثاله : إن تأتني فتُحدِّثَني أُحْسِنْ إليك . ومن يأتني ويحدِّثَني أُحْسنْ إليه ، وإن تزُرْني أوْ تُحْسنَ إليّ أُحسِنْ إليك . وقرئ : « وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمّ يُدْرِكَهُ الموْتُ فَقَدْ وقَعَ أَجْرُهُ على اللهِ [1] » بالنّصب .

وإنّما [2] كان التّشريك في الجزم أحْسَن ، لأن العطف إذ ذاك [١٦/٢] يكون على مَلْفوظٍ به ، وهو الفعل السّابق ، والنّصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدر المُتوَهّم من الفِعْل السّابق .

وقَوْلِي : بيْن شَرْطٍ وجزاء أحْسَنُ من قول « التّسهيل » : بين مَجْزُومي أداةِ شَرْط ، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فِعْلا الشرط مُضارِعَيْن أو مَاضِيَيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين ، بل لو كان الجزاءُ محذوفاً جاز النصب كقوله :

١٠٣٤ — فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحُرّةٍ وإنْ كُنْتُ مقتولاً ، ويَسْلَمَ عامِرُ [3]

فقوله : ويَسْلم عامِرُ واقعٌ بين شَرْطٍ مذكور ، وجزاء محذوف ، أي : فلا يدعني قومي ، لِدلالة ما قبله عليه .

---

(١) سورة النساء ١٠٠ .

(٢) ط : « وإن كان التشريك » بوضع « إنْ » مكان : « إنّما » .

(٣) لقيس بن زهير العبسيّ .

انظر أمالي المرتضى ١ : ٤٨٠ . وفي ط فقط « صريعاً » بالعين تحريف . صوابه من ا ، ب . وأمالي المرتضى .

ومن ا ، ب : « بحمبرة » بزيادة الميم . وفي ط : « بحرّة » بالباء . وفي أمالي المرتضى : « لحرّة » باللام . وفي النسخ الثلاث : « وإنْ كنت » وفي أمالي المرتضى : « لإن كنت » .

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشّرْط والجزاء جاز نصْبهُ ، والأحسن جزْمُه . ويجوز رفعهُ أيضاً استئنافاً . قال تعالى : « وإنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوه يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيغْفِر لمن يشاء »[1] قرىء بجزم « يَغْفِرْ » ونصبه ورفعه . ومثله قوله تعالى : « وإنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوها الفُقَراءَ فهو خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّر[2] » قرىء « يكفّر » بالثلاثة .

وإذا نَصَبْتَ[3] الفِعْل بعد فِعْل الجزاء ، وعَطَفْتَ فِعلاً آخر ، فلك فيه أيضاً الرفع ، والنصب ، والجزم نحو : إن تَأْتِني أُحْسِنْ إليك وأزورَكَ ، وأُكْرِم أخاك ، فيجوز رفع « أكرم » استئنافاً ، ونصبه عطفاً على لفظ « أزورك » ، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً .

قال أبو حيّان : وذهب بعض النّحويين : إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشّكّ نحو : حَسِبْتُهُ شَتَمَني فأثِبَ عليه ، وذلك لأنّ الفعل غير المحقّق قريبٌ من المنفِيّ ، فألحق به في النّصب بعده . قالَ : وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عُصفور فأجازه في « شرح القانون » ، ومنعه في « شرح الجُمَل الكبير[4] » . قال : والصحيح جواز ذلك ، وإليه ذهب سيبويه .

قال : وزاد بعضُ أصحابِنا من مواضع النّصب بعد الفاء والواو النّصْبَ بعدهما بعد جواب القَسَم ، لانه غير واجب ، وجوابه كجواب الشّرط فما جاز فيه[5]

---

(١) سورة البقرة ٢٨٤ . بالجزم قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ،والكسائي. وبالرفع قرأ عاصم وابن عامر . انظر كتاب السبع لابن مجاهد ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة ٢٧١ . قرأ نافع وحمزة والكسائي : « ونكفّرْ » بالنون والجزم — وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص « ويكفِّرُ » بالياء والرفع : انظر كتاب السبع ١٩١ .

(٣) ط : « وإذا نصب » من دون تاء .

(٤) له ثلاثة شروح على الجُمَل . انظر في البغية ترجمة ابن عصفور .

(٥) « جاز فيه » سقطت من ا .



نحو : أُقْسِمُ لتَقُوم (١) فَيَضْرِبَ زيداً ، ولتَقُومَنّ فَتَضْرِبَه . قال : وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم (٢) وقياس قوله في الشّرط يقتضيه على ضعفه .

قال أبو حيّان : وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز ، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقْسام (٣) على ألسنتهم ، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمُهُ حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف . انتهى .

وزاد ابن مالك في مواضع النّصب بعد الفاء والواو : النّصب بعدهما بعد حصر « بإنما » كقراءة ابن عامر : « إذا قَضَى أمْراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيَكُون (٤) » بالنصب . قال ابنه : وهذا نادِرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلاّ في ضرورة الشعر . وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر ، وهو « كُنْ » ، وإنْ لم يكن أمراً في الحقيقة ، لكنه على صورته فعومل معاملته .

فإن كان الحَصْرُ بإلاّ نحو : ما أنت إلاّ تأتينا فتحدّثُنا لم يجز النّصب إلاّ في ضرورة الشعر ، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشّرْط .

قال سيبويه : وقد يجوز النّصْبُ في الواجب في اضطرار الشّعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب (٥) في غير الواجب ، ولك أن تجعل أن العاملة . وأنشد على ذلك قوله :

١٠٣٥ ــ سأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَمِيم وألْحَقُ بالحجاز فأسْتَرِيحَا (٦)

(١) في النسخ الثلاث : « لتقومُ » من غير تأكيد . والوجه التأكيد لأن الفعل المضارع متّصل بلام القسم وهو واقع جواب قسم كما يدلّ عليه النّص . هذا إذا كان الفعل مراداً به الاستقبال ، أما إذا أريد به الحال فلا يؤكّد كقراءة ابن كثير : « لأقْسِمُ بيوم القيامة » وحكى سيبويه : « والله لأضْرِبُه » انظر الأشموني ٣ : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) ب . ط : « قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم » والعبارة قلقة صوابها من ا .

(٣) أقسام : جمع « قَسَم » .

(٤) سورة البقرة ١١٧ وقد غلط ابن مجاهد هذه القراءة . أنظر كتاب السبع ١٦٩ .

(٥) ط فقط : « انتصب »

(٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢ .



قال ابن مالك: ويجوز في المُنْفِيّ بـ «لا» الصّالح قبلها «كي» الرّفعُ والجزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت»، وأوثقت العَبْدَ لا يَفِرُّ». حكى الفراء: أنّ العرَبَ تَرْفَعُ هذا وتَجْزِمُه.

قال: وإنما جزم، لأن تأويلَه: إن لَمْ أَرْبِطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيّان: وما ادّعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجُمَل الصّغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيّون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعْ اللّص، وهذا عندنا يجبُ رفعه، ولا يجزم إلاّ ضرورةً.

وفي كتاب سيبويه: سألته يعني الخليل عن: آتِي الأميرَ [1] لا يَقْطَعَ اللّص، فقال [2]: الجزاء [3] ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء [4] أبداً حتّى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشّعر البتّة. انتهى.

[إضمار أنْ بعد لام كي]

(ص): مسألة: تضمر جوازاً بَعْد [5] لام كَيْ ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظْهار.

وقال الكوفيّة: هي النّاصبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان = تقدر أنْ أَوْ كَيْ. وفتحها لغة. وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو، أو فاءٍ،

(١) ا: «عن أن الأمير» تحريف، وفي ط: «أتي» بهمزة واحدة، تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٢) في النسخ الثلاث: «قال»: من دون فاء صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٣) ط: «الجزم» مكان: «الجزاء» تحريف صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٤) ط: «الجزم» تحريف، صوابه في سيبويه ١ : ٤٥٣.

(٥) ط: «بعض» بالضاد، تحريف.



أو ثُمّ أَوْ أَوْ . ولا [١٧/٢] يحذف سوى ما مرّ إلاّ ندوراً ، ولا يقاس في الأصحّ .
وقيل = يجوز ولا نصب .

(ش) : الحال الثاني : ما تضمر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين :

أحدهما : بعد لام الجرّ غير الجُحوديّة نحو : جئت لأكْرِمكَ ، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللاّم بأن مضمرةً ، ويجوز إظهارها نحو : جئتِ لأن أُكْرِمَك . وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبّب ، كما أن « كي » للسّبب ، يعنون إذا كانت جارّة تكون جارّة ، وتكون ناصبة بمعنى « أن » ، ولا يعنون بذلك « أن كي » تقدّر بعدها فتكون للنّصب بإضمار « كي » ، لا بإضمار أن . وإن كان يجوز أن ينطق بـ « كي » . بعدها ، فتقول : جِئْتُ لكي أُكْرِمَك ، لأن « كي » لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع ،فحمل هذا عليه ، وإنما ثبت إضمار « أن » فلزم أن يكون المضمر هنا « أن ».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي : أنه يجوز أن يكون المضمر « أن » ، ويجوز أن يكون « كي » ، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها « أن » تارةً ، وكي تارةً .

وزعم أهل الكوفة = أن النّصب في الفعل بهذه اللام نفسها ، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدّمة وأن ما ظهر بعدها من أنْ وكيْ هو مؤكّد لها ، وليست لام الجرّ التي تعمل في الأسماء ، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كَيْ ، فإذا رأيت « كي » مع اللاّم فالنصب لِلاّم ، وكي مؤكدة . وإذا انفردت « كي » فالعملُ لها . وزعم ثعلب أنّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلاّ أنه قال : لقيامها مقام « أن » .

قال أبو حيّان : وذلك باطلٌ ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء .

فإن اقترن الفعل بـ « لا » بعد اللاّم تعيّن الإظهار كقوله تعالى : « لِئَلاّ يَعْلَمَ



أَهْلُ الكِتَابِ » (١) .

قال أبو حيان : وسواء كانت لا نافية أو زائدةً .

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها ، وإنما ساغ ذلك ، لأنها حرف جر ،و « لا » قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو : غضبتُ من لا شيءٍ ، وجئت بِلا زادٍ ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ ، ليقع الفصل بين المتماثلين ، لأنهم لو قالوا : جئت لِلا تغضب ، كان في ذلك قلق في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النّطق ، فتجنبوه بإظهار أن .

وحكم لام كي الكسر ، وفتحها لغة تميم .

الموضع الثاني : بعد عطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثُمّ ، أو أو على اسم صريح كقوله :

١٠٣٦ – لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢) .

وقوله :

١٠٣٧ – لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ما كُنْتُ أوثرُ إتراباً على تَرَبِ (٣)

وقوله :

١٠٣٨ – إنِّي وَقَتْلِي سُلَيكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ (٤)

---

(١) سورة الحديد ٢٩ .

(٢) لميسون بنت بحدل الكلابيّة .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٦ ، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٦ .

(٤) لأنس بن مُدْركة الخثعميّ .

من شواهد أوضح المسالك رقم ٥٠٧ ، وشذور الذهب ٣١٦ .

وقوله تعالى : « إلاّ وَحْياً أو مِنْ وراء حِجاب أوْ يُرْسِلَ » [١] .

وشمل الاسمُ المصْدرَ وغيره كقوله :

١٠٣٩ – ولوْلا رِجالٌ من رزام ٍ أعزّةٌ وآلُ سُبيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَما [٢]

واحترز بالصّريح من العَطْفِ على المصدر المتوهّم فإنه يجب فيه إضمار « أن » كما تقدّم .

ولا تنصب « أن » محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلاّ نادراً .

وذهب جماعة = إلى أنه يجوز حذْفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاءِ ، فذهب أكثرُهم : إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت ، وعليه أبو الحسن ، وجعل منه قوله :

١٠٤٠ – * ألا أيهاذا الزّاجِري أحْضُرُ الوغى * [٣]

يريد : أن أحضر . قيل : ومنه قوله تعالى : « أفَغَيْرَ الله تَأمُرونيّ أعْبُد » [٤] ، أي: أن أَعْبُدَ . ووجْهُهُ أن العامل إذا نسخ عامِلاً وحُذِفَ رجع الأول ، لأن لفظه هو النّاسخ [٥] .

وذهب أبو العبّاس : إلى أنه إذا حُذِفَتْ « أَنْ » [٦] بقي عملُها ، قال : لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في « رُبَّ » ، وأكثر العوامل . وأنشد عليه ما رُوي في البيت السّابق : أحْضُرَ بالنّصب ، وقوله :

(١) الشّورى ٥١ .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٢٠ .
(٣) سبق ذكره رقم ٣ .
(٤) سورة الزمر ٦٤ .
(٥) المراد : رجع إلى ما كان عليه أوّلاً ، لأن الناسخ لا يعمل إلاّ إذا كان ملفوظاً به ، فإذا اختفى لفظه بطل عملهُ .
(٦) « أن » سقطت من ا .



١٠٤١ – وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فلم أجِدْ
شفيعاً إليه غَيْرَ جُودٍ يُعادِلُه [(١)]

وقوله :

١٠٤٢ – * ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعد ما كِدْتُ أفْعلَهْ * [(٢)]

وحكى من كلامهم : خُذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ ، ومُرْهُ يَحْفُرَها [(٣)] ، وقرأ الحسن : «تَأمرونّي أعْبُدَ [(٤)] » ، وقرأ الأعرج : « وَيَسْفِكَ الدّماء [(٥)] » .

واختلف النّحاة في القياس على ما سُمِع من ذلك :

فذهب الكوفيّون ، وبعض البصريّين : إلى القياس عليه .

قال أبو حيّان : والصّحيح قصْرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه وهوَ نَزْرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كُلّيّاً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار الفعل منصوباً ولا [١٨/٢] مرفوعاً ، ويقتصر في ذلك على مَوْرِد السّماع .

* * *

[خاتمة]

(ص) : خاتمة[(٦)] ترد « أنْ » زائدة ، وليست المخفّفة ، ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد « لمّا » وبَيْنَ قَسَم ولَوْ .

وزعمها ابن عصفور=رابطةً . وسيبويهِ في قول: مُوطّئةً . وأبو حيان = مُخفّفةً ،

(١) قائله مجهول . أنظر الدرّر ٢ : ١٢ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٢ .

(٣) من النسخ الثلاث : « ومن يحصرها » مكان : « مره يحفرها » تحريف . صوابه في المغنى ٢ : ١٧٢

(٤) سورة الزمر ٦٤ .

(٥) سورة البقرة ٣٠ .

(٦) كلمة « خاتمة » سقطت من ا .



وشذوذاً بعد كي . وقاسه الكوفيّة . وكاف الجرّ ، وإذا ، ومفسّرة ، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه ، قيل : أو لفظه عارية من جارّ . فإن وليها مضارع مثبت جاز رفْعهُ ونصبهُ أو مع لا جازا والجزم .

قال الكوفيّة والأصمعي : وشرطيّة ، قيل : ونافية . قيل : وبمعنى : لئلا ، قيل : وإذْ مع الماضي . قيل : والمضارع .

* * *

(ش) : لمّا انقضى الكلام في أحكام « أن » النّاصبة للمضارع ، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة ، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام ، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها ، وهي ستة : أَحَدُها : الزّيادة ، وأنّ الزّائدة حرف ثُنائِيٌّ بسيطٌ مركّب من الهمزة والنّون فقط .

وذهب بعضُهم : إلى أنها هي الثقيلة [١] خفّفت ، فصارت مؤكدة .

قال أبو حيّان : ولا تفيد عندنا غير التأكيد .

وزعم الزّمخشري : انه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنىً آخر فيقال في قوله تعالى : « ولمّا أَنْ جاءَتْ رُسُلنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وضاق [٢] » دخلت « أن » في هذه القِصّة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله : « ولَقَد جاءت رُسُلَنا إبراهيم بِالبُشْرى قالوا سَلاماً » [٣] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء ، فهي مؤكّدة

---

(١) ط فقط : « المثقلة » . (٢) سورة العنكبوت ٣٣ .

(٣) هود ٦٩ . وفي النسخ الثلاث : « ولما » وهو تحريف . أمّا الآية الأخرى المبدوءة بـ « لمّا » فهي : « ولما جاءت رُسُلنا إبراهيم بِالبُشْرَى قَالُوا إنّا مُهْلِكُوا أهْلِ هذه القَرْيَةَ » العنكبوت ٣١ . فالاستدلال بأن « أن » لم تدخل في قصة إبراهيم استدلال في غير موضعه . وقد تنبّه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال فقال ما نصه بعد دفاعه عن الزمخشري : « ثم إن قصة الخليل التي فيها :



للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيه كالأول .

وقال الأستاذ أبو عليّ : دخلت منبّهة على السّبب ، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء ، لأنّها قد تكون للسبب في قولك : جئت أن تعطي ، أي للإعطاء .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كُبراء النّحويين .

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية .

وبين القسم ولو كقوله :

١٠٤٣ — * أما واللهِ أنْ لو كُنْتَ حُرّاً [١] *

وزعم ابن عصفور في « المقرّب » : أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه .

والذي نصّ عليه سيبويه : أنها زائدة ، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطّئة .

وقال أبو حيّان : الذي يذهب إليه في « أنْ » هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو : أنها المخفّفة من الثقيلة ، وهي التي وصلت بـ « لو » كقوله تعالى : « وأن لو اسْتقاموا [٢] » وتقديره [٣] : أنه إذا قيل : أقسم أن لو كان كذا لكان كذا ، فمعناه : أقسم أنه لو كان

= « قالوا سلاماً » ليست في السّورة التي فيها : « سيء بهم » بل في سورة هود وليس فيها : « لمّا » . انظر المغني ١ : ٣٣ فإن لابن هشام بحثاً قيّماً في هذا الموضوع .

(١) قائله مجهول . وعجزه في إحدى الرّوايات :

* وما بالحرّ أنت ولا العتيق *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١١١ .

والإنصاف ٢٠٠ والخزانة ٢ : ١٣٣ .

(٢) سورة الجنّ ١٦ .

(٣) ط فقط : « وتقريره » بالرّاء .



كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ ، أي : أقسم على أنّه لو كان ، فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخفّفة منها .

وتزاد شذوذاً بعد : « كي » .

وقاسه الكوفيّون نحو : جئت لكي أن أكرمك ، قالوا : ولا موضع لـ « أن » لأنها مؤكّدة لِلاّم كما أكّدتها كي .

وبعد كاف الجر كقوله :

١٠٤٤ ــ ويوماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأن ظَبْيةٍ تعطو إلى وارِق السَّلم [١]

وبعد إذا كقوله :

١٠٤٥ ــ فأمهله حتى إذا أنْ كأنّــــهُ مُعاطى يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ [٢]

الموضع الثاني : التّفسير : أثبته البصريّون [٣] ، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها ، وهي عندهم الناصبة للفعل . قال أبو حيّان : وليس ذلك بصحيح ، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ، ولا يصحّ أن تكون المصدريّة إلاّ بتأويلات بعيدة .

والكلام على مذهب البصريّين فنقول : أجريت أن في التفسير مُجْرى أيْ ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد ، لا يقال : مررت برجل أن صالح ، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجُمْلة ، وهي في هذا غير مختصّة بالفِعْل بل تكون مفسّرة

(١) سبق ذكره رقم ٥٤٠ .

(٢) لأوس بن حجر . والرّواية هنا مختلفة عن ديوانه . ففي الدّيوان ٧١ جاءت الرواية على النّحو التالي :

• معاطى يد من جمّة الماء غارفُ •

(٣) ا : « أثبته الكوفيون » وهو تحريف لتناقضه مع ما بعده .



للجملة الاسميّة والفعليّة نحو : كتبت إليه : أن افعل ، وأرسل اليه : أنْ ما أنت وهذا [١] ، ومنه : « ونُودُوا أنْ تِلْكُم الجنّةُ [٢] » .

ولأن التفسيريّة شرطان :

أحدهما : أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله ، لا لقَوْلٍ مصرّح به أو محذوف، أو فِعْل متأوّل بمعنى القوْلُ، فإن صرح بالقَوْل خلصت الجملة للحكاية دون « أنْ » ، وكذلك إنْ كان القول منوياً ، وتقدّم فعل مؤول به ، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلافِ المصرّح والمقدّر [٣] ، فإنها تجيء بعده « أن » . وذكر ابنُ عصفور في شرح « الجمل الصغير » : أن أنْ تأتي تفسيراً بعد صريح القول .

وفي البسيط : اختلف في تفسير [١٩/٢] صريح القول فأجازه بعضهم ، وحُمِل عليه قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » [٤] .

ومنهم مَنْ يمنع في الصّريح ، ويجيز في المُضْمَر كقولك : كتبتُ إليه أنْ قم .

الشّرط الثاني : ألاّ تتعلّق بالأول لفظاً ، فلا تكون معمولةً ، ولا مبنيّةً على غيرها ، ولذلك لم تكن تفسيريّة في قوله تعالى : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ للهِ » [٥] ، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ ، ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم ، لأنها معمولةٌ لحرْف الجرّ . فإن لم تأت بحرْف الجرّ جاز فيها الوجهان

وإن ولي « أنْ » الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو : أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير ، والنّصب على أنها مصدريّة .

أو معه لا نحو : أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر ، والجزْم أيضاً

(١) في النسخ الثلاث : « أن ما أنت » فقط بدون ذكر « هذا » والنّص في المغنى ١ : ٣١ .

(٢) سورة الأعراف ٤٣ .

(٣) ط : « بخلاف المصرّح المقدّر » باسقاط واو العطف ، تحريف .

(٤) سورة المائدة ١١٧ .

(٥) سورة يونس ١٠ .



على النّهي ، وتكون « أنْ » فيه تفسيراً .

الموضع الثالث : الشّرط بمعنى إنْ [١] أثبته الكوفيّون والأصمعيّ ، واستدلّوا بقوله :

١٠٤٦ ــ أتغضب إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ، ولم تَغْضَبْ لِقتْلِ ابن خازِمِ [٢]

قالوا لصِحّة وقوع «أنْ» موقعها ، وامتناع أن تكون أنْ [٣] النّاصبة ، لأنّها لا تفصل بين الفعل، أو المخفّفة ، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شَكّ .

وقال الخليل : بل هي النّاصبة ، وقال المبرّد : هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا ، ثم حذف الجار وخفّف .

الرّابع : النّفي : أثبته بعضهم ، وخرّج عليه : « قُل إنّ الهُدى هُدَى الله أنْ يُؤْتَى أحدٌ [٤] » أي : لا يُؤْتى ، وأنكره الجُمهور .

الخامس : بمعنى لِئلاّ ، أثبته بعضُهم ، وخرّج عليه : « يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلّوا [٥] » . أي لِئلاّ تَضلّوا . قال أبو حيان : والصّحيح المنع ، وتأويل الآية : كَراهةَ أنْ تَضِلّوا .

السّادس : بمعنى إذ ، أثبته بعضهم مع الفعل الماضي ، قيل : ومع الفعل المضارع

---

(١) « إنْ » سقطت من ا ، ط .

(٢) للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً .
ديوانه ٨٥٥ وروايته : « ليوم » مكان : « لقتل » وانظر سيبويه ١ : ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٨٦ ، والخزانة ٣ : ٦٥٥ وفي ط : « ابن حازم » بالحاء . تحريف .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة آل عمران ٧٣ .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .



وجعل منه قوله تعالى : « بَلْ عَجِبُوا أنْ جَاءهُم مُنْذِرٌ منهم [١] » . وقوله تعالى : « أنْ تُؤْمِنُوا بالله رَبِّكُمْ » [٢] . أي إذْ آمنتم .

قال أبو حيّان : وهذا ليس بشيء بل « أنْ » في الآيتين مصدريّة ، والتّقدير : بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك [٣] « يُخْرِجُون الرَّسُولَ وإيّاكُمْ أنْ تُؤْمِنُوا بِالله رَبِّكُمْ » [٤] .

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا « جمع الجوامع » ، وهذا القدْر إلى هنا نصف الكتاب . واعْلَمْ أني لما شرعت في شرحه ، كنت بدأت أولاً بشرح النِّصف الثاني ، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء [٥] جمع التكسير على طريقة المزْج ، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النّمط المتقدّم ، وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب ، والغاء القطعة التي كتبتها أوّلاً ممزوجة ، ثم لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حُكْمِها وضَمَمْتُ هذه القطعة إلى تلك ، ووصلت بينهما . ولا يضير كون الشّرح على أسلوبين ، نصفه بلا مزج ، ونصفه ممزوجٍ ، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوّله . والله الموفق [٦] .

---

(١) سورة ق ٢ .

(٢) الممتحنة ١ .

(٣) ط : « ولذلك » باللام تحريف .

(٤) سورة الممتحنة ١ .

(٥) ط : « أثناء » .

(٦) ا : بزيادة : « للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم .
وب : بزيادة : « وهو حسبي ونعم الوكيل » بعد قوله : « والله الموفق » .



الكتاب الثالث

في المجرورات

وما حمل عليها وهي المجزومات

المجـــرورَات

وما يَسْتَتْبِعُها من ذِكْر أدوات الشّرْط غير الجازمة ، وما استطرد إليه من ذكر بقيّة حروف المعاني المرتّبة على حروف المُعْجَم ، وآخرها نون التوكيد ، وعقب بخاتمةٍ من التّنْوين . (الجرّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما ، ومن زاد « التّبعيّةَ » فهو رأي الأخفش مرجوحٌ عند الجُمْهور — كما سيأتي —

فإنْ قلت : الجرّ بالإضافة أيضاً رأيُهُ ، وهو مرجوحٌ ، قلت : نعم ولكن المرادَ : الجرُّ الكائنُ بسببَها ، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أنّ الجَارّ المضاف ، وعلى رأي ابن مالك : أنّهُ الحرْفُ المقدّر لا جارّ سِواه .

(الحروف) ، أي : هذا مَبْحثُ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به ، قال ابن الحاجِب : لأنها تجرّ معنى الفِعْل إلى الاسم ، وقال الرّضيّ : بل لأنها تعمل إعراب الجرّ ، كما قيل : حروف النصب ، وحروف الجزم . وكذا قال الرّضيّ ، وتسمّيها الكوفيّون : حرُوفَ الإضافة ، لأنّها تضيف الفِعْل إلى الاسم ، أي : تُوصِّلهُ إليه ، وتربِطهُ به = وحُروفَ الصّفات ، لأنها تُحْدِث صِفَة في الاسم ، فقولك : جلسْتُ في الدّار : دلت « في » على أن الدار وعاءٌ للجلوس . وقيل : لأنها تقع صفات لما قبلها من النّكرات . وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه ، فأشبهت الفعل . ولم تعملْ رفْعاً ، لأنه إعراب العُمَد ، ومدخولها فضله ، ولا نَصْباً لأنّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرّجوع إليه في الضّرورة ، ولو نَصَبَتْ لاحْتَمل أنّهُ [٢/٢٠] بالفعل ،



ودخَل الحرْفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلاَّ زيداً ، فتعيَّن عملُها الجرَّ .

[إلى]

(إلى) : له معانٍ ، فيكون = (لانتهاء الغاية مطلقاً) أي : زماناً نحو : « ثُمَّ أتِمُّوا الصِّيام إلى اللَّيْل [1] » . ومكاناً نحو « من المسْجِد الحرام إلى المسْجِدِ الأقْصى [2] » .

قال الرَّضيّ : ومعنى قولهم انتهاءُ الغاية وابتداؤها : نهايتها ومبدؤها .

(قال ابن مالك) في التَّسهيل : (والتَّبيين) قال في شرحه : وهي المبيِّنة لفاعليّة مجرورِها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فِعْل تعجّب أو اسم تفضيل نحو : « ربِّ السِّجْنُ أحبُّ إليّ [3] » .

قال : (وبمعنى في) أي الظرفيّة لقوله تعالى: « لَيَجْمَعَنّكم إلى يَوْمِ القيامَةِ »[4] أي : فيه وذكره جماعة في قوله :

١٠٤٧ — * فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ [5] *

قال : (و) بمعنى (اللام) نحو : « والأمْرُ إليْكِ [6] » ، أي : لك . وقيل : هي لانتهاء الغاية أي : مُنْتَهٍ إليْك ، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية : (و) بمعنى (مع) أي المعيّة وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليْه ، أو التعلُّق كقوله تعالى : « مَنْ أنصاري إلى الله » [7] وقوله : « وأيْدِيكُمْ إلى المرَافِقِ [8] » وقولهم : « الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبِلٌ » . ولا يجوز : إلى زيد مال ، تريد : مع زيد مال . قال الرّضيّ : والتحقيق أنّ « إلى » هذه للانتهاء ، فقوله : « إلى المرافق » ،

---

(١) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢) سورة الإسراء ١ .

(٣) سورة يوسف ٣٣ .

(٤) سورة النساء ٨٧ .

(٥) للنابغة الذبياني . ديوانه ١٨ .

(٦) سورة النمل ٣٣ .

(٧) سورة الصّف ١٤ .

(٨) سورة المائدة ٦ .

أي مضافة إليها ، والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ ، أي مضافة إلى الذَّوْد .

وقال غيرُه : وما ورد من ذلك مُؤَوَّلٌ على تضمّن العامل وإبقاء « إلى » على أصلِها . والمعنى في قوله « مَنْ أنصارِي إلى الله » : مَنْ يُضيفُ نُصْرَتَه إلى نُصْرَةِ اللهِ ، « وإلى » حينئذ أبلغ مِنْ « مع » ، لأنك لو قلت : مَنْ يَنْصُرني مع فلانٍ لم يدلّ على أنّ فلاناً وَحْدهُ يَنْصُرك . وقيل : التقدير : مَنْ ينصرُني حال كوني ذاهِباً إلى الله .

(و) بمعنى (مِنْ[1]) كقوله :

١٠٤٨ — تقول ، وقد عَالَيْتُ بالكُور فَوْقَها
أيُسْقَى فلا يَرْوِي إليَّ ابنُ أحْمَرا[2]

أي : مِنّي = (و) بمعنى= عند كقوله :

١٠٤٩ — أم لا سبيلَ إلى الشّباب ، وذكْرُهُ
أشهى إليَّ من الرَّحيق السَّلْسَلِ[3]

أي : أشْهَى عِنْدي . كذا مثل ابن مالك ، وابن هشام في المغني .

ونازعه ابن الدّمامينيّ بأنه تقدّم أنّ المتعلّقة بما يفهم حُبّاً ، أو بُغْضاً مِنْ فِعْل تعجّب ، أو تَفْضِيل ، معناها : التّبيين فعلى هذا تكون « إلى » في البيت مبيّنة لفاعليّة مجرورها لا قِسْماً آخر .

وأجاب شيخُنا الإمام الشُّمُنّيّ بأن تِلْك شَرْطُها كونُ التعجّب والتفضيل

(١) « من » سقطت من ا .

(٢) لابن أحمر الباهلي ديوانه ٨٤ ، وروايته .
« يسقّي » وفي ا ، ط : « أيسعى » بالعين ، تحريف وقد سقطت كلمة : « ابن » من ب في قوله : « ابن أحمرا » وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٥ :

(٣) لأبي كبير الهذلي . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ .



من نَفْسِ الحبّ والبُغْضِ ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشّهوة [١] .

(و) قال أبو الحسن (الأخفَش : و) بمعنى (الباء) نحو : « وإذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِم [٢] » أيْ بشياطِينهم . (و) قال (الفراء) = تكون (زائدةً) للتّوكيد كقوله تعالى : « أفْئدةً من النّاس تَهْوَي إلَيْهِم [٣] » بفتح الواو أي [٤] تهواهُم . وغيره خرّجها على تضمين تَهْوَى معنى : تميل ، أو على أنّ الأصْل : تهوي بالكسر ، فقلبت الكسرةُ فتحةً ، والياءُ ألِفاً كما قيل في « نَاصِيةٍ [٥] » : نَاصاه . ذكره ابن مالك . قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل ، وأجاب ابن الصّائغ : بأن أصلَ هذه الياء الحركةُ ، وسكونُها عارِضٌ للاستثقال .

[الباء]

(الباء : مكسورةٌ) مطلقاً . (وقيل: تفتح مَعَ [٦] الظّاهر) فيقال : بزَيْدٍ ، قال أبو حيّان : حكاه أبو الفتحُ عن بَعْضهم (للإلصاق) ويقال : الإلزاق ، قال في « شَرْح اللب [٧] » : وهو تعلّق أحدِ المعنيَيْنْ بالآخر . قال أبو حيّان : قال أصحابنا : هي نوعان : أحدهما الباء [٨] التي لا يصلُ الفعل إلى المفعول إلاّ بها نحو : سطوْتُ بعَمروٍ ، ومررْت بزيد . قال : والإلصاق في : مررت بزيد مجازٌ ، لمّا التصق المرورُ بمكان بِقُرْبِ زيد جُعِلَ كأنّهُ ملتصِقٌ بزيد .

والآخر : الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفِعْل للمفعول نحو : أمْسَكْتُ بزيد ، الأصل : أمْسَكْتُ زيداً ، فأدخلوا البـاء، ليعلموا أنّ إمْساكَكَ إيّاه كان بمباشرةٍ منك له بخلاف نحو : أمسكْتُ زيداً بدون

---

(١) حاشية للشّمنيّ على المغني ورقة ٤٥ وهي مخطوطة من حوزتي .
(٢) سورة البقرة ١٤ .
(٣) سورة إبراهيم ٣٧ .
(٤) « أي » سقطت من ط .
(٥) سورة العلق ١٦ .
(٦) في ط « من » تحريف
(٧) سبق ذكره ص ٥ من الجزء الأول .
(٨) « الباء » سقطت من ا .



الباء ؛ فإنه يطلق على المنع من التصرّف بوجهٍ ما من غير مباشَرَة . قيل : والإلصاقُ معنى لا يفارق الباء ؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره .

زاد غَيْرُهُ = (والتّعدية)،وتُسمّى باءَ النّقْلِ أيضاً، وهي المعاقِبةُ للهمزة في تصيير الفاعلِ مفعولاً .

وأكثر ما تُعدّي الفِعْل القاصر تقول في= ذهبَ زيدٌ: ذهبت بزيدٍ ، وأذهبْتُه، ومنه « ذهبَ اللهُ بنُورهم » (١) ، وقد تكون مع المتعدّي نحو : « دَفْعُ اللهِ النّاسَ بَعْضَهُم ببعْضٍ (٢) » وصكَكْتُ الحجرَ بالحجَر ، والأصل : دفع بعضُ الناس بَعْضاً ، وصَكَّ [٢١/٢] الحجرُ الحجرَ .

(والسببيّة والاستعانة) جمع بينهما ابنُ مالِكٍ في الألفيّة . وابن هشام في المُغْنِي ، وفسّر الثانية بالدّاخلة على آلة الفعل نحو : كتبت بالقلم ، ومثّل الأولى بنحو : « ظَلَمْتُم أنْفُسَكم باتِّخاذِكُمُ العِجْلَ (٣) » وقال الرّضِيّ : السببيّة فَرْع الاستعانةِ ؛ ولذا اقتصر عليها – أعني الاستِعانةَ – ابنُ مالكٌ في « الكافية الكبرى » ، وحَذفَ السّبَبِيّةَ ، وعَكس في « التسهيل » ، فاقتصر على السّبَبِيّة ، وقال في شرحه : باء السّبَبِيّة هي الدّاخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدٍ لها (٤) مجازاً نحو : « فَأَخْرَجَ به مِنَ الثّمرات رِزْقاً لكم (٥) » . فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء (٦) وقيل : أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصَحّ وحَسُنَ ، لكنّه مجازٌ ، والآخر حقيقةٌ . ومنه : كتبت بالقلم ، وقطعت بالسّكين ، فإنه يصح أن يقال : كَتَبَ القلمُ ، وقَطَعَ السّكّينُ .

---

(١) سورة البقرة ١٧ .
(٢) سورة الحجّ ٤٠ .
(٣) سورة البقرة ٥٤ .
(٤) ب فقط : « معداها »
(٥) سورة البقرة ٢٢ .
(٦) ا : « إلى الهاء » تحريف .



والنّحويون يعبّرون عن هذه الباء بباءِ الاستعانة ، وآثرْتُ على ذلك التّعبيرَ بالسّببيّة مِنْ أجْلِ الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإنّ استعمال السبّبية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز . انتهى .

وقال أبو حيّان : ما ذهب إليه ابن مالك مِنْ أنّ باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السّببيّة قولٌ انفرد به ، وأصحابنا فرّقوا بَيْن باءِ السببيّةِ وباءِ الاستعانة ، فقالوا : باءُ السّببيّة هي التي تدخل على سَبَبِ الفِعْل نحو : مات زيد بالحُبّ ، وبالجوع ، وحججت بتوفيق الله ، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو : كتبْتُ بالقلم ، ونَجرْتُ الباب بالقَدُوم ، وبَرَيْتُ القَلم بالسّكّين ، وخُضْت الماءَ بِرِجْلي ، إذ لا يصحّ جعلُ القلم سبَباً للكتابة ، ولا القَدُوم سبباً للنّجارة ، ولا السّكّين سبباً للبَرْي ، ولا الرِّجْل سبباً للخوْض بل السبب غير هذا .

(والظّرفية) : وهي التي يَحْسُنُ مَوْضِعها « مِن » نحو : « نصركُمُ اللهُ بِبَدْرٍ »[1] و « نجّيناهُمْ بِسَحَرٍ[2] » .

(والمُصاحبة) : وهي — كما قال ابن مالك — التي يَحْسُنُ موضِعها « مع » ، ويُغْنِي عنها ، وعن مصحوبها الحالُ ، نحو : « اهبِطْ بسَلام[3] » أي مع سلام . « قد جاءَكُمُ الرّسُولُ بالحقّ[4] ». أيْ مَعَ الحقّ ، ومُحِقّاً . « فَسَبّح بِحَمْدِ رَبّك[5] » . أي مع حَمْدِهِ وحامِداً .

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق ، كما نقله أبو حيّان عن الأصحاب ، وضمّ

(١) سورة آل عمران ١٢٣ . (٢) سورة القمر ٣٤ .

(٣) سورة هود ٤٨ .

(٤) سورة النساء ١٧٠ وفي ط فقط : « ولما جاءكم » تحريف وفي ا ، ب : من دون : « قد » .

(٥) سورة النصر ٣ .



إليها باءَ القَسَم ، ولذا ذكرتُها متواليةً خلاف صنيع التّسهيل .

(والغاية) = نحو : « وَقَدْ أحْسَنَ بِي[١] » . أيْ إليّ . (وَكذا البدل) : وهي التي يحسُن مَوْضعها بدلٌ . (والتّبعيض) : وهي التي يحسن موضعها « مِنْ » (على الصحيح) فيهما . مثال الأوّل : قول عمر رضي الله عنه : « كَلِمَةُ ما يَسُرّني أنّ لي بها الدُّنيا . أي بدلها » ، وقول الحماسِيّ :

١٠٥٠ – فليت لي بهم قوماً إذا ركبـوا شنّوا الإغارة فُرْساناً ورُكْباناً[٢]

ومثال الثاني قوله تعالى : « عَيْناً يَشْرَبُ بها عبادُ الله[٣] » أيْ مِنْها وقوله :

١٠٥١ – * شَربْنَ بماء البَحْرِ[٤] *

وقول الآخر :

١٠٥٢ – * شُرْبَ النّزيف ببَرْد مَاءِ الحشْرِج[٥] *

---

(١) سورة يوسف ١٠٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٧٥٩ (٣) سورة الإنسان ٦ .

(٤) قطعة من بيت لأبي ذؤيب تمامه :

* . . . . . ثم ترفّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئيجُ

من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

هذا ورواية البيت من ديوان الهذليين ١ : ٥١ .

تروّتْ بماء البحر ثم تنصبّتْ على حبشيّاتٍ لهن نَئِيجُ

(٥) قيل : لابن أبي ربيعة ، وقيل : لجميل بن معمر وصدره :

* فَلَثمْتُ فاها آخِذاً بِقرُونها *

والشاهد في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٣ .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٠ ، والعيني هامش الخزانة ٣ : ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

وفي ا : « بين دماء الحشرْج » تحريف .

وهذا المعنى أثبتَهُ الكوفيّون والأصمَعيّ ، والفارسِيّ ، والعُتْبيّ وابنُ مالك .
والأوّل : المتأخِّرون ، وأنكَرَهُما جماعةٌ ، وقالوا في أمثلة ، الأوّل : الباء للسَّببيَّة .
وأوّلُوا أمثِلَة الثّانِي بأنّ « يَشْرَبُ » ، و « شَرِبْنَ » . و « شُرْب » ضمِّنَ معنى : يروى ونحوه :

وقيل المعنى : يَشْرب بهَا الْخَمْر ، كما تقول : شربْتُ الماءَ بالعسل .

قال بعضهم : ولو كانت الباء للتّبعيض لصحّ زيد بالقوْم ، تريد : من القوم ، وقبضت بالدراهم أي من الدراهم .

(قال ابن مالك) في التّسهيل : (والتّعليل) قال في شرحه : وهي التي يحسُنُ موضعها اللاّمُ غالباً نحو : « فَبِظُلْمٍ مِنَ الّذين هَادُوا[1] » . « إنّ المَلأَ يأتَمِرُون بِكَ[2] » .

قال : واحترزْتُ بقَوْلي : غالباً من قول العرب : غَضِبْتُ لِفُلانٍ إذا غضِبْتُ من أجْلِه وهو حَيٌّ ، وغضِبْتُ به إذا غَضِبْتُ من أجله وهو ميِّتٌ . قال أبو حيّان : ولم يذكر أصحابُنا هذا المعنى ، وكأنّ التّعليل ، والسّبب عِنْدهُمْ شيءٌ واحد . قال : ويدلّ لذلك أنّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجودٌ في باء التّعْليل ؛ لأنّهُ يَصْلُح أن يُنْسَبَ الفعلُ لما دخلت عليه باءُ التّعليل كما يصحّ ذلك في باء السّبب ، فتقول : ظُلمُ أنفُسِكمُ اتّخاذكم العِجْلَ . وأمّا «يأتمِرونُ بك»[3] ، فالباء فيه ظرفيّة ، أيْ يأتمرون فيك ، أيْ يتشاورون في أمرك ؛ لأجل القَتْلِ . انتهى . وهذا هو الحقّ .

قال أيْضاً : (والمقابلة) قال : وهي الدّاخلة على الأعْواض والأثمان ، قال :

---

(١) سورة النساء ١٦٠ .
(٢) سورة القصص ٢٠ .
(٣) سورة القصص ٢٠ .



وقد تُسَمّى باءَ العِوَض نحو: اشتريت الفرس بألْف ، وكافأتُ الإحسان بِضِعْف . والظّاهر أنّها داخلةٌ في باء البدل .

(و) قال (الكوفيّة : وبمعنى على) أي الاستعلاء ، وجزم به ابن مالك نحو : « مَنْ [٢٢/٢] إنْ تأمَنْهُ بِقِنْطار [١] » أي : عَلَيْه بدليل . « إلاَّ كَما أمِنْتُكم عَلَى أخِيه [٢] » . « وإذا مَرُّوا بهم يتَغَامزون [٣] » أي عَلَيْهم ، بدليل : « وإنَّكم لتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ [٤] » .

١٠٥٣ ــ أربٌّ يَبُوُل الثّعْلبانِ برأسه * [٥] لقد ذلّ من بالت عليه الثّعالبُ

قالوا : (و) بمعنى (عن ، وفي اختصاصها بالسؤال خِلاف) فقيل : تختص به ، وظاهِرُ كلام أبي حيّان أنَّ الكوفيّة كلّهم عليه كقوله تعالى : « فاسْأَلْ به خَبِيراً [٦] » بدليل : « يَسْأَلُونَ عَنْ أنْبائِكُم [٧] » ، وقول عَلْقمة :

١٠٥٤ ــ * فإنْ تَسْأَلُوني بالنِّساء فإنني بَصِير بأدْواءِ النِّساء طبيبُ [٨] *

وقيل : لا ، وعليه ابنُ مالك نحو : « يَسْعى نُورهُمْ بين أيْدِيهم وبأيْمانِهِم [٩] » « تَشَقّق السّماءُ بِالْغمامِ [١٠] » .

---

(١) سورة آل عمران ٧٥ .
(٢) سورة يوسف ٦٤ .
(٣) سورة المطفّفين ٣٠ .
(٤) سورة الصّافات ١٣٧ .
(٥) لراشد بن عبد ربّه السّلميّ .
أنظر شرح شواهد المغني للسيّوطي ٣١٧ .
(٦) سورة الفرقان ٥٩ .
(٧) سورة الأحزاب ٢٠ .
(٨) لعلقمة النحل ، ديوانه ١٢ .
(٩) سورة الحديد ١٢ .
(١٠) سورة الفُرْقان ٢٥ .

والبصرية أنكروا هذا المعنى ، وأوّلوا الآية ، والبيت على أن المعنى : اسألْ بِسَبَبِهِ خبيراً ، وبسبب النساء لتعلموا حالَهُنَّ ، أو تضمين السؤال معنى : الاعتناء والاهتمام . قالوا : ولَوْ كانت الباء بمعنى : « عن » لجاز أطعمته بجُوع ، وسقيته بعَيْمة [١] ، تريد : عن جوع ، وعن عَيْمة .

قال ابن هشام : في التّأويل الأول بُعْدٌ ، لأنّ المجرور بالباء هو المسئولُ عنه ، ولا يقتضي قولك : سألت بسببه أنّ المجرور هو المسئول عنه .

(و) قال ابن هشام (الخضراوي : و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التّشبيه نحو : لَقيتُ بزيدٍ الأسد [٢] ورأيت به القمر ، أي لقيت [٣] بلقائي إيّاه الأسدَ أي شَبَهَهُ .

قال أبو حيّان : والصّحيح أنها للسّبب أي بسبب لقائه ، وسبب رؤيته .

(وتزاد توكيداً في مواضع) ستة ، وهي الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد ، وهي مذكورة في محالّها .

ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله :

١٠٥٥ ــ * فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بما به [٤] *

(قال مالك : و) تزاد (عوضاً) ومثّله بقوله :

---

(١) العيمة : شهوة اللبن والعطش ، يقال عام يعيم ، ويعام عيماً وعيمة فهو عيْمان وهي : عيْمي .

(٢) ا : « لقيت زيداً بالأسد » تحريف .

(٣) « لقيت » سقطت من ط .

(٤) للأسود بن يعفر كما نسبه العينيّ في شواهده . انظر هامش الخزانة ٤ : ١٠٣ . وتمامه :

* أصعّد في عُلْوِ الهوى أم تصوّبا *

وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٧٤ ، والخزانة ٤ : ١٦٢ . وسِرّ صناعة الإعراب ١٥٣ .



١٠٥٦ — * ولا يُؤَاتيكَ فيما نابَ من حَدَثٍ
إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فانظر بمن يَثِقِ [١] *

قال : أراد مَنْ تَثِقُ ، فزاد الباء قَبلْ : « مِنْ » عوضاً . (وحكاه) أيضاً (في عَنْ ، وعَلَى) وأنشد قوله :

١٠٥٧ — * أتَجزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمَامُها
فهلاَّ التي عن بين جنبَيْك تَدْفع [٢] *

أي : فهلاَّ عن التي بين جنبيك تَدْفَعُ ، فحذف « عَنْ » ، وزادها بعد الّتي عِوَضاً . وقول الآخرَ :

١٠٥٨ — * إنَّ الكريم وأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لم يَجِدْ يَوماً على مَنْ يَتَّكِلْ [٣] *

أي : إنْ لَم يجد مَنْ لم يَتّكل عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل « مَنْ » عِوضاً .

(وقاسه في : « إلى » ، و « في » و « اللام [٤] » ، و « مِنْ ») فقال في الشّرح : يجوز عندي أن يُعامل بهذه المعاملة « مِنْ » ، و « اللاَّم » ، و « إلى » و « في » قياساً على : « عن » و « على » ، و « الباء » ، فيقال : عرفت ممّن عجبت ، ولِمن قُلْت ،

---

(١) لسالم بن وابصة . وصاحب الدّرر ٢ : ١٥ يقول : لم أعثر على قائله .
انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٢٧ .

(٢) لزيد بن رزين الملوح ويروى :
* فَهل أنتَ عمّا بين جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ *
انظر حاشية الأمير على المغنى ١ : ١٣٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٣٦ .
هذا وصاحب الدرر ٢ : ١٥ يقول : لم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) نسبه سيبويه إلى بعض الأعراب ١ : ٤٤٣ ، والخزانة ٤ : ٢٥٢ ، والأشموني ٢ : ٢٢٢ .

(٤) ط : « وفي اللام » بإسقاط واو العطف تحريف .



وإلى مَنْ أدّيت [١] ، وفيمَنْ رَغبْت . والأصْلُ : عرفت مَنْ عجبت منه ،ومَنْ قلت له، ومَنْ أدّيْت إليه، ومَنْ رغبت فيه ، فحذف ما بعد مَنْ ، وزِيدَ ما قبلها عِوَضاً .

(ورَدّه أبو حيّان) أي العِوَض بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيّن فيها التأويلُ المذكور ، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمّ عند قوله : فانظر ، أي : فانْظُرْ لِنَفْسِك . ولما قَدّم أنه لا يواتيه إلاّ أخو ثِقَةٍ استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِه حيث قرّر وجود أخي ثقة ، فقال : بمن تثق ؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ« من » متعلّقة بتثق . وكذا البيت الآخر ، يحتمل تمام الكلام عند قوله : * إنْ لم يَجِدْ يَوْماً *

أي : أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمل [٢] بنفسه : ثم قال : علَى مَن يتكل ؟ ومَنْ استفهاميّة ، أي لا أحد يتّكل عليه ، فعلى متعلّقة بيتّكل ولم يؤول البيت الثاني ، وقال في المقيس : هذا الذّي أجازه قياساً لم يثبت الأصْلُ الذي يقاس عليه ، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلّ به ، ولو كانت لا تحتمل التّأويلَ لكانت من الشُّذوذ والنّدور ، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها ، ولا يُلْتَفتُ إلَيْها. قال : وقد نَصّ سيبويه على أنّ « عن » ، و « على » لا يُزادان لا عوَضاً، ولا غير عوض .

[حتّى]

(حتّى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكنّ) « إلى » أمْكَنُ منها ،ولذلك خالفتها في أشياء :

---

(١) ا ، ب : « أويت » بالواو .

(٢) ا ، ب : « اعتمد » والمختار ما في ط لأنه يتفق مع كلمة الشاهد وهي : « يعتمل » .



الأول : أنّها (تُفِيدُ تَقَضّي الفِعْلَ شَيْئاً فَشَيْئاً) . ولذا لا يجوز : كتبت حتّى زيدٍ ، وأنا حتى عمروٍ ، ويجوز: كتبت إلى زيدٍ ، وأنا إلى عمرو ، أي هو غايتي كما في حديث مسلم : « أنا بك وإلَيْك » .

(و) الثّاني : أنّها (لا تَقْبَلُ الابْتداء) لِضعْفِها في الغاية ، فلا يقال : سِرْتُ من البصرة [٢٣/٢] حتى الكوفةِ ، كما يُقال : إلى الكوفة .

(و) الثّالث : أنّها (لا تَجُرّ إلاّ آخراً) أي[١] آخِرَ جُزءٍ نحو: أكلت السّمكة حتى رأسِها .

(قال الأكثر : أو ملاقياً لَهُ) أي مُتّصلاً به نحو : « سَلاَمٌ هي حتى مَطْلَع الفَجْرِ [٢] » . ولا يجوز : سِرْتُ حتى نِصْفِ الليل بخلاف « إلى » . ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة أنها لا تَجُرّ إلا الآخر [٣] فقط دون المتّصل به .

قال الرّضي : وهو مردودٌ بالآية (خلافاً لابن مالك) إذ قال في التّسهيل وشَرْحِه : والتزم الزّمخشريّ كوْنَ مَجْرُورِها آخر جزء ، أو ملاقى آخر جزء ، وهو غير لازم بدليل قوله :

١٠٥٩ — * عيّنَتْ لَيْلةً فما زِلتُ حتى نِصْفِها راجياً فَعُدْتُ يَؤُوسا [٤] *

قال أبو حيّان : وما نَقله الزّمَخْشَرِيّ هو قولُ أصْحابنا : وما اسْتَدلّ به لاحُجّة فيه،لأنّه لم يتَقدّمْ العامِل فيها حتّى ما يكون[٥] ما بعدها جزءاً له في الجمْلة المُغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابُنا .

---

(١) في ط : « إلاّ » مكان : « أي » . تحريف .
(٢) سورة القدْر ٥ .
(٣) ب ، ط : « إلاّ الجزء فقط » .
(٤) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغنى للسّيوطيّ ٣٧٠ .
(٥) في ط فقط : « حتى ما يكون ما بعدها جزء له » . وفي العبارة اضطراب .



ولو صرّح فقال : ما زِلْتُ راجياً وَصْلَها تلك اللّيلة حتى نصفِها كان ذلك حجّة على الزّمخشري .

ونحنُ نقول : إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتّى ما يصح أن يكونَ ما بعدها آخر جُزْء جاز أن تدخل على ما ليس به ، ولا ملاقياً له . وكذا قال ابن هشام في المغنى . علَى أنّ ابن مالك جزَم باشتراط ذلك في الكافية .

الرّابع : أنها لا تَجُرّ إلاّ (ظاهراً خِلافاً للمبرّد والكوفيّة) في تجويزهم جرّها المضمر مستدلّين بنحو قوله :

١٠٦٠ — * فلا واللهِ لا يلْفَى أنَاسٌ فتىً حتّاك يا بن أبي زيـاد [١] *

والجمهور قالوا : إنّه ضَرورةٌ .

قال أبو حيّان : ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المُضْمرات المجرورة كلّها ، قال : ولا ينبغي القياس على « حتّاك » في هذا البيت ، فيقال ذلك في سائر الضمائر .

قال : وانتهاء الغايةِ في « حتّاك » هنا [٢] لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك ، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى .

ومثّل ابن هشام في المغنى بقوله :

١٠٦١ — * أتَتْ حتّاك تقْصِدُ كُلَّ فجٍّ
تُرَجّي منك أنْها لا تَخيب [١] *

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٠ .

(٢) ا : « شيء لا أفهمه » مكان : « هنا » .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٠ . والأشموني ٢ : ٢١٠ وفي ط : « أنت » مكان : « أتت » تحريف .



قال : واختلف في علّة المنع ، فقيل : هي أنّ مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً لما قبلها ، أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ . قال : ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت ، فلا يعود على ما تقدّم ، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكلّ كقولك : زيدٌ ضربت القوم حتّاه .

وقيل : العلّة خشيةَ التباسها بالعاطفة ، فإنّها تدخل عليه على الأصحّ . قال : ويردّه أنّها لو دخلت عليه ، لقيل في العاطفة : قاموا حتى أنت ، وأكرمتهم حتّى إيّاك بالفصل ، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله ، وفي الخافضة : حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس .

وقيل : العلة أنّها لو دخلت عليه ، قلبت ألفها ياء كما في إليّ ، وهي فرعٌ عن إلى فلا تحتملُ ذلك ، وإلاّ ساوى الفرعُ الأصلَ .

قال شيخُنا الإمام الشُّمُنّي ، والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللاّزم أنّ فرعية « حتّى » عن « إلى » إنما هي في المعنى والعمل ، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما ، لا في غيرهما [1] .

وقال الشّاطبي [2] : قال سيبويه : استغنَوْا عن الإضمار في « حتّى » بقولهم : حتّى ذاك ، وبالإضمار في « إلى » ، لأنّ المعنى واحد ، كما استغنَوْا بترك عن « وذر » ، و«ودَعَ» .

(وإمالتها وعتّى) بإبدال حائها عيناً (لغة) ، الأولى: يمنيّة، والثاني = هُذَليّة

(١) نصّ عبارة الشمنّي كما جاءت في حاشيته : « والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم أن فرعيّة « حتّى » عن « إلى » إنّما هي في المعنى والعمل ، وذلك يوجب الاّ يحتمل ما يحتمله إلى في المعنى والعمل ، لا في غيرهما » انظر حاشية الشمنيّ ورقة ٣٩ .

(٢) هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرّعيني الشاطيّ المقرىء النّحوي الضرير . مات ٥٥٩ .



قال ابن مالك : قرأ ابن مسعود : « لَيَسْجُنُنَّهُ عتّى حين [١] » ، فكتب إليه عمر أنّ الله أنزل هذا القرآن عربيّاً ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل .

(ومنع البصريّة جرّ ما لا يصلح) أن يكون (غايةً لما قبلها) ، وأوجبُوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائية نحو العجبُ حتى الخزُّ يلْبس زيدٌ . وجوّز جرّه الكسائِيّ (و) الفرّاء .

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا[٢] الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غيرُ شريك لما قبلَها في المعنى (نحو ضربت القوم حتّى زيد فتركت) وحتّى زيد أبوه مضروب ، وجوّز جرّه الكوفيّة .

(و) منع (الكوفيّةُ) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عامِلٌ في ضميرٍ [٣] نحو : ضربت القوم (حتّى زيد ضربته) ، وقالوا : لا يجوز حتّى يقال : فضربته ، وجوزه البصريّة [٤] فيهما ، وجوّزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء .

(و) منع (الكُلّ) . الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو : ضربت القوم (حتّى زيدٌ مضروب) وأوْجَبوا الابْتِداء .

وجوّزوهما ، والعطف فيما إذا تلاه ظرْفٌ أو مجرور نحو : القوم عندك حتّى زيد عِندك [٥] ، والقوم في [٢٤/٢] الدّار حتّى زيد في الدار [٦] ، أو جملةٌ اسميّةٌ ، وما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى نحو : ضربت القوم حتّى زيد هو مضروب .

---

(١) سورة يوسف ٣٥ .

(٢) ط فقط : « تلى » تحريف صوابه في ا ، ب ومن قوله : « تلا الاسم بعدها جملة » إلى قوله : « إذ تلا الاسم الذي بعدها فعل » سقط من ا .

(٣) ط فقط : « في ضمير » باسقاط الهاء .

(٤) ا : « الكوفية » تحريف صوابه في ب ، ط والأسلوب .

(٥) « عندك » سقطت من ا . (٦) « في الدار » سقطت من ا .



وجوّزوا الجرَّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتّى نحو : ضربت القوم حتّى زيدٍ ضربتهم ، فإن كان في [١] ضميره ، وهو غيرُ شريك فالابتداء ، والحَمْل على الإضمار نحو : ضربت القوم حتّى زيدٌ ضربت أخاه .

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو : ضربت القوم حتّى زيداً أيْضاً ، فأيْضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل ، وهذا المعنى لا يعطيه إلاّ العطف ، كأنك قلت ، ضربت القوْمَ حتّى ضربت زيداً أيْضاً .

(وزعم الفراءُ الجرّ) بحتّى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبَّ . قال : وربما أظهروا « إلى » في بعض المواضع . قالوا : « جاء الخبر حتّى إلينا » جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي .

(وتكون) حتّى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجُمَل ، أي تستأنف ، وحينئذ (تليه الجملتان) الاسميّة كقول [٢] جرير :

١٠٦٢ — * فما زالت القَتْلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشْكلُ [٣] *

وقول الفرزدق :

١٠٦٣ — * فواعجباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني [٤] *

---

(١) ا : « فإن كان فيه ضمير » .

(٢) ب فقط : « كقوله » مكان : « قول جرير » .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٦٩ .

(٤) للفرزدق . وعجزه :

* كأن أباها نَهْشَلٌ أوْ مُجاشِعُ *

ديوانه ٥١٨ ، وروايته : « فيا عجبي » مكان : « فواعجبا » .



والفعلية المضارعة كقراءة نافع : « وزُلْزِلُوا حتّى يَقولُ الرَّسول[١] » ، والماضية نحو : « حتى عَفَوْا[٢] » ، والمصدّرة بشرط نحو : « وابْتَلُوا اليَتامَى حتّى إذا بَلَغُوا النِّكَاحَ[٣] » (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارّة قبل) الفِعْل (الماضي ، بإضمار « أن » بعدها على تأويل المصدر .

قال أبو حيان : وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام : لا أعْرِفُ له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

(و) خلافا (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارّة (قبل إذا) وأنّ إذا في موضع جرٍّ بها ، والجمهور على أنّها حينئذ . ابتدائيّة ، وإذا في موضع نَصْب بشرطها أو جوابها .

قال أبو حيّان : وليس معنى قولهم : حرف ابتداء أنه يَصْحَبُها المبتدأ دائماً ، بل معناه = أنّها بصَدَد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا[٤] : هل ويل . ولكن ، من حروف الابتداء ، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ[٥] .

وما تقدم في تفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد[٦] . ثم قال : قال بعض شيوخنا : ضابط حتّى أنّها إذا وُقعَ بعدها اسم مفرد مجرور ، أو مضارع

(١) سورة البقرة ٢١٤ .

(٢) سورة الأعراف ٩٥ .

(٣) سورة النساء ٦ .

(٤) من قوله : « كما قالوا » إلى قوله : « أن يقع بعدها المبتدأ » سقط من أ .

(٥) في ط : « وإنما المعنى أنها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ » . تحريف صوابه من ب . وانظر : الجنى الدانّي ٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٦) قول ابن هشام السابق من قوله : « وتكون حتى حرف ابتداء » إلى قوله : « بإضمار أن بعدها على تأويل المصدر » من المغنى ١ : ١١٤ ، ١١٥ .



منصوب فحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عَطْف ، أو جملة فحرْف ابتداء وتقدّم من باب الحال أنه لا مَحَلّ لهذه الجملة على الأصَحّ .

[مسألة]

(مسألة [1] : متى دلت قرينة على دخول الغاية) أي التي بعد إلى ، وحتّى في حكم ما قبلها (أو) على (عَدَمِه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به .

فالأوّل نحو : قرأت القرآن من أوّله إلى آخره ، وبِعْتُكَ الحائِطَ من أوله إلى آخره ، دلّ ذكر الآخر ، وجعله غاية على الاستيفاء . « وأَيْدِيَكُم إلى المَرَافِق [2] ». دلّت السّنّة على دخول المرافق في الغسل :

١٠٦٤ ــ * ألْقَى الصّحِيفَةَ كي يُخففّ رحله
والزّادَ حتى نَعْله ألقاها [3] *

والثاني : نحو : « ثُمّ أَتمُّوا الصِّيامَ إلى اللّيْل [4] » . دلّ النّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم ، « فَنَظِرَةٌ إلَى مَيْسرة [5] » ، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً ، وذلك [6] يُؤدّي إلى عدم المطالبة ، وتفويت حقّ الدّائن .

١٠٦٥ ــ * سقى الحيا الأرضَ حتى أمْكُنٍ عُزِيتْ
لهم فلا زال عنها الخيرُ مجذوذا [7] *

دلّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه .

---

(١) ا : « فصل » مكان : « مسألة » . (٢) سورة المائدة ٦ .
(٣) نسبه سيبويه ١ : ٥٠ لابن مروان النحوي ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٣٧٠ للمتلمس . وانظر الخزانة ١ : ٤٤٥ ، ٤ : ١٤٠ .
(٤) سورة البقرة ١٨٧ . (٥) سورة البقرة ٢٨٠ .
(٦) ط : « وكذلك » بالكاف .
(٧) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢١٤ وروايته : «محدوداً» مكان : مجذوذاً » قال =



(وإلاّ) ، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدّخول[1] ولا عدمه (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصحّ) .

ورأى الجمهور (تدخل مع حتّى دون إلى) حَمْلاً على الغالب في البابين ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في « إلى » ، والدخول في « حتّى » فوجب الحمل عليه عند التّردّد ، وأولها يدخل فيهما ، وثانيهما لا فيهما واستدلّ القولان في استواء حتّى وإلى بقوله تعالى : « فمتّعناهم إلى حينٍ[2] » . وقرأ ابن سعود « عتى حين »[3] .

(ورابعها يدْخُل معهما) أي مع إلى وحتّى (إن كان من الجنس) و(لا) يدخل (إن لم يكن) نحو : إنه لينامُ اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباحِ نقله أبو حيّان في حتّى عن الفراء والرّماني ، وجماعةٌ ، وابن هشام في إلى غير المسمّى قائله ، وهو قول الأنْدُلسيّ فيما نقله الرّضيّ . (فإن كانت حتّى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو : أكلت السمكة [٢/٢٥] حتى رأسها . قال ابن هشام : ووهم مَنْ ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتّى مطلقاً ، وإنّما هو في العاطفة ، والخِلافُ في الخافضة مشهورٌ ، قال : والفرْق أن العاطفة بمنزلة الواو .

[رُبَّ]

(رُبَّ) بضمّ الراء ، وتشديد الباء وفتحها . (ويقال : رب) بفتح الراء (ورُب[4]) بضمها ، (ورُبَتَ) بالضم ، وفتح الباء والتاء (ورُبَّتْ) بسكون التاء (وَرَبَتَ) بفتح الثلاثة (ورَبَتْ) بفتح الأولين ، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة . ورُبّتا) بالضم ، وفتح الباء المشدّدة (ورُبْ) بالضم ، وبالسكون (ورَبْ) بالفتح

= الصبان ٢٠ : ٢١٤ « محدوداً » بحاء ودالين مهملات أي ممنوعاً ، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعاً . قال الدماميني : ولا أعلم الرواية ومن ط : « عزبت » بالباء ، تحريف .

(١) « تدل » سقطت من ط .
(٢) سورة الصافات ١٤٨ .
(٣) سورة الصّافات ١٧٤ . وسورة يوسف ٣٥ .
(٤) ط فقط « وبت » .



والسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ، حكاها ما عدا « ربتا » ابن هشام في المغني [١] ، وحكى ابن مالك منها عشراً ، وزاد أبو حيان : « ربتا » .

وزعم أبو الحسين علي (بن فضّال) المجاشعي[٢] في كتاب : الهوامل والعوامل (أنّها ثُنائيّةُ الوَضْع) ساكِنَةُ الثاني كهَلْ ، وبَلْ ، وقد [٣] (وأنّ فتح التاء مخفّفة دون الباء ضرورة) لا لغة (وأن فتح الرّاء مطلقاً) أي في الجميع مُشَدّداً ، ومخففاً مع التّاء ودونها (شاذّ) . والجمهور على أنها ثلاثيّة الوَضْع ، وأن التخفيف المذكور ، وفتح الراء لغة معروفة .

(و) زعم (الكوفيّة وابن الطّراوة : أنها اسم) مبنيّ ، لأنها في التقليل مِثْلُ « كَمْ » في التكثير ، وهي اسمٌ باجماعٍ ، وللإخبار عنها في قوله :

١٠٦٦ * — إنْ يَقْتُلُوكَ ، فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ
عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ [٤] *

« فرب » عندهم مبتدأ ، و « عارٍ » خبره .

قال : وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها [٥] ، فيقال : رُبّ رجلٍ أفضَلُ من عمرو .

---

(١) قال في المغني ١ : ١٢٢ : « وفي ربّ ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحرّكة ومع التجرّد منها ، فهذه اثنتا عشرة . والضمّ والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » .

(٢) علي بن فضّال بن عليّ بن غالب المجاشعي القيروانيّ أبو الحسن . ويعرف بالفرزدقي لأن الفرزدق جده . من مصنفاته . إكسير الذهب في النحو — الهوامل والعوامل — شرح معاني الحروف مات ٤٧٩ .

(٣) « قد » سقطت من ا .

(٤) سبق ذكره رقم ٣١٦ .

(٥) « فيبتدأ بها » سقطت من ا .



ويقعُ مَصْدراً كرُبَّ ضربةٍ ضربت ، وظرفاً : كرُبَّ يوم سرت ، ومفعولاً به كرُبَّ رَجُلٍ ضربت . واختار الرَّضي أنها اسم ، لأنَّ معنى رُبَّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل: كثيرٌ من هذا الجنس ، لكن قال : إعرابه أبداً رَفْعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم : أقلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاَّ زيداً لتناسبهما في معنى القِلَّة . قال : فإنْ كُفَّت بما ، فلا محل لها حينئذ ؛ لكوْنها كحرف النّفي الدّاخل على الجملة .

ومنع ذلك البصريّون بأنها لو كانت اسْماً لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجر ، فيقال : برُبَّ رجلٍ عالم مررت ، وأن يعود عليها الضمير ، ويضاف اليها ، وذلك وجميع علاماتُ الاسم منتفيةٌ عنها .

وأجيب عن البيت الأول بأنَّ المعروف وبعض قتلٍ عار . وإنْ صحّت تلك الرواية ، فعار خبر محذوف أي : هو عار ، كما صرح به في قوله :

١٠٦٧ — * يا رُبَّ هيجا هي خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ [1] *

والجملة صفة المجرور ، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ . قال أبو عليّ : ومن الدّليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم ، وبين ما تعمل فيه .

وفي مفادها أقوال : أحدها : أنها [2] للتقليل دائماً ، وهو قول الأكثر ، قال في البسيط : كالخليل وسيبويه ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي الحسن الأخفش ، والمازني ، وابن السّرّاج ، والجَرْمي والمبرّد ، والزّجاج ، والزّجّاجي ، والفارسيّ والرّمّاني ، وابن جِنّي والسّيرافي ، والصّيمريّ ، وجملة الكوفيّين : كالكسائيّ ، والفرّاء وابن سَعْدان ، وهشام ،

---

(١) للبيد بن ربيعة . وصدره :

* لا تزجرُ الفتيان عن سُوءِ الرّعه *

انظر شرح ديوان لبيد ٥٩ ، والخزانة ٤ : ١٧١ .

(٢) ط : « أنه » .



ولا مخالف لهم إلاّ صاحب العين ، انتهى .

(ثانيها) : للتّكثير دائماً ، وعليه صاحب « العيْن » وابن درستويه،وجماعةٌ وروى عن الخليل .

(ثالثها) : وهو (المختار) عندي (وِفاقاً للفارابي [١]) أبي نصر وطائفة (أنها للتقليل غالباً ، والتكثير نادراً . ورابعها عكسُهُ) أي للتقليل قليلاً ، وللتكثير كثيراً ، جزم به في التّسهيل ، واختاره ابن هشام في المغنى .

(وخامسها) = موضوعةٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين .

(وسادسها : لم تُوضع لواحدٍ) منهما ، بل هي حرف إثبات لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من خارج . واختاره أبو حيّان .

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السِّيد .

(وقيل) = هي (لِمُبْهم العَدد) تكونُ تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر ، فهذه ثمانية أقوال ، حكاها أبو حيّان في شرح التسهيل . ومن ورودها للتكثير قوله تعالى : « رُبَما يَوَدّ الّذِين كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمِين [٢] » ، فإنه يكثُر منهم تمنّى ذلك ، وحديث البخاري : « يا رب كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يَوْمَ القيامة » .

---

(١) إسحاق بن أحمد بن شيت بن نصر ، أبو نصر الصفّار البخاري .
من مصنفاته : المدخل إلى كتاب سيبويه المدخل الصغير في النحو ــ الرّد على حمزة في حدوث التصحيف مات ٥٠٤ .

(٢) سورة الحِجْر ٢ .



ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل [٢/٢٦] :

• فإنْ تكُنِ الأيّامُ شيّبْن مَفرقي وأكثَرْنَ أشجاني ، وفلّلن مِنْ غربي[١]

١٠٦٨ • فيارب يَوْمٍ قد شَرِبْت بمشرَبٍ شفيتُ به عني الصّدى باردٍ عذْبِ •

وقول الآخر :

١٠٦٩ – • فيا رب يوم قد لَهوْتُ ولَيْلةٍ بآنِسَةٍ كأنها خَطُّ تِمْثال [٢] •

ومن ورودها للتقليل :

١٠٧٠ – • ألا رُبَّ مَولوْدٍ ، وليس له أبٌ وذي ولد لم يَلْدَهُ أبَوان [٣] •

• وذي شامة غرّاء في حُرّ وجهه مجلّلةٍ لا تنقضي لأوان •

أراد : عيسى ، وآدم ، والقمر .

(وتصدر) وجوباً (غالباً) ، قال أبو حيّان : والمراد تصديرها على ما تتعلّق به ، فلا يقال : لقيت : رُبَّ رَجُل عالمٍ ، لا أوّل الكلام [٤] ، فقد وقعت خبراً لـ « إنّ »[٥] و « أنْ »[٦] المخفّفة من الثّقيلة ، وجواباً « لِلَوْ » ، قال :

١٠٧١ – • أماويُّ إنيّ رُبَّ واحِد أمِّه ملكْتُ ، فلا أسْرٌ لَدَيّ ولا قَتْلُ[٧] •

وقال الآخر :

(١) لعمارة بن عقيل كما هو في الأصل . وانظر أخباره في معجم الشعراء ٧٨ وانظر ديوانه ٩٣ .

(٢) لامرىء القيس ديوانه ٢٩ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢٨ .

(٤) أي ليس المراد بالتصدير وقوعها في أول الكلام .

(٥) لـ « إنّ » سقطت من ط .

(٦) ط فقط : « لأن المخففة » بدون أنّ المشددة ، تحريف صوابه من أ ، ب ، والأسلوب.

(٧) لحاتم الطائيّ كما في الدرر ٢ : ١٨ . مثال وقوعها خبراً لإنّ المشددة .



١٠٧٢ — * تَيَقَّنْتُ أنّ رُبَّ امْرِىءٍ خيل خائِناً
أمينٌ ، وخوّانٍ يُخَالُ أمينا (١) *

وقال :

١٠٧٣ — * ولو علم الأقوامُ كيف خَلَفْتُهُمْ
لَرُبَّ مُفَدٍّ في القبُور وحامِدِ (٢) *

قال شيخنا الإمام الشُّمُنّيّ : ويُحْتَمَلُ أنّ يعد ذلك ضرورة .

(ولا تجرّ غير نكرة) معها مُعْرَباً ، كان أو مبْنِياً كقوله :

١٠٧٤ — * رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ
قد تمنّى لي مَوْتاً لم يُطَعْ (٣) *

(خلافاً لبعضهم) في تجويز جرّها المعرّف بأل مُحْتَجاً بقوله :

١٠٧٥ — * رُبّما الجامِلِ المُؤَبّلِ فِيهِمْ وعناجِيجُ بَيْنَهُنّ المِهَارُ (٤) *

بجر الجامل .

وأجاب (٥) الجمهور بأن الرواية بالرّفع ، وإن صحّت بالجرّ خرّج على زيادة

(١) سبق ذكره رقم ٥٣٥ .

(٢) قائله مجهول . ورواية ط والدّرر ٢ : ١٩ : « مُفَدٍّ » وفسّرها الدّرر بقوله : « المفدّى ، الذي يقول : فداك أبي وأمّي » .
وفي ب : « معيد » وفي ا « مفيد » كلاهما تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٢ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي كما نسبه الشمنّي في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ . وانظر أوضح المسالك رقم ٣١٢ .

(٥) ط : « وأجاز » تحريف .



« أل » ؛ ولأنها إمّا للقلّة ، أو للكثرة، وغير النّكرة لا يحتملهما ، لأن المعرفة إمّا لِلْقلّة فقط كالمفرد ، والمثنّى ، أو للكثرة فقط كالجَمْع ، وما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامة يَصيرُ بها نصاً .

(وفي وجوبِ نعتِه) أي مجرورها (خُلْفٌ) ، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسِيّ ، والعَبْدِيّ ، وأكثرُ المتأخّرين ، وعُزِي للبصريّين : يجب لأن « رُبَّ » أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النّفْي حيث لا تقع إلاّ صَدْراً ولا يتقدّم عليها ما يعمل [1] في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجرّ [2] ، وحُكْمُ حَرْف النّفْي أن يدخل على جُمْلة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلةٍ لذلك .

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرْف ، أو مجرور أو اسم فاعل ، أو مفعول . وجزم به ابن هشام في « المغني » ، واختاره الرَّضيّ .

وقال الأخفش ، والفرّاء ، والزّجاج ، وأبو الوليد الوحشي [3] ، وابن طاهر وابن خروف : لا يَجِبُ ، وتضمنّها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصْف ، واختاره ابن مالك ، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلاّ صدراً [4] بما [5] تقدّم . وكونُ ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً [6] لِشَبَهِها بحرْف النّفْي ، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به ، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّفي نحو : بكم درهمٍ تصدّقْتُ ، على الخبريّة .

(١) ا : « ويقل » مكان : « ما يعمل » تحريف .

(٢) ا : « بخلاف سائر حروف النّفي » تحريف .

(٣) ا : « أبو الوليد الوفني » وفي ب : « أبو الوليد الوحش » ولم أجد في البغية « الوفني أوالونسي » ولكنيّ وجدت أن محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشيّ ، فلعله المراد هنا .

(٤) أ « ومنع كونها لا تقع صدراً » . بإسقاط : « إلاّ » تحريف .

(٥) ط فقط « لما » باللام .

(٦) « مقتضياً » سقطت من أ ، وفي ب : « نقيضاً » تحريف .



(ويجرّ مضافاً إليه ضميرُ مجرورِها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصّة . نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ رأيْتُ . وسوّغ ذلك كون الإضافة غير محْضة ، فلم تُفدْ تعريفاً . وقال الجزُولي : لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع .

قال الرّضي : ولو كان كذلك لجاز : رُبّ غلامٍ والسّيد ، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التوابع ، ولا في العطف بغير الواو (١) .

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلْفٌ) فأجازه الأخفش ، واختاره ابن مالك وأبو حيّان، وقصره سيبويه على المسموع . أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة « رُبّ » للمضاف إلى الضّمير حيث قال لأعرابية: ألفلان أبٌ أو أخٌ ، فقالت : « رب أبيه ، ورُب (٢) أخيه » ، تريد : رُبّ أب له ورب أخٍ (٣) له تقديراً للانفصال ، لكونِ أبٍ وأخ من الأسماء التي يجوز الوصْفُ بها ، فلا يُقاس عليه اتّفاقاً .

(وتجرّ ضميراً) ، ويجب كونه (مفرداً مذكّراً) وإن كان المميّز مثنّىً أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وكونه (يفسّره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده [٢/٢٧] المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه ، فيقال : رُبّهُ رَجُلاً ورُبّهُ رجلان ، وربّهُ رِجالاً ، ورُبّه امرأةً ، وربّه امرأتين ، وربّه نساءً قال :

١٠٧٦ ـ ربه امْرَأ بِكَ نال أمْنَع عِزّةٍ وغِنىً بُعَيْدَ خَصاصةٍ وَهَوانِ (٤)

قال أبو حيّان : وسُمِع جرُّه في قوله :

---

(١) ب ، ط : « بغير الواو ولا في » بزيادة : « ولا » .
(٢) ط : « ربّ أبيه رب أخيه » بدون عطف .
(٣) ط : « ربّ أخ له » بدون عطف .
(٤) قائله مجهول . وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٩١ جاءت روايته على النحو التالي :
يا يزيدا لآملٍ نَيْلَ عزٍّ وغنيً بعد فاقة وهوان
ورواية الهمع قال عنها صاحب الدرر ٢ : ٢٠ : ولم نعثر على هذا البيت بهذه الرّواية .



١٠٧٧ — * ورُبّهُ عَطِبٍ أنقَذْتَ من عَطَبهِ [١] *

على نيّة : « من [٢] » وهو شاذّ .

(وجوّز الكوفيّة مطابقته) إلى الضّمير لها أي النّكرة المفسّرة في التثنية والجمع ، والتأنيث قياساً وسماعاً قال :

١٠٧٨ — * ربّهُ فتيةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِث المَجْد دائماً فأجابُوا [٣] *

قال ابن عُصفور : وذلك لا يجوز عندنا ، لأن العرب استَغْنَتْ بتثنية التّمييز وجَمْعِه عنه كما استغنوا بتركه من « وذَر » و « وَدع » .

قال [٤] أبو حيّان : ومَنْ ذهب إلى وجوب وصْف مجرور رُبّ لم يقل به هنا ، قال ابن أبي الرّبيع : لأنه استغنى بما دَلّ عليه الإضمار من التّفْخِيم عن الوَصْف ، فصار قولك : ربُه رَجُلاً بمنزلة : رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقْدِرُ على وَصْفه .

(والأصَحّ أنه) أي : هذا الضميرُ معرفةً جرى مجرى النّكرة في دخول رُبّ عليه لِما أشْبهَهَا في أنه غير معيّن [٥] ولا مقصود .

وقال بعضهم : إنه نكرة ، واختاره ابن عُصفور لوقوعه موقع النّكرة ، وكأنك قُلت : رُبّ شَيءٍ ، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك : رجلاً ، قال : بخلاف

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

* واهٍ رأبْت وشيكاً صدْع أعْظُمِه *

ورواية الأشموني ٢ : ٢٠٨ : « وربّه عَطِباً » بنصب : « عَطِباً » على التمييز .

(٢) ط : « منه » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٨ وفي ب ، ط : « يورث الحمد » .

(٤) ط فقط : « فقال » بالفاء .

(٥) ا : « غير مغن » تحريف .



الضّمير العائد على نكرة مُقدّمه نحو : لَقيتُ رَجلاً فضربْتُهُ لأنه نائب مناب معرفة ، إذْ الأصْلُ [١] : فضربت الرجل ، أو متأخّرة ، وهو واقع موقع معرفة نحو : نِعْمَ رجلاً زيد ، فالضمير في نعم واقعٌ موقع ظاهر معرّف بأل ، أو مضاف إلى ما هي فيه .

(و) الأصحّ (أنه) أي جرّ رُبَّ الضمير (ليس قليلاً ولا شاذّاً) بل جائز بكثرة فصيحاً .

وقال ابن مالك : هو قليلٌ ، وفي بعض كتُبُه شاذّ . قال أبو حيّان : وليس بصحيح إلاّ أن عُنِيَ بالشّذوذ شذوذ القياس ، وبالقلّة بالنّسبة إلى جرّها الظاهر ، فإنه أكثر من جرّها الضمير .

(و) الأصح (أنها زائدة في الإعراب لا المعنى) قال أبو حيّان : ويدلّ عليه قولُهم : رب رجلٍ عالم يقول ذلك ، فلولا أن رُبَّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم مِن تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره ، فَجَعَلُ : ربّ رجل في موضع رَفْعٍ بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك ، وإن كانت تدلّ على معْنىً ، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله ، وهو الزّائد للتوكيد ، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائِداً اصْطِلاحاً باعتبار تخطّي العامل إليه كقولهم : جِئْتُ بلا زاد ، فإن النحاة قالوا : لا زائدة ولو أُزيلَتْ لتغيّر المعنى ، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الرّبيع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى ، والزائدة لا تحرز [٢] ، وإنما يكونُ مُؤَكّداً .

(و) الأصَحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (أنّ مَحَلَّ مجرورها على حسب العامل) بعدها ، فهو نَصْبٌ في نحو : رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيت ، ورفْعٌ في نحو :

---

(١) « إذ الأصل » سقطت من ا .

(٢) ا : « لأنها تحوز معنى ، والزائد لا يحوز معنى . ط : لأنها تجوز معنى والزائد لا يجوزه » بالجيم المعجمة في كليهما . صوابه في ب .



رُبَّ رجلٍ عِنْدي ، ورفعٌ أو نَصْبٌ في نحو : رُبَّ رجلٍ صالح لقيتهُ . (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها ، أو بعامل محذوف خِلافاً للزّجّاج ومتابعيه في قولهم بذلك ، لِما يَلْزمُ عليه مِنْ تعدّي الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رُبَّ ، وهو لا يحتاج إليها ، وعلى الأول (فيعطف عليه) أي على محلّ مجرورها ، كما يعطف على لفظه قال :

١٠٧٩ – * وسَنٍّ كَسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً ذَعرْتُ بمدلاج الهجيرِ نَهوضِ[١] *

فعطف « سُنَّماً » على محل « سِنٍّ » ، لأنّه في موضع نَصْب بذعرتُ ، أراد : ذعرت بهذا الفرس النّهوض ثوراً وبقرة ، والسُّنَّم : بقرة الوحش بضم السين المهملة ، وفتح النون المشدّدة .

(و) الأصَحّ (أنهـا تتعلّق) كسائر حروف الجر . وقال الرّمّاني وابن طاهر لا تتعلّق بشيء كالحروف الزّائدة .

والأصحّ أن التّعلّقَ بالعامل الذي يكون خبَراً لمجرورها أو عامِلاً[٢] في موضعه ، أومفسّراً له ، قاله أبو حيّان . وقال ابن هشام قولُ الجمهور : إنها معديةٌ[٣] للعامل ، إنْ أرادوا المذكور فخطأ ، لأنه يتّعدى بنفسه ، أو محذوفاً تقديره : حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُسْتَغْنٍ[٤] عنه ، ولم يلفظ به في وقت .

---

(١) لامرىء القيس ديوانه ١٢٨ .
وفي النسخ الثلاث وشرح شواهد المغني ٤٠٣ : « والديوان بمدلاج » بالجيم . وفي رأي الشمني في حاشيته على المغني ورقة ٤٢ : أنه بالحاء ، والمراد بالمدلاح بالحاء المهملة : الكثير العرق .

(٢) « أو عاملاً » سقطت من ب . وفي ا : « عاملاً » بالواو .

(٣) ا : « مقدمة » تحريف .

(٤) ط فقط : « مستغنى عنه .



فقولي : والأصحّ منصبٌّ [(١)] على مسألتي التعلّق ، وكونه بالعامل معا ، كما قررته . ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين .

(ثمَّ) على التّعليق (قال لُكْذَة [(٢)]) الأصبهاني (حَذْفُه لَحْنٌ) ممنوع ، وقال : ما ورد من ذلك [٢٨/٢] مصنوعٌ .

(و) قال (الخليل وسيبويه نادِرٌ) كقول الشّماخ :

١٠٨٠ — * ودَوِيّةٍ فَقْرٍ تُمشّي نَعامُها
كمَشْي النّصارى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ [(٣)] *

أي : قَطَعْتُها . قال أبو حيّان : ومما يَرُدُّ قول « لُكْذَة » قَوْلُهم : رُبّ رجل قَام، ورب ابنه خير من ابن ، وقول الشاعر :

١٠٨١ — * ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لك ناصِح
ومؤتمنٍ بالغيب غيرُ أمين [(٤)] *

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزُولي : كثير) وبه جزَم ابن الحاجب .
(ورابِعُها واجِبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم ، قال : لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ « بسم الله » وتالله لأفعلنّ .

(وخامِسُها) : قال ابن أبي الرّبيع : (يجب) حذْفُه (إنْ قامت الصّفة مقامه) نحو : رُبَّ رجلٍ يفهم هذه المسألة ، أي : وَجَدْته ، فإنْ لم تقم مقامه جاز الحذف

---

(١) ط : « منتصب » تحريف .
(٢) لُكْذة سبقت ترجمته ٢ : ٧٦ .
(٣) للشماخ ديوانه ٨٣ ، وسيبويه ١ : ٤٥٤ وروايته : « الأرندج » مكان : « اليرندج » .
(٤) سبق ذكره رقم ٣٠٠ .
وفي ا : « ألا رب من فتشته » تحريف .



وعدَمُهُ ، سواء كان هناك دليل أم لا ، كأن تسمع إنساناً يقول : ما رأيت رَجُلاً عالماً ، فتقول : رُبَّ رَجُلٍ عالم رأيت . ولك حذف رأيت ، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب .

(ويجب كونُهُ) أيْ الفعل الذي يتعلّق به رُبَّ (ماضياً) مَعْنى ، قاله المبرّد ، والفارسِيّ وابن عُصفور ، وقال أبو حيّان : إنه المشهور ، ورَأْيُ [١] الأكثرين .

(وقيل يأتي حالاً) أيضاً [٢] ، فلا يقال : رُبَّ رَجُلٍ سيقوم ، قاله ابن السرّاج (وقيل : و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى : « رُبَّما يَوَدُّ الّذينَ كَفَروا» الآية [٣] ، وقول هند أم معاوية :

١٠٨٢ — * يَا رب قَائِلَةٍ غَداً يا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَهْ [٤] *

والأوّلون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضع الماضي على حد : « ونُفِخ في الصّور » [٥] قال ابن هشام : وفيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفِعْل المستقبل عبّر به عن ماضٍ [٦] متجوّز به عن المستقبل ، قال : والدّليل على صحة استقبال ما بعدها قوله : يا رُبَّ قائلةٍ غداً .

وأجاب شيخَنا الإمام الشّمنيّ : بأنه لا تكلّف لأنهم قالوا : إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي ، وعدل إلى لفظ المضارع ، لأنه كلام مَنْ لا خُلْف في إخباره ، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي ،

(١) ا : « إنه المشهور عند الأكثرين » .

(٢) ا ، ب : « وقيل يأتي حالاً أيضاً لمستقبلاً » تحريف .

(٣) سورة الحجْر ٢ .

(٤) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٠ .

(٥) سورة الكهف ٩٩ وغيرها .

(٦) ط : « ماضي بالياء » تحريف .



فهو مستقبل في التّحقيق ، ماضٍ بحسب التأويل .

وأمّا البَيْتُ [١] فأجاب أبو حيّان بأنّه من باب الوصْف بالمستقبل ، لا مِنْ باب تعلّق « رُبَّ » بما بعدها ، قال : ونظيره قولك : رُبّ مسيءٍ اليوم يُحْسِنُ غداً ، أي رُبّ رجل يوصف بهذا .

(ولا يسبقها) متعلّقها ، لأنّ لها الصّدْر (وقد يُسْبَق بألا ، ويا) واقعة صدراً ، جواب شرط غالباً ، كقوله :

١٠٨٣ — * ألا رُبّ مأخوذٍ بإجْرَامِ غيره
فلا تَسْأمَنِ هجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما [٢] *

وقوله :

١٠٨٤ — * فإن أمْسِ مَكْروباً فيا رُبّ فتية [٣] *

ومن سبْقها بيا ، لا في جواب شرط حديث : « يا ربّ كاسية » .

[على]

(على للاستعلاء) حسّاً نحو : « وعليها وعلى الفُلْك تُحْمَلون [٤] » أوْ معنىً نحو : « فَضّلْنا بَعْضَهُم على بَعْضٍ [٥] » . « وللرجال عَلَيْهِنّ دَرَجَة [٦] »

---

(١) ط : « وأمّا السبب » مكان : « وأمّا البيت » تحريف .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٢٢ .

(٣) لامرىء القيس ، وعجزه :

* كشفت إذا ما اسودّ وجه الجبان *

ورواية الديوان ٨٦ : « بهمة » مكان : « فتية » والبهمة : الأمر الذي لا يهتدى إليه .

(٤) سورة المؤمنون ٢٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .

قال ابن مالك : ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب ، كقوله :

١٠٨٥ — * فيومٌ علينا ويومٌ لنا (١) *

وما وقع بعد « وجب (٢) » أو شبهه ، أو كبُر ، أو صعُب ونحوه ، مما فيه ثقلٌ ، أو دلّ على تمكّن نحو : « أولئك على هدًى من ربّهم (٣) » . « أنا على عهدك ووعدك ما استطعت » . (قال الكوفيّة والعتبي (٤) ، وابن مالك وبمعنى : مع) أي المصاحبة نحو : « وآتى المالَ على حبّه (٥) » أي مع حبه . « وإنّ ربك لذو مغفرةٍ للناس على ظلمهم (٦) » . أي مع ظلمهم . (و) بمعنى (في) أي الظرفيّة نحو : « واتّبعوا ما تتلوا الشياطينُ على ملكِ سليمان (٧) » أيْ في ملكه . « ودخل المدينة على حين غفلة (٨) أيْ في حين . (و) بمعنى (منْ) نحو : « إذا اكتالوا على النّاس (٩) » أيْ منَ الناس . « لفروجهم حافظون إلاّ على أزواجهم (١٠) » أي منهم بدليل الحديث : « احفظ عورتك إلاّ من زوجتك ، وما ملكت يمينك » (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو :

١٠٨٦ — * إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ (١١) *

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٢٤ .
(٢) ا : « بعد واجب » .
(٣) سورة البقرة ٥ .
(٤) « والعتبي » سقط من ا .
(٥) سورة البقرة ١٧٧ .
(٦) سورة الرّعد ٦ .
(٧) سورة البقرة ١٠٢ .
(٨) سورة القصص ١٥ .
(٩) سورة المطففين ٢ . وفي ط فقط « وإذا اكتالوا » بواو العطف تحريف .
(١٠) سورة «المؤمنون» ٥ ، ٦ .
(١١) للقحيف العقلي وعجزه :

* لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٥٤ ، والخصائص ٢ : ٣١١ ، والخزانة ٤ : ٢٤٧ .
وفي ا : « إذا رضيت على بنو يسير » . تحريف .



(و) بمعنى (الباء) نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ على الله » [١] أي بأن كما قرأ أُبيّ (و) بمعنى (اللاّم) أي التعليل نحو : « ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هَدَاكُم [٢] » أي ولأجل هدايته إيّاكم .

والبصريّون قالوا : لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف ، فكنت تقول : وليت عليه ، أي : عنه ، وكتبت على القلم أي به ، وجاء زيد على عمرو أي معه ، والدّرهم على الصندوق ، أي فيه ، وأخذْتُ عَلَى الكيس ، أي : منه . وأوّلوا ما تَقدَّم على التَّضمين ، ونحوه ، فضمّن « تتلو » معنى : « تقول » ، و « رضي » معنى « عطف » [٢٩/٢] ، و « اكتالوا » معنى : « حكموا » في الكَيْلِ وحافظون ، معنى : قاصرون ، وحقيقٌ : معنى حريصٌ ، ولتكبّروا معنى : تَحْمَدوا .

(وحذفُها وزيادتُها ضرورةٌ) كقوله :

١٠٨٧ — * تحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبَابةٍ
وأُخْفِي الّذي لولا الأسَى لقضاني [٣] *

أي : يَقْضِي عليّ . وقوله :

١٠٨٨ — * أبى الله إلاّ أنّ سرحةَ مالكٍ على كُلِّ أفنان العِضاهِ تَروقُ [٤] *

« فعلى » زائدة ، لأنّ « راق » يتعدّى بنفسه . وجوّز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث : « من حلف على يمين » ، أي : يميناً . وقال أبو حيّان : هو على تضمين

(١) سورة الأعراف ١٠٥ .
(٢) سورة البقرة ١٨٥ .
(٣) لعروة بن حزام . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٤ .
وفي ط . « لقضابي » تحريف .
(٤) لحميد بن ثور الهلالي ديوانه ٤١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٠ .



حَلَّف بمعنى : « جَسَر » . (وجوّز الأخفشُ حَذْفها ، ونصب تاليها مفعولاً) نحو : « ولَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً »[١] أي على سِرّ . « لأقْعُدَنَّ لهم صِراطَكَ المستقيم[٢] » ، أي على صراطك .

(وزعمها ابن الطّراوة وأبو عَلِيّ) الفارسِيّ (والشَّلَوْبين اسماً) دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شَبَه الحرْف ، إذْ لا حرف في معناها ، وقِلّة تصرّفها لا يوجب لها البناء ، قال ابن خروف : وهو القياس .

(وقيل : مبنيّاً) كـ « هذا » بدليل أنّ « عَلَى » الاسم على رأي الجمهور مبنيّة ، وكذا « عن » ، والكاف ومذ ، ومنذ اسماً ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي يكوّنه ، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها « على[٣] » طرداً للباب . قال صاحب الإفصاح[٤] : وهذا هو الوجْهُ والقياس .

(و) زعمها (الأخفشُ) اسماً (إذا كان مجرورها ، وفاعل متعلّقها ضميرَيْ) مُسَمّى (واحد) كقوله تعالى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ[٥] » وقول الشاعر :

١٠٨٩ — * هَوِّن عَلَيْكَ فإن الأمـور بكفّ الإلهِ مَقادِيرُهـا[٦] *

لأنّه لا يتعدّى فعل المضمرُ المتّصلُ إلى ضميره المُتّصِل في غير باب ظنّ وفقد ، وعدم كما تقدّم[٧] .

قال أبو حيّان ، وابن هشام ، وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسْماً حينئذ لصح

---

(١) سورة البقرة ٢٣٥ .
(٢) سورة الأعراف ١٦ .
(٣) « على » سقطت من ا .
(٤) تقدم ذكره ١ — ٨٩ .
(٥) سورة الأحزاب ٣٧ .
(٦) للأعور الشّنّي . من شواهد الكتاب ١ : ٣١ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧ .
(٧) « كما تقدّم » سقطت من ط .



حُلُولُ « فوْق » محلّها ، ولأنها لو لزمت اسميّتها لما ذكر لَزِمُ الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: « فَصُرْهُنَّ إلَيْكَ[1] » . « واضْمُمْ إلَيْكَ[2] » « وهُزِّي إلَيْكِ[3] » ، قال : فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في « سَقْياً » لك ، أو على حذْف مضاف ، أي هوِّن على نفسك ، واضمم إلى نفسك . انتهى .

– قال ابن الدّمامينيّ : وقد يقال : لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله .

(وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في « علي » من اسميّتها في الحالة المذكورة كقول امرىء القيس :

١٠٩٠ – * دَعْ عَنْكَ نَهْباً صيح في حَجَراتِه[4] *

وقول أبي نواس :

١٠٩١ – * دَعْ عَنْكَ لَوْمِي ، فإنّ اللوم إغراءُ[5] *

قال ابن هشام : وقد تقدّم ما فيه . قال : ومما يَدُلّ على أنّها ليست اسماً : أنّه لا يصحّ حلول الجانب مَحَلّها .

[عن]

(عَنْ للمجاوزة) : وهي الأصل ، ولهذا عدّى بها صدّ ، وأعرض وأضرب ،

---

(١) سورة البقرة ٢٦٠ .
(٢) سورة القصص ٣٢ .
(٣) سورة مريم ٢٥ .
(٤) عجزه كما في الديوان ٩٤ :

* ولكن حديثاً ما حديث الرّواحل *

(٥) عجزه كما في الدرر ، ٢ : ٢٤ :

* وداوني بالّتي كانت هيَ الدّاء *

والديوان ١٤ .



وانحرف ، وعَدَل ، ونَهى ، ونَأى ، وحرَّف [١] ، ورحَل ، واستَغنى ، ورَغِب ، ونحوها ، ومنه : باب الرّواية والإخبار ؛ لأن المرويَّ ، والمُخْبَرَ به مجاوزٌ [٢] لمن أخذ عنه .

(قال الكوفيّةُ ، وابن قُتَيْبةُ ، وابنُ مالك : والاستعانة) كالباء نحو : « وما يَنْطِقُ عن الهَوى [٣] » . أي : به . (والتّعليل) نحو « وما كان استِغْفَارُ إبراهيمَ لأبِيهِ إلاّ عن مَوْعِدَةٍ [٤] » . « ما نَحْنُ بِتَارِكي آلِهتنا عن قَوْلِك [٥] » . (وبمعنى عَلَى) : أي الاستعلاء ، كقوله تعالى : « فإنّما يَبخَلُ عَنْ نَفْسِه [٦] » وقول الشاعر :

١٠٩٢ – * لاهِ ابنُ عمكَ ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عنّي ، ولا أَنْتَ ديّاني فتَخزُوني [٧] *

أي : على (و) بمعنى (بعد) نحو : « لتَرْكَبُنَّ طبقاً عن طَبَقٍ [٨] » أي : بَعْدَ طَبَق . « يُحَرِّفُونَ الْكَلِم عَنْ مَواضِعِه [٩] » بدليل « مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِه [١٠] » . « عمّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمين [١١] » .

---

(١) « حرف » سقطت من ا ، ب . ومنه : « يحرّفون الكلِم عن مواضعه » سورة النساء ٤٦ .

(٢) ا : « مجاز » تحريف .

(٣) سورة النجم ٣ .

(٤) سورة التوبة ١١٤ .

(٥) سورة هود ٥٣ .

(٦) سورة محمّد ٣٨ .

(٧) لذي الأصبع العدوانيّ .
انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٠ ، والخزانة ٣ : ٢٢٢ ، والأشموني ٢ : ٢٢٣ .
ومن ا : « ولا أنت بابن لي فتخذلني » تحريف .

(٨) سورة الانشقاق ١٩ .

(٩) سورة النساء ٤٦ .

(١٠) سورة المائدة ٤١ .

(١١) المؤمنون ٤٠ .



والبصريّون قالوا : هي للمجاوزة في الجميع ، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها ، فيقال : زيدٌ عن الفرس أي : عَلَيْهِ ، وجِئْتُ عن العصر ، أي بَعْدَهُ ، وتكلّم عن خير ، أي : به ، بل التقدير : ما صَدَرَ نُطْقُهُ عن الهوى . وما كان استغفارُ إبراهيم إلاّ صادراً عن مَوْعِدَةٍ . وما نَحْنُ بِتَارِكي آلِهَتِنا صَادِرِينَ عن قولك ، وضمّن يَبْخَلُ معنى : يَرْغَبُ، وأَفْضَلْتُ معنى : انفردت .

(قال بعضُ شيوخنا) : قال أبو حيّان : ووقوعها بمعنى : بَعْدَ لتقارب معنى البُعْدِيّة [1] والمجاوزة ، لأنّ الشّيء إذا جاء بَعْدَ الشيء ، فقد عَدَا [2] وقْتَهُ ، وجاوَزَه . قال أبو حيّان : قال بعضُ شيوخنا : وينبغي على قولهم : أنها بمعنى : بَعْدَ أن تكون حينئذ ظَرْفاً ، قال : ولا أعلم أحداً قال : إنها اسم إلاّ إذا دخل عليها حرْفُ الجرّ [٢/٣٠] .

(و) بمعنى : (في) أي : الظّرفيّة كقوله :

١٠٩٣ — * وآسِ سرَاةَ الحَيِّ حيث لَقِيتَهُمْ
ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعة وانيا [3] *

أي « في » كقوله تعالى : « ولا تَنِيا في ذِكْرِي [4] » . ورُدَّ بأن تعدية « ونى » بـ « عن » معروف ، وفرْق بين ونى عنه ، وونى فيه بأنّ معنى الأول : جَاوزه ، ولم

(١) ا : « معنى التعدية » تحريف .

(٢) « عدا » سقطت من ا .

(٣) للأعشى ، ديوانه ٢١٩ . وفي النسخ الثلاث : « أواس » ، وفي الدرر ٢ : ٢٥ « وواس » والتصويب من المغني ١ : ١٣٠ ، والأشموني ٢ : ٢٢٤ والديوان .
هذا ويذكر الدرر : أنه لم يعثر على قائله .

(٤) سورة طه ٤٢ .



يدخل فيه ، والثاني دخل فيه وفتر .

(زاد ابن مالك : والبدل نحو) قوله تعالى : « لا تَجْزي نَفْسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً [١] » وحديث الصَّحيحَيْن (صومي عن أمِّك).وزاد (ابن هشام) في المُغْنِي : (و) معنى : (من) نحو : « يَقْبَلُ التوْبَةَ عَنْ عباده [٢] » . « يتَقَبَّلُ عنهم أَحْسَنَ ما عَمِلُوا [٣] » بدليل : « فتُقُبِّلَ مِنْ أَحدِهما [٤] » . الآية (و) معنى : (الباء) وفرّق بينه وبين الاستعانة ومثّله بالآية السابقة ، ومثّل الاستعانة بنحو : رمَيْتُ عن القوس لأنهم يقولون : « رميت بالقوس » ، حكاه الفرّاء .

(وزيادتها ضرورة) كقوله :

١٠٩٤ — * فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما بِهِ [٥] *

(خلافاً لأبي عبيد) [٦] حيث أجازها في الاختيار ، واسْتَدلّ بقوله تعالى : « فلْيَحذر الذين يُخالِفُون عَنْ أَمْره [٧] » أي : أمره .

[في]

(في للظرفيّة مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى : « غُلبت الرُّومُ في أدْنى الأرض ، وهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبُون في بِضْع سِنِين [٨] » حقيقة

---

(١) سورة البقرة ٤٨ . (٢) سورة الشورى ٢٥ .

(٣) سورة الأحقاف ١٦ . (٤) سورة المائدة ٢٧ .

(٥) للأسود بن يعفر . من شواهد الأشموني ٣ : ٨٣ * أصعّد في عُلْو الهوى أم نصّوبا *

(٦) لا ندري مَنْ المقصود بهذه الكُنية ؟ في البغية عالمان كنيتهما : أبو عبيد ، أحدهما القاسم بن سلاّم مات سنة ٢٢٤ بمكة . ومن مصنفاته : غريب القرآن — معاني القرآن — القراءات — المقصور والممدود وثانيهما : عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد البكري مات ٤٨٧ . وصنف : شرح نوادر القالي — اشتقاق الأسماء — معجم ما استعجم من البلاد والمواضع .

(٧) سورة النور ٦٣ . (٨) سورة الرّوم ٢ ، ٣ ، ٤ .



كالآية ، (ومجازاً) نحو : « ولَكُمْ في القِصاص حَياةٌ [١] » . « لقد كان في يُوسُفَ وإخْوتِه آيـاتٌ [٢] » . (قال الكوفيّة ، وابن قُتَيْبَةَ وابن مالك : ومعنى الباء) نحو : « يذْرَؤُكم فيه [٣] » ، أي بسببه .

١٠٩٥ — * يَصِيرُون في طَعْنِ الأَباهِرِ والكُلَى [٤] *

أي : بِطَعْن . (و) بمعنى (على) نحو : « لأُصَلِّبَنَّكمْ فِي جُذُوعِ النَّخْل » [٥] أي : عليها . (و) بمعنى (مع) أي : المصاحبة نحو : « ادْخُلُوا في أُمَم [٦] » ، أي مَعَهُم . « فخَرَجَ على قَوْمِهِ في زِينَته [٧] » . (و) بمعنى (مِنْ) [٨] كقوله :

١٠٩٦ — * وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أحدثُ عصره
ثلاثينَ شَهْراً في ثلاثَةِ أحْوال [٩] *

أي منها . (و) بمعنى : (إلى) نحو : « فردّوا أيْدِيَهُمْ فِي أفْوَاهِهم [١٠] » أي : إليها .

---

(١) سورة البقرة ١٧٩ .

(٢) سورة يوسف ٧ ، وفي ط : « لقد كان لكم في يوسف » تحريف .

(٣) سورة الشّورى ١١ .

(٤) لزيد الخَيْل . وصدره :

* ويركبُ يوْم الرّوع مِنّا فوارسٌ *

ورواية الخزانة ٤ : ١٤٨ : « فيها فوارس » مكان « منّا » .

(٥) سورة طه ٧١ .

(٦) سورة الأعراف ٣٨ . وفي ط : « دخلوا » تحريف .

(٧) سورة القصص ٧٩ .

(٨) من قوله : « وبمعنى من » إلى قوله : « وبمعنى إلى » سقط من ا .

(٩) لامرىء القيس ديوانه ٢٧ .

(١٠) سورة إبراهيم ٩ ، وفي ط : « وردوا » تحريف .



(زاد ابن مالك : والتّعليل) كحديث : « إنّ امرأةً دخلت النّار في هِرّة حبستها ». « في النفس مائة من الإبل » . « الحُبّ في الله ، والبُغْضُ في الله من الإيمان » بدليل الحديث الآخر : « أن تُحِب لله ، وتبْغض لله » .

(والمقايِسة) : وهي الدّاخلة بين مفضول سابق ، وفاضلٍ لاحق نحو : « فما متَاعُ الْحيَاةِ الدُّنيا في الآخِرَة إلاّ قَلِيلٌ [1] » . وقول الخِضْر لموسى : « ما عِلْمي وعِلْمُك في علم الله إلاّ كما غَمس هذا الطّائِرُ بمِنْقاره من البَحْر » .

والبصريّون قالوا : لا تكون إلاّ [2] للظرفيّة ، وما لا تَظهر [3] فيه حقيقة فهي مجازيّة . (وهل تزاد) أقوال :

أحدها : نعم ، في الاختيار وغيره نحو : « وقال ارْكبُوا فيها باسْم الله [4] » ثانيها : لا ، ولا في الضّرورة . (ثالثها) : وهو رأي الفارسي : تزاد (ضرورة) لا اختياراً كقوله :

١٠٩٧ — * أنا أبو سَعْدٍ إذَا الليلُ دَجَا يخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدجَا [5] *

أي : يخال سواده .

[الكاف]

(الكاف للتّشبيه) نحو : زيد كالأسد (والتعليل) أثبته قوم . قال ابن هشام : وهو الحقّ ، سواء جرّدت [6] نحو : « ويكأنّه لا يُفْلِحُ الكافِرُون » [7] . أي :

---

(١) سورة التوبة ٣٨ .

(٢) « إلاّ » سقطت من ا .

(٣) ط : « وما لا يظهر » بالياء .

(٤) سورة هود ٤١ .

(٥) لسويد بن أبي كاهل اليشكري .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٨٦ .

(٦) أي من « ما » الكافة .

(٧) سورة القصص ٨٢ .

أعجب ، لأنه لا يفلح الكافرون [١] ، أو وصلت بما المصدرّية نحو : « واذْكُرُوه كما هَداكم [٢] » . (ونفاه الأكثرون) .

وثالثها : تفيده (إن كُفَّتْ بما) كحكاية سيبويه « كما أنه لا يعلم فيتجاوزُ الله عنه » واختاره ابن مالك .

قال الكوفيّة والأخفش : والاستِعلاء ، وحَكَوْا أنّ بعضهم قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخيرٍ ، أي على خيرٍ . وكن كما أنت أي : على ما أنت عليه . وغيرهم . قال : هي للتّشبيه على حَذْف مضاف ، أي كصاحب خير وعلى أنّ « ما » موصولة ، أي : كالّذي هو أنت . (و) قال (السِّيرافي وابن أبي الخبّاز) في « النّهاية » (والمبادرة) إذا اتّصلت بـ « ما » نحو : صَلِّ كما يَدْخُل الوقت وسلّم كما تَدْخل . قال ابن هشام : وهو غريب جداً .

(وتُزاد توكيداً) قال في التّسهيل: إن أُمِن اللّبس نحو: « لَيْس كَمِثْلِه شَيْءٌ »[٣] أي ليس مِثْلَهُ شَيءٌ ، والإلزم إثبات المِثْل ، وهو محال . وبعضهم قال : الزّائد لفظ المِثْل ، والأوّل أوْلى ، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجرّها المضمر ضرورة) كقوله :

١٠٩٨ — * وإن يكُ إنْسا ماكها الإنْسُ تَفْعل [٤] *

(١) « الكافرون » سقطت من ط .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) سورة الشورى ١١ .

(٤) للشنّفري ، وصدره كما في جاء لاميته ٦٠ :

* فإن يَكُ من جنٍّ لأبرح طارقاً *

وفي الدرر ٢ : ٢٦ : « لئن كان من جنٍّ » الخ . وفي ط : « إنساناً » مكان : «إنساً» وإسقاط « ما » النافية تحريف .



أي ما مثلها ، وقوله :

١٠٩٩ — * فلا ترى بَعْلاً ولا حلائِلاَ كــه ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا [١] *

وعبارة التسهيل : ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل . قال أبو حيان : ومعنى كلامه [٢] يفهم جوازه على قِلّته ، واختصاصه [٣١/٢] بالغائب والمجرور . وأصحابنا خَصُّوه ، وأطلقوا المُضْمَر ، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلّم وحركتها حينئذ الكسر .

١١٠٠ — * وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تكن كي
حين تدعو الكُمَاةُ فيها نَــزَالِ [٣] *

وحكوا فيه ، وفي المخاطب عن الحسن : أنا ككَ ، وأنْتَ كي ، وفي المرفوع :

١١٠١ — * قلت إني كأنت ثُمّة لمّا [٤] *

وفي المنصوب :

---

(١) لرؤبة ديوانه ١٢٨ وهو رجز جاء في الديوان على النحو التّالي :

* كأنما يُنْحِي هِجَاراً مائلاً فلا ترى بَعْلاً ولا حلائلا *
كهوَ ولا كهُنّ إلاّ حاظِلا .

انظر سيبويه ١ : ٣٩٢ والأشموني ٢ : ٢٠٩ وفي ا : « لهوَ لا ولا كن » تحريف ، وفي ط : « لولا » مكان : « فلا » .

(٢) ب ، ط : « وهي تفهم جوازه » بإسقاط : « ومعنى كلامه » تحريف صوابه من ا .

(٣) من شواهد الأشموني ٢ : ٢٠٩ حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى : « لم تكن أنت مثلي » .

(٤) قائله مجهول وتمامه كما في الدرر ٢ : ٢٧ :

* شبّت الحربُ خُضْتُها وكعَعْتا *

ومعنى كععت — جبنت وضعفت .

١١٠٢ – * فأحْسِنْ وأجمل في أسيرك إنه
ضعيفٌ ، ولم يأسِر كإيّـاك آسِر [١] *

وحكوا : أنت كأنا ، وكهو . انتهى .

فلذا عَبّرت بما تقدم ، وإنما لم تُجِرْه [٢] اختياراً استغناء عنها بمثل وشبْهه [٣] كما استَغنوا فيه « بإلى » عن « حتّى » ، نَصّ عليه سيبويه .

(وتقع اسماً مرادفة) لمِثْل جارّة أيضاً ، (ثم قال سيبويه) والمحققون : لا تقع كذلك إلاّ (ضرورة) ، وحينئذ فتجر بالحرف كقوله :

١١٠٣ – * يَضْحكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ [٤] *

١١٠٤ – * بكا لَّلقْوَةِ الشّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ [٥] *

وبالإضافة كقوله [٦] :

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الخزانة ٤ : ٢٧٤ .

(٢) ط فقط : « تجزه » بالجيم والزاي المعجمتين .

(٣) ط فقط : « وشبه » .

(٤) للعجّاج . وصدره :

* بيض ثلاثٌ كنِعَاجٍ جُمٍّ *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٣ ، وابن يعيش ٨ : ٤٤ . والأشموني ٢ : ٢٢٥ . وقد سقط هذا الشاهد من ا ، ب وفي ط كتب الشاهد على أنه صدر بيت عجزه الشاهد الثاني « بكا اللقوة » الخ مع أن هذا الشاهد عجز لصدر بيت كما بينت ، وما بعده شاهد آخر .

(٥) قائله مجهول . وعجزه كما في الأشموني ٢ : ٢٢٥ .

* لأولع إلاّ بالكميّ المقنّع *

واللقوة الشغواء – العقاب ، ووصف اللقوة بفتح اللام وسكون القاف بالشغواء لاعوجاج منقارها . وفي ط : « الشعواء » بالعين المهملة ، تحريف . وقد سقط هذا الشاهد أيضاً من ا ، ب .

(٦) سقطت كلمة : « وبالإضافة » من ا ، ب .



١١٠٥ – * تَيَّمَ القلبَ حُبُّ كَالبَدْرِ لا بَلْ
فاق حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا [(١)]

وتقع فاعلة كقوله :

١١٠٦ – * هَلْ تنتهون ؟ ولَنْ ينهي ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُل [(٢)] *

ومبتدأ كقوله :

١١٠٧ – * بنا كالجَوَى مما نَخافُ وقَدْ نَرى
شِفَاء القلوب الصَّادياتِ الحوَائِم [(٣)] *

واسم كان كقوله :

١١٠٨ – * لو كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامَةٍ
فَضْلاً لِغَيْرِكِ ما أَتتْكِ رَسَائِلي [(٤)] *

ومفعولة كقول النابغة :

١١٠٩ – * لا يبرمون إذا ما الأفقُ جَلَّله   برْدُ الشتاء من الإمحال كالأدَمِ [(٥)] *

وذلك في الشعر كثير جداً ، ولم يرد في النثر فاختص به .

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٨ : « لم أعثر على قائله » .

(٢) للأعشى ، ديوانه ١٥٠ ، وشرح المفصل ٨ : ٤٣ ، والخزانة ٤ : ١٣٢ : ورواية ابن يعش والخزانة : « يهلك » مكان : « يذهب » .
وفي النسخ الثلاث : « أتنتهون » بهمزة الاستفهام .

(٣) قال صاحب الدرر : ٢ : ٢٩ : « لم أعثر على قائله » .

(٤) لجميل بثينة . ديوانه ١٧٩ وروايته :
لو كان في صدري لَقدْرُ قلامةٍ   فضْلٌ وصلْتُكِ أو أتتْكِ رسائلي

(٥) للنابغة الذّبياني ديوانه ١٠٧ .

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو عليّ (الفارسيّ) : تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السّماع . وعلى هذا يجوز في : زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المعْرِبين منهم الزّمخشري . قال ابن هشام : ولو صح ذلك لسمع [1] في الكلام مثل : مررت بكا لأسد .

(و) قال (أبو حيّان) : تقع اختياراً (قليلاً) قال : لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً ، واسم كان . ومفعولة ، ومبتدأة ، ومجرورة بحرف ، وإضافة ، وهكذا شأنُ الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب . (و) قال أبو جعفر (بن مضاء [2]) : هي اسم (أبداً) ، لأنها بمعنى مثل ، وما هو بمعنى اسم فهو اسم .

وردّه الأكثرون بمجيئها على حرف واحد ، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ ، وبورود زيادتها ، ولا تُزَادُ إلاّ الحروف .

(و) قال قوم : هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت [3] .

[كي]

(كي للتعليل : وتختص بما الاستفهامية ، وأن وما المصدْرَيتين) فلا تجرّ غيرها

---

(١) ط : « لجمع في الكلام » بالجيم تحريف .

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْث بن عاصم بن مضاء اللخمي ، قاضي الجماعة . صنف المشرق في النحو ــ الردّ على النحويين (وقد نشره الدكتور شوقي ضيف) ــ تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان . مات بأشبيلية ٥٩٢ .

(٣) بعد قوله : « تثبت » زيدت في ط . فقط جملة : « وقل جرّها مذ » .



كقولهم من السّؤال عن العِلّة : كَيْمه [١] ، وقولك : جئت كي تُكْرِمَني وقوله :

١١١٠ — * يُرَجّى الفتى كيما يَضُرّ وينفع [٢] *

وقد تقدّم في نواصب المضارع أنّ الكوفيّةَ ، أنكروا كونَها جارّة مع دليله وردّه .

[اللاّم]

(اللام للملْك) نحو : « لله ما في السّموات وما في الأرْض [٣] » .

(والاختصاص) نحو : « إنَّ لَهُ أباً [٤] » . « فإنْ كانَ لَهُ إخْوَةٌ [٥] » . الجنّة للمؤمنين . والسّرْج للفرس . وهذا الشّعر لفلان .

(والاستحقاق) : وهي الواقعة بين معنى وذات نحو : « الحمد لله » . « وَيْلٌ للْمُطَفّفِين [٦] » و « لهم في الدّنيا خِزْيٌ [٧] » . قال ابن هشام : وبعضهم يَسْتغني بالاختصاص عن ذكر الملْك والاستحقاق ، ويمثّله بالأمثلة المذكورة ، ويرجّحه أنّ فيه تقايلاً للاشتراك — وفرّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنّ الأوّل [٣٢/٢] أخصّ ، إذ هو ما شهدت به العادة ، وقد يختصّ [٨] الشيء بالشيء من غير شهادة عادة ، إذْ لَيْسَ من لازمَ البشر أن يكُون لَهُ ولد [٩] .

(والتّمليك) : نحو : وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو : « جعَل لكم

---

(١) ا : « كيه » . تحريف .
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٠٤ .
(٣) سورة الصف ١ .
(٤) سورة يوسف ٧٨ .
(٥) سورة النساء ١١ .
(٦) سورة المطففين ١ .
(٧) سورة المائدة ٤١ وفي النسخ الثلاث : « ولهم في الدنيا » بالواو .
(٨) ط فقط : « قد يخص » .
(٩) في ا سقطت كلمة : « ولد » ولعل صحة العبارة « إذ ليس من لازم الشيء أن يكون له » وذلك كـ « السرج » للفرس ، فإنه ملازم للفرس ، ولكنه ليس ملكاً للفرس .



مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً [١] » . والنّسب نحو : لزيد عم هو لعمرو [٢] خال (والتبليغ) : وهي الجارّة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو : قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له [٣] . (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فِعْل تعجّب ، أو اسم تفضيل منّ حُبّ أو بُغْض ، تقول : ما أَحَبّني وما أَبْغَضَني . فإن قلت : لفلان : فأنت فاعل الحُبّ والبغض وهو مفعول لهما [٤] . فإن قلت : إلى فلان فالأمر بالعكس ، ذكره ابن مالك . قال ابن هشام : وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى ؛ وما يُبَيّن [٥] فاعليّة غير مُلْتَبِسة بمفعوليّة ، أو مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة ، ومصحوب كُلّ منهما ، إمّا غير معلوم مِمّا قبلها ، أو معلوم ، ولكن استؤنف بيانُه تقوية للبيان وتوكيداً له . واللاّم في ذلك متعلّقة بمحذوف . فالأوّل نحو : تَبّاً لزيد ، ووَيْحاً لَه [٦] . والثاني : نحو : سقياً وجَدْعاً لَه .

(والتعجّب) إما مع القسم ، وهي الدّاخلة على اسم الله تعالى نحو :

١١١١ — * للهِ يبقى على الأيّام ذو حِيَدٍ [٧] *

(١) سورة النحل ٧٢ .

(٢) ا : « لزيد عم أو خال » .

(٣) ط فقط : « ونسبت له » .

(٤) ا : « وهو مغول لما » تحريف ، وفي ط : « وهو مفعولهما » .

(٥) أي القسم الثاني من أقسام لام التبيين .

(٦) ط : « وبخاله » تحريف . وفي ا : « وهجاً له » تحريف أيضاً صوابه في ب .

(٧) هو لساعدة بن جؤية في قصيدة ميميّة ووقع أيضاً في قصيدة لأبي ذؤيب سينية هكذا قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٧٤ وعجزه :

* بمشمخرٍّ به الظيّان والآسُ *

والظيان : الياسمين . والآس : شجر معروف . من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٤ ، والخزانة ٤ : ٢٣١ والأشموني ٢ : ٢١٦ .



أو مجرداً عنه ، وهي المستعملة في النداء نحو :

١١١٢ – فيا لَكَ من لَيْلٍ كأنَّ نُجُومَهُ بكل مغار الفَتْلِ شُدَّت بيذبـل [١]

(وبمعنى عند) نحو : كتبته لِخَمْس خَلَوْنَ . قال ابن جنيّ : ومنه قراءة الجَحْدَرِيّ : « بل كذَّبوا بالحقّ لِمَا جاءَهُمْ [٢] » بكسر اللام وتخفيف الميم .

(قال الأخفش : والصّيرورة) وتُسمّى : لام العاقبة ، ولام الملك نحو : « فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعون ليكون لهم عَدُوّاً وحَزَناً [٣] » .

١١١٣ – * لِدوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخرَاب [٤] *

(و) قال (الكوفيون : والتعليل) نحو : « وإذ أخَذَ اللهُ ميثاق النّبيين لِما ءاتيْتُكم [٥] » . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . « وإنّه لِحُبّ الْخَيْرِ لشديدٌ [٦] » . « لإيلاف قُرَيْشٍ [٧] » .

(ومعنى إلى) نحو : « بأنَّ ربّك أوْحَى لَها [٨] » . « كُلٌّ يَجْرِي لأجلٍ مُسَمّىً [٩] » . « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه » أي استمع إليه .

(و) بمعنى (على) نحو : « يَخِرّونَ للأذْقان سُجّداً [١٠] » . « وتَلّهُ لِلْجَبين [١١] » . « وإن أسأتُمْ فلها [١٢] » و « اشْتَرطي لَهُمْ

(١) من معلقة امرىء القيس الشهيرة .
(٢) ق ٥ .
(٣) سورة القصص ٨ .
(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه كما في الدرر ٢ : ٣١ . وعجزه :
* فكلكم يصير إلى ذهاب *
(٥) سورة آل عمران ٨١ .
(٦) العاديات ٨ .
(٧) سورة قريش ١ .
(٨) الزلزلة ٥ .
(٩) سورة الرّعد ٢ .
(١٠) سورة الإسراء ١٠٧ وفي النسخ الثلاث : « ويخرون » بالواو ، تحريف .
(١١) سورة الصافات ١٠٣ .
(١٢) الإسراء ٧



الوَلاء [١] » . (و) بمعنى (مع) كقوله :

١١١٤ – * فلما تفرّقنا كأنّي ومالِكاً لِطُول اجْتماعٍ لم نَبِت ليْلةً مَعَا * [٢]

(و) بمعنى (من) كقول جرير :

١١١٥ – * لنا الْفَضْلُ في الدُّنيا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
ونَحنُ لكم يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَل * [٣]

وقولك : سمعت له صراخاً [٤] . (و) بمعنى (في) نحو: « ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليَوْمِ القيامة [٥] » . « لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إلاّ هو [٦] » (و) بمعنى (بَعْد) نحو : « أَقِمِ الصّلاة لِدُلُوك الشّمس [٧] » . « صوموا لِرُؤْيَتِه ، وأفْطِروا لِرُؤْيَتِهِ » .

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية : (و) بمعنى (عَنْ) مع القول نحو : « وقالَ الّذينَ كَفَرُوا لِلّذين آمَنُوا [٨] » الآية ، أي : عنهم . وليس المعنى أنّهم خاطَبُوا به المؤمنين ، وإلاّ لقال : ما سبقتمونا إليه . قال ابن الصائغ [٩] : وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية ، وجعلها ابن مالك وغيره للتّعليل . وقومٌ للتبليغ ، ومن ذلك : « قَالَتْ أُخرَاهم لأُولاهُمْ رَبّنا هَؤُلاءِ أضلّونا [١٠] » . « وَلاَ أَقُول لِلّذِين

(١) حديث شريف ، والمخاطب به عائشة رضي الله عنها . قال النحّاس : المعنى « مِنْ أجلهم » قال : ولا نعرف في العربيّة « لهم » بمعنى « عليهم » . انظر المغنى ١ : ١٧٨ .
(٢) لمتمّم بن نويرة يرقي أخاه مالكاً .
من شواهد المغنى ١ : ١٧٨ ، والأشموني ٢ : ٢١٨ .
(٣) ديوان جرير ٤٥٧ .
(٤) ط فقط : « صراخ » بالرفع . تحريف .
(٥) سورة الأنبياء ٤٧ .
(٦) سورة الأعراف ١٨٧ .
(٧) سورة الإسراء ٧٨ .
(٨) سورة الأحقاف ١١ .
(٩) في ط « ابن الصباغ » تحريف صوابه في ا ، ب وابن الصائغ قد سبق ذكره ١ : ٣٦ .
(١٠) سورة الأعراف ٣٨ .



تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً [(١)] » .

١١١٦ ــ كضَرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها
حَسَداً ، وبُغْضاً إنـه لَدَمِـيمُ [(٢)]

(و) قال (ابن مالك) في « الخُلاصة » و « الكافية » : (والتّعدية) ومثّل له في شرحها بقوله تعالى : « فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً [(٣)] » ومثّل ابنهُ بقولك : قلت له كذا ، ولم يَذْكُرْهُ في التّسهيل ، ولا شَرْحِهِ بل فيه أنّ اللاّم في الآية لِشِبْهِ التّمليك ، وفي المثال للتّبليغ. قال ابن هشام : والأَوْلى عندي أن يمثّل للتّعدية بنحو : ما أَضْرَب زيداً لِعمروٍ ، وما أضْرَبه لِبَكْرٍ . وقال الرّضيّ الشّاطِبِيّ : لم يذكر أحدٌ من المتقدّمين هذا المعنى لِلاّم فيما أعلم . وأَيضاً فالتّعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروفُ لها ، وإنّما ذلك أمْرٌ لفظِيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِلّ بالوصول بنفسه إلى الاسم ، فيتعدّى إليه بواسطته [(٤)] ، وهذا القصد يشترك فيه جميعُ الحروف ، لأنها وُضِعتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء .

(والتّوكيد) : وهي الزائدة [٣٢/٢] بين المتضايقين نحو : لا أبا لزيدٍ ولا أخاله ، ولا غلام له [(٥)] و

١١١٧ ــ * يَا بُؤْسَ للحَرْب [(٦)] *

---

(١) سورة هود ٣١ .
(٢) نسب لأبي الأسود الدؤليّ . ديوانه ٢٣٢ والمغني ١ : ١٧٩ ، والأشموني ٢ : ٢١٨ .
(٣) سورة مريم ٥ .
(٤) ط : « بوساطته » .
(٥) ط فقط : « ولا غلامي له » .
(٦) قطعة من بيت لعيد بن مالك بن ضبعة جد طرفة ، والبيت بكماله :
يا بؤس للحرْب الّتي وضعت أراهط فاستراحوا
انظر المغنى ١ : ١٨١ .
وقد سقط هذا الشاهد من الدّرر .



والأصح أنّ الجرّ حينئذ بها ، لا بالمضاف ، لأنها أقرب ، أو الفعل المتعدّي ومفعوله كقوله تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ [١] » وقول الشاعر :

١١١٨ – * وملَكْتَ ما بَيْنَ العِراق ويَثْرب
مُلْكاً أجار لِمُسْلِمٍ ومُعَاهد * [٢]

(والتّقْوِيَة) في مفعول عامل [٣] (ناصب واحد) ضَعُف بالتأخير نحو : « للرُّؤيا تَعْبُرُون [٤] » . « للّذِينَ هُمْ لِرَبِّهم يَرْهَبُون [٥] » وبكونه فَرْعاً في العمل نحو : « فَعّالٌ لما يريد [٦] » . « مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم [٧] » . « نزّاعةً للشّوى [٨] ».
قال في شرح الكافية : ولا يُفعل ذلك بمتعدٍّ إلى اثنين ، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعديةُ فِعْل واحدٍ إلى مفعولين بحرْف واحدٍ ، ولا نظيرَ له ، أو في أحدهما لزم التّرجيح بلا مرجّح ، وإيهام غير المقصود ، ووافقه أبو حيّان . قال ابن هشام : والأخير ممنوعٌ لأنه إذا تقدّم أحدُهما دون الآخر ، وزيدت اللام في المقدّم لم يَلْزَم ذلك . وقد قال الفارسِيّ في قوله تعالى : « ولكُلٍّ وجْهَةٌ هو مُوَلِّيها [٩] » بإضافة كُلّ : إنّه من هذا ، والمعنى : اللهُ مولٍّ [١٠] كُلَّ ذي وِجْهة وِجْهَتَه ، وقالوا في قوله :

١١١٩ – * هذا سُراقة للقرآن يَدْرُسُه [١١] *

(١) سورة النمل ٧٢ .
(٢) لابن ميادّة . من شواهد المغني ١ : ١٨٠ . والأشموني ٢ : ٢١٦ .
(٣) ا : « مفعول فاعل » تحريف .
(٤) سورة يوسف ٤٣ .
(٥) سورة الأعراف ١٥٤ .
(٦) سورة هود ١٠٧ .
(٧) سورة البقرة ٩١ .
(٨) سورة المعارج ١٦ .
(٩) سورة البقرة ١٤٨ .
(١٠) ط فقط : « الله مولي » .
(١١) قائله مجهول . من الأبيات الخمسين التي لم يعرف سيبويه قائلها، وعجزه كما في الخزانة ١ : ٢٢٧ . =



إن الهاء [١] مفعول مطلق [٢] ، لا ضمير القرآن [٣] ، وقد دخلت اللاّم في أحد المفعولين المقدم ، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى :

١١٢٠ — * أحجّاجُ لا تعطى العُصاةَ مناهُمُ
ولا اللهُ يُعْطِي للعُصاة مُناها * [٤]

قال : لكنه شاذّ لقوّة العامل . انتهى .

(والأشهر كسرها) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلاّ المستغاث كما سبق (إلاّ مع المضمر [٥]) فالأشهر فتحها (غير الياء) . ومقابل الأشهر [٦] أنّ بَعْضَ العَرَبِ يفتحها مع الظّاهر مطلقاً ، فتقول : المال لَزيدٍ . وبعضهم إذا دخلت على الفعل ، وقرىء : « وما كانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُمْ [٧] » . وخُزاعة تكسرها [٨] مع المضمر وإنما كسرت هي والباء ، وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها ، ولم تكسر الكاف [٩] ، لأنها تكون اسماً أيضاً ، فكان جرّها ليس

= * والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقها ذيبُ *

وانظر تحقيقات البغدادي في هذا البيت ، وإظهار التّحريفات التي وقع فيها الدّماميني وقد جعل ابن هشام في المغني ١ : ١٨٢ عجزه :

* يُقَطّعُ اللّيْلَ تسبيحاً وقرآنا *

مع أنّ هذا العجز صدره :

* ضَحوا بأشْمَط عنوانُ السُّجودِ به *

وهو لحسّان بن ثابت . انظر ديوانه ٢٤٨ . وسيبويه ١ : ٤٣٧ ، ومقدّمتان في علوم القرآن ٢٨٣ .

(١) « الهاء » سقطت من ب .
(٢) « مطلق » سقطت من ا .
(٣) فهي راجعة : « للدّرس » .
(٤) من شواهد المغني ١ : ١٨٢ .
(٥) أ ، ب : « لا مع مضمر » .
(٦) ط فقط : « مقابل للأشهر » .
(٧) سورة الأنفال ٣٣ .
(٨) ط : « يكسرها » بالياء .
(٩) أيْ من كلمة : « لك » .

بالأصالة [١] ولئلا تلبس بلام الابتداء [٢] ونحوها ، وبقيت في المضمر على الأصل ، لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره ، ولم يعوّل في الظّاهر على الفرْق بالإعراب ، لِعَدم اطّراده إذْ قد يكون مبنيّاً ، وموقوفاً عليه [٣] .

[لعلّ]

(لعل والجرّ بها لغة) عقيلية ، حكاها أبو زيد والأخفش والفرّاء ، قال شاعرهم :

١١٢١ — * لعلّ أبي المِغْوار منك قَرِيبُ [٤] *

(وقد أنكرها قومٌ) منهم الفارسِيّ ، وتأوّل البيت على أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار [منك] جوابٌ قريبٌ [٥] ، فحذف موصوف « قريب » ، وضمير الشأن ، ولام لَعلّ الثّانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجَرّ ، ومن ثَمّ كانت مكسورة . ومَنْ فَتحَ فهو على لغة : المالُ لزَيدٍ ، وهذا تكلّف كثير مردودٌ بنقْل الأئِمّة .

(وفيها حينئذ) أيْ إذا جرَّت فَتْحُ الآخر وكسرهُ كما ذكر ، (مع حذف

---

(١) ط : « ليس بالإضافة » تحريف .

(٢) تعليل لكسرها مع الظاهر . قال ابن يعيش : « وإنما كسرت مع الظاهر للفرْق بينها وبين لام الابتداء . انظر ابن يعيش ٨ : ٢٦ .

(٣) يوضّح ابن يعيش ٨ : ٢٦ هذا المعنى فيقول :

« فإن قيل : الإعراب يفصل بينهما إذْ يخفض ما بعد لام الملك ، ويرفع ما بعد لام التأكيد ، قيل : الإعراب لا اعتداد بفصله ، فإنه قد يزول من الوقف ، فيبقى الإلباس إلى حين الوصل »

(٤) لكعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار . وصدره :

* فقلت ادْعُ أخرى وارْفع الصّوْتَ جَهْرةً *

المغنى ١ : ٢٢٢ ، والخزانة ٤ : ٣٧٠ ، وشرح شواهد المغنى ٦٩١ .

(٥) في ط : « جوابه قريب » .

ومن ا ، ب : « لأبي المغوار جواب قريب » وزيادة : « منك » يقتضيها الأسلوب كما نصّ عليها المغنى ١ : ٢٢٢ إذ يقول : « لأنه يحتمل أن الأصل : لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب » .



الأوّل ودونه) أي علَّ ، ولعلَّ .

(وحكم محلّها ومجرورها كرُبَّ) فالأصحّ أنها تتعلّق بالعامل ، وقيل : لا (١) ، تنزيلاً لها منزلة الزائد ، وأنَّ محلَّ مجرورها على حسب ما بعدها ، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء ، وقريبٌ (٢) خبره .

(لعا (٣) بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها . قال الفراء : وفي خبرها الرّفع والنصب (٤) .

[لولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُرَّ نحو : لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاه ، قال :

١١٢٢ — * وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى (٥) *

وقال :

---

(١) « لا » سقطت من ا .

(٢) ط : « وقريباً » بالنصب ، تحريف .

(٣) كلمة : « لعا » سقطت من ط فقط .

(٤) في ط فقط : « وفي خبرها الرّفع والنصب بيض » بزيادة كلمة : « بيض » وهي كلمة لا معنى لها في العبارة : ولعلّ الناسخ فصل بين نهاية الحديث عن : « لعلّ » وبدء الحديث عن « لولا » فعبّر الطابع عن هذا الفصل بكلمة : « بيض » المحرّفة عن : « بياض » .

(٥) ليزيد بن الحكم ، وتمامه :

* بأجْرامِهِ مِنْ قُنّةِ النّيِق مُنْهوِي *

سيبويه ١ : ٣٨٨ ، وأمالي ابن الشحيريّ ٢ : ٢١٢ ، وأمالي القالي ١ : ٦٨ ، والخزانة ٢ : ٤٣٠ والأشموني ٢ : ٢٠٦ . وفي بعض المراجع السابقة : « قلّة » باللام مكان : « قنّة » ومعناهما واحد .



١١٢٣ ـ • لَوْلاكَ في ذَا العامِ لم أحْجُجِ [١] •

وقال :

١١٢٤ ـ • لَوْلاكُمُ ساغَ لَحْمي عِنْدها ودمي [٢] •

وقال :

١١٢٥ ـ • ولَوْلاهُ ما قَلَّتْ لديَّ الدَّراهِمُ [٣] •

وقال :

١١٢٦ ـ • ولَوْلاهُمُ لَكُنْتُ كحُوتِ بَحْرٍ [٤] •

فقال سيبويه والجمهور (موضعه جرّبها) واختصت به كما اختصت « حتّى » و « الكاف » بالظاهر . قالوا : ولا جائز أن يكون مرفوعاً ، لأنها ليست ضمائر رفع ، ولا منصوباً ، وإلاّ لجاز وصلُها بنون الوقاية مع ياء المتكلّم كالياء المتّصلة

(١) لعمر بن أبي ربيعة ، وصدره :

• أومَتْ بِعَيْنَيْها من الهَوْدَجِ •

ديوانه ٨٠ ، والخزانة ٢ : ٤٢٩ ، وليس في الدّرر ٢ : ٣٣ صدْر لهذا العجز ، ولم ينسبه إلى عمر ، بل قال : الأشبه أن يكون من ميميّة للعرجيّ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ . وصدره :

• أسْمَعْتُكُمْ يوم أدْعوني مُرَبَّأةً •

(٣) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٣٣ ، وصدره :

• خليليَّ إنَّ العامِريَّ لغارمٌ •

(٤) لعبد الرحمن بن حسّان ، وتمامه :

• هوى في مُظْلِمِ الغَمَراتِ داجي •

من شواهد المُمْتِعِ في التصريف ١ : ٣٨٢ .



بالحروف ولأنه كان حقها أنْ تجرّ الاسم مطلقاً ، لكن منع من ذلك شبهها [١] بما اختصّ بالفعل من أدوات الشّرْط في ربط جملة بجملة [٢] ، فأرادوا التنبيه [٣] على مُوجِب العمل ، فجرّوا بها المضمر . (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفعٌ) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في : أنا كأنت ، وأنت كأنا .

(ولولا) غَيْرُ جارّة ، لأن المُضْمَر فرْعُ الظّاهر ، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرْع ؟ وما قيل : من أنها مختصة بالاسم [٤] ممنوع ، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائيّة .

(و) قال (المبرّد) [٢/٣٤] : هو (لَحْنٌ) [٥] . ورُدَّ باتّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب .

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرّفع نحو : لولاك وزيدٌ ، لأنها لا تجر الظّاهر [٦] .

وخرج بالامتناعيّة : التّحضيضيّة فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة [٧] .

[متى]

(متّى والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى مِنْ) كقوله :

---

(١) ط فقط : « تشبيهاً » . (٢) « بجملة » سقطت من ط .

(٣) ط : « فالرابط الشبيه » مكان : « فأرادوا التنبيه » تحريف ، صوابه من ا ، ب .

(٤) « بالاسم » سقطت من ط . (٥) أي الجرّ بلولا لحنْ .

(٦) والضمير المجرور بها عند سيبويه والجمهور موضعه رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . المغنى ١ : ٢١٦ .

(٧) أي الفعل المضارع أو ما في تأويله نحو : « لَوْلاَ تَسْتَغْفِرونَ الله » سورة النمل ٤٦ ؛ « لَوْلاَ أَخرْتني إلى أَجَلٍ قَريبٍ » سورة المنافقون ١٠ .
انظر في هذا الموضع المغني ١ : ٢١٦ .

١١٢٧ – * شَرِبْن بماء البَحْر ثم تَرَفَّعَت   متى لُجَج خُضْر لَهُنّ نَئِيجُ * [١]

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حكى وضعتُه متى كُمِّي [٢] أي : وسطه .

وإذا كانت بمعنى : « وسط » فهي اسم أو « مِنْ » [٣] فحرف. جزم به ابن هشام وغيره .

[منْ]

(مِنْ) مبنيّةٌ على السّكون، مكسورةُ الأوّل . قال ابن درستويه : وكان حقّه الفتح ، لكن قُصِدَ الفرْقُ بينها وبين مَنْ الاسميّة .

(قال الكسائي والفرّاء : أصلها مِنَا [٤]) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلاّ بقوله :

١١٢٨ – بذلنا مارنَ الخَطّي فيهِم   وكُلَّ مُهنّدٍ ذكَرٍ حُسامِ

مِنَا إن ذرّ قرْنُ الشّمس حتى   أغاب شريدهُمْ قترُ الظّلامِ [٥] .

قال : فردّ « مِنْ » إلى أصلها ، لما احتاج إلى ذلك ، فعلى هذا هي ثلاثيّة .

(١) لأبي ذؤيب الهُذلي . ديوان الهذليين ١ : ٥١ وروايته : « تروّت » مكان : « شربن » وانظر الأشموني ٢ : ٢٠٥ .

(٢) ا : « موضعها متى كمه » ومن ب ، ط : « وضعها متى كمه » والعبارة المحليّة كما جاءت من المغني ٢ : ٢١ : « وضعته حتى كُمّي » .

(٣) أي « أو » بمعنى : « مِنْ » مثل : « أخرجها متى كمّه » أي منه . المغني ٢ : ٢١ .

(٤) على وزن « إلى » .

(٥) لبعض بني قضاعة كما في الدرر ٢ : ٣٤ . وفي ط : « إن رد قرن الشمس » بالراء والدّال و « قبر الظلام » بالباء ، وكلاهما تحريف .



والجمهور أنّها ثنائيّة ، وأوّلوا البيت على أن « مِنا » مصدر مَنَى يمنى إذا قـدّر [١] ، استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، أي : تقدير إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشّمس ، وموازنته إلى أن غربت . (و) قال (ابن مالك : هو لغة) لبعض العرب. (و) قال (أبو حيّان : ضرورةٌ) .

(لابتداء الغاية مطلقاً) ، أيْ مكاناً [٢] ، وزماناً ، وغيرهما نحو : « من المَسْجِد الحرام [٣] » . « أُسِّسَ على التَّقْوى مِنْ أوَّلِ يَوْم [٤] » « مطرنا من الجمعة إلى الجمعة » ... «خَلَقْناكُمْ مِنْ تُرابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ [٥] » . الآية ... « من مُحَمَّدٍ رسول الله إلى هِرَقْل » .

(وخصّها البصريّة) إلا الأخفش والمبرّد ، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان . قال ابن مالك : وغير مذهبهم هو الصّحيح لصحّة السماع بذلك ، وكذا قال أبو حيان ، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد .

وقال الرّضِيّ : المقصود من معنى الابتداء في « مِنْ » أن يكون الفعل المعدّي بها شيئاً مُمْتَدّاً [٦] كالسّير ، والمشي ، ويكون المجرور بِمنْ الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة . أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ [٧] نحو : تبرّأتْ من فُلان وخرجت من الدّار ، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال

(١) في اللسان « منى » : المنى بالياء ــ القدر قال الشاعر :

* دريْتُ ولا أدْري منَى الحدَثان *

مناه الله يمنيه : قدّره .

(٢) « مكانا » سقطت من ا .

(٣) سورة الإسراء ١ .

(٤) سورة التّوبة ١٠٨ .

(٥) سورة الحجّ ٥ .

(٦) ا : « متحدا » تحريف .

(٧) ا : « المتحد» تحريف .



ولو بأقلّ خَطْوَة وليس : « التأسيس [١] » في الآية حدثاً ممتداً ، ولا أصلا له ، بل هو حدث واقع فيما بعد « مِنْ » فهي بمعنى « في » ، ثم قال : والظّاهر مذهب الكوفيين إذ [٢] لا منع من قولك : نمتُ من أول الليل إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال . قال : وضابطها أن يحسن في مقابلتها « إلى » أو ما يفيد فائدتّها نحو : أعوذ بالله منك ، إذْ المعنى : التجيء إليه ، فالباء أفادت معنى الانتهاء .

(والتبعيض) : وهي التي تسدّ : « بعض » مسدّها نحو : « مِنْهُم مَنْ كَلّم اللهُ [٣] » . وقرأ ابن مسعود : « حتّى تُنْفِقُوا بَعْض ما تُحِبّون [٤] » . (والتّبيين) للجنس ، وكثيراً بعد « ما » ، و « مهما » [٥] وهما بها أَوْلى ، لإفراط إبهامها نحو: « ما يَفْتَح اللهُ للنّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ [٦] » . « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنْسِهَا [٧] » . « مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آية [٨] » .

ومن وقوعها بعد غيرهما : « ويَلْبَسُون ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ [٩] » . « فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثَانِ [١٠] » .

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعيض : المبرّد والأخفش الصّغير ، وابن السرّاج ، والجُرجاني والزمخشريّ ، وقالوا : هي للابتداء .

وأنكر الثاني أكثر المغاربة . وقالوا في الآية الأولى : هي للتبعيض ، وفي الثّانية

---

(١) من قوله تعالى : « أُسِّس على التّقْوى » الآية السابقة .

(٢) ط : « إذا » تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٤) سورة آل عمران ٩٢ .

(٥) ا : « ما يقع بعدها ما ، ومهما » تحريف .

(٦) سورة فاطر ٢ .

(٧) سورة البقرة ١٠٦ .

(٨) سورة الأعراف ١٣٢ .

(٩) سورة الكهف ٣١ .

(١٠) سورة الحجّ ٣٠ .

للابتداء . والمعنى : فاجتنبوا مِنَ الرّجس والأوثان ، وهوعبادتها ، وكذا قال الزّمخشري.

قال الرّضيّ : وهو بعيد ، لأنّ الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له . (قال ابن مالك : وللتّعليل) نحو « مما خطيئاتهم أغرقوا »[1] . (والبَدَل) وهي التي يصلح محلها لفظ : بدل نحو : « أرَضيتُمْ بالحياة الدُّنيا مِنَ الآخِرَة [2] » « لجعلنا منكم ملائكَةً في الأرض يَخْلفُون [3] » . « ولا يَنْفع ذا الجَدّمنك الجَدّ » أي بَدَلُك. (والفصل) : وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو : « والله يَعلمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِح [4] » . « حتى يَميزَ الْخَبيثَ من الطّيِّب [5] » . ورُدَّ بأن الفَصْلَ مستفادٌ من العامل ، وهو : العلم ، وماز ، وأنّ الظّاهر كونُها للابتداء أو المجاوزة . (وبمعنى عن) نحو : « قَدْ كُنّا في غَفْلَةٍ مِنْ هذا [6] » « فويلٌ للقاسية قُلُوبُهم مِنْ ذِكْر الله » [7] . (و) بمعنى (على) نحو : «ونَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْم»[8] . (و) بمعنى (الباء) نحو : « يَنْظُرونَ مِنْ [٣٥/٢] طَرْفٍ خَفِيّ [9] »

(و) قال (الكوفيّة : و) بمعنى (في) نحو « إذا نُودِيَ للصّلاة مِنْ يَوْمِ الجُمُعَة [10] » . (و) بمعنى (إلى) نحو : رأَيْتهُ من ذلك الموضع ، فجعلتُهُ غايةً لِرُؤْيتك ، أي مَحَلاً للابتداء والانتهاء، وقربت منه ، أيْ إليه . (قيل : و) بمعنى

(١) سورة نوح ٢٥ . وفي النسخ الثلاث « مما خطاياهم » وقراءة حفص : « مما خطيئاتهم » والقراءة الأولى الـتي ذكرها السّيوطيّ هي قراءة أبي عمرو ، فقد كان يقرأ : « خطاياهم » على جمع التكسير . وقال : إنّ قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلا خطيئات بل خطايا .
انظر الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٢٥ . ط أولى .

(٢) سورة التوبة ٣٨ .
(٣) سورة الزخرف ٦٠ .
(٤) سورة البقرة ٢٢٠ .
(٥) سورة آل عمران ١٧٩ .
(٦) سورة الأنبياء ٩٧ .
(٧) سورة الزمر ٢٢ .
(٨) سورة الأنبياء ٧٧ .
(٩) سورة الشّورى ٤٥ وفي ط : « ينظرون إليك من طرف خفي » تحريف .
(١٠) سورة الجمعة ٩ .



(عند) . قاله أبو عُبَيْدة نحو : « لنْ تُغْنِي عنهم أمْوالُهُم ولاَ أَوْلادُهُم من الله شَيْئاً [١] » . قيل : (و) بمعنى (ربّما) إذا اتصلت مع « ما » قاله السّيرافِيّ ، وابن خروف وابن طاهر ، والأعْلَم كقوله :

١١٢٩ – *وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً

على رأسه تُلْقى اللّسان مِن الفَمِ * [٢]

والأكثرون ، قالوا : إنها في الأمثلة كلّها ابتدائية .

[تنبيه]

(تنبيه) علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحدٍ لكُلّ حَرْف أن مَذْهَبَهُم : أن أحرف الجرّ لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزْم كذلك . وما أوْهَم ذلك ، فإمّا مؤولٌ تأويلاً يقبله اللّفظ أو على تضمين الفِعْل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ، أو على النّيابة شذوذاً ، والأخير محمل [٣] الباب كله عند غيرهم بلا شُذوذ ، وهو أقَلُّ تَعَسفاً .

[زيادة مِنْ]

(وتزاد) للتّنْصيص على العموم من نكرةٍ لا تختصّ بالنّفي نحو : ما جاءني من رَجُلٍ ، وللتوكيد . (قال الأخفش) من البصريّة ، (والكِسائيّ وهِشام)[٤] من الكوفيّة (مطلقاً) أيْ في النفي والإيجاب ، والنّكرة والمعرفة ، واخْتاره في التّسهيل وشرحه ،

(١) سورة آل عمران ١٠ .

(٢) لأبي حيّة النميريّ . انظر المغني ٢ : ١٠ . والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

(٣) ا : « والأخيرة محل الباب لحمله عند غيرهم » ، ب : « والآخرة محل الباب لحمله عند غيرهم » ط : « والأخير يحل الباب كله عند غيرهم » الصواب من التصريح ٢ : ٥ حيث يقول بعد نقله النّص بأكمله : « وهذا الأخير محمل الباب كله » .

(٤) « هشام » سقطت من ا .



قال لصِحّة السّماع بذلك كقوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (١) » . « ولقد جَاءَكَ من نبإِ المُرْسَلين (٢) » . وحديث : « إنّ من أشد النّاس عَذاباً يَوْمَ القيامة المصوِّرُون » وقول الشاعر :

١١٣٠ — * وكنْتُ أرى كَالْمَوْتِ مِنْ بين ساعةٍ
فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشْرُ * (٣)

أي ، وكنت أرى بين ساعة كالموت ، وقوله :

١١٣١ — * ويكثرُ فيه مِنْ حَنِين الأباعِرِ (٤) *

(و) قال (بعضُهم) أي الكوفيّة : (في نكرة) مَنْفِيّة كانت أم موجبة سمع : « قد كان مِنْ مطرٍ » .

(و) قال قَوْمٌ منهم الفارسِيّ : (في نكرة شرط) كقوله :

١١٣٢ — * ومَهْما تَكُنْ عند امْرِىءٍ من خَلِيقة
وإنْ خالها تَخْفَى على النّاسِ تُعْلَم * (٥)

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نَفْي) بأي حرف كان من حروفه (أو نَهْي) نحو : « مَا لَكُمْ مِنْ إله غَيْرُهُ (٦) » . « ما تَسْقُطُ مِنْ ورَقَةٍ إلاّ يَعْلَمُها (٧) » لا تَضْرِبْ مِنْ أحدٍ ، (أو استفهام بهل) نحو : « هَلْ ترَى مِنْ

(١) سورة الأحقاف ٣١ .
(٢) سورة الأنعام ٣٤ .
(٣) من قصيدة لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي كما في الدّرر ٢ : ٣٥ .
(٤) قائله مجهول . وصدره :
* يَظَلّ به الحِرْباءَ يَمْثُلُ قائماً *
انظر الدرر ٢ : ٣٥ .
(٥) لزهير بن أبي سلمى من معلّقته المشهورة .
(٦) سورة الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، وغير ذلك .
(٧) سورة الأنعام ٥٩ .



فُطور [١] » . (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات ، كَيْفَ ونحوها ، إذْ لم تحفظ ، قاله أبو حيّان (قال أبوحيان) (في الارتشاف) : (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظرٌ) ولا أحفظه من كلام العرب . وظاهر كلام شيخه الرّضي الشاطِبِيّ : الإلحاق ، لأنه قال : لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كأيْنَ ، ومَتى ، بل مع هَلْ ، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنّفي . ثم الجمهور أوّلوا ما استدلّ به الأوّلون بأن التقدير : بَعْضَ ذُنُوبِكُمْ ، ولقد جاءك نَبأ مِنْ نبأ ، فحذف الموصوف أو هو ، أي جاء من الخبر كائناً مِنْ نبأ ، أو القرآن وما بعده حال . وقد كان هو : أي كائِنٌ من جنس المطر ، أو قصد به الحكاية كأنه سئل : هل كان من مطر ، فأجيب على نمطه [٢] ، وأنه من أشَدّ الناس ، أي الشأن . وقس [٣] عليه .

[تنبيه]

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني : أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً به ، أو مبتدأ ، كما مثلت [٤] ، قال : وأهمل أكثرهم هذا الشرط ، فيلزمهم زيادتها في الخبر ، والتمييز والحال المنفيّات ، وهم لا يجيزون ذلك [٥] . انتهى . وقد سبقه إلى معناه الرّضِيّ الشّاطبِيّ ، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره . (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً) .

وقال عليّ بن سليمان (الأخفش الصغير : ابتداء) للغاية [٦] قال : كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع ، ثم عرض أن يقتصر به عليه .

(وتنفرد) مِنْ (بجربَلَه) كحديث البخاري : « عن أبي هريرة يقول الله :

---

(١) سورة الملك ٣ .
(٢) ا : « على لفظه » .
(٣) ط : « ومن عليه » تحريف .
(٤) أ : « كما مثلنا » .
(٥) المغني ٢ : ١٧ .
(٦) ط فقط : « ابتداء الغاية » .



أَعْدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعتْ ، ولا خطر على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما اطّلعتم عليه [1] » والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث « من بَلْهَ » بفتح الهاء مبنيّة .

(وجرَّ عند) نحو : « رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا [2] ». قال الحريريّ وغيره : وقول العامّة : ذهبت إلى عنده [3] ، وقول بعض المريدين :

١١٣٣ – * كل عندٍ لك عندي لا يساوي نِصْفَ عندي [4] *

لَحْنٌ

(و) يَجُرّ (مَعَ) قرىء . « هذا ذِكْرٌ مِنْ معي [5] » وحكى سيبويه : ذهبت مِنْ مَعِه .

(و) يجر [6] (لدن) نحو : « وحنَاناً [٢/٣٦] مِنْ لدُنّا [7] . (و) يجرّ (قَبْل وبَعْد) نحو : « للهِ الأمْرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعْدُ [8] ». (و) يجرّ (عن ، وعلى) كقوله :

---

(١) في مسند ابن حنبل (باب الزهد) ٣٩ : « ومِنْ بَلْه ما قد اطلعتم الله عليه اقرءوا » وفي ط : « ما اطلقتم » بالقاف تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٥ .

(٣) لأن جرّها بـ« مِنْ » خاصّة .

(٤) هي ظرف غير متمكّن إلاّ في موضع واحد ، وهو أن يقول القائل لشيء بلا علم : هذا عندي كذا ، وكذا . وفي قول المريد : « كل عند لك » الخ جعلها متصرّفة ، وهذا هو سرّ اللحن . وقد روي هذا القول في الهمع على أنه نصّ نثريّ مع أنه بيت شِعْر ورد في « درّة الغوّاص » ٢٥ ولم يذكره صاحب الدّرر في الشواهد .
وفي ا : « كل عبد » بالبـــاء تحريف ، وفي ب « لا يساوي نصفه » بالهاء تحريف ، صوابه في ا ، ط ، ودرّة الغوّاص .

(٥) سورة الأنبياء ٢٤ .

(٦) من قوله : « ويجرّ لدن » إلى قوله : « ويجرّ قبل وبعد » سقط من ا ، ب .

(٧) سورة مريم ١٣ .

(٨) سورة الرّوم ٤ .



١١٣٤ — * مِنْ عن يمينى مرّةً وأمامي [١] *

وقوله :

١١٣٥ — * مِنْ عليه بَعدما تَمّ ظِمْؤُها [٢] *

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانبٍ ، وفَوْق (مبنيّان على الأصَحّ) وبه جزم ابن الحاجب . قال : لحصول مقتضى البناء ، وهو مشابهة الحرْف في لفظه ، وأصل معناه . ونقل أبو حيّان عن بعض أشياخه : أنّهما مُعربان ، ولا ينافي ما رجّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لِعدم العلّة هناك إذْ لا حرف حينئذ بمعناها تُشْبَّه به ، ولذا حكى بعضهم الاتّفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية [٣] الخلاف هنا .

(وقال الكوفيّة : حرفان) بقيا على (حرْفيّتهما). (قالوا) أيضاً : (وتدخل مِنْ (على كل) حرف (جارّ إلاّ مِنْ ، واللاّم ، والباء ، وفي .

وسُمِــع جرّ عن بعلى) في بيت واحد ، وهو قوله :

١١٣٦ — * على عن يميني مرّت الطّيرُ سُنّحاً [٤] *

(١) سبق ذكره رقم ٦١١ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيليّ وهو قطعة من بيت في وصف قطاة وفرخها ، والبيت بتمامه :

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءِ مجهل

المغني ١ : ١٢٨ ، والخزانة ٤ : ٢٥٣ ، والأشموني ٢ : ٢٢٦ .

(٣) ط فقط : «مع حكايته» .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وكيف سُنُوحٌ واليَمينُ قطيعُ *

وسنّح : جمع سائح ، وكانت العرب تتفاءل بالطبور السنّح ، وقالوا : «من لي بالسّانح بعد البارح ، أي بالمبارك بعد الشؤم» .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٠ .



والأصَحّ أنّها : أي مِن (في قبل وبعد) ابتدائيّة ، وهو قول الجمهور . واستشكل بأنّها لا تَرِدُ عندهم للزمان ، وأجيب بأنّهما غير متأصِّلين في الظرفيّة ، وإنما هما في الأصْل صفتان للزّمان ؛ إذ أصل جِئْتُ قبلك : جئت زماناً قَبْلَ زَمِن مَجِيئِك ، فجعل [1] ذلك فيهما . وقال ابن مالك وجماعة : هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب .

(و) الأصحّ أنها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرو ؛ لابتداء الارتفاع ، وشرٌّ منه لابتداء الانحطاط ؛ إذْ لا يقع بَعْدها « إلى » .

وقال ابن مالك وابن ولاّد : للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيدٌ عَمْراً في الفضل أو الشّر ، أي ابتداء التّفضيل منه ، قال ابن هشام [2] : ولو صَحّ ذلك لوقع موضعها « عن » .

(قال الزّمخشري) في الكشّاف (والطِّيبيّ [3]) في حاشيته : (وتَرِدُ) مِنْ (اسْماً مفعولاً) كقوله تعالى : « فَأَخْرَج به مِنَ الثّمرات رِزْقاً لَكُمْ [4] » أعرب من [5] مفعولاً لأخرج ، ورزقاً مفعولاً لأجله . قال : وكـذا حيث كانت للتّبعيْض فهي في موضع المفعول به . قال الطيِّبي : وإذا قدّرت « مِنْ » مفعولاً كانت اسماً « كعن » في قوله : مِنْ عَنْ يَمينه .

---

(١) ب : « فهل ذلك فيهما » ط : « فيهمل ذلك فيهما » وكلاهما تحريف . الصواب في أ .

(٢) ط : « قال ابن هشام قال » بزيادة : كلمة : « قال » تحريف .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطّيبيّ بكسر الطاء . صنّف : شرح الكشاف ـ التبيان في المعاني والبيان ـ وشرحه ، شرح المشكاة . مات ٧٤٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٢ .

(٥) « من » سقطت من ا .



[تنبيه]

(تنبيه) : تَرِدُ « إلى » أيضاً اسماً بمعنى النّعمة ، وجمعه : الآلاء و « في » اسْماً بمعنى « الفم » مجروراً ، « وكي » اسماً مختصراً من « كيف » كما قيل في سوف : سَوْ ، ومتى اسماً بمعنى : وسط كما تقدم .

(ومرَّتْ أَحْرُفُ في) مَبْحث (الاستثناء) وهي : بَيْدَ ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وبله . (و) في (الظروف) وهي : مذ ومنذ ، ومع ، على خُلْف وتفصيل ، فأغْنَى عن إعادتِها هنا .

[حذف الجار وإبقاء عمله]

(مسألة : لا يحذف الجارُّ ، ويَبْقى عملُهُ اختياراً) ، وإن وقع فضرورة كقوله :

١١٣٧ – *إذا قيل: أيُّ النّاسِ شَرّ قبيلة أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ* (١)

وقوله :

١١٣٨ – *وكريمةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلَفْتُه حتى تَبذَّخ فارْتقى الأعلامِ* (٢)

أَيْ : إلى كُليب ، وفي الأعلام ، أو نادرٌ لا يقاس عليه كحديث البخاريّ : « صلاةُ الرّجل في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وسُوقه خمسٍ وعشرين ضِعْفاً (٣) » أيْ بِخَمْسٍ (إلاّ مع كم) كما تقدّم في مبْحث التّمييز .

---

(١) للفرزدق يهجو جريراً . ديوانه ٥٢٠ ، والمغني ١ : ٦ ، والأشموني ٢ : ٢٣٣ .

(٢) قائله مجهول . الأشموني ٢ : ٢٣٤ . وألَفْتُه بفتح الهمزة واللام : أعطيته ألْفاً من باب : ضرب . وفي النسخ الثلاث : « تبدخ » بالدّال ، تحريف .

(٣) رواية البخاريّ في صحيحه ج ١ ص ٨٧ باب الأذان : « صلاة الرّجل في الجماعة تضعّفُ على صلاته في بيته وفي سوقة خمساً وعشرين ضِعْفاً » وعلى هذه الرواية لا يصلح الحديث للاستشهاد .



(أو رُبَّ بعد) الفاء و (الواو العاطفةِ كثيراً) جداً حتّى قال أبو حيّان : لا يحتاج إلى مثال فإنّ [1] دواوين العرب ملأى منه . والتأويل قليل [2] :

كقوله [3] :

١١٣٩ — • فمثلِكِ حبلى قد طرقْتُ ومرضعٍ [4] •

١١٤٠ — • بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاج قَتَمُهْ [5] •

(وقيل : الجرّ بالثلاثة) أي : الواو ، والفاء ، وبَلْ . أمّا الأول : فقاله المبرّد والكوفيّة ، قالوا : ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويَدُلّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤبة :

١١٤١ — • وقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقَنْ [6] •

---

(١) في ط فقط تحريف واضح فقد جاء فيها : « لا يحتاج إلى خمس وعشرين مثالاً » ولعلّ الناسخ كرّر ذكر : « خمس وعشرين » السابقة في الحديث سهواً ، والصواب من ا ، ب .

(٢) « والتأويل قليل » سقطت من ب .

(٣) « كقوله سقطت من ب» ، ط .

(٤) لامرىء القيس من معلّقته المشهورة ، وعجزه :

• فألهيتها عند ذي تمائمَ مُحْوِل •

(٥) لرؤبة ، وعجزه :

• لا يُشْتَرى كتّانُهُ وجَهْرَمُه •

الأشموني ٢ : ٢٣٢ .

والفجاج : جمع فجّ . وهو الطريق الواسع . والقتام : الغبار . وفي أ : « صمه » مكان : « قتمه » تحريف . وفي ب : « بله » مكان « بلد » تحريف وفي ط : « مثل العجاج » بالعين ، تحريف .

(٦) لرؤبة بن العجاج . ديوانه ١٠٤ وعجزه :

• مُشْتَبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ •

من شواهد المغني ٢ : ٢٤ ، والخزانة ١ : ٣٨ .



فليست عاطفةً . ورُدّ بأنها لو كانت بمنزلة « رُبَّ » ، وليست عاطفة لدخل عليها واوُ العطف ، كما يدخل على رُبّ ، ولا يقال : كرهوا اتّفاق اللفظين ، لأنهم أدخلوها على واو القسم . وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عَطْفِه (١) على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة :

١١٤٢ — * دع ذا ، وعدّ الْقَوْلَ في هَرِمٍ (٢) *

فأشار بـ « ذا » إلى ما في نفسه ، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المغني لابن هشام نَقْلاً عن المبرّد في « الفاء » ، وعن بَعْضِهم في « بل » . وفي الارتشاف نقلاً عن بعضهم فيهمَا ، لكن ابن مالك وابن عصفور [٣٧/٢] وغيرهما قالوا : لا خلاف في أن الجرّ فيهما بِرُبَّ محذوفة ، لا بهما ، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل ، وادّعى الرّضِي أن الجرَّ بربَ محذوفة بعد الثّلاثة خاصٌ بالشِّعْر .

(قيل) : وتجرّ رُبّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب « الكافي » ، قال : وسبب ذلك : أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعةٌ في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجرّ بها محذوفة (دُونها) أي : دون الحروف المذكورة (أقلّ) كقوله :

١١٤٣ — * رسمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ (٣)

(قال ابن مالك : أو غيرها) أي غير رُبَّ قد تجرّ محذوفاً . (في جواب ما يضمر مثله) كزيدٍ في جواب مَنْ قال : بِمَنْ مَرَرْت ؟ . وبلى زيدٍ ، لِمَنْ قال :

---

(١) ط : « لإمكان عطف » بدون ضمير .

(٢) تمامه :

* خير البداة وسيد الحضر *

وفي ط : « القوم » مكان : « القول » : تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٩٨٧ .



ما مَرَرْتُ بأحدٍ ، ومنه حديث [١] : « أقربَهُما منك باباً » لمن قال : « فإلى أيهما أُهدي [٢] ؟ . (أو في معطوفٍ عليه) [٣] أي على ما تضمنه بحرف (متّصل) نحو : في الدار زيد ، والقَصْرِ عمرو ، أي : وفي القصر ومنه : « وفي خَلْقِكُم وما يَبُثّ مِنْ دابّةٍ آياتٌ لِقَوْم يُوقِنُونَ . واختِلافِ اللّيل [٤] والنهار » الآية . (أو منفصلاً بلا) كقوله :

١١٤٤ — * مَا لِمُحب جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ولا حَبيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا [٥]

(أوْلوْ) كقوله :

١١٤٥ — * متى عُدْتُمْ بنا ولو فئةٍ مِنّا [٦] *

وإنْ كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم : آتني بدابّة ولو حِماراً .

(أو) في (مقرون بعده) أي بَعْدَ ما تضمنته [٧] (بالهمزة) نحو : أزيد بن

(١) في ط فقط : « قولك » تحريف .

(٢) ط فقط : « أهوى » بالواو تحريف .

(٣) ط : « أو معطوفاً عليه » .

(٤) سورة الجاثية ٤ ، ٥ .

(٥) رجز قائله مجهول .

وفي ا : « ما لحب جلد أن هجراه ولا حبيب رافة متحيرا

تحريف . وفي ب : « أن هجرا » ، و « رأفته منجبرا » تحريف . وفي ط : « فاعجب ... أن هجرا . أولا حبيب رأفة مجيراً » تحريف .

صواب ذلك من الأشموني ٢ : ٢٣٤ .

(٦) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٤ .وعجزه :

* كُفيتمْ ولَمْ تَخْشَوْا هَواناً ولا وَهْنا *

وفي ا ، ط : « ولوفية » بالياء تحريف .

(٧) ط : « أي بعد ما تضمره » .



عمرو ؟ في جواب : مررت بزيد .

(أو هلاّ) نحو : هلاّ دينارٍ ؟ في جواب : جئت بدرهمٍ ، حكاهما الأخفش .

أو إذا ، والفاء (الجزائيّتين) نحو: مررت برجل صالح إلاّ صالحٍ فطالحٍ ، حكاه يونس [1] أي إلاّ أمرّ بصالح فقد مررت بطالح . وفي الصّحيح : « من كان عنده طعامُ اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربعةٍ فخامس ، أو سادس ». قال في التّسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في الصّورة الأولى لقول العرَب : خيرٍ بالجر ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأيّ حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى [2] ، وجواز الجرّ أولى ...

قال أبو حيّان : وينبغي أن يتثبّت في جواز هذه الصور ، لأنّ أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار ، وإبقاء عمله إلاّ إذا عوّض منه ، وذلك في باب كم والقسم ، وجعلوا قول العرب [٣٨/٢] « خير [3] » من الشّاذّ الذي لا يُقاسُ عليه ، وقد صرّح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجارّ بعد الهمزة ، فيقال : أبزيدٍ ؟ في جواب : مررت بزيد . انتهى .

(وقال سيبويه : أو الباء [4]) .

---

(١) « يونس » سقطت من ط .

(٢) ط : « أقرب » مكان : « أقوى » .

(٣) أي قولهم : « خيرٍ » لمن قال : كيف أصبحت ؟

(٤) أي من المواضع التي يجوز حذف الجار فيها وإبقاء عملها الباء وذلك لأن سيبويه كما يقول الأشموني ٢ : ٢٣٥ : « جعل إضمار هذه الباء بعد إن مثل : امرر بأيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ أسهل من إضمار « ربّ » بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده » .



[تنبيه]

(تنبيه) قالت العرب : « لاهِ أبوك » : يريدون : للهِ أبوك . قال سيبويه : حذف[١] لام الجر وألْ[٢] ، وهو شاذّ لا يقاس عليه ثم قالوا : لَهْيَ أبوك ، قَلَبُوا ، وأبْدَلوا من الألف ياءً ، وهو مبنيٌّ لتضمّنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بُني أمْسِ ؛ لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخِفّته على اليـاء . وقال ابنُ ولاّد : بل أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ، ثم قالوا : لهي[٣] بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصليّة. وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف[٤]، ولام الأصل ، والباقية لام الجرّ. قال : لأنّ حرف الجرّ لمعنىً وعِلّة[٥] وحذفـه ، وإبقاء عمله شاذّ ، فالحكم بحذف غيره أوْلى . أمّا لامُ التّعريف فواضحٌ إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمةِ عَلماً ، فلم يفتقر إليها، وأمّا لام الأصل فقد عُهِدَ حذْفُ بعض الأصول تخفيفاً كـ«يد» ، ودم .

[فصل الجار من مجروره]

(وفصله) أي الجار (مِنْ مجروره ، وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورةٌ) . أمّا الأول فيكون بظرفٍ كقوله :

١١٤٦ — * إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ في الْيَوْمَ عمروٍ[٦] *

---

(١) من قوله : « حذف لام الجرّ » إلى قوله : « قلبوا وأبدلوا » سقط من ا .

(٢) ط : « وإلى » تحريف .

(٣) ا ، ب : « ألهي » .

(٤) « لام التعريف » سقط من ا .

(٥) ا : « وحكمة » وفي ب : « وكلمة » وهي محرّفة .

(٦) عجزه :

* إن عمراً مكثّر الأحزان *

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٣٦ .



وبجار ومجرور كقوله :

١١٤٧ – * رُبَّ في الناس مُوسِرٍ كعديمٍ   وعديمٍ يخالُ ذا أَيْسَارِ *[١]

ومفعول كقوله :

١١٤٨ –   * وأقطع بالخرْقَ الهبُوعِ المُرَاجم [٢] *

أي : واقطع الخرْقَ بالهبوع . وسمع في النثْر بقَسَمٍ ، حكى الكسائي : اشتريته بوالله دِرْهمٍ .

وقاسه تلميذه عليّ بن المبارك الأحمر [٣] في رُبّ نحو : رُبّ واللهِ رجلٍ عالم لقيته . قال أبو حيّان : ولا يبعد ذلك إلاّ أنّ الاحتياط ألاّ يُقْدَم عليه إلاّ بسماع .

وأمّا الثاني [٤] : ...

(وقيل : يجوز فَصْلُ رُبّ بقَسَم) قاله : عليّ بن المبارك الأحمر ، نحو : رُبّ واللهِ رجلٍ صالحٍ صَحِبْتُه . والأصَحُّ : المنع .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٠ وفي ط : « الخال » مكان : « يخال » تحريف .

(٢) قائله مجهول وصدره :

* وإني لأطوي الكشْحَ من دون ما انطوى *

وفي اللسان (هبع) : « وأقطع بالخرقِ » بكسر القاف ، فأتبع الجرّ الجرّ .

وفي ط : « الهيوع » بالياء المثناة تحريف .

(٣) هو شيخ العربيّة وصاحب الكسائي .

صنّف : التصريف مات ١٩٤ .

(٤) بعد قوله : « وأمّا الثاني » ... بياض . وقد أشير إليه في ب بـ « كذا » وفي ا : بياض مساحته سطر ونصف تقريباً وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض مع أن الكلام ناقص . وعبارة : « وقيل يجوز فصل رُبّ بقسم » إلى قوله : « والأصحّ المنع » ذكرت قبل ذلك فهي ليست قسما ثانياً .



[اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة) : في اتصال « ما » بحرف الجرّ (تزاد « ما » بعد « عَنْ » فلا تُكَفّ) أصْلاً كقوله تعالى : « عمّا قليل ليُصْبِحُنّ نَادِمينَ[1] » وقول الشاعر :

١١٤٩ – * وأَعْلَمُ أنّني عمّا قريبٍ[2] * [٣٨/٢]

(و) بعد (الباء ومِنْ فيكفّان بقلّة ويليهما حينئذ[3] الفعل) كقوله :

١١٥٠ – فلَئِنْ صِرْتَ لا تَحيرُ جَواباً لَبِمَا قد تَرَى ، وأنت خَطيبُ[4]

وقوله :

١١٥١ – * وإنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكبْشَ ضَرْبةً[5] *

والأكثر عدم الكف . قال تعالى : « فبما رحمة من الله[6] » . « فبما نَقْضِهم

---

(١) المؤمنون ٤٠ .

(٢) من مقطعة لامرىء القيس وعجزه :

* سأنشُبُ في شبا ظُفُرٍ وناب *

ورواية الديوان ١٠٠ « قليل » مكان : « قريب » .

(٣) بعد قوله : « ويليهما » بياض في ط أشير إليه في الهامش . ومكان هذا البياض في ا ، ب كلمة : « حينئذ » . وفي ط : « والفعل » بزيادة « الواو » تحريف ، ويملء هنا البياض استقام الأسلوب .

(٤) لصالح بن عبد القدوس ، وقد نسبه القالي في الأمالي ١ : ٢٧١ لمطيع بن إياس الكوفي . وروايته : « فبما قد ترى » الخ وانظر الخزانة ٤ : ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٠ . وفي ط فقط : « إنْ ترى » مكان : « قد ترى » صوابه من ا ، ب والمراجع السّابقة .

(٥) سبق ذكره رقم ١١٢٩ .

وما بعد الشاهد من قوله : « والأكثر عدم الكف » إلى قوله : « مما خطيئاتهم أغرقوا » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعيد الساقط في ط بعد قوله : « وتقترن « ما » بالباء والكاف فتكفهن » .

(٦) سورة آل عمران ١٥٩ .



ميثَاقَهُمْ [١] » . مما خطيئاتهم اغرقوا » [٢] ومسألة [٣] كف مِنْ بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ، ولا أبو حيّان : بل سَوّينا بينها [٤] وبين « عن » ، نَعَمْ [٥] في « سَبْكُ المنظوم [٦] » لابن مالك : وتقترن ما بالباء والكاف فتكفّهُنّ [٧] .

(وتفيدان) مع (ما تقليلاً [٨]) كرُبَّمَا ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء ، وقال : فمعنى « لبما قد ترى وأنت خطيب » رُبَّما أرى . والسّيرافِيّ وغيره في مِنْ [٩] ، وجزَم به في « سَبْكُ المنظوم » (وأنكره أبو حيّان) أي إفادتهما التقليل [١٠] حينئذ ، وقال ما ورد من ذلك مؤول .

---

(١) سورة النساء ١٥٥ .

(٢) سورة نوح ٢٥ .

(٣) أ ، ب : « ومثله » مكان : « ومسألة » .

(٤) ط : « بينهما » بالتثنية تحريف .

(٥) أ ، ب : « وبين عم يعم » بالميم من « عن » وبالياء في « نعم » تحريف صوابه في ط .

(٦) ابن مالك نظم المفصّل في كتاب سمّاه : « الموصل في نظم المفصّل » وقد حلّ هذا النظم فسمّاه : « سبك المنظوم وفكّ المختوم » قال المقّري : « ومن قال : إن اسمه : فك المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل » انظر نفح الطّيب ٢ : ٤٢٣ تحقيق الشيخ محي الدين .
وفي ا : « سيد المنظوم » ، وفي ب : « سند المنظوم » وكلاهما تحريف .

(٧) « وتقترن بالباء فتكفهن » سقطت من ا ، ب وما بعد هذه العبارة ذكرت العبارة الناقصة من ط في هذا الموضع من النسخة ط ، وهي : « والأكثر عدم الكف » الخ . وقد اخترت ما جاء في ا ، ب لتناسقه مع ما قبله .

(٨) « وتفيدان مع ما تعليلا » سقط من ا ، وفي ب : « وبعيدان » مكان : « وتفيدان » تحريف .
وفي ط : « تقليلا » بالعين مكان : « تقليلاً » بالقاف ، تحريف .

(٩) ذكر ابن هشام في المغنى ٢ : ١٦ أن من معاني « من » أن تكون مرادفة : « رُبما » وذلك إذا اتصلت بما . وقد نصّ : أن هذا القول للسّيرافيّ .

(١٠) ط : « التعليل » بالعين ، تحريف .



(و) تزاد « ما » بعد (رُبَّ ، فالغالب الكفَّ وإيلاؤها) حينئذٍ [١] (الماضي) ، لأن التَّكثير ، والتَّقليل إنما يكون فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول قال [٢] :

١١٥٢ — * رُبَّما أوْفيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ * [٣]

وقد يليها المضارع نحو : « رُبَّما يَوَدّ [٤] » .

وقد يليها الجملة الاسميّة نحو :

١١٥٣ — * رُبَّما الجامل المؤبَّل فيهم [٥] *

وقد لا يكفّ نحو :

١١٥٤ — * رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيْفٍ صقيلٍ [٦] *

(وقيل يتعيَّن) بعدها (الفعليّة) إذا كفَّتْ ، قاله الفارسِيّ ، وأوّل البيت على أن « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بجُمْلة حُذِف مبتدؤها ، أي : رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل .

(وقد يحذف الفِعْلُ بعدها) كقوله :

١١٥٥ — * فذلك إنْ يَلْقَ المنيّة يَلْقَها حميداً ، وإن يستغن يوماً فربّما * [٧] =

---

(١) ط : « مع » مكان : « حينئذ » .

(٢) ط : « كما قال » بزيادة : « كما » .

(٣) لجذيمة الأبرش .
انظر النوادر لأبي زيد ٢١٠ ، وسيبويه ٢ : ١٥٣ ، والإيضاح ٢٥٣ .

(٤) سورة الحجر ٢ .

(٥) سبق ذكره رقم ١٠٧٥ .

(٦) لعديّ بن الرعلاء الغسّاني وتمامه :
* بين بُصْرى وطعنةٍ نجلاء *
شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٤ ، والخزانة ٤ : ١٨٧ .

(٧) عرض البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٢ الشعراء الذين نسب إليهم هذا الشاهد، ولم تصل هذه =



(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تَكُفّ) كقوله :

١١٥٦ — * ماوِيّ يا رُبّتَما غارةٍ [1] *

(و) تزاد « ما » بعد (الكاف ، فتكفّ) غالباً ، ويليها حينئذ (الجُمَل) الاسميّة والفعليّة ، كما صرح به في [الارتشاف] نَقْلاً عن « النّهاية » كقوله :

١١٥٧ — * أخ ماجِدٌ لم يُخزِني يَوْمَ مَشْهدٍ
كما سيفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مضارِبُه * [2]

وقوله :

١١٥٨ — * ألم تر أن الفِعْل يَتْبع إلْفَه كما عامِرٌ واللؤمُ مؤتلِفانِ * [3]

وقد لا يكف كقوله :

١١٥٩ — * وتنصر مولانا وتعلَمُ أنّهُ كما الناسِ مَجْرومٌ عليه وجارِم * [4]

وقوله :

١١٦٠ — * لا تَشْتُم النّاسَ كما لا تُشْتَم [5] *

= النسبة إلى درجة التأكيد فقال : والله أعلم بقائل أبيات الشاهد .
وفي ط : « إن يلق الكريمة » بوضع « الكريمة » مكان « المنية » تحريف وفي ط أيضاً : « يلقى » بإثبات حرف العلّة مع أداة الشرط الجازمة .

(١) لضمْرة بن ضمرة النهشليّ . وتمامه :
* شَعْوَاءَ كاللّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ *
وفي النوادر لأبي زيد ٥٥ : « بل » مكان : « يا » وانظر الخزانة ٤ : ١٠٤ .

(٢) لنهشل بن حرى يرثي أخاه مالكاً . من شواهد أوضح المسالك رقم ٣١٠ .

(٣) في الدرر ٢ : ٤٢ قائله مجهول . وفي الدرر « البغل » بالغين .

(٤) لعمرو بن براقة الهمداني . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٠ .

(٥) رجز ، نسبه سيبويه لرؤبة ١ : ٤٥٩ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

(وقال أبو حيّان : لا يكفّ أصلاً) وأوّل الأبيات الواردة في ذلك على أن « ما » مصدريّة منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وَصْلها بالاسميّة ، ومحلّه حينئذ جرّ .

[حروف القسم]

(حروفُ القَسم الجارّة) : أي هذا مبحثها ، وأفردت بترجمة لاختصاص القَسَم بأحكام وفروع .

[باء القسم]

أحَدُها : (الباء وهي الأصل) أي : أصل أحْرُفه ، وإن كانت الواوُ أكثر استعمالاً منها ؛ لأنّها للإلصاق ، فهي تُلْصقُ فِعْل القسم بالمُقْسَم به. (ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ هنا ، وهو كون الباء الأصل (اختُصّ بها الطّلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو : بالله أخبرني [١] ، وبالله هل قام زيد . أي : أسألك بالله مُستحلفاً .

(وجاز إظهار الفِعْل) أي فعل القسم (معها) نحو : « وأَقْسموا بالله جَهْدَ أيْمانِهم [٢] » ، كما يجوز إضماره نحو : « فبعزّتِكَ لأغْوِيَنّهُم [٣] » . بخلاف غيرها .

(و) جاز (حَذْفُها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها [٤]) بإضمار فِعْل القَسَم . قال ابن خروف ، وابن عصفور أو فعل آخر كـ « الزم » ونحوه . (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله :

---

(١) ط : « بالله استخبرين » تحريف .

(٢) سورة النّور ٥٣ .

(٣) سورة صٓ ٨٢ .

(٤) ط : « ثالثها » تحريف .



١١٦١ — * فقلت يمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً [١] *

ولا تجر (خلافاً لمن جوّز الجرّ) بالحرف المحذوف ، وهم الكوفيّون وبعض البصريّين (أو مَنْع النّصب إلاّ في) حرْفين (قضاء [٢] الله ، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين ، قال : لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف ، فكيف يكون مُضْمَراً أقوى منه مُظْهَراً . وأجيب باتّساعِهم في هذا الباب كثيراً .

أما الحرْفان المذكوران فجوّز نصبهما ، وأنشد :

١١٦٢ — * لا ، كَعْبَةَ اللهِ ما هَجَرْتُكُم إلاّ وفي النفس مِنْكُم أَرَبُ * [٣]

فإن كان المقسم به (الله وعُوِّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين ، أو ثابتة لأن الثاني مشدد ، فنزل منزلة دابّة مع وصل ألفه وقطعها نحو : ها الله ، ها ألله ، هألله ، هالله [٤] (أو) عوّض همزة ممدودة [٥] مفتوحة نحو : آللهَ لأَفْعَلنّ .

قال أبو حيّان : وأصحابنا يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً .

---

(١) لامرىء القيس ، وعجزه :

* ولو قطعوا رأسي لديْك وأوصالي *

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٧ .

(٢) ا : « وتابعه » مكان : « قضاء الله » .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٤٣ .

(٤) في ا : ها الله ، هالله ، ها الله . وفي ب : ها ألله ، ها الله ، هأ الله ، ها الله . وفي ط : ها الله ، هاء الله ، هاء الله ، ها الله . والصواب من المغني ١ : ٣٨٦ ط (بيروت) حيث يذكر ما نصه : « يقال : ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف « ها » وحذفها » .

(٥) ط : « محذوفة » مكان : « ممدودة » تحريف .



وقال الرّضي : بل هو استفهام حقيقي ، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو أللهِ لأفعلنّ (جُرَّ) ويقلُّ الجرُّ فيه [1] (بدونه) أي التّعويض . حكى سيبويه : « اللهِ لأفْعَلَنّ » ، وحكى غيره : « كلاّ [2] اللهِ لأخْرُجَنّ » ، وأنشدوا .

١١٦٣ — * ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لك ناصح [3] *

وإنما جاز ذلك في هذا اللّفظ فقط ، لأن استعماله في القَسَم أكثَرُ من غيره ، ولهذا لحقه أنواع من التّغيير ، قالوا : « وله لا أفعل » ، و « وله لا أفعل [4] » (وهل هو [5]) أي الجرّ حالَ التعويض [6] (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أوها [7] ، (أو) بالحرف (المحذوف) [8] منه ؟ فالأخفش وجماعةٌ من المحقّقين على الأوّل في شرح الكافية ، وهو قويّ ، لأنه شبيهٌ بتعويض الواو من الباء [9] ، والتّاء من

(١) العبارة في ط « حملاً ونقل الحرفية بدونه » محرّفة ، صوابها في ا ، ب .

(٢) ط فقط : « كلا لله » تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٠ وروايته : « لك ناصح » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت والصواب كما في أ ، ب :

* ألا رُبَّ من تغتّشه اللهِ ناصح *

وبذلك يصلح للاستشهاد .

(٤) « لا أفعل » سقطت من ط .

(٥) ط : « مدعو » مكان : « وهل هو » تحريف .

(٦) ا . ب : « حال للتعويض » .

(٧) ط : « أو هاء » بالمد .

(٨) ط : « المحذوف المحذوف » بالتكرار تحريف .

(٩) وذلك مثل : بَدَأْتُهُ عيني تبدَؤُه بَدْءاً وذَأْتُهُ تَذؤُهُ وذْءاً إذا استحضرته وعن اللّحياني . يقال : ما أدري أي البرَى هو وأيّ الورَى هو ؟ أي : أيّ الناس هو ؟ انظر الإبدال ١ : ٨٤ .



الواو [١] ، ولا [٢] خلاف في كون الجرّ بهما ، فكذا ينبغي في ها ، والهمزة . وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني ، وإنْ كان لا يُلْفَظ به ، كما كان النّصبُ بعد الفاء [٣] والواو ، وأو ، وكي ، واللام بأن المحذوفة ، وإنْ كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيّين .

ومُقْتضى كلام شرح الكافية تضعيفُه ، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين . (أو عوّض غيره) أي غير لفظ « الله » شيئاً مما ذكر (نصب حتما [٤]) نحو العزيز لأفْعَلَنّ به [٥] .

[تاء القسم]

الثاني : أي ثاني [٦] حروف القسم (التّاء ، وتختصّ بالله) نحو : « تالله تفتؤا [٧] » فلا تجرّ غيره ، لا ظاهراً ولا مُضْمراً لفرعيّتها . (وشذّت في الرّحمن ، وربّ الكعبة، وربّي وحياتك)، سمع تالرحمن ، وترَبِّ الكعبة ، وتربى ، وتحيَاتِك .

(الثالث) أي : الثالث (اللاّم ، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره) كقولهم : للهِ لا يُؤَخّر الأجَلُ ، أي تَالله ، وقوله :

---

(١) وذلك مثل : « رجل تكلة ، ورجل وُكلَة » إذا كان يكل أمره إلى الناس . ويقال : الزم تجهْتَك ووِجْهتك . وعن الفراء : ويقال : داري تجاه دارك ، ووُجاه دارك – أي مقابلة لدارك . (الإبدال ١ : ١٤٩) .

(٢) ب ، ط : « لا خلاف » بدون واو .

(٣) ب ، ط : « الباء » تحريف . صوابه في ا .

(٤) ط : « فتصب حقاً » تحريف .

(٥) « به » سقطت من ط.

(٦) ط : « ثاني ثاني » بتكرار الكلمة تحريف .

(٧) سورة يوسف ٨٥ .



١١٦٤ — * لله يبقى على الأيام ذو حيد [١] *

[واو القسم]

(الرابع) : أي الرابع (الواو ، وتختصّ) بالظّاهر ، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء ، قال : « بكَ رَبَّ أُقْسِمُ لا بغيرك [٢] » . (ولا يظهر معها الفِعل) أي فِعْل القسم ، بل يُضْمَرُ وجُوباً نحو : « والقرآنِ الحكيم [٣] » . « واللهِ رَبِّنا ما كُنّا مُشْرِكين [٤] » (خلافاً لابن كيسان) من تجويزه إظهار الفعل مع الواو ، فيقال : حَلَفْتُ واللهِ لأقُومن . قال أبو حيّان : ولم يحفظ [٥] ذلك ، فإن جاء فمؤول على أنَّ : « حلفت » كلامٌ تامّ ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل : « والله » — متعلقة بحَلَفْت .

(ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللاّم) بلا خلاف ، بل يجب إضماره كما تقدم .

(وهل هي) أي الواو (العاطفة: أو بدل من الباء أو [٦] التاء) بدلٌ (منها [٧] خلافٌ) : فجزم الزّمخشريّ وابن مالك في شَرْحي الكافية والتّسهيل ، ونقله بو حيان عن الجمهُور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما ، لأن الواو جمع ، والباء

---

(١) سبق ذكره رقم ١١١١ .
وفي ا : « مستقل » مكان : « ذو حيد » وفي ب : « منتقل » بالقاف ، وفي ط : « منتعل » بالعين صوابه في الدرر ٢ : ٤٤ .

(٢) في ا ، ب : « بزيادة : « يا باريء » بعد قوله : « لا بغيرك » .

(٣) سورة يــس ٢ . (٤) سورة الأنعام ٢٣ .

(٥) ا : « ولم يجيزوا » مكان : « ولم يحفظ » .

(٦) ا : « والتاء » بالواو لا بأو .

(٧) ب : « بدل منهما » .



للإلصاق وهو جمعٌ في المعنى [١]، ولأنهما من حروف مقدم ، الفم [٢] وأن التاء [٣] بدل من الواو ، كما أبدلت منها في نحو : اتصل ، واتصف وتراث ، وتجاه .

وقال السّهيليّ وغيره : بل الواو هي العاطفة كواو « رُبّ » عطفت على مقدّر ، ويقوّيه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة ، وأنّها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة [٤] كما لم تختلف حركة الهمزة المُبْدَلة من الواو في : إشاح ، ووَشاح [٥] ، وأنّها لم توجد قطّ بدلاً منها ، لأنها ليست من مَخْرجها ، ولما بينهما من المضادّة ؛ إذْ في الواو لِينُ ، وفي الباء [٦] شدّة ، قال : ويَضْعُفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو ، لما فيها من معنى العطف ، وليس ذلك في التاء [٧] ، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريف [٨] الكلمة . قال أبو حيّان : ولا يقوم دليلٌ على صِحّة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصلُها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :

---

(١) كما يقول ابن يعيش : « والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » ٨ : ٣٤ .

(٢) في ا : « معدم القسم » ب : « مقدم القسم » ، ط : « مقدم والقسم » .
ولعلّ الصواب « مقدّم الفم » كما ذكرت ، لأنّ مخرج الواو والباء من الشفتين ، يوضح ذلك قول ابن يعيش ٨ : ٣٤ : « أبدلوا الواو من الباء توسّعاً في اللغة ، ولأنها أخفّ ، لأن الواو أخف من الباء ، وحركتها أخفّ من حركة الباء ، وإنما خصوا الواو بذلك لأمرين : أحدهما : انها من مخرجها من الشفتين ، والآخر من جهة المعنى ، وذلك أن الباء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع . والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه » .

(٣) ط : « الباء بدل من الواو » تحريف .

(٤) من قوله : « كما لم تختلف » إلى قوله : « وأنها لم توجد قط » سقط من ا .

(٥) في النسخ الثلاث : « إشاح وإشاح » ولعلّ الصواب ما ذكرت ، لأنه يقارن بين حركة الهمزة في « إشاح » التي كانت أصلها واواً في « وشاح » .

(٦) ط : « في التاء » تحريف .

(٧) ط : « في الباء » تحريف .

(٨) ط : « تضاعيف » مكان : « تصاريف » .



١١٦٥ ـ أرِقْتُ ولم تَهْجَعْ لعيني هَجْعَةٌ ووالله ما دهري بِعُسْرٍ ولا سُقْمِ [(١)]

قال : وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقلّ غير بدل من الواو قُطْرُبٌ وغيره .

[أيمن]

(الخامس) أي : الخامس (أَيمُن) بفتح الهمزة ، وضمّ الميم (ويقال) فيه (إيمُن) بالكسرة فالضمّ (وأَيمن) بفتحها (وإيمَن) بالكسر فالفتح . (وإيمُ) بالكسر والضمّ لغة لسليم (وأَيمُ) بالفتح والضمّ لغة لتميم . (وإيمِ) بكسرتين . (وهَيمُ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضّمّ . قال أبو حيّان : وهي أغرب لغاتها . (وإيمِ) بكسرتين (وأَمَ) بفتحتين . (وأَمُ) بالفتح والضمّ (وأَمِ) بالفتح والكسر (وإمُ) بالكسر والضمّ لغة أهل اليمامة (وإمَ) بالكسر والفتح . (ومُنُ مثلّث الحرفين) أي الميم والنّون أي : بفتحهما وكسرِهما وضمّهما (ومُ مثلّثاً) حكى الفتح الهَرَوِيّ.[(٢)] والكسر والضمّ الكسائِيّ والأخفش ، وأنّ رجلاً من بني العَنْبرَ سئل : ما الدُّهْدُرّان [(٣)] ؟ فقال : مِ ربيّ : الباطِلُ . فهذه عشرون لغة ، حكى ابن مالك منها بِضْعَ عشرة . والسّبب في كثرة تصرفهم فيها كثْرَةُ الاستعمال .

(والأصحّ : أنه اسم) وقال الرّمّانيّ والزّجّاج : هو حرف جرّ . قال أبو حيّان : وهو خلاف شاذّ [(٤)] .

---

(١) قال صاحب الدرّر ٢ : ٤٤ : لم أعثر على قائله .

(٢) هو : علي بن محمد أبو الحسن الهرويّ . له كتاب : « الأزهية في الحروف » وله أيضاً كتاب « الذخائر في النحو » كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب ، توفي عام ٤١٥ هـ انظر : بغية الوعاة ، ومقدمة كتاب « الأزهية » .

(٣) بضمّ الدالين ، وفتح الرّاء المشدّدة : اسم للباطل وللكذب .

(٤) ط : « وهو خلاف شأنه » تحريف .



(وثالثها : مُن ، ومُ) بلغاتهما (حرْفان) وليْسا [١] بقيّة « أيمن » . وجزم به ابن مالك في كتابه : « سَبْك المنظوم [٢] » لأنّهما لو كانا منها لم يُسْتَعْملا إلاّ مع الله كأعيُن وقد استعملتا مع غيره . حكى : مُنُ ربّي لأفعلنّ ،ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد . ورُدّ بأن كثرة تصرّفهم فيها اقتضى ذلك ، وهو أولى من إثبات حرف جرٍّ لم يستقر في موضع من المواضع .

(و) الأصَحّ (أن هَمْزَهُ وَصْلٌ) بدليل سقوطها بعد متحرِّك كقوله :

١١٦٦ — * فقال فريقُ القوم لا ، وفريقهُم نَعَم ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْري [٣] *

وقال الكوفيون قطع [٤] : بناءً على أنه عندهم جمع يمين ، واستدَلُّوا بأنّها [٥] مفتوحة ، ولا تكون همزةُ وَصْل مفتوحةً ، وإبدالها هاء في بعض اللّغات . وأجابوا عن حذفها في الدَّرج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال ، ولا تبدل من الوصل .

(وثالثها) : همز (أيم قَطْعٌ) بخلاف « أيمن » حكى عن الأخفش قال [همزة] أيمن [٦] قد علمت أنّها وَصْلٌ ، ولا أحمل عليها « أَيْمَ » ؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء .

(و) الأصح (أنّهُ مُعْرَبٌ) لعدم سبب البِناء . وقال الكوفيّون : مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التّصرّف ، إذ لم يُستعْمل في موضع من المواضع التي تُسْتَعمل فيها

(١) ط فقط : « ليس » من دون ألف التثنية ، تحريف .

(٢) ا : « سيد المنظوم » تحريف .

(٣) لنُصيْب ، وروايته في الديوان ٩٤ .

فقال فريقُ القوم لما نشدتّهم نَعمْ ، وفريقُ لَيْمُنُ اللهِ لا نَدْري

(٤) « قطع » سقطت من ط .

(٥) ط : « واستدلوا بها مفتوحة » تحريف .

(٦) ط . قال « لأن أعين » بزيادة « لأن » وقد سقطت « لأن » من ا ، ب .

وما بين المعقوفين زيادة مني لإصلاح الأسلوب .



الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحرْف .

(وثالثها : إيم المكسورة مبنيّ) وأصله : السّكون كُسِر لالتقاء الساكنين ، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب بواو قسم مقدّرة . (ورابعها : منُ ومُ) مبنيّان ؛ لأنهما على وضْع الحرف ، وحركة الثاني لضرورة الابتداء ، والأول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها .

(و) الأصح بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك . وقال ابن درستويه : يجوز جرّه بواو القسم. (و) الأصَحّ على الرّفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف ، أيْ قَسَمِي . وقال ابن عصفور : هو خبر ، والمحذوف مبتدأ .

(و) الأصَحّ أنه مضاف (لله ، والكعبة ، والكاف ، والذي) والأوّل هو الغالب ، والباقي كقولهم : أَيْمُنُ الكعبة ، وقول عروة بن الزّبير : أيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْت . وقوله ﷺ : « وأَيْمُ الّذِي نَفْسِي بيده » . وقال الفارسيّ : لا يضاف إلا إلى الله والكعبة .

وقال ابن هشام : لا تضاف إلاّ إلى الله فقط [1] . أما إضافته لغير ما ذكر فشاذّ . أنشد الكسائي :

١١٦٧ — * لَيْمُنْ أَبِيهِمْ لَبِئْسَ العذْرة اعْتَذَرُوا [2] *

والأصحّ (أنه مفرد) . وقال الكوفيّون : هو جمع يمين على أفْعُل كأفلُس ، لأن بناء « أفعل » [3] لا يوجد في الأسماء مفرداً . ورُدَّ بأنه لو كان جمْعاً للزمت همزته الفتح [4] والقطع ، وميمه الضمّ ولجاء [5] مرفوعاً ومنصوباً .

(١) ط : « وقال ابن هشام إلا الله فقط » تحريف صوابه في ا ، ب .
(٢) قائله مجهول ، وتتمّته مجهولة ، انظر الدرر ٢ : ٤٤ .
(٣) ا : « لأن بناء الفعل » تحريف .
(٤) ط : « للزمت همزته بالفتح » بزيادة الباء .
(٥) ط : « ولها » مكان : « ولجاء » تحريف . صوابه في ا ، ب .



(و) الأصَحّ على الإفراد (أنه مشتق من اليمن) . وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية . وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتَقّ من اليمين .

(و) الأصَحّ (أنّ مُ ليست بدلاً عن الواو ، ولا أصلها : من ، ولا أيمن) . وقيل : هي بدل من الواو كالتاء ؛ لكونهما شفهيّتين . ورُدّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء ، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد ، كاتّصَف ، واتّصل ، وغير مطّرد كتُراث وتُجاه ، ولم تبدل الميم منها إلاّ في موضع شاذّ ، وهو فم ، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزّمخشري : هي « مُنُ » الدّاخلة على ربي ، حذفت نونها . وردّه ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على « رَبّي » كالأصل . وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم .

وقيل : أصلها : أيمن حذف منها حتى بَقِيَتْ الميمُ .

[جملة القسم]

(مسألة : القسم جملة) لفظاً : كأقسمت بالله ، أو تقديراً : كبالله ، إنشائية كما ذكر ، أو خبريّة كأشهد لَعمرُو خارجٌ ، وعلمت لزيد قائم (مؤكّدة لخبريّة) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو : زيد قائم ، زيد قائم ، فإنه [٤١/٢] يصدقُ عليها جملةٌ مؤكّدة ليست أخرى ، بل هِيَ هِيَ . وبالخبريّة غيرها ، فلا تقع مقسماً عليها ، وبالباقي التعجبيّة بناءً على الصحيح أنّها خبرية .

(وتتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب [1] (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعليّة مع التنفيس أو (لا) نحو : « ثم لنَحْنُ أعلم [2] » . « ولَئِن لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ ، ولَيَكُوناً [3] » . « ولسوْف يُعْطِيك رَبُّك [4] » . والله لسيقوم

(١) ط : « يتلقى » « يستقبل » « يجاب » الثلاث بالياء .

(٢) سورة مريم ٧٠ .

(٣) سورة يوسف ٣٢ . (٤) سورة الضحى ٥ .



زيد . (وقد تُكْسَرُ مع الفعل) في لغة نحو : والله لِتفعلنّ .

ومنعها أي اللاّم الفرّاء مع السّين ، لأنه لم يُسْمَع بخلاف « سوف » . والفرْقُ أنّ اللام كالجزء مما تدْخُل عليه ، فيؤدي دخولُها إلى توَالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهو مرفوض في كلامهم . وأجيب باغتفار [1] ذلك كما قالوا : والله لكَذِبُ زيد .

(و) يَتلقّى أيضاً في الإثبات (بإن) المكسورة مثقلة ومخفّفة، سواء كان في خبرها اللاّم نحو: « إنّ سَعْيَكُمْ لشتّى [2] ». « إنْ كُلّ نَفْسٍ لما عليها حافِظٌ [3] » أم لا . (وقيل: إن كان في خبرها اللام) جاز تلقّيه به وإلاّ فلا؛ لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القَسَم . (وقيل : لام كي) قاله الأخفش ، ومثّل بقوله : « يحلفون باللهِ لَكُم ليُرْضُوكُم [4] » وقول الشاعر :

١١٦٨ – إذا قال قدْني قلت بالله حِلْفَةً لِتُغْنِي عني ذا إنائك أجمعا [5]

ووافقه الفارسيّ في « العسكريّات [6] » ورجع في « البصريّات » و « التّذكرة » . وأجاب عن الآية [7] بأنه لم يُرِدْ القسم بل الخبر [8] فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبيّ ليرضوا المؤمنين ، وعن البيت بأنه كذلك ، أي : حلفت لتغنيني عني ، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال ، أي : لتشربنّ [9] . قيل : (وبل) قاله بعض القدماء [10] ،

---

(١) ط : « باعتقاد ذلك » تحريف .
(٢) سورة الليل ٤ .
(٣) سورة الطارق ٤ .
(٤) سورة التوبة ٦٢ .
(٥) لحريث بن عناب الطائي
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٩ ، والخزانة ٤ : ٥٨٠ .
(٦) سبق التعريف بها ١ : ٥٧ .
(٧) ط : « الأول » مكان : « الآية » تحريف .
(٨) « بل الخبر » سقطت من ا . وفي ط : « بلا خبر » تحريف .
(٩) ا : « لتشترين » ب : « لتشترين » بالياء في كليهما ، تحريف .
(١٠) ط فقط : « الندماء » .



واستدلّ بقوله تعالى : « والقرآنِ ذي الذّكر بل الّذين كفَرُوا [١] » .

قال أبو حيان : وهو رأي باطل ، والجواب في الآية محذوف ، أو «كم أهلكنا [٢]» وحذف اللام لطول الفصل فيه . قيل : (وأن) المفتوحة ، قاله ابن عصفور في (المقرّب) واستدلّ بقوله :

١١٦٩ ـ أما والله أن لو كنتَ حرّاً ... وما بالحُرّ أنت ولا العتيق [٣]

وردّه ابن الصائغ وقال : بل جواب القسم جواب « لو [٤] » أي ما يكون جوابها لولا القسم [٥] . قال أبو حيّان : وقد رجع عن ذلك ابن عصفور .

(و) يتلقّى (في النفي بما ، ولا ، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية : ولا فرْق في ذلك بين الاسميّة والفعليّة إلاّ أن الاسميّة إذا نفيت بلا وقدم [٦] الخبر ، أو كان المُخْبَرُ عنه معرفةً لزم تكرارها في غير الضّرورة نحو : والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولَعَمْرِي [٧] لا أنا هاجرك ولا مُهِينُك . قال أبو حيّان : وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفي بلا . قال : ولا ينفي بها أيضاً الماضي ، فلا تقول : والله لا قام زيد ، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله :

١١٧٠ ـ * رِدُوا فَوالله لاذُذْناكُمُ أبداً [٨] *

---

(١) سورة صّ ١ ، ٢ .

(٢) ا : « أي كم أهلكنا » ب : « أو لم أهلكنا » تحريف .

(٣) من شواهد التصريح ٢ : ٢٣٢ .

(٤) وهو محذوف تقديره : « لحاربتك أو قاومتك » مثلاً .

(٥) لعلّ المراد إنكار أن يكون له جواب غير جواب القسم ، فالاستفهام في قوله : « أي ما يكون » الخ : يراد به الإنكار .

(٦) ط : « قدم الخير » بدون واو .

(٧) ا : « وبعزتي »

(٨) سبق ذكره رقم ١١ .



ومثاله بما : « ولئن أتيْتَ الّذينَ أُوتُوا الكِتابَ بِكُلّ آيةٍ ما تَبِعوا قِبْلتك [١] ».
وبإن « ولَئِنْ زَالَتَا إنْ أمْسكَهُمَا مِنْ أحدٍ [٢] » (قيل : ولن ، ولم) في الفعليّة كقول أبي طالب :

١١٧١ — * واللهِ لن يَصِلوا إليك بِجَمْعِهِم [٣] *

وحكى الأصْمَعي : أنّه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم وخالقِهم لم تَقُم عن مثلهم مُنْجِبةٌ ، وقال أبو حيّان : لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جنّيّ أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضَّرُورة ، وهو غلط من ابن جنّيّ . انتهى .

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده ، لا في الضّرورة ، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَصّل حكيته بقولي : (وثالثها ضرورةٌ . ورابعها) يجوز (بلَمْ دون لن) نقله أبو حيّان عن محمد بن خلصة الضّرير [٤] ، قال : ولن ، وإن كانت ك (لا) في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ (سيفعل) ، فلمّا كانت في مقابلة السين لم يتلقّ بها كالسِّين .

(وعندي عكسه) وهو جواز التّلقي بلن دون لم ؛ لأنهـا للماضي ، والقسم بالمستقبل [٥] أَجْدرُ ، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف ، وتمام الكلام عند: « وخالقهم » . والبيت لا يحتمله ، وما قاله من إلحاقها بالسِّين مَرْدودٌ

---

(١) سورة البقرة ١٤٥ .
(٢) سورة فاطر ٤١ .
(٣) لأبي طالب عمّ النبيّ عليه السلام ، وعجزه :
* حتى أوسّد في التّراب دفينا *
أنظر الدرر ٢ : ٤٥ .
(٤) محمد بن خلصة الشّذونيّ النّحوي ، أبو عبد الله ويقال له : البصير . مات ٤٧٠ .
وفي ط : « محمد بن خاصّة » تحريف صوابه في ا ، ب ، والبقية .
(٥) ط : « والقسم المستقبل » تحريف .



لأن الحرف المتلقي [١] به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ، ولا تأكيد في السّين ، ولن يفيد تأكيد النفي ، فالتلقي [٢] بها حسَنٌ حينئذٍ .

(و) يتلقّى (في الطّلب به) أي بالطّلب أداة أو فعلاً كقوله :

١١٧٢ — * بِرَبِّكَ هل للصّبِّ عندك رأفة [٣] *

وقوله :

١١٧٣ — * بعَيْنَيْكَ يا سلْمَى ارْحَمي ذا صبَابةٍ [٤] *

وقوله :

١١٧٤ — * رُقَيَّ بِعَمْرِكُم لا تَهْجُرينا [٥] *

(أو لما) نحو [٢/٤٢]

١١٧٥ — * قالَتْ بالله ياذَا البُرْدَيْنْ لما غَنِثْتَ نفساً أو اثْنَيْنْ [٦] *

(أو إلاّ) نحو :

---

(١) ط : « لأن الحرف النافي به » تحريف .

(٢) ا : « فالنفي بها » تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* فيرجُوَ بعد اليأس عيشاً مجدّداً *

وفي ط : « هل للصّبّ غيرك » تحريف صوابه في الدرر ٢ : ٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* أبى غَيْرَ ما يُرْضيك في السّرّ والجهْر *

وفي ا : « بعيشك » مكان : « بعينيك » وقد أشار إلى هذه الرواية الدّرر ٢ : ٤٥ .

(٥) لابن قيس الرقيّات ديوانه ١٣٧ . وفي ط : زقي بعيركي » وب : « رقي بغيرك » وفي أ : « رقي لغيرك » كله تحريف صوابه في الدّيوان وعجزه : * ومَنّينا المنى ثم امطلينا * .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ .

١١٧٦ – * بالله ربِّكِ إلاَّ قُلْتِ صادِقةً هل في لقائِك لِلمشْغُوف من طَمع *[1]

(أو إنَّ ، وتلزم اللاّم مع النون) الشّديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو : واللهِ لأظُنّك صادِقاً ، ولا حاجة إلى تقييده بالمُثْبت كما في التّسهيل ، لأن اللام لا تدخل غيره إلاّ شذوذاً كما سيأتي :

(والاكتفاء بأحدهما) أي باللاّم أو النّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله :

١١٧٧ – * تألّى ابنُ أوْسٍ حِلْفةً لِيَرُدَّني[2] *

وقوله :

١١٧٨ – * وقتيل مُرَّةَ أثأرنّ فإنّه[3] *

(خلافاً لأبي عليّ) الفارسِيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار . قال أبو حيّان : ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع .

فإن فصل جاز وفاقاً ، إمّا بمعمول مقدّم نحو : « ولئن متّم أو قُتِلتم لإلى

---

(١) قائله مجهول . انظر الدّرر ٢ : ٤٦ .

(٢) لزيد الفوارس ، وتمامه :

* إلى نسوة كأنهنّ مفائد *

وفي رواية الخزانة ٤ : ٢١٨ : « مفائد » وفي رواية الدرر ٢ : ٤٦ : « مفاود » بالواو .

والمفاود : جمع مِفئد بكسر الميم ، وفتح الهمزة وهو المسعر .

(٣) من مقطّعة لعامر بن الطفيل . وتمامه :

* فَرْغٌ وإنّ أخاكُم لم يُقْصِد *

ورواية الديوان ٥٦ : « أخاهم » مكان : « أخاكم » . وانظر الخزانة ٤ : ٢١٦ .

وفرْغ بالغين : هدر .

الله تُحْشرون [١] » أو حرف تنفيس نحو : « ولسَوْف يُعْطِيك [٢] » وقد نحو : واللهِ لقد أقوم غداً .

(و) تلزم (اللاّم مع قَدْ ولَوْ مقدّرةً في ماضٍ مُثْبَتٍ غير جامد) نحو : « تالله لقد آثرك الله [٣] » (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ ، لأنّها للتقريب من زمن الحال . أما المنفيّ فلا تدخله اللام ، وكذا الخالي [٤] من قد إذا لم تقدر كخبر إنّ الماضي ، والجامد لا يقترن بقد كقوله :

١١٧٩ — * يَميناً لَنِعْمَ السيِّدان وُجِدْتُما [٥] *

(وشذّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي [٦] كقوله :

١١٨٠ — * لئن نَزَحَتْ دارٌ لِلَيْلى لرُبّما غَنينا بخير ، والديارُ جَميع * [٧]

وقوله :

١١٨١ — * فلَئن بان أهلُه لَبِما كان يُؤْهَلُ [٨] *

وأوّله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام ، أي لبان بما [٩] .

---

(١) سورة آل عمران ١٥٨ .

(٢) سورة الضحى ٥ . (٣) سورة يوسف ٩١ .

(٤) ط : « الحالي » بالحاء ، تحريف .

(٥) من معلّقة زهير ، وعجزه :

* على كلّ حال من سحيل ومُبْرَم *

(٦) « وبما » سقطت من ا . وفي ب : « مع ربما وبما ، والماضي » تحريف .

(٧) لقيس بن ذريح كما في الدرر ٢ : ٤٧ .

(٨) لابن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩٩ وروايته « فيما » مكان : « لبما » .

(٩) أ : « أي ليأتي بماء » تحريف .

(و) شذّ دخولُها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي : قَدْ ، وربّما ، وبِما كقوله :

١١٨٢ – * لئن أمست رُبُوعهم يَبَابَا لقد تدعو الوفودُ لها وفُودا * (١)

وقوله :

١١٨٣ – * فلئن تغيّر ما عَهِدْتُ وأصْبَحت صَدفتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسور *

لَبِما يُساعِفُ في اللّقاء وَلِيها فَرِحٌ بقرب مَزارِها مَسْرُور (٢)

(و) شذ دخولها مع (منفيّ) كقوله :

١١٨٤ – * أما والّذي لو شاءَ لم يَخْلُقِ النّوَى
لئن غِبْتِ عن عيني لما غِبْتِ عَن قلبي * (٣)

(و) شذ (حَذفهُما) أي اللاّم ، وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف (أحدهما) أي « قد » فقط إذا لم يقدّر أو « اللام » فقط كقوله :

١١٨٥ – * حلفت لها بالله حَلْفة فاجِرٍ لنامُوا فما إن من حديث ولا صَالِ * (٤)

---

(١) في الدّرر ٢ : ٤٨ قائله مجهول مع أنه في الخزانة ٤ : ١٦٧ نسبه إلى أبي عطاء السندي ، وروايته :
فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفود وُفودُ
وفي الدرر : « بها » مكان : « لها » وهي رواية الهمع .

(٢) قائل البيتين مجهول كما في الدرر ٢ : ٤٨ .

(٣) في الدرر ٢ : ٤٨ يقول : « لم أعثر على قائله » وقائله : مسعود بن بشر كما في أمالي القالي ٢ : ١٩٦ وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٦ .

(٤) لامرىء القيس ، ديوانه ٣٢ ، والخزانة ٤ : ٢٢١ .

١١٨٦ — وقوله : * تا للهِ قدْ علمت قيس إذا قذفت * [1]

(أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر : « واللهِ أنا كُنْتُ أظْلَمَ منه » .

وقولي : (حيث لا طول) راجع إلى الاسمية والماضي معاً ، فإن كان في الكلام طولٌ حسن الحذف للام أو قد ، أو هما . قال تعالى : « والشّمسِ وضُحاها [2] » إلى قوله : « قد أفلح من زكاها [3] » . قال : « والسّماءِ ذات البُروج [4] » إلى قوله : « قُتِل أَصْحابُ الأخْدود [5] » . وقال الشّاعر :

١١٨٧ — * ورَبِّ السموات العُلى وبروجها والأرضِ ، وما فيها المُقدَّر كائن * [6]

(أوْ نَافِيها) أي الاسمية كقوله :

١١٨٨ — * فوالله ما نِلْتم ، ولا نيل مِنْكُم بمعتدلٍ وفْقٍ ولا مُتقارِبِ * [7]

أراد : مَا نلتم ، فحذف ما النافية ، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف [8] عليها .

---

(١) لزهير .. وعجزه :

* رِيحُ الشتاء بيوت الحيّ بالعُنَنِ *

انظر شرح ديوان زهير ١٣٧ ، والخزانة ٤ : ٢٢٢ وروايته : « قد علمت نفس » بوضع « نفس » مكان « قيس » .

(٢) سورة الشمس ١ .

(٣) سورة الشمس ٩ .

(٤) سورة البروج ١ .

(٥) سورة البروج ٤ .

(٦) قائله مجهول . وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٦٧ .

(٧) لعبد الله بن رواحة . انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) ط : « لولا الباء العاطفة عليها » ، تحريف .

(ونافى الماضي) كقوله :

١١٩٨ - * فإن شِئْتِ آليتُ بين المقَـا م ، والرُّكنِ ، والحجرالأسود [٤٣/٢]
نَسيتُكِ مـا دام عَقْلي معي أَمَدُّ به أَمَـدَ السَّرْمَدِ * [١]

أراد : لا نسيتك .

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنّون نحو : « تالله تَفْتَؤُ [٢] » أي لا تَفْتَؤُ للعلم بأن الإثبات غير مراد ، لأنه لو كان مراداً لجيء باللاّم والنّون بخلاف المؤكّد بها ، لأنه يلتبس حينئذ بالمُثْبَت لا « ما » [٣] على الأصَحّ) لِعَدم ورُوده ، ولِما فيه من الإلباس إذا لم يعلم . هل القسم على النّفي في الحال أو الاستقبال ؟ . وقيل : يجوز حملاً على لا .

(وتدخل اللام كأنّ) كقول أعرابيّ : ما هذه القنمة ؟ والله لكأنّها على حشّة . القنمة : الرائحة الرديئة [٤] . والحشة : جمع حش [٥] (لا إنّ وأنّ) .

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا [٦]) ولم يؤت إلاّ بجواب واحد

---

(١) لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ كما في الدرر ٢ : ٤٩ وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٩٣١ غير منسوبين .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) ط : « إلاّ ما » . (٤) ط : « الرّويّة » .

(٥) في اللسان (حشش) : الحَشّ والحُشّ ، قيل : المتوضّأ ، سمّى به ، لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين . وقيل : إلى النخل المجتمع يتغوّطون فيها ، والجمع من كلّ ذلك : (حِشان) و (حُشّان) ، و (حشاشين) الأخيرة : جمع الجمع . وفي ا : « العتمة » بالتاء ، تحريف و « خششة » بالخاء ، تحريف كذلك . وفي ب سقطت كلمة : « الرديئة » ، و « حش » .

(٦) ط : « على لو ولولا » بالواو ، دون أو .



(فالمحذوف جوابه ، أو جوابهما خلاف [١]) فنقل أبو حيّان عن الجمهور أنه جوابهما . وأن [٢] المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط ، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما .

ونقل عن مقتضى كلام [٣] التسهيل في الجوازم : أنه جوابه ، والمذكور جوابهما . وقد صرّح بذلك في الكافية . وعن مقتضى كلامه هنا : أنه لا حذف ، وأنّ : « لو » و« لولا » ومدخولهما جواب القسم حيث قال : وتصدّر في الشرط الامتناع بـ « لو » أو لولا [٤] .

ونقل عن بعضهم : أنه إنْ لم يصلح جواباً للقسم [٥] بأن نفي بـ « لَمْ » نحو : والله لو قام زيد لم يقم عمرو ، أو بـ « ما » مع اللام نحو : والله لو قام عمرو ما قام زيد تعيّن [٦] جعله للو ، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر .

ومن أمثلة المسألة قوله :

١١٩٠ — * واللهِ لَوْلاَ اللهُ ما اهْتَدَيْنا [٧] *

وقوله :

١١٩١ — فواللهِ لو كُنّا شُهوداً وغِبْتُمُ إذن لملأنا جَوْفَ جيرَانِهِم دَمَا [٨]

(١) ط : « بخلاف » بالباء .

(٢) من قوله : « وأن المذكور جوابه » إلى قوله : « ونقل عن مقتضى كلام التسهيل » سقط من ط .

(٣) ومن قوله : « كلام التسهيل » إلى قوله : « وعن مقتضى كلامه هنا » سقط من ا .

(٤) ط : « الامتناع بلو ولولا » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٥) « للقسم » سقطت من ا . (٦) ب ، ط : « وتعين » بالواو .

(٧) قيل : لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع . وعجزه :

* ولا تصدّقنا ولا صلّينا *

انظر الدرر ٢ : ٤٩ .

(٨) قائله مجهول ، وانظر الدرر ٢ : ٥٠ وفي النسخ الثلاث : « لو كنا الشهود » .



(أو توالى شرط وقسمٌ ، وتقدّمهما طالبُ خبرٍ فالجواب للشّرط) تقدّم أو تأخّر (حتْماً) تفصيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم ، لأن سُقوطَهُ مُخِلٌّ بالجملة بخلافه ، لأنه لمجرّد التأكيد نحو : زيدٌ والله إن تَقُم يَقُمْ ، وزيد إن يَقُم والله أَقُمْ (وقيل جوازاً) . حكاه أبو حيّان ، فيقال عليه : زيد والله إن قام لأقومن . (وقيل : يجوز رَفْعُه وحَذْفُهما) حكاه [١] (أو « لا ») أي [٢] : لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسّابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً . وجواب الآخر محذوف نحو : والله إن قام زيد لأقومن ، وإن يقم والله أقم . وجوّز الفرّاء وابن مالك جعل الجواب للشّرط وإن تأخر كقوله :

١١٩٢ — * لَئِنْ كان ما حُدِّثْتهُ اليومَ صادِقاً
أَصُمْ في نَهار القيظ للشمس باديا * [٣]

وجعل [٤] ابن مالك : الجواب للقسم المُؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله :

---

(١) بعد كلمة : « حكاه » نقص يحتاج إلى معرفة شخص الحاكي ، وليس في ب ، ط إشارة إلى هذا النقص ، لكن في ا إشارة إلى هذا النقص بالبياض الذي بعدها .
ولعلّ الحاكي هو عبد الحق بن غالب بن عطيّة المفسّر فقد قال في قوله تعالى : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجون معهم ، ولئن قُوتِلوا لا يَنْصرُونَهُمْ » (الحشر ١٢) : إنّ الأفعال كلها غير مجزومة في « لا يخرجون » ، « ولا ينصرون » « لأنها راجعة إلى حكم القسَم لا إلى حكم الشّرط » انظر حاشية ياسين ٢ : ٢٥٣ .

(٢) ا ، ب : « أن » مكان : « أى » وما جاء في ط أوضح لأن « أي » تفسير لـ « لا » المقابلة لقوله سابقاً : « وتقدّمهما طالب خبر » .

(٣) لامرأة من بني عقيل . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٠ ، وأوضح المسالك رقم ٥١٧ ، والخزانة ٤ : ٥٣٨ .

(٤) ط : « جعل » من دون « واو » .



١١٩٣ ـ * فإما أَعِشْ حتى أَدِبَّ على العصا فوالله أَنْسَ لِيَلْتِي بالمَسَالِمِ * [(١)]

وردّه أبو حيان : بأن القسم مع جوابه جواب الشّرط ، ولذا اقترن بالفاء ، لأنّه محذوفٌ دلّ عليه جواب القسم .

(أو سبق [(٢)] القسم) وَحْدهُ (طالِبُ خبَرٍ أو) طالبُ (صِلةٍ بُنِيَ على أيّهما) شئت (فإن بُنِيَ عليهما) أي طالِبُ الخبرِ أو الصّلة (فجوابه محذوفٌ) لدلالة الخبر ، أو الصّلة [(٣)] عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة [(٤)] نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي واللهِ يقوم ، وزيد والله ليقُومَنّ ، وجاءني الذّي واللهِ لِيَقومَنّ .

(وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لَزِم كوْنه مستقبلاً) لأنه مُغنٍ عن [(٥)] مستقبل ، ودالّ [(٦)] عليه .

(و) لزم كون (فِعل الشّرط ماضياً ولو معنىً) كالمضارع المنفيّ بلم (غالِباً) لأن جواب الشّرط لا يُحْذَفُ إلاّ حيث كان فِعْلُه كذلك ، فلا يجور أن يقال : واللهِ إنْ يقم زيدٌ لأقومنّ ، ولا واللهِ إنْ لا يقم لأقومَنّ ، ولا والله إن قام زيد لقمت إلا إن أُوقع الماضي مَوْقعَ المستقبل كقوله : « ولئن أرْسَلْنا ريحاً فرأوْهُ مُصْفرّاً لَظَلّوا [(٧)] » . أي ليَظللن [(٨)] .

---

(١) نسبه في الدرر لقيس بن العيزارة الهذليّ ، انظر معجم الشعراء ٢٠٢ والدرر ٢ : ٥٠ .

(٢) ا : « أو لم يسبق » تحريف .

(٣) ط : « لدلالة الخير والصلة » بالواو العاطفة دون « أو » .

(٤) ط : « والصلة » بالواو العاطفة لا : « بأو » .

(٥) « عن » سقطت من ا ، ب .

(٦) ط : « وقال عليه » مكان : « دالّ عليه » تحريف .

(٧) سورة الرّوم ٥١ .

(٨) في ب ، ط : « ليظلن » بحذف اللام .



(وإذا كان للمقسَم عليه جوابُ شَرْطٍ [١] مستقبل مسبوق بِقَسَمٍ) ملفوظٍ أو مقدّر (قُرنِت الأداة) الشرطيّة إنْ أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو : « وأَقْسَمُوا بالله جَهْدَ أيْمَانِهم لَئِن أَمَرْتَهُم لَيَخْرُجُنَّ [٢] » « لئن لم يَنْتَه المُنافِقون [٣] » الآية ، وهذه اللاّم (تسمّى الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها ، أي مهدته [٤] له (والمؤذنة) [٥] لأنها آذنت بأن الجواب بعدها مَبْنِيٌّ على قَسَم قبلها ، لا على الشّرط ، أي: أَعْلَمَتْ بذلك. (ويجوز حَذْفها) ما دام (لم يحذف القسم). فإن حذف لم تحذف (غالباً) لتدُلّ عليه . ومن القليل : « وإن لَمْ يَنْتَهوا عمّا يَقُولُون لَيمَسَّنَّ [٦] » . « وإن لم تَغْفِر لنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنّ [٧] » .

قال أبو حيّان : فإن كان الفعل الواقع جواباً منفياً « بلا » لم يجز أصلاً ، لأنه حينئذ لا دلالة في [٤٤/٢] اللفظ على القَسم المحذوف ، ولا يُوجدُ في كلامهم : إن قام زيدٌ لا يقومُ زيدٌ .

ومن دخولها على غير إنْ قوله :

١١٩٤ — * ولمَا رُزِقْتَ ليأتِيَنّك سَيْبُهُ [٨] *

وقوله :

---

(١) ا ، ب « وإذا كان القسم جواب شرط »

(٢) سورة النّور ٥٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٦٠ .

(٤) ط : « أي مهذبة له » تحريف .

(٥) ط : « المؤذنة » بدون واو .

(٦) سورة المائدة ٧٣ .

(٧) سورة الأعراف ٢٣ .

(٨) للقطامي ، ديوانه ١١٢ وعجزه :

* جلَباً وليس إليك ما لم تُرْزَق *

وفي ط : « سبيّه » بتقديم الباء على الياء ، تحريف .

١١٩٥ - * لمتَى صَلحْتَ لَيُقْضَيَنْ لك صالحٌ[(١)] *

قال : وقد شبه بعضهم « إذ » « بإن » فأدخل عليها هذه اللام قال :

١١٩٦ - * غَضِبَتْ عَلَيَّ وقد شربت بجزَّة فلإذْ غَضِبْتِ لأشْرَبَنْ بخَرُوفِ *[(٢)]

(والجواب المقرون بما أو إنَّ) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدّم معمول عليه) مطلقاً بلا خلاف ، كما قال أبو حيّان : فإذا قلت : واللهِ ما يقوم زيد الآن ، أو والله إن زيداً قائم الآن ، أو والله لزيدٌ قائم الآن لم يجز تقديم الآن . (أو هي) أي : اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقاً ، صَحّحهُ أبو حيّان . وقيل : يجوز مطلقاً ظَرْفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفرّاء ، وأبي عُبَيْدة ، واستدلاَّ بقوله : « فالحقُّ ، والحقَّ أقول لأمْلأنَّ[(٣)] » أي حقّاً .

(وثالثها يقدم الظرف) والمجرور دون المفعول ، وهو رأي ابن مالك واستدلَّ بقوله تعالى : « عما قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين[(٤)] » .

(ويقع القسم بين مَنْفيَّيْن توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله :

١١٩٧ - * أَخِلاَّي لا تَنْسوا مَواثيقَ بَيْننا فإنِيَ لا والله ما زِلْتُ ذاكِرا *[(٥)]

(وقد يغني) النّفي (السّابق) عن النّفي المباشر للجواب كقوله :

---

(١) قال في الدرر ٢ : ٥١ : « ولم أعثر على قائله » . وتمامه :
* ولتُجْزَيَنّ إذا جُزيتَ جميلاً *

(٢) نسبه القالي في الآمالي ١ : ١٥٠ إلى أعرابيّ ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٣٧٥ إلى ذي الرمّة .
ورواية القالي : « بصوف » مكان : « بجزّة » و « لئن » مكان : « فلاذْ » .

(٣) سورة ص ٨٤ . (٤) المؤمنون ٤٠ .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥١ .



١١٩٨ — * فلا واللهِ نادَى الحيُّ ضَيْفِي [١] *

أي ما نادى . (ويُغْنِي عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدلّ عليه . (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد : « لقد ») نحو : « ولَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ [٢] » (أو لئن) نحو : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجون معهم [٣] » (أو مصاحباً لإمّا مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو : « لأعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً [٤] » . (وقيل) : وعليه أبو حيّان (إن كان الجواب باللاّم) أو إنّ المشدّدة [٥] ، فإنْ كان بغيرهما كـ « ما » ، ولا ، وإنْ فلا .

(و) يغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو : « والنّازعات [٦] » إلى قوله : « يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجفة [٧] » أي ليبعثن . (وقَسَم مسبوق بحرف جواب) نحو : « أليس هذا بالحقِّ قالوا بَلَى وربِّنا [٨] » . وقولك لمن قال : أتفعل كذا ، إي والله ، أو نعم والله ، أو أجل والله .

---

(١) هو للمنخّل الهذليّ . وعجزه :

* هدوءاً بالمساءَة والعِلاط *

ورواية المغني ٢ : ١٧١ : « قومي » مكان : « ضيفي » وعجزه في حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٧١ :

* طوال الدّهر ما دعي الهديلُ *

انظر ديوان الهذليين ٢ : ٢١ ، واللسان (علط) .

(٢) آل عمران ١٥٢

(٣) سورة الحشر ١٢ .

(٤) سورة النّمل ٢١ .

(٥) ط : وإن المشدّدة « بالواو » دون « أو » .

(٦) سورة النّازعات ١ .

(٧) سورة النازعات ٦ .

(٨) سورة الأحقاف ٣٤ .



[جير]

(و) تغني (عن القسم) جير قال :

١١٩٩ – قالوا قُهِرْتَ فقلْتُ جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ
عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ [١]

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (وبفتح) تخفيفاً ثم (قال سيبويه اسماً) لِدُخول التّنوين عليها في قوله :

١٢٠٠ – * وقائلةٍ أَسِيت فقلت جَيْرٍ [٢] *

(بمعنى حقّاً) فيكون مصدراً . (وقيل: أبداً) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلّة تمكّنها ، إذْ لا تستعمل إلاّ في القسم ، قاله صاحب الملخص .

(و) قال : (قومٌ : حرف جواب) بمعنى : نَعَم ، وصحّحه ابن مالك قال : لأن كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه : « نعم [٣] » ، وليس كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أنْ يقع فيه « حقّاً » ، فإلحاقها « بنعم » أوْلى ، ولأنّها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً ، ولذلك بُنِيَتْ . ولو وافقت حقاً في الاسمية [٤] أعربت ، ولجاز أنْ يصحبها الألف واللام ، كما أنّ : « حقاً » كذلك ، ولو لم تكن بمعنى : « نعم »

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ . وعجزه :

* أسيٌّ إنني من ذاك إنّهْ *

وانظر شرح شواهد المغني للسيّوطي ٣٦٢ ، والخزانة ٤ : ٢٣٨ .

(٣) من قوله : « نعم » إلى قوله : « حقّاً » سقط من ط .

(٤) ط فقط : « في الأمكنية » .



لم تعطف عليها في قوله :

١٢٠١ — أبى كَرماً لا آلِفاً جَيْر أو نعم بأحسن إيفاءٍ وأنْجزِ مَوْعِدِ[١]

ولم نؤكد بها في قوله :

١٢٠٢ — وَقُلْنَ على البرْدِيّ أوّلُ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْر إنْ كانَتِ رواءً أسافِله[٢]

ولا قوبل بها : « لا » في قوله :

١٢٠٣ — إذا تقول لا ابنة العُجَيْرِ تَصْدُقُ لا إذا تقول : جَيرِ[٣]

قال : وأما تنوينها فضرورةٌ أو ترنّم . زاد الفارسيّ أو شاذّ ، كتنوين اسمِ الفعل في قولهم : فداءٍ لك[٤] بكسر الهمزة . واختار هذا القول أبو حيّان ، وابن هشام ، والرّضي . وقال : إنما صحّ وقوعها قَسَماً بجامع أن التّصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقَسَم .

قال ابن الدّمامِينيّ : ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى « حقّاً » ،

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٢ .
وفي ط : « أي كرما » مكان : « أبي كرما » تحريف .

(٢) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي لطفيل بن عوف الغَنَوِيّ .
والشاهد في الخزانة ٤ : ٢٣٥ . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦١ .

(٣) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٢ .

(٤) في اللسان : (فدى) : من العرب من يكسر : « فداءٍ » بالتنوين ، إذا جاور لام الجرّ خاصّة ، فيقولون : « فداءٍ لك » لأنه نكرة يريدون به معنى الدّعاء. وأنشد الأصمعيّ للنابغة :
مهلاً فداءٍ لك الأقوام كُلُّهُمْ وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومن وَلدِ

ودخول « أل » وسنده (ما) التي بمعنى شيء[1] ونحوها. وسببُ البناء حينئذ موافقتُها لـ« جير » الحرفيّة لفظاً ، وكونها مؤكدة في البيت المذكور ، لاحتمال أن يكون المعنى : نعم يحق ذلك حقاً [2] . وأجاب شيخنا الامام الشُّمُنّيّ عن الأول بأنّ اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه [٤٥/٢] المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى شيء ، فإنها مشابهة له في الوضع ، قال : وقوله: إنّ سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر ، فإن القائل باسميّة « جَيْر » لا يثبت « جَيْراً » أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها [3] . انتهى :

(و) قال قوم : (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص ، واختاره فيما نقل أبو حيان ، قال : لأن تنوينها للتّنكير ، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل ، أو الصّوت (وتنوّن ضرورة) كالبيت السابق .

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَمٍ ، كما يجاب « بنعم » « وأجل » كقوله :

---

(١) في المغني ٢ : ٢ : من أنواع « ما » التامّة المقدّرة بقولك : الشيء ، وهي التي لم يتقدّمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو : « وإنْ تبدو الصّدقات فَنِعِمّا هي » (البقرة ٢٧١) .

(٢) ط : « أن يكون لمعنى : نعم نحو ذلك حقاً » في العبارة تحريف صوابه في ا ، ب . وفي ب : « بحق ذلك حقّاً » .

(٣) هذا النصّ المنقول عن الشمنّي فيه نقص ، ونصّ عبارة الشمني ورقة ٣٧ : « فإن قلت : ما سبب البناء حينئذ ؟ قلت موافقتها « جير » الحرْفيّة لفظاً ومعنى . هذا عند من يجعلها : « كحقّاً ». وأمّا عند من يجعلها كأبداً ، فالبناء مشكل . وأقول : الدليل على الملازمة بين كون « جير » بمعنى : « حقّاً » و « أبداً » وبين الإعراب عدمُ مشابهتها الحرْف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف « ما » بمعنى : « شيء » فإنها مشابهة للحرْف في الوضع .
وقوله : إن سبب بنائها موافقتها لـ « جير » الحرفيّة لفظاً ومعنى عند من يجعلها كـ « حقّاً » فيه نظر ، فإن القائل بأن « جير » بمعنى : « حقّاً » أو « أبداً » لا يثبت « جير » أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها .
هذا وفي ط : « لا يثبت جيراً تجري حرفاً » تحريف صوابه في ا ، ب ، وحاشية الشمنيّ .



١٢٠٤ – * قالت : أراك هارِباً للجــوْرِ مِنْ هدّة السُّلطانِ ، قلت: جَيْرِ * [١]

[لاجرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً (لا جَرَم). حكى الفرّاء أنّ العرب تقول: لا جرم لاتيننّك ، ولا جَرَم لقد أحسنت ، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى « حَقّاً » وأصلها : بمعنى : لا بُدّ .

[عوض]

(قال الكوفية : و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال : عَوْضُ لأفعلن . قال أبو حيّان : والبصريّون لا يعرفون القسم به ، وإن ذكره الزّجاجي .

[الجمع بين الأيمان]

(ويجمع بين أيْمانٍ) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا ؟ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثّاني حتى يُوفّ الأوّل جوابه) فيقال: تالله لأفعلنّ ،بالكعبة لأفعلن (خلافاً للأخفش) في تجويزه الموالاة ، فيقال : والله ، تالله ، بالله لا أفعل ، كما يقال : والله ، والله لا أفعل .

[القسم غير الصريح]

(مسألة من القسم غير صريح) وهو : ما لا يُعْلَمُ بمجرّد لفظه كونُ النّاطق به مقسماً (كعلمت) نحو : « وَلَقَدْ عَلِموا لَمَنِ اشْتَراه مَا لهُ في الآخرةِ مِنْ

---

(١) نسبه في اللسان (جير) لبعض الأغفال وفي ط : « هذه » بالذال المعجمة ، تحريف.



خَلاَقٍ [١] » . قال سيبويه : ومنه قولهم : عَلِم الله . (وشهدت) نحو : « شَهِدَ الله إنّه [٢] » في رواية الكسر . نَشْهَدُ إنّكَ لَرَسُول الله » [٣] . وجاهدْتُ ، وأوثقْتُ ، وأخذت . ومنه : « وإذْ أخذَ اللهُ مِيثَاقَ الّذِين أُوتُوا الكِتَاب لَتُبَيِّنُنّهُ [٤] » .

وهذه الألفاظ (في الخبر ، ونشدتك الله [٥] وعمّرْتك الله [٦]) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء ، وفتحها مع ضمّ العين . (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها ، (وقعيدك الله ، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب [٧] يتلقى به ، أو بلمّا ، أو إلاّ أو إنّ .

ومن أمثلته هنا قولهم : أنشدك الله إلاّ فعلت ، وفي الصحيح « اللهَ إلاّ قضيت بيننا بكتاب الله » وقوله :

١٢٠٥ — * عَمَّرتُكِ اللهَ إلاَّ ما ذَكَرْتِ لنا هل كُنْتِ جارَتنا أيّامَ ذِي سَلَم * [٨]

وقوله :

١٢٠٦ — يا عَمْرَكِ الله إلاَّ قُلْتِ صادقة أصَادِقاً وصْفهُ المجنون أو كذبا [٩]

---

(١) سورة البقرة ١٠٢ .

(٢) سورة آل عمران ١٨ .

(٣) المنافقون ١ وفي ا : « يشهد » تحريف . وفي ط « يشهد إنك لرسوله » تحريف .

(٤) سورة آل عمران ١٨٧ .

(٥) سقطت كلمة « الله » من ط .

(٦) أي عمّرتك الله تعميراً ، ثم وضعت : « عَمْرَكَ » موضع : « التعمير » وأنشد فيه :

عمّرتُكِ الله ألا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلَم

يريد : ذكرتك الله . اللسان (عمر) .

(٧) ا : « جواب الشرط » .

(٨) قائله مجهول . من شواهد سيبويه ١ : ١٦٣ ، والمبرّد في « المقتضب » ٢ : ٣٢٩ ، واللسان (عمر)

(٩) للمجنون . انظر ديوانه ١٨٣ ، وروايته « أم كذبا » مكان : « أو » .



وقوله :

١٢٠٧ — * عَمْرَكَ اللهُ يا سعادُ عِدِيني بَعْضَ ما أَبْتغي ، ولا تُؤْيِسيني *[١]

وقوله :

١٢٠٨ — * عَمرك الله أما تَعْرِفُنِي أنا جرَّارُ المنايا في الفَزع *[٢]

وقوله :

١٢٠٩ — * قعيدَ كما اللهُ الذي أنتما له ألم تَسْمَعا بالبيضَتَيْن المناديا *[٣]

وقوله :

١٢١٠ — * قَعِيدَكِ أن لا تُسْمِعيني مَلامَةً ولا تَنْكَئِي قَرْح الفؤاد فَيِيجعا *[٤]

(ويجوز حذف نشدت) فيقال : بالله لما فعلت [٥] ، ومنه قوله :

١٢١١ — * قالت له بالله ياذا البُرْدَيْنْ لما غنثت نَفساً أو اثنَيْن *[٦]

(و) يجوز حذف (الباء ، فينتصب تاليها) نحو : نشدتك الله لما فعلت . والأصل بالله . ومعنى : نشدتك بالله إلاّ فعلت : أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك ، وطلبت منك مَن نَشد الضّالة : طلبها .

(و) معنى (عَمْرَكَ الله) يُعَمِّرك، أي : عمّرك تعميراً ، وهو مخفف :

---

(١) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٥٤ .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٤ : « ولم أقف على قائل هذا البيت ولم يتبادر لي معناه » : « حراث » بالحاء والثّاء ، و« الفرع » بالراء . والصواب : من ب .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٨٩٥ ، وروايته : « أعيذكما » مكان : « قعيدكما » ولا شاهد في هذه الرواية وانظر معجم البلدان ٢ : ٣٢٨ .

(٤) لمتمّم بن نويرة اليربوعي الصّحابي ، وفي ط : « فيجعا » تحريف . وانظر الخزانة ١ : ٢٣٤ ، والمقتضب ٢ : ٣٣٠ .

(٥) ط : « تالله » بالتاء .

(٦) سبق ذكره رقم ٩٢٩ وفي ط : « غنيت » بالياء تحريف .



عَمَّرتُكَ الله بحذف الزوائد : (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالبقاء ، كما أنَّ عمرك الله : أحلف ببقاء الله ، ودوامه .

فإن لم يرد بهما (١) القسم ، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك .

وقيل : المراد به : ضد الخُلُوّ من عمر الرجل منزله ، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله ، تأكيداً للصّدق ، والتقدير : ذكّرْتُك بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب ، فلا يخلو منه .

(و) معنى (قعدك الله ، وقعيدك : الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ . وقيل : مقاعدك ، وهو بمعناه . وضمَّن القسم قال في الصّحاح : على معنى : يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوى .

وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة ، والتقدير : أقسم بمراقبتك الله ، ونصب « الجلالة » في الجميع على إسقاط الجارّ .

(١) ط : « بها القسم » ، تحريف .

[الإضافة]

(الإضافة): أي هذا مبحثها . هي في اللغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشّمس للغروب : مالت [٢/٤٦] ، أو أضفت [١] ظَهْري إلى الحائط : أملته [٢] إليه ، وضاف السّهْمُ عن الهدف : عَدَل ، وأضفته إلى فلان : ألجأته ، والمضاف في الحرب : المحاط به ، والمضاف : الملزق [٣] بالقوم وضافَه الهم : نزل به . وتضايف [٤] الوادي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر [٥] ، وأضفت من الأمر : أشفقت .

وفي الاصطلاح : (نسبة تَقْيِيدِيّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ) فخرج بالتقييدية [٦] : الإسنادية نحو : زيد قائم ، وبما بعده نحو : قام زيد ، ولا ترد الإضافة إلى الجُمَل ؛ لأنها في تأويل الاسم .

وبالأخير الوصف نحو : زيد الخياط .

(وتصِحّ بأدنى ملابسة) كقوله تعالى : « لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ عَشِيّةً أَوْ ضُحاها [٧] » لمّا كانت العشيّة والضحى طرَفَيْ النّهار صحّت إضافة أحدِهما إلى الآخر . وقولهم :

---

(١) في ط : « ضفت » تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أملت إليه » .

(٣) ا : « الملزوق » .

(٤) ط : « وتضاف الوادي » تحريف .

(٥) ا : « كأنه مال إحدى » ب : « كأنه مال إحدى جانبيه إلى الأخرى . ط : كأنه مال أحد جانبيه بالآخر » .

(٦) ط : « التقيد » من دون باء الجرّ .

(٧) سورة النازعات ٤٦ .



« كَوْكبُ الخَرْقاء ، أضيف إليها ؛ لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه .

(والأصحّ أنّ الأول) هو (المضاف والثاني [١]) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه ، لأنّ الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني ، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره .

وقيل : عكسه . (وثالثها : يجوز في كُلّ) مِنْهما كُلّ منهما [٢] .

(وتَجْري) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقيل : المسند الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثّاني . وقيل : عكْسُه ، وقيل : يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثّاني . والأصحّ : قولٌ رابع : أن المسند : المحكومُ به ، والمسند إليه : المحْكومُ عليه .

(و) يجري أيْضاً في (البَدل والمُبْدَل منه) . والأصحّ هنا أنّ الثاني البدل ، والأول المبدل منه ، كما يؤخذ من مبحثه .

(و) الأصحّ (أن الجرّ) في المضاف إليه (بالمضاف) قاله سيبويه ، وإن كان القياسُ ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل ، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ ، فعمل عمله ، ويدلّ [٣] له اتّصال الضمائر به،ولا تتصل إلاّ بعاملها . (وقال الزّجّاج ، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لأن الاسم لا يختصّ . (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنويّة قال الجمهور : (وتقدر اللاّم . قال في شرح الكافية : ومعناها هو الأصل ، ولذا [٤] يحكم به مع صحّة تقديرها ، وامتناع تقدير غيرها ، نحو : دار زيد ، ومع صِحّة

---

(١) « والثاني» سقط من ا إلى قوله : « إليه » .

(٢) « منهما » سقطت من ا .

(٣) من : « ويدلّ له » إلى قوله : « وقال الزجاج » سقط من ا . وفي ب : « وفي بدل له » مكان : « ويدلّ له » تحريف .

(٤) ط فقط : « وانه يحكم به » .



تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : يد زيد ، وعند امتناع تقديرها ، وتقدير غيرها نحو : عنده ، ومعه ، ومنه إضافة كُلّ إلى ما بعدها . (و) قال (قوم : و) يقدّر (مِنْ) إنْ كان الأوّل بعض الثاني ، وصحّ الإخبار به عنه) كثوب خزّ ، وخاتم فِضّة ، فالثّوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضّة ، ويصحّ أنْ يُطْلق على كل اسم الخزّ ، والفضّة . ومنه إضافة[1] العدد إلى المعدود ، والمُقَدّرْ إلى المقدّرات [2] على الصّحيح ، بخلاف : يدَ زيدٍ ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللاّم ، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثّاني فيه على الأوّل .

(قيل : أو لم يَصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً ، وهو رأي ابن كيسان ، والسِّيرافي ، واستدلاّ بظهورها في قوله :

١٢١٢ — * فالْعَيْنُ مني كأنْ غَرْبٌ تَحطُّ به [3] *

وقوله :

١٢١٣ — * كَأنَّ على الكفّين مِنْه إذا انْتحى [4] *

وردّه ابن مالك بأن الفصل بـ « مِنْ » لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها ، وقد فصل

---

(١) ط : « أضاف العدد إلى المعدود » تحريف .

(٢) ط : « المقدورات » .

(٣) لعلقمة الفحْل ، ديوانه ١٨ وعجزه :

* دهماء حاركها في القتب محزومُ *

ورواية : « بالقتب » بالباء الجارّة لا : بـ « في » وهي رواية الدرر وفي ط : « لحظ » مكان : « تحط » ، تحريف .

(٤) يقول صاحب الدرر ٢ : ٥٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمتّه مع أنه بيت مشهور من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وتمامه :

* مداك عروس أو صلاية حنظل *



بها ما ليس بجزء قال :

١٢١٤ — * وإنَّ حَدِيثاً مِنْكِ لو تعلمينه (١) *

وأنكر قوم الإضافة بمعنى « مِنْ » أصلاً ، وقالوا : الإضافة بمعنى اللاّم ، لأن الخزّ مستحِقٌ للثواب ، كما أنه أصله .

(و) قال الجُرْجانِيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه : (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرْفاً له . قال في شَرْحَيْ الكافية والتّسهيل ؛ قد أغفلها (٢) أَكثرُ النّحويين ، وهي ثابتة في الفصيح كقوله : « أَلَدُّ الخِصام (٣) » « بل مَكْر اللّيْلِ والنّهار(٤) » « تربُّصُ أرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (٥) » « يا صَاحِبَيِ السِّجْنِ (٦) » وفي الحديث : « فلا تجدون أَعْلَمَ من عَالِم المدينة » ، فمعنى « في » في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلا بتكلّف .

قال أبو حيّان : ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره ، وهو مَرْدُودٌ ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ، وردّ الدعوة تفرّده . وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته : بأن تقدير « في » أقل من « اللاّم » « ومِنْ » . وكذا قال ابن مالك . وزاد أنّ تقدير : « مِنْ » أقلّ من تقدير « اللاّم » . (و) قال (الكوفيّة و) يقدّر (عند) نحو : هذه ناقة رقودُ الحَلْب ، أي رقودٌ عِنْد الحَلْب .

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

* جنى النّحل في ألبان عوذ مطافل *

ديوان الهذليين ١ : ١٤ وروايته : « تبذلينه » مكان : « تعلمينه » .

(٢) ط : « أعلتها » تحريف .

(٣) سورة البقرة ٢٠٤ . (٤) سورة سبأ ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٦ . (٦) سورة يوسف ٣٩ ، ٤١ .



وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبّهة ، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة [١]. (و) قال (أبو حيّان : لا تقدير) أصلاً ، لا للاّم ، ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص ، وجهاته متعدّدة بيّن كل جهة منها الاستعمال . فإذا قلت [٤٧/٢] : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمروٍ [٢] ، فالإضافة لِلْملْك ، أو سَرْجُ الدابة فللاستحقاق ، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص .

(ويختَصّ) التّقدير عِنْد مَنْ قال به (بالمحضة ، وقيل : تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى : « فمنهم ظَالِمٌ لنفسه [٣] » « حافظاتٌ لِلغَيب [٤] » . « مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ [٥] » . « فعّال لما يريد [٦] » وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبّهة .

(و) المحْضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة . قال أبو حيّان : هكذا قالوا ، وليس بصحيح ؛ لأنه من جَعْل القسم قَسيماً ، وذلك أنّ التعريف تخصيص ، فهو قِسْمٌ منه . والصّواب أنها تفيد التخصيص فقط ، وأقوى مراتبه التعريف . انتهى .

وهو بَحْثٌ لَفْظِيّ (وفي مفاد [٧] إضافة الجُمَل) أي الإضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط . وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات [٨] ، ووجه التّعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا

---

(١) ط : « للمقايسة » تحريف .
(٢) ط : « غلام زيد دار عمرو » بدون الواو العاطفة تحريف .
(٣) سورة فاطر ٣٢ .
(٤) سورة النساء ٣٤ .
(٥) سورة البقرة ٨٩ .
(٦) سورة هود ١٠٧ .
(٧) ط فقط : « وفي إسناد إضافة الجمل » .
(٨) ط : « آن الجمل ثلاث » تحريف .



ترجيح . ثم قال : وفي التّعريف نظر ، لأن تقدير المصدر تقدير معنىً كما في همزة التّسوية ، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه ، كما لا يتعرّف قولك : غُلام رَجُلٍ ، وأنت تريد واحداً بعينه ،وأيْضاً ، فلا يلزم في المصدر أن يقدّر مضافاً بل قد يقدّر متوّناً عاملاً [(١)] . انتهى .

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد [(٢)] واحداً منهما (بل تخفيفاً [(٣)]) في اللفظ بحذْف التّنوين ، وشبهه . (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير ، ومِثْل وشِبْه ، وخدْن) بكسر المعجمة ، وسكون المهملة بمعنى : صديق (ونحو) بمعنى : مِثْل (وناهيك ، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتِرْب بمعنى لِدَة وضَرْب ، ونِدّ في معنى مِثْل . وشَرْعك [(٤)] وبَجْلك [(٥)] ، وقطك ، وقدك في معنى حسبك ، فهذه الأسماء نكرات[(٦)] وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنّها على نيّة التنوين قصداً للتخفيف كالوصف ، كما قاله سيبويه ، والمبرّد ، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في [(٧)] « حسب » ونحوها ؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدةَ الإبهام كما قال ابن السّراج والسّيرافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل ، ونحوهما ، لأنك إذا قلت غير زيد ، فكلُّ شيء إلا زيد غيره . ومِثْل زيد فمِثْلهُ كثير : واحدٌ في طوله ، وآخرُ في عَمله ، وآخرُ في صنعته ، وآخرُ في حُسْنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية . ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير ، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ، بل يجب بالوقوع على واحد

---

(١) ا : « عالما » تحريف .

(٢) من قوله : « ما لا يفيد » إلى قوله : « إضافة غير » سقط من ا .

(٣) ط : « تحقيقاً » بالقاف ، تحريف .

(٤) ا : « وسرعك » بالسين ، تحريف .

(٥) ا : « وكلك » وط : « نجلك » بالنّون ، كلاهما تحريف صوابه في ب ، وكتب اللغة .

(٦) ط : « فهذه الأسماء نكرة » .

(٧) من قوله : « في حسب » إلى قوله : « في غير » سقط من ا .



معهود للمخاطب ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون السّبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة ؛ لأنها لا تستعمل [١] مفصولة عنها ، لا يقال : هذا مِثْلٌ لك، ولا غَيْرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّنكير ، فلذلك كانت نكرة مُطْلقاً .

(وكذا واحد أُمّه ، وعَبْدُ بطنه ، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو عليّ في الأوّلين ، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها « رُبّ » في قول حاتم .

١٢١٥ — * أماويّ إني رُبَّ واحد أمّه [٢] *

وقولها : ربّ أبيه ، رُبّ أَخيه[٣] . قال أبو حيان: كأنه[٤] لوحظ في واحد أمه معنى : مُفْرَدُ أُمِّه ، وفي عبد بطنه : خادِم بطنه ، والضمير فيهما [٥] لا يرجع إلى واحد ، ولا عبد ، بل إلى غيرهما مما تقدّم . وفي أبيه وأخيه : مناسب له بالأبوّة والأخوّة . والأشهر استعمال ما ذكر معرفة . (قيل و) منه أيضاً (الظّروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة . حكاه أبو حيّان عن بعضهم .

(ويعرف ما ذكر) من « غير » وما بعده (إن تعيّن المُغَايِر والمُمَاثِل) كأن وقع « غير » بين ضِدّين نحو : « صِراطَ الّذين أَنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضوب عليهم ولا الضّالّين [٦] » وقولك : مررت بالكريم غير البخيل ، والجامد غير المتحرّك ، أو قارن مثْلاً مّما يُشْعِرُ [٧] بمماثلة خاصّة . (وقال المبرّد : لا يتعرّف « غير » بحال) ،

(١) ط : « لم تستعمل » بلم النّافية .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٧١ .

(٣) قال صاحب الدرّر ٢ : ٥٦ : « وظاهر الأصل أن هذا شعر ، وليس كذلك، بل هو نثر» .
وفي ط : « ترب » تحريف أشار إليه الدّرر .

(٤) في ط فقط : « كله » . تحريف صو به من أ ، ب .

(٥) ط : « الضمير فيها » .

(٦) سورة الفاتحة ٧ .

(٧) ط : « أو قارون مثلاً مما يشعر » تحريف .



لأنّ كُلّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً ، والذي يُماثِلُك من كُلِّ وَجْهٍ قد يتعيّن أن يكون واحداً . قال أبو حيّان : ورُدّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّهُ نهاية في المغايرة ، كما يكون نهاية في المِثْل .

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى [1] أو المنصوب ، لأنّها في تقدير الانفصال ، ولذلك وصف بها النّكرة في قوله تعالى : « هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ [2] » . ووقعت حالاً في قوله : « ثَانِيَ عِطْفِهِ [3] » ودخل عليها رُبّ في قول جرير :

١٢١٦ — * يا رُبَّ غابِطنا لو كان يَطْلُبُكُمْ [4] *

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجبية) : أنها قد تفيد التّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من « ضاربٍ » .

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً [5] ، لا ضاربٌ فقط ، فالتخصيص [٢/٤٨] حاصِلٌ بالمعمول قبل الإضافة .

وفُهِمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كانت بمعنى الماضي ، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال .

---

(١) ط : « في معنى » بدون : « أل » .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة الحجّ ٩ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٩٥ ، وعجزه :

* لاقى مُباعدةً مِنْكُمْ وحِرْمانا *

(٥) أصله « ضارب زيداً » سقطت من ب ، ط ، والصواب في ا ، وشرح الشذور ٣٢٧ .



(قيل : و) منه إضافة [١] (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحلّ أو منصوبه فأشْبَه الصّفة، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة [٢] العاملة بالشّبَه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه ، وإذا كان أقوى كان أولى أَنْ يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف ، والأصَحّ لا ، ورُدّ الاستدلالُ ؛ لأنه لم يَنُبْ مناب الفِعل وحده ، بل مع أنْ ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه ، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول « رُبّ » وأل ، ونعته بالنّكرة ، وبورود نعته ، وتأكيده بالمعرفة في قوله :

١٢١٨ — * إنّ وَجْدِي بك الشّدِيدَ أَراني [٣] *

وقوله :

١٢١٩ — * فلو كان حُبّي أُمّ ذي الوَدْعِ كُلُّهُ [٤] *

وبأنّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها .

(قيل : و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن الدّبّاس [٥] ، والجزُولي ، وابن عُصفور ، وابن أبي الرّبيع ، قال الفارسيّ :

---

(١) « إضافة » سقطت من ا .

(٢) ط : « في الصفة » بوضع : « في » مكان : « من » .

(٣) قائله مجهول . وتمامه كما ورد في الأشموني ٢ : ٢٤٢ .

* عَاذراً فيكَ مَنْ عَهِدْتَ عذولا *

ورواية الدرر ٢ : ٥٦ :

* عاذِراً مَنْ وجَدْتُ فيكِ عَذُولاَ *

(٤) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٥٧ . وتمامه :

* لأهْلِكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ المسارِحُ *

في الدرر وط : حبُّ أمٌّ وفي أ : « أبي الم » وفي ب : « حي انم » كله تحريف ولعل الصواب حبي أم.

(٥) ا : « وأبو الكرم وابن الدباس » بواو العطف . وكذلك في ب . أما الدّبّاس فكما جاء في : « البغية » فهو : عمر بن عبد الله بن أبي السعادات ، وكنيته أبو القاسم ، ولقبه : الدّبّاس وليس من كنيته : أبو الكرم .



لأنه ينوي بها الانفصال ، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ لا ينفكّ [١] أن يكون بعض الجملة المضاف إليها ، ولأنّ فيه معنى الفعل ، ولهذا نصب الظرف . وتعــدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرّ . والأصحّ أنها محضة ، إذْ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً ، ولا بعد رُبّ ، وأل . قال سيبويه : العرب[٢] : لا تقول : هذا زيدٌ [٣] أسود الناس ، لأن الحال لا يكون إلا نكرة[٤] .

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة ، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة . قاله ابن السرّاج . ونزل قول سيبويه على الثاني ، وقول الكوفيين على الأوّل .

(فإن قصد تعريفها ، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى : « مالك يوم الدّين [٥] » . « فالِقُ الحبِّ والنّوى [٦] » « غافِرُ الذّنب[٧] » (إلاّ) الصفة (المشبهة) فلا تتعرّف ، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ ، وهو الرّفع بخلافها في غيرها ، فهي عن فَرْعٍ وهو النّصب ، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام .

(وزعم [٨] الكوفيّة والأعْلم) : فقالوا : إنّها تتعرّف بقصده ؛ إذْ الإضافة لا تمنع منه ، (ومن ثَمَّ) أي مِنْ هنا ، وهو أنّ اضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد

(١) ا : « إذ ينفك » بإسقاط : « لا » .

(٢) « العرب » سقطت من ط .

(٣) ط : « أشبه الناس » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٤) ا : « لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة » .

(٥) سورة الفاتحة ٤ .

(٦) سورة الأنعام ٩٥ .

(٧) سورة غافر ٣.

(٨) ا : « وعمم الكوفية » تحريف .



تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه ، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنّى أو جمعاً على حدّه ، نحو : الضّاربا زيد ، والضّاربو زيد . قال الشاعر :

١٢١٩ — * ليس الأخلاّءُ بالمُصْغِي مَسامِعِهِم [١] *

وقال :

١٢٢٠ — * إن يَغْنَيَا عَنِّي المُسْتوطِنا عَدَنٍ [٢] *

(أو أضيف لمقرون بها) نحو : الضّاربَ الرجل ، وقوله تعالى : « والمُقِيمي الصّلاةِ [٣] » (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو : القاصد باب الكريم .

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرْجِعِه على الأصح) نحو : الضارب الرجل والشاتمة[٤] ، وقوله :

١٢٢١ — * الودُّ أنْتِ المُسْتَحِقّةُ صَفْوِهِ [٥] *

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* إلى الوُشاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِم *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٣ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* فإنّني لَسْتُ يوْماً عَنْهُما بغَنَي *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢٢ .

(٣) سورة الحج ٣٥ .

(٤) ط : « والسائمة » تحريف .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

* مِنّي وإنْ لم أرْجُ مِنْكِ نوالا *

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٢١ .



وقوله :

١٢٢٢ — * الواهب المائةِ الهجانِ وعَبْدِها [١] *

ومنع المبرّد هذه الصورة ، وأوجبَ النصب . قيل : أو إلى ضمير ما نحو : الضاربك ، والضّاربي ، والضّاربه ، قاله الرُّمانيّ ، والمبرد والزمخشريّ . ومنع سيبويه والأخفش ذلك ، وجعلا موضع الضمير نصباً [٢] كما لو كان موضعه ظاهراً، [٣]فإنّه يتعيّن نصبه [٤] .

(قال الفراء أو) أضيف إلى (معرفةٍ) ما نحو : الضّارب زيد ، بخلاف الضّارب رجلٍ، ولا مستند له في السمّاع . (و) قال (الكوفيّة) : أو أضيف عددٌ إلى (معدود) نحو : الثلاثة الأثواب [٥] قال ابن مالك : وحجّتهم السمّاع . وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس ، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز : الرّطل زيتٍ لا ايجوز هذا .

[مسألة]

(الجمهور : على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه ، ونعته ، ومنعوته ومؤكّده) ، لأن المضاف يتعرّف ، أو يتخصّص بالمضاف إليه ، والشيء لا يتعرّف ، ولا يتخصّص

---

(١) للأعشى . ورواية الديوان ١٥٣ .

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً تزجّى خلفها أطفالها

وفي الدرر ٢ : ٥٧ : « بينها » مكان : « خلقها » وانظر سيبويه ١ : ٩٤ ، والخزانة ٢ : ١٨١ .
وفي ا : « الواهب الملائم الملحان وعدها » تحريف وفي ب : « وعدها » مكان : « وعبدها » تحريف .

(٢) ط : « أيضاً » مكان : « نصباً » تحريف . (٣) في النسخ الثلاث : «ظاهر» بالرفع .

(٤) ط : « نفيه » مكان : « نصبه » تحريف .

(٥) ا : « الثلاثة أثواب » .



إلا بغيره . والنّعت عَيْنُ المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده . (إلاّ بتأويل) كقولهم : سعيد كرز ، أي مُسمّى هذا اللّقب . وخَشْرَمُ دَبْر [١] أي الذي له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنّحل ، وصلاة الأولى [٤٩/٢] ومَسْجِد الجامع ، و « دينُ القيِّمة » [٢] أي الساعة الأولى ، واليوم أو الوقت الجامع ، والمِلّة القيّمة ، وسَحْق [٣] عِمامةٍ ، وجرْد [٤] قَطيفةٍ . الأصل : عمامة سَحْقٌ ، وقطيفةٌ جَرْدٌ ، قدّم ، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضّة ، ويوْم يومٍ ، وليلة ليْلةٍ [٥] .

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللّفظ فقط) من غير تأويل . تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و « شَهْر رمضان [٦] » ، و « وَعْد الصّدق » [٧] و « حقّ اليقين [٨] » و « مكْر السّيِّء »[٩] ، ويا نساء [١٠] المؤمنات كما جاء ذلك في النّعت ، والعطف ، والتأكيد نحو : « غرَابيبُ سُودٍ [١١] » .

١٢٢٣ — * كَذِباً ومَيْنا [١٢] *

---

(١) الخَشْرَم كجَعْفَر : جماعة النّحل ، والزنابير واحدته بهاء (خشرمة) والدّبْر : النّحل والزنابير ، واحدته (دَبْرة) انظر اللسان (دبر) .

(٢) سورة البيّنة ٥ .

(٣) سحق : بمعنى بالية .

(٤) جرْد : بمعنى مجرودة .

(٥) « ليلة » سقطت من ا .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ .

(٧) سورة الأحقاف ١٦ .

(٨) سورة الواقعة ٩٥ .

(٩) سورة فاطر ٤٣ وفي ب : « وذكر السيء » تحريف .

(١٠) ط : « وابناء المؤمنات » . تحريف .

(١١) سورة فاطر ٢٧ .

(١٢) قطعة من بيت لعديّ بن زيد ، والبيت بكماله :

فقدّمت الأديم لِرَاهِشَيْه وألْفَى قولها كَذِباً ومَيْنا

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

« كُلُّهم أَجْمَعُون [١] » . (و) قال أبو حيّان : لا يتعدّى السّماع . بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أولا ، أو واسطة) بينهما؟ أقوال :

الأول : قاله جماعة ، واختاره أبو حيّان ، لأنه لا يقع بعد « رُبَّ » ، ولا « أل » ، ولا ينعت بنكرة ، ولا ورد نكرة ، فلا يحفظ : « صلاة أولى » و « مسجد جامع » .

والثاني : قاله الفارسيّ وابن الدّبّاس [٢] وغيرهما لشبهه بحسَن الوجْه وأمثاله ، لأن الأصل في « صلاة الأولى » ونحوه : « الصّلاة الأولى » على النعت ، ثم أزيل عن حدّه كما أن أصل [٣] : حسن الوجه : « حَسَنٌ وجْهُهُ » فأزيل عن الرفع .

والثّالث : قاله ابن مالك : قال : لأن لها اعتبارين : اتّصالٌ من وجه أن (الأولى [٤]) غير مفصول بضمير منوي ، وانفصاله من وجه : أنّ المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر . قال أبو حيّان : ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث . (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو :

١٢٢٤ — ٭ إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام علَيْكما [٥] ٭

(أو مضاف إليه) نحو :

١٢٢٥ — أقام ببَغْدادِ العِراقِ وشَوْقُه لأهل دِمشْقِ الشّامِ شَوْقٌ مُبرِّحُ [٦]

---

(١) سورة الحجْر ٣٠ .

(٢) ا : « ابن الرماش » تحريف . وقد سبق التعريف به آنفاً ....

(٣) « أصل » سقطت من ا .

(٤) ا : « الأول » ، تحريف .

(٥) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

٭ ومن يبك حوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ ٭

انظر ديوانه ٢١٤ .

(٦) لبعض الطائيين كما في العيني . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٤ .



(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضافٍ إليه) ، لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف . (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو : أنت أخانا أوّل ضارب . واقتصر في « التسهيل » على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه . قال أبو حيّان : فهل هو مختصّ بلفظ : « أوّل » أو « عام » في كل أفعل تفضيل [1] يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ، ولا يظهر فرْقٌ بين « أول » وغيره ، فيجوز : هذا بالله أفضل عارف . والصّحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم ، ولمخالفة الأصول .

(وجوّز الزمخشريّ وابن مالك) التّقديم (على غير) النّافية (مطلقاً) نحو : زيد عمراً غير ضارب . قال :

١٢٢٦ — *فتىً هو حقّاً غيرُ مُلْغٍ فريضةً ولا تتّخِذْ يوْماً سواهُ خليلا* [2]

قال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادرٌ لا يقاس عليه . وجوّزه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله :

١٢٢٧ — *إنّ امرأ خصّني يوماً موَدّته على التّنائِي لَعِنْدي غيرُ مكْفُورِ* [3]

قال أبو حيان : والصحيح المنع لاتّحاد العلّة في ذلك وفي المفعول [4] . أمّا

(١) ط « في كل أفعل التفضيل » .

(٢) قائله مجهول . وفي المغني ٢ : ١٨٩ : « تَوله » مكان : « فريضة » . وفي ا ، ب : « فريسة » مكان : « فريضة » ، و « سبيلا » مكان : « خليلا » .

(٣) في الدرر ٢ : ٥٩ : أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو أبو زبيد الطائيّ يمدح أخاه لأمّه وليد ابن عقبة . انظر ديوانه ٧٨ ، وسبق ذكره رقم ٥٢٠ . وانظر أيضاً شرح شواهد المغني للسّيوطي ٩٥٣ .

(٤) ط : « لاتحاد العلة في ذلك في المفعول » تحريف .



« غير [١] » التي لم يُرَدْ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير مُشَاتم [٢] .

(وجوّز قومٌ) التّقديم (على حقّ) كقوله :

١٢٢٨ – * فإنْ لا أكُنْ كُلَّ الشُّجَاع فإنّني
بضرب الطُّلَى والهامِ حقٌّ علـيم [٣] *

قال أبو حيّان : والصحيح المنع لندور هذا البيت ، وإمكان تأويله . وجوّز قوم التقديم على « مِثْل » نقله ابن الحاجّ نحو : أنا زيداً مثل ضارب [٤] .

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفُه) ، ولم يختلّ الكلام به ،(وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه ، كقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه ، وقرئ : « تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيّارة [٥] » وقوله :

١٢٢٩ – * كما شَرِقَتْ صدْرُ القَنَاةِ من الدَّم [٦] *

---

(١) « غير » سقطت من ا .
(٢) ا : « غير مستايم » تحريف . وفي ط : « غير شاتم » .
(٣) للأشتر كما في الدرر ٢ : ٥٩ .
والطّلى : الأعناق .
(٤) ب : « ما زيداً مثل ضارب » ا : « أما زيداً مثل ضارب » والصواب في ط والأشموني ٢ : ٢٨٠ حيث يقول : « وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثل ضارِب زيداً أن يتقدّم « زيداً » على : « مثل » .
(٥) سورة يوسف ١٠ ، وفي ط : « يلتقطه » بالياء .
(٦) للأعشى . ديوانه ١٨٤ وصدره :
* وتشرقُ بالقول الذي قد أذَعْتَهُ *
من شواهد سيبويه ١ : ٢٥ ، والمقتضب ٤ : ١٩٧ .



وقوله :

١٢٣٠ – رؤيةُ الفكر ما يؤُول له الأمْـ ـرُ مُعينٌ على اجْتناب التّواني [1]

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف ، فلا يقال : قامت غلامُ هند ، ولا أَمَةُ زيد جاء ، أو صحّ ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال : أعجبني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء .

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة) : في أسماء لازمت [2] الإضافة ، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقا : (حُمادي ، وقُصارى) بضم أولهما ، وقصرهما بمعنى : الغاية ، يقال : قصاراك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، وآخر [٢/٥٠] أمرك . وحكى الجوْهري فيها فتح القاف ، و (قَصر [3]) أيضاً [4] قال :

١٢٣١ – قَصْرُ الجديد إلى بِلَى والعَيْشُ في الدّنيا انْقِطَاعُه [5]

(و) لزم الإضافة (الإضافة إلى ضمير وحْد [6]) فلا يضاف إلى ظاهر ، وسواء ضمير الغائب وغيره ، وتجب مطابقته لما قبله نحو : « إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ [7] » .

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ط : « لازمة » بالتاء المربوطة .

(٣) ويقال أيضاً : « قُصَيْرَى » بضمّ القاف ، وفتح الصاد ، وسكون الياء ، و « قُصار » بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمّها . و « قَصْر » بحذف الألفين مع فتح القاف ، وسكون الصاد وهي رواية الجوهريّ التي ذكرها السّيوطيّ . انظر حاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٤) « أيضاً » سقطت من ا .

(٥) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٠ .

(٦) ط : « وحده » بالهاء .

(٧) سورة غافر ١٢ .



١٢٣٢ – * والذِّئبَ أخشاهُ إنْ مررْتُ به وحدي... [١] *

١٢٣٣ – * وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وحْدَكا [٢] *

وقوله :

١٢٣٤ – أعاذِلَ هل يأتي القبائلَ حظُّها من الموت أم خُلِّي لنا الموتُ وَحْدنا [٣]

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه . حكى الأصمعيّ : وَحِدَ الرّجل يَحِدُ [٤] : اذا انفرد ، وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة ، والأخوة [٥] ، والخؤولة. وقيل : محذوف الزوائد من : إيحاد [٦] . وقيل : نصبه على الحال لتأويله بمُوحِدٍ . وقيل : على [٧] حذف حرف الجرّ ، والأصل : على وحده .

(و) لازم (الإفراد والتذكير [٨]) لأنه مصدر (وقد يثنّي) شذوذاً (أو يجرّ

(١) من مقطّعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ ، وتمامه : * ... * ... وأخْشَى الرِّيَاحَ والمطَرا * من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ .

(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ . وعجزه :

* لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قبْلكا *

سيبويه ١ : ٣١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٣٢٦ .

(٣) قائله مجهول كما في الدّرر ٢ : ٦٠ .

(٤) في القاموس : وَحدَ كعَلِمَ ، وكرمُ يَحدُ فيهما (أي في الصيغتين) وحَادةً ، ووحودةً ، ووحوداً ، ووحْداً ، ووُحدةً ، وحِدةً : بقي مفرداً كتوحّد .

(٥) « والأخوة » سقطت من ا ، ب .

(٦) ا : « محذوف الزائد من إيحاد» . وب : « محذوف الزم أبد من إيجاد » وعبارة ب محرّفة . وفي ط : « محذوف الزائد من أحاد » وهي محرّفة أيضاً . والصواب من أ ، وحاشية الصبّان حيث نقل نص الهمع في هذا الموضع بأكمله . انظر الحاشية ٢ : ٢٥١ .

(٧) « على » سقطت من ا . (٨) ط : « الإفراد والتنكير » ، تحريف .



بعلى) سمع : جلسا [1] على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس عَلَى وحده .

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيش ، وعُيَير) مصغّرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصحّ) يقال : هو نسيجُ وحْدِه ، وقريعُ وحْدِه : إذا قصد قلة نظيره في الخير ، وأصله في الثّوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله [2] . والقريع : السيّد . وهو جُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحده : إذا قصد قلة نظيره في الشَرّ ، وهما مصغّر : عِير ، وهو : الحِمار ، وجحش ، وهو ولده ، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه ، ويقال : « هما نسيجا وحدهما » و « هم نُسجاءُ وَحْدِهم [3] » ، و « هي نسيجةَ وحدِها [4] » وهكذا . وقيل : « لا يتّصل بنسيج » وإخوته العلامات ، فيقال : « هما نسيجُ وحْدهما » . وهكذا . و « قريع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيّان وشيخه الشاطبيّ وزاد الشاطبي : « رُجَيْل [5] وحدِه » .

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه [6]) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة : كِلا وكِلْتا) نحو : وكلا الرجلين . « كِلْتا الجَنّتَيْن [7] » .

١٢٣٥ — * كِلانا غنِيٌّ عن أخيه حَياتَهُ [8] *

(١) ط : « حلبا » تحريف .

(٢) ط : « على منواله غيره » بزيادة : « غيره » والصّواب من ا ، ب ، وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٣) ا : « وهم نسيجوا وحدهم » .

(٤) ا : « وهي نسجت وحدها » تحريف .

(٥) ط فقط : « رجل وحده » تحريف . صوابه في ا ، ب وحاشية الصبان ٢ : ٢٥١ .

(٦) ط : « تعريفه » بالعين . تحريف .

(٧) سورة الكهف ٣٣ .

(٨) نسب في اللسان (غنى) إلى المغيرة بن حبناء التميميّ. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٥٥٥ =



١٢٣٦ — إنّ للخير وللشرّ مدىً وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ [١]

ومن تفريقه [٢] بالواو .

١٢٣٧ — * كلا أخي وخليلي وأجدى عَضُداً [٣] *

(وقال الكوفيّة : أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها[٤] ،سمع : « كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها [٥] » .

(وقال ابن الأنباري : و) إلى (مُفْرَدٍ إن كرّرت) كِلا نحو : كِلايَ وكِلاك محسنان .

(و) لزم الإضافــة (ذو وفروعه) أي : ذوا ، وذوو ، وذات ، وذاتا ، وذوات .

(وأولــو ، وأولات إلى اسم جنس) قيــاساً كذي عِلْم ، وذي حُسْن . « وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ [٦] » . « ذَوَاتا أفْنان [٧] » (وإلى عَلَمٍ سماعاً) نحو :

= لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب . وصاحب الدرر ٢ : ٦٠ يقول : لم أعثر على قائله . وعجزه :
* ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا *

(١) لعبد الله بن الزبعري القرشيّ من قصيدة قالها في وقعة أحد قبل إسلامه .
انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٩ .

(٢) ط : « ومن تعريفه » بالعين والفاء . تحريف .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* في النائبات وإلمام الملمات *

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٢ .

(٤) ط : « جواز توكيدهما » بالتثنية ، تحريف .

(٥) في الأشموني ١ : ٧٧ « كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنّى ، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى ، فيثنّى ، واعتبار اللفظ فيفرد .

(٦) سورة الطلاق ٢ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .



ذُو يَزَنٍ ، وذو رُعَيْن ، وذو الكِلاع (١) ، وذو سَلَمٍ ، وذو عمرو ، وذو تبوك . (وقيل : قياساً) قاله الفراء . (والغالب إلغاؤها) أي : كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ (٢)) . وقد لا تلغى نحو : « أنا الله ذو بَكّة » أي صاحب « بكّة » . (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير (٣)) كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه كقوله :

١٢٣٨ — * إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ من النّاس ذَوُوهُ (٤) *

وقوله :

١٢٣٩ — * أبار ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهُ (٥) *

وقوله :

١٢٤٠ — * رجوناه قِدْماً من ذَوِيك الأفاضل (٦) *

(خلافاً للكسائي ، والنحّاس ، والزُّبيدي ، والمتأخِّرين) في منعهم ذلك إلاّ

---

(١) ذو رُعَين كزُبَير : ملكُ حمير ورُعَين : حصن له أو جبل فيه حصن . وذو الكلاع الأكبر هو يزيد بن النعمان ، والأصغر : هو سُمَيْفع بن ناكور . انظر القاموس .

(٢) أي حينما تدخل على علم .

(٣) « أي بإضافتها إلى ضمير » سقط من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد ابن يعيش ٣ : ٣٨ .

(٥) نسبه صاحب المفصل لكعب ، ونسبه ابن يعيش للكميت وقال : وقيل لكعب . وصدره :

صبحنا الخزرجيّة مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

انظر المفصّل ٣ : ٣٦ ، وشرح ابن يعيش ٣ : ٣٨ وفي الدرر ٢ : ٦١ يذكر أنه لم يعثر على قائله ، وفيه : « أبان » مكان : « أبار » تحريف صوابه في النسخ الثلاث والمفصل . وفي النسخ الثلاث أيضاً : « رووه » .

(٦) للأحوص . ورواية الديوان ١٣٤ .

لكن رجوْنا منك مثل الذي به صُرِفنا قديماً من ذويك الأفاضل

وفي ط : « الأفضل » مكان « الأفاضل » تحريف .



في الشّعر . وجزم به الجوهريّ في الصِّحاح . وفي « رءوس المسائل » بعد نقله المنع عن الثّلاثة المذكورين : وأجازه غير هؤلاء . وقد استعمل جمع « ذي » مقطوعاً عن الإضافة في قوله :

١٢٤١ – * فلا أعْنِي بِذَلِكَ أسْفليكمْ ولكنِّي أريد به الذَّوينا [١] *

وجميع ما تقدّم لزم الإضافة معنى [٢] ولفظاً . (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيّتها .

[آل]

(آل) وأصله : أوَل ، قلبت واوه ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : أُوَيْل . وقيل : أهل ، أبدلت هاؤه همزة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة [٣] بدليل : أُهيل .

وإنما يضاف (إلى علَم عالِم [٤] غالباً) كقوله :

١٢٤٢ – * نحن آلُ اللهِ في بلدتنا لم نزَلْ آلاً على عهد إرَمْ [٥] *

ومن إضافته إلى علَم غيره .

---

(١) للكميت . ديوانه ٢ : ١٠٩ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٧ ، وسيبويه ٢ : ٤٣ ، والخزانة ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٨٤ ، ٣ : ٤١١ . وفي ط « الذويا » مكان « الذوينا » تحريف .

(٢) « معنى و » سقطت من ط .

(٣) صار في التقدير : « أأل » فلمّا توالت الهمزتان ، أبدلت الثانية ألفاً كما قالوا : آدم ، وآخر .

(٤) في اللسان (أهل) : « وتخص العرب بالآل : الأشرف الأخصّ دون الشائع العام » .
ولعلّ المقصود بـ : « عالم » : عاقل ، بدليل مقابلة المذكور فيما بعد ، وهو « من إضافته إلى علم غيره » أي غير العاقل .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ٢ : ٦٢ .



١٢٤٣ — * من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق [(١)] *

هما عَلمَا فرس . وإلى الجنس : آل الصليب .

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله :

١٢٤٤ — وانصُر عـلى آل الصّليـ ب ، وعابديه اليومَ آلَك [(٢)] [٥١/٢]

وقيل : لا يَجوزُ ، وعُزِي للكسائيّ ، والنحّاس ، والزّبيدي .

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبَعْضُ . والجمهور) على (أنهما) عند التجرّد منها (معرفتان بنيّتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُويت تعرَّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي مِنْ هنا ، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيّتها ، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً ، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم : بأنهما نكرتان ، وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ ، وسُدس ، وثُلث ، فإنها [(٣)] نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحَكَوْا : مررت بهم كُلاً بالنصب على الحال ، وهذا القول مشهور عن الأولين ، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب (ليس) لابن خالويه ، فذكرته تقوية لهما .

---

(١) في اللسان (جرد) : « الأجرد الذي يسبق الخيل ويتجرّد عنها لسرعته . وفي ا ، ط : « من المجرد من أل » تحريف . صوابه في اللسان ، وب .وهو صدر بيت عجزه :

* تعلمنا أوتارنا حين تصهل *

انظر الدمامينيّ الجزء الثاني ورقة ٥٤ من شرح التسهيل وقد غفل عن هذا الشاهد صاحب الدرر ، وكتب في الهمع على أنه نص نثريّ .

(٢) من أبيات لعبد المطلب جدّ الرسول عليه السلام . انظر الدرر ٢ : ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : « فإنهما » تحريف .



[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها ، فتكون نفس ما تضاف إليه [١] (وهي مع النّكرة كَكُلّ ، ومع المعرفة كبَعْض ، ومن ثَمّ) أي من هنا ، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة [٢] إلاّ مكرّرة ، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو :

١٢٤٥ — * أيّ وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ [٣] *

ونحو : أي زيد حسن ، أي : أيّ أجزائه . فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة ، أو مثنى نحو : أيّ رجل ، وأيُّ الزيدين عندك ، هذا حكم شامِلٌ لأيّ بأنواعها ، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول . (ومرَّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر ، والظروف والاستثناء (فلم نُعِدهُ) حذراً من التّكرار .

[مسألة]

(مسألة) =(أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع « ما » المصدريّة أو النافية ، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله :

١٢٤٦ — * بآيةِ تُقْدِمون الْخيل شُعْثاً [٤] *

---

(١) « فتكون نفس ما تضاف إليه » سقطت في هذا الموضع من ا ، ب . وذكرت بين قوله : « وهي مع النكرة ككل » وقوله : « ومع المعرفة كبعض » .

(٢) « معرفة » سقطت من ا ، ب .

(٣) في الصحاح للجوهري منسوب إلى قيس بن الخطيم وصاحب الدرر يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » وصدره :

* فلئن لقيتك خالِيَيْن لتَعْلمَنْ *

وفي ط : « إني » مكان : « أيّ » تحريف . وانظر الأشموني ٢ : ٢٦١ .

(٤) في الخزانة ٣ : ١٣٥ يقول البغداديّ : نسبه سيبويه إلى الأعشى . وقد ناقش البغداديّ في هذه النسبة سيبويه مع أن النسخة المطبوعة ١ : ٤٦٠ ورد فيها الشاهد غير منسوب . وعجزه :

* كأن على سنابكها مُداما *



وقوله :

١٢٤٧ — * الكنى إلى سَلْمى بآيةِ أوْمأتْ [1] *

وقوله :

١٢٤٨ — * بآيةِ ما تُحبُّون الطّعاما [2] *

وقوله :

١٢٤٩ — * بآيةِ ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا [3] *

(وقيل : هو على حذف ما) المصدريّة ، والإضافة إلى المصدر المؤوّل . قال ابن جنيّ : وعلى الأول « ما » الموجودة زائدة ، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وإضافتها إلى الجملة الاسميّة في قوله :

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٦٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت وعجزه :

* بكفٍّ خضيبٍ تحت كُفّةِ مِدْرع *

(٢) ليزيد بن عمرو بن الصّعق . وصدره :

* ألا مَنْ مبلغ عني تميما *

من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٠ . والكامل للمبرد ١ : ١٧١ والخزانة ٣ : ١٣٨ . وفي الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول و«يحبون » بالياء . وفي الخزانة : « تحبون » بالتاء وكذلك في النسخ الثلاث .

(٣) لعمرو بن شأس . وصدره :

* أَلِكْنى إلى قَوْمي السّلامَ رِسالةً *

سيبويه ١ : ١٠١ .



١٢٥٠ — * بآية الحالُ منها عند بُرْقُعِها [١] *

(وقيل : لا يطّرد) ذلك ، بل يُقْتَصَر فيه على السمّاع ، قاله المبرّد .

(و) أضيف إليه أيضاً (— ذو — في قولهم : اذهب) بذي تسلم (أو أفعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة ، فالباء بمعنى في ، وقيل : للمصاحبة ، أي : افعله مقرناً بسلامتك ، كما تقول : افعله بسعادتك . وقيل : للقسم أي بحقّ سلامتك ، وهل هو خبر في معنى الدعاء ؟ أي : والله يسلمك .

و (قيل : ذو موصولة) أعربت على لغة ، و « تسلم » صلتها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ثم حذف الجار اتّساعاً ، فصار تسلمه ، ثم الضمير . (ويلحق الفعلين [٢] الفروع) فيقال : اذهبا [٣] بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبي بذي تسلمين .

[مسألة]

(مسألة) : (يحذف المضاف لدليل) جوازاً نحو : « أوكصيِّب [٤] » أي كأصحاب صيِّبٍ . «أوْ كظُلُماتٍ في بَحْرٍ [٥] » أي كذي ظلمات بدليل: « يَجْعلون أصابِعَهم»

---

(١) لمزاحم بن عمرو السّلوليّ . وتمامه :

* وقَوْلُ رُكْبَتِها قِضْ حين تَثْنِيها *

انظر الدرر ٢ : ٦٤ . وفي النسخ الثلاث : « يأية الحال منها عند موقعها » تحريف . صوابه من الدرر ٢ : ٦٤ . وانظر اللسان : (قضض)

(٢) أي « اذهب » ، و « تسلم » والمراد بالفروع : علامات التثنية والجمع .

(٣) ط : « اذهب بذي تسلمان » تحريف .

(٤) سورة البقرة ١٩ .

(٥) سورة النور ٤٠ .



« يَغْشاه مَوْجٌ » (ودونه ضرورة) كقوله :

١٢٥١ ـ عَشِيّةَ فَرَّ الحارِثيُّون بعدما قضى نَحْبَه في ملتقى القوم هوْبرُ [(١)]

يريد : ابن هوبر .

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم [(٢)]) نحو : « واسْأَل القَرْيَة [(٣)] » أي أهلها ، « وأُشْرِبوا في قُلُوبِهِم العِجْلَ [(٤)] » أي حُبَّه. فإن جاز استبدادُه به اقتصر فيه على السمّاع ولم يقس (خلافاً لابن جنيّ) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز : جلست زيداً على تقدير : جلوس زيد .

(وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو : « فإنّها مِنْ تَقْوى القلوب [(٥)] » أي : فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. « قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرّسول [(٦)] » أي : أثر حافر فَرس الرّسول . « فَكان قَابَ قَوْسَيْنِ » [(٧)] أي مقدار مسافة قربه مثل : قاب . (ثم الأفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم .

والتذكير نحو :

---

(١) لذي الرمّة . ديوانه ٣٢٢ .

(٢) ط فقط : « بنيّة الحكم » وهو تحريف ، صوابه في ا ، ب . وقد فسّر هذه العبارة « التصريح » بقوله : « فإن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه ، وهو في ذلك على قسمين : سماعيّ ، وقياسيّ . فالسّماعي : ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى لقول عمر بن أبي ربيعة :

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني

انظر التصريح ٢ : ٥٥ .

(٣) سورة يوسف ٨٢ .

(٤) سورة البقرة ٩٣ .

(٥) سورة الحجّ ٣٢ .

(٦) سورة طه ٩٦ .

(٧) سورة النجم ٩ .

١٢٥٢ – * يَسْقُون من ورد البريص عليهمُ بَرَدَى يُصفِّقُ بالرحيق السَّلسَلِ [(١)] *

أي ماء بردى ، وإلاّ لقال : تصفق ، وهو نهر بدمشق ، ألفه للتأنيث .

والتأنيث نحو :

١٢٥٣ – * والمِسْكُ من أَرْدانِها نافحة [(٢)] *

أي : رائحته . وعود ضميره نحو : « وتِلْكَ القُرى أهْلَكْناهم [(٣)] » أي : أهلها ، وغير ذلك كحديث : « إنّ هَذَيْن حرامٌ على ذُكور أمّتي » . أي استعمال هذين .

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مِثْلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً [٥٢/٢] للخليل : نعم ، ولذلك نصب على الحال نحو : « تفرّقوا أياديَ سَبأ » أي مثلها ، أو ركّب مع « لا » كحديث « إذا هلك كسرى فلا كِسْرى بعده ، وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصرَ بعده » وقال سيبويه : لا .

ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له .

فالأوّل نحو :

١٢٥٤ – * أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِين امْرأً ونارٍ تَوَقّدُ باللّيل نارا * [(٤)]

---

(١) لحسّان بن ثابت ، ديوانه ١٨٣ .

(٢) في الدرر ٢ : ٦٤ قائله مجهول ، ولم يظفر له بتتمّة . وقد ذكر الأشموني ٢ : ٢٧٢ تتمته وهي صدْر :

* مرّت بنا في نِسْوة خَوْلَةٌ *

(٣) سورة الكهف ٥٩ .

(٤) لأبي دؤاد الإيادي .

=



أي : وكل نار .

والثاني نحو : « تُرِيدُون عَرَضَ الدُّنيا ، واللهُ يريد الآخرةِ »[1] . (أي ما في الآخرة . وشرط ابن مالك) للجواز (اتّصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو :

١٢٥٥ ــ ولم أَرَ مِثْلَ الخير يَتْرُكُهُ الفتى ولا الشّرّ يأتيه امرؤٌ وهو طائِعُ[2]

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآيةَ المذكورة .

(و) شرط (قومٌ سَبْقَ نَفْيٍ أو استفهام كما تقدّم في الأمثلة . قال أبو حيّان : والصّحيح جوازه مع عدمهما كقوله :

١٢٥٦ ــ * لوانّ طبيب الإنس والجِنّ دَاوَيا الّـ
ـذي بي من عَفْراءَ ما شَفَيَاني *[3]

وقوله :

١٢٥٧ ــ * كل مُثْرٍ في رهطه ظاهِرُ الـ عزّ ، وذي غُرْبَةٍ ، وفقرٍ مَهينُ[4] *

(و) الجر (دون عطفٍ ضرورة) كقوله :

١٢٥٨ ــ * الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطِرَا[5] *

= سيبويه ١ : ٣٣ ، الإنصاف ٢ : ٤٧٣ ، المفصل ٣ : ٧٩ ، أوضح المسالك رقم ٣٥١ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤ : ١٤١ .

(١) سورة الأنفال ٦٧ .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٣) لعروة بن حزام العذري . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ٢ : ٦٥ .

(٥) يقول صاحب الدرر ٢ : ٦٥ : لم أعثر على قائله ولا تتمّته .



أي : مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكَوْا : « أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ » ونحوها [١] ، أيّ « لحمْ شاةٍ » فقاسوا عليه نحو : يعجبن ضربٌ زيد ، أي ضَرْبَ زيدٍ ، والبصريّون حملوا ذلك على الشّذوذ .

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامّة) ويقل في غيرها كقبلُ وبعد ، ونحوهما . وقال ابن عصفور : لا يقاس إلاّ في مفرد مضافه زمان ، وقد يبقى المضافُ بلا تنوين إن عطف [٢] هو على مضاف [٣] لمثله . (أو عطف عليه مضافٌ لمثله) فالأول : نحو : حديث البخاري « عن أبي برزة : غزوت مع رسول الله ﷺ سبْع غزوات أو ثمانيَ » بفتح الياء بلا تنوين .

والثاني : نحو ، حديث : أنه ﷺ قال : « تحيضين في علم الله ستةَ أو سبعةَ أيّامٍ » .

(وخصّه الفرّاء بالمصطحبَيْن) كاليد والرجل نحو : قطع اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها ... والنّصف والرّبع ، وقبل وبعد بخلاف نحو : دار ، وغلام ، فلا يقال : اشتريت دار وغلامٍ [٤] زيد .

قال ابن مالك: وقد ينفي بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحيصِن « فلا خوْفَ عليْهم [٥] » ، أي : لا خوْف شيْءٍ عليهم ، وقوله :

١٢٥٩ — * سُبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخر [٦] *

(١) ا ، ب : « ادخلوا اطعمونا لحماً سميناً شاه دعوها » وفي العبارة ، تحريف ظاهر .
(٢) « عطف » سقطت من ا .
(٣) ط : « المضاف لمثله » .
(٤) ط : « دار غلام زيد » .
(٥) سورة البقرة ٣٨ .
(٦) سبق ذكره رقم ٧٤٣ .



[الفصل بين المتضايفين]

[مسألة] : لا يفصل بين المتضايفين ،أي المضاف ،والمضاف إليه (اختياراً) لأنه من تمامه ، ومُنَزّل منه منزلة التّنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر : « قَتْل أولادَهم شُرَكائِهِمْ [(١)] » وقرىء « مُخْلِفَ وَعْدَه رسُلِه [(٢)] » وحديث البخاري : « هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لي صَاحِبِي » وقوله : « تَرْكُ يَوْماً نَفسِك وهواها ، سَعْيٌ لها في رداها [(٣)] » .

وقوله :

١٢٦٠ — * كناحِت يَوْماً صَخْرةٍ بعسِيل [(٤)] *

وقيل : لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين . ورُدّ في الظّرف بأنه يتوسع فيه ، وفي المفعول بثبوته في السّبع المتواترة . وحسّنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح [(٥)] بذلك لعدم الاعتداد ، وكونه غير أجنبي من المضاف ، ومقدّر التأخير .

---

(١) سورة الأنعام ١٣٧ .

(٢) سورة إبراهيم ٤٧ .

(٣) يوهم هذا القول أن يكون شاهداً شعرياً ، وإنما هي حِكْمة ، عبّر عنها التصريح ٢ : ٥٨ ، والأشموني ٢ : ٢٧٦ « كقول بعضهم » .

(٤) قائله مجهول . وصدره :

* فرشْني بخير لا أكُون وَمِدْحَتِي *

ورشني من رشت السهم : إذا ألزقت عليه الريش انظر اللسان (عسل) والصحاح للجوهري (عسل) والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

وفي ط : « كناحت يوم » بجرّ يوم ، وهو تحريف .

(٥) ط : « فإنه يصح » .



وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان ، فالفْصل بهما ضرورة كقوله :

١٢٦١ — * تَسْقَى امتياحاً ندى المسواكَ رِيقتِها [١] *

وقوله :

١٢٦٢ — * كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهودِيٍّ [٢] ... *

وقوله :

١٢٦٣ — * هما أخَوا — في الحرْب — مَنْ لا أخاله [٣] *

(وجوزّه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما . (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقلّ [٤] ، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم) . حكى الكسائي : هذا غلامُ وَالله زَيدٍ . وقال أبو عُبَيْدة : إنّ الشاة لتجترّ فتَسْمَعُ صوْتَ وَاللهِ رَبِّها .

(وإمّا) كقوله :

---

(١) لجرير . وتمامه :

* كما تضمّن ماءَ المزنَة الرّصَفُ *

ديوان جرير ٣٨٦ . وفي ط : « يد المسواك » وكان : « ندى المسْواك » تحريف . صوابه في التصريح ٢ : ٥٨ والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٢) لأبي حية النميري وتمامه :

* يُقاربُ أو يُزيل *

من شواهد : سيبويه ١ : ٩١ ، والتصريح ٢ : ٥٩ والأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٣) لعمْرَةَ الخثعميّة . وعجزه :

* إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما *

من شواهد سيبويه ١ : ٩٢ .

(٤) ط : « غير المستقيل » ، تحريف .



١٢٦٤ ـ * هما خُطَّتا إمّـــا إسارٍ ومِنَّةٍ وإما دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أَجْدرُ * (١)

ذكرها في « الكافية » ، والأول في « الخلاصة » ، ولا ذكْرٍ لهما في « التسهيل » .

(ويجور) الفصل ضرورةً لا اختياراً (بنعت) نحو :

١٢٦٥ ـ * مِنِ ابن أبي شيْخ الأباطِحِ طالبِ (٢) *

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله [٢/٥٣] .

١٢٦٦ ـ * كأنَّ بِرْذَوْن أبا عِصـــام زيدٍ حمـــارٌ دُقَّ باللِّجـــام * (٣)

أراد : كأنَّ بِرْذَوْنَ زيد يا أبا عصام . وقال ابن هشام (٤) : يحتمل أن يكون « أبا » هو المضاف إليه على لغة القَصْر ، وزيد بدل ، أو عطف بيان . ومثّله أبو حيان بقول زهير :

١٢٦٧ ـ * وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجيلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ في سَقَـــرا * (٥)

أي : يا كعب

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله :

(١) سبق ذكره رقم ٨٧ .

(٢) نسبه في التصريح ٢ : ٥٩ إلى معاوية بن أبي سفيان وصدره :
* نجوْتُ وقد بلّ المرادي سَيْفَهُ *

(٣) رجز لم يدر قائله . انظر الأشموني ٢ : ٢٧٨ .

(٤) ب ، ط : « ابن هشام » و ا : « هشام » بسقوط « ابن » .

(٥) لبجير بن زهير يحرّض أخاه كعباً على الإسلام . وفي ط : « فاق » مكان : « وفاق » تحريف وقد نسبه السيوطي إلى زهير ، والصواب إلى ابنه بُجَيْر . انظر الدرر ٢ : ٦٧ ، والعيني هامش الأشموني ٢ : ٢٧٦ .



١٢٦٨ – ما إنْ وَجدْنا لِلْهوَى من طِبٍّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ [(١)]

وقوله :

١٢٦٩ – أنْجَبَ أيّامَ والِداهُ بِــهِ إذْ نجلاهُ ، فَنِعْمَ ما نَجَــلا [(٢)]

(وفعل ملغىً) كقوله :

١٢٧٠ – * بأيِّ تراهُمُ الأرضِينَ حَلُّوا [(٣)] *

أي : بأيّ الأرضين تراهم حلّوا .

(ومفعول له) أي من أجله كقوله :

١٢٧١ – *معاوِدُ جُرْأةً وقتِ الهوادي أشمُّ كـأنّهُ رجُلٌ عَبوسُ [(٤)]

أي : مُعَاوِدُ وقتِ الهوادي جرأة .

[المضاف للياء]

[مسألة] :

مسألة (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنّىً ومجموعاً) على حدّه ،

(١) قائله مجهول . وهو من شواهد العيني . هامش الأشموني ٢ : ٢٧٩ .

(٢) للأعشى ديوانه ١٧٢ ، والأشموني ٢ : ٢٧٧ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* أأَلدّبرانِ أم عَسفُوا الكِفَارا *

والكفار : موضع معروف .

من شواهد الأشموني والعيني ٢ : ٢٧٩ .

(٤) لأبي زبيد الطّائيّ في وصف الأسد ، وقد جعل السيوطي في الهمع الصدر عجزاً ، والعجز صدراً مع أن القصيدة سينيّة . وقد تنبّه لذلك الأشموني ٢ : ٢٨٠ ، وانظر شعر أبي زبيد الطائيّ ٩٨ .

وفي ط : « مقاود » بالقاف ، تحريف .



وما حمل عليهما ، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره ، وهو الألف من الأول ، والأخير ، والواو من الثاني ، والياء من الثلاثة . (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة ، (والواو) بعد قلبها ياء ، ويكسر ما قبلها إن كان ضماً للمجانسة نحو : زَيْدِيّ ، وزَيْدَيّ [١] ، وقاضِيّ ، ومُسْلِمِيّ .

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى : كزيْدايَ ، والمقصور كعصايَ ومَحْيايَ .

(وقلبها) ياءً (في المقصور لغة) لهُذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيّان كقوله :

١٢٧٢ — * سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأعْنَقُوا لِهواهُمُ [٢] *

وقرأ الحسن : « يا بُشْرايَ [٣] » .

(و) قلبها (في لَدَى ، وإلى ، وعَلَى) الاسْمَيْن [٤] (أكثر) وأشهر في اللغات من السّلامة نحو : لَدَيّ ، وعلَيّ الشّيءُ ، وإليّ . وبعض العرب يقول : لدَاي ، وعَلاي ، نقله أبو حيّان معترضاً به على صاحب « التمهيد » في نفيه ذلك .

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصّحيح تفتح) كما تقدّم . (وقد تكسر مع المقصور) . قرأ الحسن : « عَصَايِ [٥] » . (و) قد تكسر المُدْغَمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة : « بِمُصْرِخِيِّ [٦] » وقول الشاعر :

---

(١) إذا كان مثنّى منصوباً .

(٢) لأبي ذؤيب وتمامه :

* فتخرّموا ولكل جنب مصرع *

ديوان الهذليين ١ : ٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٢ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) أي : الظرفين ، والمراد بهما : « إلى » و « على » فقط لأن : « لدى » متّفق على اسميّتها بخلاف : إلى ، وعلى .

(٥) سورة طه ١٨ . (٦) سورة إبراهيم ٢٢ .



١٢٧٣ ــ * عليَّ لعمروٍ نِعْمةٌ بعد نِعْمَةٍ [١] *

سمع بكسر الياء .

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلٌّ منهما ، (وفي الأصل) منهما (خلاف) : قيل : الفتح أصلٌ ، لأنه حرف واحد ، فقياسه التّحريك به ، ثم سكّن تخفيفاً . وجزم به ابن مالك في « سبك المنظوم » . وقيل : السّكون أصلٌ ، لأنه حرف علّة [٢] ضمير فوجب السّكون كواو ضربوا ، ولأنّ بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذّر الابتداء به ، والمتّصل بغيره لا تَعذُّر فيه .

(وقلَّ حَذْفُها) أي : الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى : « فَبَشِّرْ عبادِ الّذين [٣] » . بحذف الياء وَصْلاً ووقفاً ، وخطّاً .

(و) قلَّ (قلبها ألفاً) كقوله :

١٢٧٤ ــ * أطوِّف ما أُطوِّف ثم آوى إلي أُمّا ويَرْوِيني النقيعُ * [٤]

(وخصّه ابن عصفور بالضّرورة) وأطلق غيره جوازه .

(و) قَلَّ حذفها أي : الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاًّ عليها كقوله :

١٢٧٥ ــ ولستُ بمدْرِك ما فات منّي بلَهْف ، ولا بلَيْت ولا لَوَانّي [٥]

(١) للنّابغة الذّبيانيّ . ديوانه ٩ ، وعجزه :

* لوالده ليست بذات عقارب *

(٢) ا ، ب : « عليه ضمير » تحريف .

(٣) سورة الزمر ١٧ ، ١٨ .

(٤) لنفيع بن جرموز بن عبد شمس ، وهو جاهليّ . انظر النوادر لأبي زيد ١٨ ، ١٩ .
قال أبو حاتم : نُقَيْع . وقال أبو الحسن : « نَقِيع » الصواب . وفي الدرر ٢ : ٦٩ أنه لم يعثر على قائله .

(٥) قائله مجهول . من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٤١ والأشموني ٢ : ٢٨٢ ، وقطر الندى ٢٨٦ .



قال أبو عمرو بن العلاء : (و) مع (ضمة [١]) كقوله :

١٢٧٦ – * ذَريني إنّما خَطَئي وصَوْبي عليّ وإنما أهْلَكْتُ مالُ * [٢]

أي : مالي .

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لاعِرْض .

(قال ابن مالك : فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة : مُكْرِمٍ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) ؛ لأنها حينئذ في نيّة الانفصال ، فلم تمازج ما اتّصلت به ، فتُشْبِه ياء : قاضٍ في جواز الحذف ، فلا حظّ لها في غير الفتح والسّكون . قال أبو حيّان : وغيره من النّحويين لم يذكروا هذا القَيْد ، ثم نقله في « الارتشاف » عن المجالس لثعلب ، والنّهاية .

(فإن نُودِيَ) المضاف [٥٤/٢] للياء ، لا بعد ساكن (ففيها) أي : الياء لغات أشهرها : (الحذْفُ ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها [٣] ، لأن المنادى كثير التّغيير ، لكثرة الاستعمال نحو : « يا عبادِ فاتّقون [٤] » . (فالإبقاء ساكنة)، يليه (فمفتوحة) نحو : « يا عباديَ الّذين أسْرَفوا [٥] » (فقلبها ألفاً) يليه نحو : « يا حَسْرَتا على ما فَرّطت [٦] » (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتْلُوّ) استغناءً به عنها ، كما استَغْنَوْا بالكسر عن الياء. وهذا الوجْه أجازه الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ. (ومنعه الأكثرون) قال أبو حيّان : ويحتاج إلى سماعٍ [٧] من العرب في النّداء (فمع ضمّه) أي المتلوّ (حيث لا لبس) يَحْصُل بالمنادى المفرد ، قرىء « قُلْ ربُّ احْكُم بالحقّ [٨] »

---

(١) ط : « ومع ضمّة » تحريف ، والمراد : مع ضمّ المتلوّ به .

(٢) لابن غلفاء . من شواهد الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه ٢٥٤ . وفرائد القلائد ٣١٨ .

(٣) « دالاً عليها » سقطت من ١ .

(٤) سورة الزمر ١٦ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سورة الزمر ٥٦ .

(٧) « سماع » سقطت من ا .

(٨) سورة الأنبياء ١١٢ وقال العكبريّ ٢ : ١٣٨ : قُلْ يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي .



« قال ربِّ السّجنُ أَحَبُّ إليّ [١] » أي إلي يا رَبّ . وحكى سيبويه : يا قومُ لا تفعلوا ويا ربُّ اغفر لي ، ووجّه بأنه لما حذف المعاقب للتّنوين بُني على الضّمّ كما بُني ما ليس بمضاف ، إذا حذف تنوينه .

قال أبو حيّان : والظّاهر أنّ حُكْمَهُ في الإتباع حينئذٍ حُكْمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف ، لا حكم المضاف للياء .

(وأنْكَرَهُ) أي الضّمّ ابن هشام (اللّخمي) ، وقال : إنّما أجازه سيبويه فيما كثُر إرادة الإضافة فيه .

(وقال خطّاب) المارِديّ [٢] : هو رديءٌ قبيحٌ ، لأنه يلتبس المضاف بغيره . أمّا بعد ساكن مُدْغم أو غيره فلا سبيل إلى ... [٣] نحو يا قاضيّ وبنيّ .

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النّداء (أمّاً أوْ عَمّاً مع ابن ، وابنة قلّ إثباتها ، وقَلْبُها ألفاً) ثابتة حتّى لا يكاد يوجد إلاّ في ضَرُورةٍ كقوله :

١٢٧٧ — * يا بن أمّي ويا شَقَيّقَ نَفْسِي [٤] *

وقوله :

---

(١) سورة يوسف ٣٣ .

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردِيّ اختصر « الزاهر » لابن الأنباريّ . وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيّان وابن هشام كثيراً ، مات بعد ٤٥٠ .

(٣) في ب بياض مشار إليه بـ (كذا) وفي ا سقطت العبارة من قوله : « بغيره » إلى قوله : « المضاف إلى الياء » . وليس في ط بياض مشار إليه مع أن الأسلوب يشير إلى هذا النقص .

(٤) لأبي زبيد الطائي يرثي أخاه . ديوانه ٤٨ ، وتمامه :

* أنت خلّفتني لدهر شديد*

من شواهد ابن الشجري ٢ : ٧٤ ، والأشموني ٣ : ١٥٧ ، والتصريح ٢ : ١٧٩ .



١٢٧٨ — * يابنةَ عَمّا لا تَلُومي واهْجَعي [١] *

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم : إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشَر ، وبَعْلبَك ، قال تعالى : « يا بنَ أمَّ لا تَأخُذْ بِلِحيَتي ولا بِرَأسي [٢] » . قرىء في السّبع بالكسْر والفتْح .

(قال قوم : ومع ضَمّها) . أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة ، فلا يحذف منه الياء . كيا أخي ، يا ابن خالي . (وتزيد أم وأب) على الحذْف ، والإبقاء والقلْب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السّبع . (قيل : ومضمومة) قاله الفرّاء والنّحاس ، وحكى الخليل [٣] : يا أمّتُ لا تفعلي ، ومَنَعه الزّجّاج . (والأصحّ أنّها) توصل [٤] أي التاء (عوَض) من الياء أو الألف [٥]. (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لايجمع بين العِوض والمُعوّض .

وقولهم : يا أبتا بالألف ، وهي التي تُوصَل بآخر [٦] المنادى لِبُعْدٍ أو استغاثة ، لا المبدلة من الياء كالّتي في « حسرتا » . وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجليّ . وعجزه :

* وانمي كما ينمي خضاب الأشجع *

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٠ وشواهد الشافية لابن الحاجب ٤=٢٠٩ .

(٢) سورة طه ٩٤ .

(٣) ا ، ب : « وحكى النحاس » .

(٤) « توصل » سقطت من ا ، ب .

(٥) ا : « عوض من الياء والألف » بالواو دون « أو » .

(٦) ط : « وهي التي توصل ياء بآخر المنادى » تحريف . ومن قوله : « لبعد » إلى قوله : « المضاف للياء » سقط من ب .



(أو نَدْب) المنادى المضاف للياء،(فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع ألِفَيْن نحو : واعَبْدِيا ، واعَبْدا . (وعلى) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط ، وتزاد الألف ، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذْفُ مع كسر المتلوّ أو فتحه ، أو ضمه، والقلب ألفاً (تُقْلب) ألفاً (وتحذف لألف النّدبة) لاجتماع ألفين (وقد يستغني بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور ، فيقال : « يا غلام ، واحبيباه » (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد ، فتقول : يا غلامي ، واحبيباه .

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمى و) يقال في (فم : فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل ، وقلبها ياء ، وإدْغامها في الياء . و (قَلّ : فمي) . وقيل: لا يجوز إلاّ في الضرورة ؛ لأن الإضافة ترد إلى الأصل . واستدل ابن مالك ، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحيحين : « لخلوف فم الصائم » . (و) يقال فيه في لغة التضعيف : « فَميّ » ، والقصر فماي . (و) يقال (في أب وإخوته : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني) بلا ردّ ؛ لأنه المستعمل ، كالإضافة [1] إلى غير الياء نحو : إن هذا أخي . (وجوّز الكوفيّة والمبرّد ، وابن مالك) أن يقال : (أبيّ) بردّ اللاّم كقوله :

١٢٧٩ ـ كأنْ أَبيِّ كَرَمـاً وسـوداً يُلْقِي على ذي اللّبَد الحديدا [2]

(زاد) ابن مالك : (وأخيّ) . قال : ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على « أَبيِّ » كما فعل المبرّد .

(و) يقال (على المختار) في ذي : ذيّ ؛ لأن الأصل في الرفع : ذوي ، قلبت

(١) ط : « فالإضافة » بالفاء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وانظر الدرر ٢ : ٧٠ .



الواو ياء [١] ، وأدغمت فيها كالجرّ ، والنصب . ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى [٢/٥٥] الضّمير .

[خاتمة في الجر بالمجاورة]

خاتمة : في سبب للجر ضعيف .

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، (وتوكيد) كقولهم :

١٢٨٠ — * يا صَاحِ بلِّغْ ذوي الزَّوجات كُلِّهِمِ [٢] *

بجر « كلّهم » على المجاورة ، لأنه توكيد لذوي المنصوب ، لا للزوجات والا لقال : كُلّهُنّ .

(زاد قوم : وعطف نسق) كقوله تعالى: « وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وأَرْجُلِكُم »[٣] فإنه معطوف على : « وأيديكم » لأنه موصول . قال أبو حيّان : وذلك ضعيف جداً ، ولم يحفظ من كلامهم . قال : والفرْق بينه وبين النّعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما [٤] أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف . وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مَسْح الخف .

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور : (و) عطف (بيان). وقال: لايمتنع في القياس جرّه على الجوار ، لأنه كالنعت ، والتوكيد في مجاورة المتبوع . أما البدل فقال

(١) « يا » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* أن ليس وصل إذا انحلّت عُرى الذنب *

من شواهد شرح شذور الذهب : ٣٣١ .

(٣) سورة المائدة ٦ .

(٤) ط : « منهما » تحريف .



أبو حيان: لا يُحفَظُ من كلامهم ولا خرَّج عليه أحدٌ شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول [١]، على الأصحّ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرْف جرٍّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزّل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام:

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنيّ) وقال الأوّل [٢]: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ [٣]، كمررت برجل حسنِ الوجْهُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أُضْمِر الجُحْرُ فصار: «خرِبٌ».

وقال الثاني [٤]: أصْلُهُ: خَرِبٍ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٍ وجْهُه، ثم نقل الضمير فصار خَرِبِ الجُحْرُ، ثم حذف.

ورُدّ بأن إبراز الضّمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصّفة [٥] لضعفها لا يتصرّف [٦] فيه بالحذف.

(وقصره الفرّاء على السّماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرَةُ ضَبٍّ خَرِبَةٍ بالجرّ.

---

(١) ط فقط: «لا للعامل الأول».

(٢) أي السّيرافي.

(٣) في العبارة نقص. وقد جاءت العبارة في المغني ٢ : ١٩٢ على النحو التالي: «قال السّيرافي: الأصل: «خربٍ الجحرُ منه» بتنوين «خرب» ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ» وخفض «الجحر» كما تقول: «مررت برجلٍ حسن الوجه بالإضافة، والأصل: حسنٍ الوجه منه». وفي ب: «حزب الجحر ومنه» بواو العطف تحريف. أ.

(٤) أي: ابن جني.

(٥) ا: «الصيغة» بالغين المعجمة تحريف.

(٦) ا: «يتصرف» بإسقاط «لا» تحريف.



(وخصّهُ قومٌ بالنّكرة) كالمثال ، ورُدَّ بما حكاه أبو مرْوان [١] : « كان واللهِ من رجال العرب ، المعروفِ له ذلك » .

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنّى) أي : بالمفرد والجَمْع فقط . قيل : (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط ، فلا يجوز عليهما : هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبَيْن ، ولا على الثّاني : هذه جُحرة ضبٍ خربةٍ .

والجواز في المثَنّى مَعْزُوٌّ إلى سيبويه . قال أبو حيّان : وقياسه الجواز في الجمع . والمانع قال : لم يرد إلاّ في الإفراد ، وهو قريبٌ من رأي الفرّاء .

(١) ا : « أبو مروان » بالميم ، ب : « أبو تروان » بالتاء ، وط : « أبو شروان » بالشين . ولم أهتد إلى معرفة صاحب الكنية . ولعله ابن مروان بن سعيد المهلبيّ النحوي أحد أصحاب الخليل ، وقد ذكره سيبويه ١ : ٥٠ ونسب اليه البيت المشهور :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزّاد حتى نعله ألقاها

وانظر البغية ٢ : ٢٨٤ فقد ذكر فيها باسم : « مروان بن سعيد ... المهلبي النحوي » . ونسب إليه البيت الذي ذكره سيبويه .



الجَوَازِم

أي هذا مبحثها [١] .

[لام الطلب]

أي أحدها : (لام الطلب) أمراً كان نحو : « فليُنْفِقْ [٢] » ، أو دعاء نحو : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ [٣] »، وحركتُها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طَلَباً للخفّة . (وقيل) : إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو : لِتيذنْ [٤] أو ضم نحو : لِتُكْرِمْ . (وقيل) : إنما تفتح عليها [٥] (إن استُؤْنِفَتْ) أي لم تقع بعد الواو ، أو الفاء ، أَوْ ثُمّ [٦] حكاها الفراء .

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى ، ومشاكلة عملها (تِلْوَ واو ، وفاء ، وثُمَّ) نحو : « فَلْيَسْتَجِيبُوا لي وَلْيُؤْمِنوا بي [٧] » « ثم لْيقضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفوا نُذُورَهُمْ ولْيَطَّوَّفُوا [٨] » « ولْيَتَمَتّعُوا [٩] » وقُرِىء بالتحريك في الثّلاثة الأخيرة فقط .

---

(١) ط فقط : « بحثها » وكتب بعدها (١) بالرقم العددي وفسّره بقوله : « أي أحدها » .

(٢) سورة الطّلاق ٧ . وفي الأصل بدون فاء .

(٣) سورة الزخرف ٧٧ .

(٤) ومنه قول الشاعر :

قلت لبوّاب لديه دارها   تِيْذَنْ فإني حمؤها وجارها

قال أبو جعفر : أراد « لِتَأْذَنْ » . وجائز في الشعر حذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول : أنت تِعْلم وقرىء : « فبذلك فلْتِفرحُوا » [يونس ٥٨] انظر اللسان (أذن) .

(٥) أي على هذه اللغة .

(٦) ب ، ط : « حكاهما » بالتثنية .

(٧) سورة البقرة ١٨٦ .

(٨) سورة الحجّ ٢٩ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٦ .



(وقيل : يقل مع ثُمّ) ؛ لأن التسكين إنما كثر في الأوّلين لشدة اتّصالهما بما بعدهما ؛ لكونهما على حرف ، فصارا معه ككلمة واحدة فخفّف بحذف الكَسْر ، ومِنْ ثَمّ حملت عليهما ، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُما .

(وقيل) : هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار . قاله خطّاب ، وأنكر قراءة حمزة . وهو مردود . قال أبو حيّان : ما قُرِىء به في السّبْعة لا يُرَدّ ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة [1] .

(وتلزم) اللاّم (في أَمْر فِعْل غَيْرِ الفاعل المُخاطَب) ، أي في الغائب ، والمتكلّم [2] ، والمفعول [3] نحو : لِيقم زيد ، « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكم [4] » ، « قوموا فَلأُصَلِّ لكم » . « لِتُعْنَ بحاجتي » .

(وتَقِلّ في) أمر (متكلّم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . (و) تقلّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا [5] » وحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافّكُمْ » . والأكثر أمره بصيغة أفعل . قال الرّضيّ : فإن كان المأمور جماعة ، بعضهم غائب ، فالقياس تغليب الحاضر ، فَيُؤْتَى بالصِّيغة . ويَقلّ الإتيان باللاّم .

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) :

أحدها : يجوز مطلقاً حتى [6] في الاخْتيار بعد قَوْل أَمْرٍ ، وهو رأي الكسائي

---

(١) « ولا بقلّة » سقطت من ا ، ب .

(٢) « والمتكلم » سقطت من ا ، ب .

(٣) المراد به الفعل المبني للمجهول .

(٤) سورة العنكبوت ١٢ .

(٥) سورة يونس ٥٨ . وقراءة الجمهور على الياء ، وهو أمر للغائب ، وهو رجوع من الخطاب إلى الغيبة . ويقرأ بالتاء على الخطاب كالذي قبله . انظر العكبري ٢ : ٣٠ .

(٦) « حتى » سقطت من ط .



قال : كقوله تعالى : « قُلْ لِعِبادِيَ الذين آمنوا يُقِيموا [(١)] » أي : لِيُقِيموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ، ولا في الشِّعْر ، وهو رأي المبرّد .

(ثالثها : وهو الصحيح : يجوز في الشعر فقط) كقوله :

١٢٨١ — * مُحَمّد تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ [(٢)] * [٥٦/٢]

ولا يجوز في الاختيار سواءٌ تقدّم أمْرٌ بالقول ، أو قَوْلٌ غير أمر أم لم يتقدّمْه . والجزم في الآية ؛ لأنه جواب الأمر ، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي .

(ورابعها) : يجوز في الاختيار (بعد قَوْل) ولو كان (غير أمر) نحو : قلت لزيد يضربْ عمراً ، أي : لِيَضْرِبْ . ولا يجوز في غيره إلا ضرورة . واختاره ابن مالك ، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر . واسْتَدَلّ فيه بقوله :

١٢٨٢ — * قلت لبوّابٍ لديه دارها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها * [(٣)]

قال : وليس بضرورة لتمكّنه مِنْ أن يقول : إيذَن ، أو تيذن إنيّ .

ولا تُفْصَلُ اللاّم عمّا عملت فيه لا بمعموله ، ولا بغيره . قال أبو حيّان :

---

(١) سورة ابراهيم ٣١ .

(٢) عجزه :

* إذا ما خِفْتَ من شيء تبالا *

قيل : إنه لحسّان ، وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ إلى أبي طالب عمّ النبيّ عليه السّلام . وانظر سيبويه ١ : ٤٠٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

(٣) نسبه صاحب الدرر ٢ : ٧١ لمنصور بن مرثد الأسدي . انظر اللسان (أذن) والأشموني ٤ : ٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٠ ، وعقد الفريد ٣ : ٤٦٠ ، والعيني ٤ : ٤٤٤ .

وفي ا ، ب : « حيها » مكان « حمؤها » تحريف وفي ط : « حمها » بدون همزة .



وهي أشدّ اتّصالاً من حروف الجر ، لأنه قد روي فيه الفصل ، ولم يجز ذلك منها ، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ .

[لا الطلبيّة]

أي الثاني [١] : (لا الطلبيّة) أي المطلوب بها التّرْك سواءٌ النّهي نحو : « ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ [٢] » ، والدعاء نحو : « لا تُؤَاخِذْنا [٣] » . (وليس أصْلُها « لا » النافية) والجزْم بلام الأمر مقدّرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن ، (ولا) أصلها : (لام الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السّهيليّ في الأولى ، وبَعْضُهم في الثانية . قال أبو حيّان ، لأن ذلك دعوى لا دليل على صِحّتها .

(وجَزْمُ فِعْل المتكلّم بها قليلٌ جدّاً) كقوله : « لا أُلْفِينَّ أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به » الحديث رواه [٤] كذا ...

والأَكْثَرُ [٥] أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب . قال الرّضيّ : على السّواء ، ولا تختصّ بالغائب كاللاّم . وفي الارتشاف : الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب ، كالمتكلّم ، ومن أمثلته : « فلا يُسْرِفْ في القتل [٦] » .

(١) تفسير للرقم العددي . وذلك في ط فقط .

(٢) سورة البقرة ٢٣٧ . (٣) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٤) في النسخ الثلاث : « الحديث ، رواه — كذا » وكلمة : « كذا » تعني عدم ذكر الرّاوي للحديث للجهل به ، والحديث رواه الترمذي في باب العلم ١٠ ، وابن ماجه في المقدمة ص ٢ .

ووأنظر اللسان : « لفي » .

(٥) ا « والأكثرون » تحريف .

(٦) سورة الاسراء ٣٣ .



« لا يَتَّخِذِ المُؤْمِنُون (١) » .

(وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو (٢) : لا اليَوْمَ يَضْرِبْ زيدٌ (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ، ومنه قوله :

١٢٨٣ – * وقالوا أَخَانا لا تَخشّع لظالمٍ عزيزٍ ، ولا ذا حقّ قَوْمِك تَظْلِمِ * (٣)

أي : ولا تظلم ذا حقّ قومك . قال في شرح الكافية : وهذا رديءٌ ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور

(وجوّز ابن عصفور والأبذيّ حذفه) أي مَجْزومَها وإبقاءَها (لدليل) نحو : اضرب زيداً إنْ أساء وإلاّ فلا . وتوقّف أبو حيّان ، فقال : يحتاج إلى سماع عن العرب .

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث (٤)) : (لَمْ) وهي حرف نفي (وتختصّ بمصاحبة أدوات الشّرط) نحو : إنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ بخلاف « لَمّا » . فلا تصاحبها . قال الرّضي : كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه . وقال غيره : لأن مثبتها ، وهو « قد فَعَل » لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ .

---

(١) سورة آل عمران ٢٨ .

(٢) من قوله : « نحو » إلى قوله : « ومنه قوله » سقط من ا ، ب .

(٣) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٤ .

(٤) في ط فقط كتب الرقم العددي (٣) وفسّره بقوله : أي الثالث .



(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء ، فتكون للمتّصل به نحو : « وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيّاً[١] » ، ولغيره نحو : « لَم يَكُنْ شَيْئاً مَذْكوراً[٢] » ، ولهذا جاز[٣] لم يكن ثم كان .

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللاّم ، ولا .

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار ، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ[٤] » ، ولهذا عطف عليه الموجب . « وضَعْنا » ، « ورفَعْنا » .

وقد يجيء لغيره كالإبْطاء نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلذِّينَ آمَنوا أَنْ تَخْشَعَ[٥] » .

والتوبيخ نحو : « أَوَلَمْ نُعمِّرْكُمْ[٦] » . وقد تدخل على « لمّا » ، لكن دخولها على « لم » أكثر .

(وفَصْلُها) عن الفعل (بمعمول مجزومها ، وحذفه) أي : مجزومه كلاهما (ضَرورةٌ) كقوله :

١٢٨٤ — * فأضحت مَغَانِيها قِفَاراً رسُومُها
كأنْ لَمْ سِوى أَهْلٍ من الوحش تُؤْهَلِ[٧]

---

(١) سورة مريم ٤ .
(٢) سورة الإنسان ١ .
(٣) « جاز » سقطت من ب ، ط .
(٤) سورة الانشراح ١ .
(٥) سورة الحديد ١٦ .
(٦) سورة فاطر ٣٧ .
(٧) لذي الرّمة ، ديوانه ٥٩١ . والأشموني ٤ : ٥ والمغني ١ : ٢١٨ ، والخصائص ٢ : ٤١٠ والعيني ٤ : ٤٤٥ وفي ب « من الوحش مؤهل » بالميم مكان « التاء » وفي ط فقط : « سرب مكان « أهل » .



وقوله :

١٢٨٥ – احْفَظْ وَدِيعتَكَ التي استُودِعْتها
يوم الأعازِب إنْ وصَلْتَ وإنْ لَمِ (١)

ولا يجوزان في الاختيار .

(وقد تهمل) فلا تجزم حَملاً على « ما » وقيل : « لا » ، كقوله :

١٢٨٦ – * لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرتِهِمُ
يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ * (٢)

وهل هو ضرورة ، أو لغة ؟ خلاف .

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني (٣) ، وقرىء « ألم نَشْرحَ » (٤) .

[لمّا]

(٤) أي الرابع (٥) : (لمّا) قال (الأكثر) : هي (مركبة مِنْ لَمْ) الجازمة (وما) الزائدة كما في « أمّا » ، وقال بعضهم : هي بسيطة .

(ويجب اتِّصال نفيها بالحال) ويعبّر عن ذلك بالاستغراق ، فقولك : لمّا يقم دليلٌ على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار ، ولهذا لا يجوز ، ثُمّ قام ، بل وقد يقوم .

(١) لإبراهيم بن هرْمة . وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١٩١ والخزانة ٣ : ٣٢٨ ، والعيني ٤ : ٤٤٣ والتصريح ٢ : ٢٤٧ والأشموني ٤ : ٦ ، والمغني ١ : ٢١٩ .

(٢) قائله مجهول . من شواهد المغني ١ : ٢١٧ والمحتسب ٢ : ٤٢ ، وابن يعيش ٧ : ٨ ، والخزانة ٣ : ٦٢٦ ، والعيني ٤ : ٤٤٦ ويروى : « من ذهل » مكان : « من نُعْم » وكلتاهما قبيلتان.

(٣) ط : « اللحيان » صوابه : « اللحياني » وقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) سورة الانشراح ١ .

(٥) تفسير للرقم العددي (٤) كما في ط .



(وقيل : يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به . (وقيل) : إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد [٢/٥٧] ، وهذا القول أخصّ مِنَ الأوّل ، وجزم به ابن هشام ، فلا يقال : لمّا يكن زيد في العام الماضي .

(وقال الأندَلُسيّ) شارح المفصّل : هي (كَلَمْ) تحتمل الاتّصال والانفصال (ويكون) منفيُّها (مُتَوقّعاً) ثبوته نحو : « لمّا يَذُوقوا عَذاب[1] » أي لم يذوقوه إلى الآن ، وذَوْقُهُ لهم متوقّع بخلاف « لَمْ » ، فلا يكون منفيُّها متوقّعاً ، ولهذا يقال : لَم يَقْض ما لا يكون دون « لمّا[2] » . وهذا معنى قولهم : « لم » لنفي فَعَل ، ولمّا لنفي : قد فَعَل .

(ويحذف) مجزومها لدليل كقوله :

١٢٨٧ – * فجئت قُبورَهم بَدْءاً ولمّا فناديْتُ القبور فلم يُجِبْنَه *[3]

وتقول : شارفْتُ المدينة ولمّا ، أي : ولمّا أدخلها . قال أبو حيّان : وهذا أحسن ما يخرّج عليه قراءة : « وإن كُلاًّ لمّا[4] » أي لمّا ينقص من عمله بدليل : « لَيُوَفّيَنّهم ربُّك أعمالهم[5] » قال : وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب ، ومحمد ابن مسعود الغزني[6] في « البديع » ، لكنه قدره : « لمّا يُوقِنوا » بدلالة : « وإنّهم

---

(١) سورة ص ٨ .

(٢) عبارة ابن هشام في المغني ٢ : ٢١٩ « ولهذا أجازوا لم يقض ما لا يكون ، ومنعوه من لمّا »

(٣) منسوب لذي الرمّة ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد المغني ٢ : ٢١٩ .

(٤) سورة هود ١١١ وانظر القراءات في هذه الآية وتخريجها في العكبري ٢ : ٤٦ .

(٥) نفس السّورة والآية .

(٦) محمد بن مسعود الغزنيّ ، ويعرف بابن الذكيّ . له كتاب « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وفي النسخ الثلاث : « القرني » بالقاف والراء . وصوابه « الغزنيّ » بالغين المعجمة والزّاي . انظر البغية ١ : ٢٤٥ .



لفي شَكٍّ [١] » .

قال : وإنما جاز في « لمّا » دون « لم » ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكّب مِنْ « لم » ، و « ما » ، وكأن « ما » عوّض من المحذوف . انتهى .

وقال غيره : لأن مُثْبَتَها ، وهو « قد فعل » يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله :

١٢٨٨ — * وكَأنْ قَدِ [٢] *

(وفصله) منها ضرورة .

(وأجازه الفرّاء بشرط) إنْ [٣] (فيهما) أي في لمْ ، ولمّا نحو : لَمْ أو لمّا إنْ تزرني أَزُرْك . ومنعه هشام .

(١) سورة هود ١١٠ .

(٢) جزء من بيت للنابغة ، وهو بتمامه :

أزف التّرحّلُ غيرَ أنّ رِكابنا   لمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ

(٣) « إنْ » سقطت من ب ، ط . والأسلوب يحدّدها .

[أدوات الشرط]

(ومنها) : أي الجوازم (أدوات الشّرط) وهي : (إنْ) أم الباب (وما ، ومَنْ ، ومَهْما) بمعنى « ما » وقيل : أَعَمُّ منها . (وهي بسيطةٌ . وزنها فَعْلى ، وألفها تأنيث)، ولذا لم تُنوَّن باقية على التّنكير، أو يُسمّى [1] بها (أو إلحاق[2]). وزال تنوينها للبناء (أو مركّبة) من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في[3]: « متى ما »، و« أمّا » [4] ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل ، واختاره الرَّضي قياساً على إخوتها . (أو) مركّبةٌ من (مَهْ) بمعنى كفّ [5] . (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزّجّاج . وردَّ بأنه لا معنى للكَفِّ هنا إلاّ على بُعْدٍ ، وهو أن يقال في مهما تَفْعَل أفعل : أنه رُدٌّ لكلام مقدّر ، كأنه قيل : لا تقدر على ما أفعل .

(أوْ) هي (مَهْ) المذكورة (أُضيفت لِمَا) الشّرطية وهو رأي سيبويه (أقوال) . قال أبو حيّان : المختار أولها وهو البساطة ؛ لأنه لم يَقُمْ على التّركيب دليلٌ . وقَوْلُ أصلِها : « ماما » دعوى أصْلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع .

[متى ، أيّان]

(ومتى وأيّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو : متى تَقُم أَقُمْ ،وأيّان تقم أَقُم . (وكسر) همزة (إيّان لغة) لسليم .

---

(١) ط : « أو مسمّى بها » بالميم .

(٢) مكانها بياض في ا .

(٣) « في» سقطت من ب ، ط .

(٤) لأنها على مذهب ثعلب مركبة من إنْ لشرطية و« ما » الزائدة حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها انظر : الجنى الدّاني ٥٢٣ ، وانظر أيضاً ض ٣٥٤ من الجزء نفسه .

(٥) يرى ابن هشام أن « مَهْ » بمعنى : انكفف لا بمعنى : اكفف كما يقول كثير منهم ، لأن : « اكفف » يتعدّى ، و « مهْ » لا يتعدّى . شرح شذور الذهب ١١٦ .



(وأنكر قوم جزمها لِقلّته) وكثرة وُروده استفهاماً نحو : « أيّان مُرْساها »(١) ، « أيّان يُبْعَثُون (٢) » . قال أبو حيّان : وممن لم يَحْفَظ الجزمَ بها سيبويه ، لكن حفظه أصحابُه .

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم ، فلا يُسْتفهم بها عن الماضي ، كذا قال ابن مالك ، وأبو حيّان ، ولم يحكيا فيها (٣) خلافاً . وأطلق السّكّاكِيّ والقزويني في « الإيضاح (٤) » كونها للزمان ومثّلا بأيّان جئت ، وهو يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي ، والصواب خلافه ، وقد قيّده في تلخيصه . نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعيّ أنها تختص بمواقع التفخيم نحو : « أيّانَ يَوْمُ الدّين (٥) » . « أيّان يومُ القيامة (٦) » . والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها ، فإنها يليها الماضي والمستقبل .

[حيثما ، أيْنَ ، وأنّى]

(وحيثما ، أيْن ، أنّى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً ، وقد تخرج « أين » عن الشّرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف « حَيْثُما » .

وتقع « أنّى » استفهاماً بمعنى « متى » نحو : « فأتُوا حَرْثَكُم أنّى شِئْتُم (٧) » ، وبمعنى : مِنْ أيْنَ نحو : « أنّى لَكِ هَذا (٨) » ، وبمعنى كيف نحو : « أنّى يُحيي

(١) سورة النّازعات ٤٢ . (٢) سورة النّحل ٢١ .

(٣) ا : « ولم يحكيا فيه » .

(٤) الإيضاح هو تلخيص « المفتاح » في المعاني والبيان للإمام محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد ابن محمد ، أبو المعالي ، قاضي القضاة جلال الدين القزويني الشافعيّ مات ٧٣٩ . وفي ا ، ب : « الإفصاح » بالفاء ، تحريف .

(٥) سورة الذّاريات ١٢ . (٦) سورة القيامة ٦ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٣ . (٨) سورة آل عمران ٣٧ .



هذه اللهُ بعد مَوْتِها [١] » . واختار أبو حيّان في الآية الأولى [٢] أنّها شرطيّة أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانيّة ، والجواب محذوف .

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أَيّ جهة تجلس أجلس [٣] ، أو زمان ، أو مفعول ، أو مصدر فكذلك ، وهي لعموم الأوصاف .

[إذْ ما]

(وإذ ما [٤] . وأنكر قومٌ الجزم بها) وخصّوه بالضّرورة كإذا .

[ما ، ومهما]

(ولا ترِد « ما » و) لا (« مهما » للزمان) . وقيل : تردان له ، وجزم به [٥] الرّضي قال : نحو : ما تجلس من الزمان أجلس فيه ، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه ، وحمل عليه بعضهم قوله :

١٢٨٩ — * مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً من بَارقٍ تَشِمِ [٦] *

(١) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٢) من قوله : « في الآية الأولى » إلى قوله : « وأي وهي » سقط من ا .

(٣) في ط : « جلس » تحريف .

(٤) في ط : « وإذا ما » تحريف .

(٥) في ط : « وجزم بها » تحريف .

(٦) لساعدة بن جؤية . وصدره :

* قد أُوبِيَتْ كلّ ماءٍ فهي ضاوية *

وأوبيت بوزن : أكرِمتْ مبني للمجهول — منعت . وضاوية : « هزيلة » انظر ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والمغني وحاشية الأمير ٢ : ٢٠ .



أي : أيَّ وقت تُصِب بارقاً من أفق فقلب (١) ، واستدل له ابن مالك بقوله :

١٢٩٠ — * وإنّك مَهْما تُعْطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ
وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٢) * [٥٨/٢]

وَرُدَّ بجواز كونها للمصدر ، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً .

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة . وقال خطّاب والسّهيليّ : ترد حرفاً بمعنى « إنْ » كقوله :

١٢٩١ — * ومَهْمَا تكن عند امْرِىءٍ من خليقة
وإنْ خَالها تَخْفَى على الناس تُعْلَم * (٣)

إذْ لا مَحلَّ لها : وأجيب بأنها خبر « تكن » ، و« خليقة » اسمها أو مبتدأ ، واسم تكن ضميرها ، « ومن خليقة » تفسيره ، والظّرف خبر .

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً) . وقيل : تَرِدُ لَهُ ، قاله ابن مالك كقوله :

١٢٩٢ — * مَهْما لِيَ اللّيْلَةَ مَهْما لِيَهْ (٤) *

فمهما مبتدأ خبره « لي » . وأجيب باحتمال أن « مه » اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها .

---

(١) ا ، ب : « هلت » مكان : « فقلب » تحريف ، صوابه في المغني ٢ : ٢٠ .

(٢) لحاتم الطائي .
من شواهد الأشموني ٤ : ١٢ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٣٢ .

(٤) لعمرو بن ملقط الطائي . وعجزه :
* أودى بنعلي وسِرْبالَيَهْ *
انظر الخزانة ٣ : ٦٣١ .



(ولا تُجَرُّ) مهما بحرف ولا إضافة ، فلا يقال : على مهما تكن أكن . ولا جيهَة مهما تقصد أقصد ، وقال ابن عصفور : يجوز ذلك كسائر الأدوات .

[إن ، إذْ]

(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ) . وقال الكوفيّون : ترِدُ بمعناها نحو : « واتّقُوا الله إنْ كنتم مؤمنين [1] » « لَتَدْخُلُنَّ المسجِدَ الحرامَ إنْ شاء الله [2] » إذْ لا يصحّ هنا معنى « إن » وهو الشّكّ . وأُجيب : بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهييج كقولك لابنك : إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا ، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو إن أصله الشرط ، ثم صار يذكر للتبرّك .

(و) لا تَرِدُ بمعنى : (إذا) . وقال قوم : تَرِدُ بمعناها ، وتأوّلوا عليه الآيتين السابقتين ، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ ، والشيئان إذا تقاربا فرُبّما وقع أَحَدُهما موقع الآخر .

(ولا تُهْمَلُ) « إنْ » فيرفع ما بعدها ، وقيل : نَعَمْ حَمْلاً على « لو » ، قاله ابن مالك كحديث « فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك » .

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى) . وقيل : نعم حملاً على إذا كحديث البخاريّ : « وإنه متى يَقومُ مقامك لا يسمع الناس » . قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وهذا شيءٌ غريبٌ ، ثم تكلّم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية [3] .

---

(١) سورة المائدة ٥٧ . (٢) سورة الفتح ٢٧ .

(٣) انظر في هذا الموضع رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث الشريف في الجزء الأوّل ص ٢٣ من كتاب خزانة الأدب للبغداديّ .



[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازى بكيف) ، وقال سيبويه وكثير : يُجازى بها معنىً لا عملاً ، ويجب كون فِعْلَيْها مُتّفِقَيْ اللّفظ والمعنى نحو : كيف تَصْنَعُ أصنع . ولا يجوز : كيف تجلس أذهب بالاتفاق .

(ولا يُجْزَمُ بها) . وقال الكوفيّون وقطرب : نعم مطلقاً ، وقوم : إن اقترنت بما نحو : كَيْفَما تَكُنْ أكُنْ .

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذْ) مجرَّدين مِنْ « ما » ، وأجازه [١] الفرّاء قياساً على « أيْنَ » وأخواتها ، ورُدَّ بأنّه لم يسمع فيهما إلاّ مقرونين بها بخلافها .

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الّذي و) عن (النكرة الموصوفة) . وأجازه الكوفيّون تشبيهاً بجواب الشّرط ، فيقال : الذي يأتيني أحسنْ إليه . وكل رجل يأتيني أكرمْه ، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر ، وقد بُيِّنَتْ .

[مسألة]

(أدوات الشّرط) كلّها (أسماء إلاّ إنْ) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها ، فلذا بُنِيَتْ إلاّ أيّاً ، فإنها معربةٌ .

(وفي إذْما خُلْفٌ) فذهب سيبويه : إلى أنها حرف كإنْ . وذهب المبرّد وابن السّراج والفارسيّ : إلى أنها اسم ظرف زمان . وأصلُها : إذ التي هي ظرفٌ لما مضى ، فزيد عليها « ما » وجوباً في الشّرط ، فجزم بها . واستدلّ سيبويه بأنها لما ركّبت مع « ما » صارت معها كالشيء الواحد ، فبطل دلالتُها على معناها الأوّل بالتركيب ،

(١) ا : « واختاره » مكان : « وأجازه » .



وصارت حرْفاً ، ونظير ذلك أنهم حين ركّبوا « حبَّ » مع « ذا » ، فقالوا : حبّذا زَيْدٌ بطل معنى : « حبّ » من الفعليّة ، وصارت مع « ذا » جزء كلمة ، وصارت حبّذا كلّها اسماً بالتّركيب ، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة .

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى : شرطٌ ، والثّانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر ، قال أبو حيّان : والتّسمية بالجزاء والجواب مجازٌ ، ووجهه أنه شابَهَ الجزاءَ من حيثُ كونه فعلاً مترتّباً على فعلٍ آخر ، فأشْبَهَ الفعل المرتّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء ، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأوّل ، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل .

(فإن كانا) أي الشّرط والجزاء (فِعْلَيْن ، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ [١] ، لظهور تأثير العمل فيهما . (ثُمّ) أن يكونا (ماضِيَيْن) للمشاكلة في عدم التأثر نحو : « إنْ أحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لأنْفُسِكم [٢] » . (ثُمّ) أن يكون (الأول ماضياً) والثّاني : مضارعاً ، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى ، وهو من عَدَمِ التأثّر إلى التأثّر نحو [٣] : إن قام أَقُمْ . (ثُمّ) أن يكون الأوّل (مضارعاً) والثّاني ماضِياً . وهذا القِسْم أجازه الفرّاء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك . (وخصّه سيبويه ، والجمهور بالضرورة) كقوله : [٢/٥٩] .

١٢٩٣ — * إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُم ،وإنْ تَصِلُوا
ملأتُمُ أنْفُس الأعْداء إرْهَابَا * [٤]

---

(١) « كما مرّ » سقطت من ا ، ب .

(٢) سورة الإسراء ٧ .

(٣) « نحو إن قام أقم » سقطت من ا .

(٤) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ١٧ . والعيني ٤ : ٤٢٨ .



(ويجب استقبالهما) ، لأنّ أدوات الشّرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال ، وتخلص المضارع له .

[لَوْ]

(ولو كإنْ [١]) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصحّ كغيرها نحو : « وإنْ كُنْتُم جُنُباً فاطّهروا [٢] » .

قال أبو حيّان : ونقل عن المبرّد : أنه زعم أنّ ك « إنْ » تبقى على مدلولها من المضيّ [٣] ، ولا تغيّر أدوات الشّرط دلالتها عليه نحو : « إنْ كنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ [٤] » . « إنْ كان قميصُهُ قُدَّ [٥] » .

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ) . وذكر ابن مالك تبعاً للجزُوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدّرة يكون جوابَ الشّرط . وهو ماض اللفظ والمعنى نحو : « إنْ يَسْرِقْ فقد سَرَقَ أَخٌ له » [٦] . « إن كان قَميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُر فكَذَبَتْ [٧] » أي فقد كذبت . قال أبو حيّان : وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقّف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنّسبة إليه مستقبلاً ، وإلاّ لزم من ذلك تقدّم المستقبل على الماضي في الخارج ، أو في الذّهن ، وذلك محال ، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي : إن سَرَق فتأسّ [٨] ، فقد سرَق أخٌ له من قَبْلُ . ومِثْلهُ « وإنْ يُكَذِّبوكَ فقد

---

(١) في النسخ الثلاث : « ولو كإن » تحريف .

(٢) سورة المائدة ٦ .

(٣) ب : « من الماضي » .

(٤) سورة المائدة ١١٦ .

(٥) سورة يوسف ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ٧٧ .

(٧) سورة يوسف ٢٧ .

(٨) ا ، ب : « قياس » بالقاف والياء ، تحريف .

كُذِّبَتْ رُسُلٌ » (١) . أي : فتَسلّ ، فقد كُذِّبت ، قال : وسمّي المذكور جواباً ؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً .

(وإنّما يُصدّر الشّرط بفعْل مضارع غير دعاء ، ولا ذي تَنْفيس مُثْبت ، أو مع لا ، أو لَمْ) نحو : إنْ تَقُم أَقُمْ : « إن لا يَكُنْهُ فلا خَيْر لك في قَتْلِه » . « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّــار (٢) » . ولا يصدّر بمضارع دعاء أو مقرون بالسِّين ، أو سوْف .

(أو) يُصَدّر بفِعْل (ماضٍ عارٍ من « قد » ، و) حَرْف (نَفْيٍ ودُعَاء وجُمود) نحو : إن قام زيدٌ قُمْتُ .

ولا يصدر بماضٍ مقرون بقد ، أو بحرف نفي (٣) ، أو ذي دُعاء ، أو جامدٍ ، ولا بِفعْل الأمر البتّةَ .

(ولو) كان الفعل (مُضْمَراً فسّره (٤) فعلٌ) بعد معموله ، فإنه يجوز تصدير الشّرط به نحو : « وإنْ أحدٌ من المُشْركين اسْتَجَارَك (٥) » التقدير : إنْ استجارك أَحدٌ مِنَ المُشْرِكين اسْتَجَارك ، فـ«استجارك» المتأخر فسّرت الأولى المضمرة ، وارتفع « أحد » على الفاعليّة بها .

(وكَوْنهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرُورةٌ) كقوله :

١٢٩٤ — * يُثْنِي عَلَيْكَ وأنت أَهلُ ثَنائِه
ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدْك مَزيدُ * (٦)

(١) سورة فاطر ٤ .
(٢) سورة البقرة ٢٤ .
(٣) « نفي » سقطت من ا .
(٤) ا : « أضمره » مكان : « فسّره » تحريف .
(٥) سورة التّوبة ٦ .
(٦) لعبد الله بن عنمة الضّبّي . والبيت من شواهد الرّضي . انظر الخزانة ٣ : ٦٤١ . وفي ا « يستزيدك » تحريف .



والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إمّا ماضياً كما تقدّم أو مضارعاً مقروناً بلَمْ كقوله :

١٢٩٥ — * فإن أنت لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ [١] *

وقوله :

١٢٩٦ — * فإنْ هُوَ لم يَحْمِلْ على النّفْسِ ضَيْمَهَا [٢] *

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله ، والتّفسير بعده (مع غير إنْ) من الأدوات ضرورةٌ ، والشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها كما تَقَدَّم . واختصت بذلك ؛ لأنها أمّ الباب ، وأصل أدوات الشرط . ومن الضرورة قوله :

١٢٩٧ — * فَمَنْ نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ [٣] *

وقوله :

١٢٩٨ — * فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السّاقِي [٤]

وقوله :

١٢٩٩ — * أَيْنما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ [٥] *

---

(١) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

(٢) للسموأل بن عادياء الغساني . ديوانه : ٩ . وعجزه :

* فليس إلى حُسْنِ الثناء سبيل *

(٣) لهشام المُرِّي . وعجزه :

* ومنْ لا نُجرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعاً *

سيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ٣ : ٦٤٠ .

(٤) لعديّ بن زيد العباديّ . ديوانه ١٥٦ . وانظرسيبويه ١ : ٤٥٨ ، والخزانة ١ : ٤٥٦ ، ٣ : ٦٣٩ .

ومعنى ينبهم : ينزل بينهم . وفي الخزانة : « يزرهم » مكان : « بينهم » .

(٥) لكعب بن جعيل التّغلبيّ . وصدره : =

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو : مَنْ زيداً يضربْ اضربْهُ . (و) جوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور ، لأنّهما فضلة ، ومَنَعُوه في المرفوع . (و) جوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضَميرٍ على الشّرط) كما في « متى » ، و « أيْنَمَا » . فإنْ أمكن عود الضّمير عليه لم يجز تقديم الاسم . لا تقول : مَنْ هو يضربْ زيداً أضربْه ، لأن المضمر هو مَنْ [(١)] ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب « المهذّب » .

قال أبو حيّان : والصّحيح المنع ، لأن الفضلة والعمدة سِيّان ؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل .

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها (والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفِيّ) أجازه الكسائي ، ومنعه الفرّاء . قال أبو حيّان : وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين .

(وشرط الجواب الإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز : إنْ يقم زيد يقم ، كما لا يجوز في الابتداء : زيد ، زيد [(٢)] ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو : إن لم تُطِعِ الله عَصَيْتَ ، أُرِيدَ به التّنبيه على العقاب ، فكأنه قال : وجَبَ عليك ما وجبَ على العاصي ، كما جاز في الابتداء نحو :

١٣٠٠ — * أنا أبو النّجْمِ وَشِعْري شِعْري [(٣)] *

ومنه « فمَنْ كانت هِجرتُه [٢/٦٠] إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» . الحديث .

= * صعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *

سيبويه ١ : ٤٥٨ وقد نسبه الأعلم لحسام . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ ، ٣ : ٦٤٠ ، ٦٤٢ .

(١) ط : « لأن من المضمر هو من » بزيادة « من » تحريف .

(٢) « زيد » الثانية سقطت من ا .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤١ .



(وتدخله الفاء إنْ لم يصحّ) تقديرُه (شَرْطاً) بأن كان جملة اسميّةً كقوله :

١٣٠١ — * إنْ تَرْكَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا [١] *

أو فعل أمر نحو : « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّون اللهَ فاتّبِعوني [٢] » . أو دعاء نحو : إن مات زَيدُ فيرحمه الله ، أو فَرَحِمَهُ اللهُ أو مقروناً بحرف تنفيس نحو : « مَنْ يَرتَدَّ مِنْكُم عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتي اللهُ بقَوْم [٣] » أو بحرف نَفْيٍ غير لا ، ولَمْ ، نحو : إن قام زيدٌ فما يقوم ، أو فلن يَقُومَ عمرو ، أو بعدَ نحو : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ [٤] » . أو جامد نحو « إن تُبْدُوا الصّدَقاتِ فَنِعمّا هِيَ»[٥]. « إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً ووَلَداً فعسَى رَبِّي [٦] » . إن أقبل زَيدٌ فما أحسنه .

قال أبو حيان : وهذه الفاء هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك : يقوم زيد ، فيقوم عمرو ، وكما [٧] يُرْبط بها عند التحقيق يُرْبط بها عند التّقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف ، لأنه بمنزلة الرّبط السّببيّ ، وسيقت هنا للرّبط ، لا للتّشريك . وقال بعض أصحابنا : هي هنا عاطِفَةٌ جملةً على جملة فلم تخرج عن العطف ، قال : وهذا عِنْدي فيه نظر . انتهى .

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) :

---

(١) للأعشى . ديوانه ١٥٠ . وعجزه :

* أو تَنْزِلون فإنّا معشَرٌ نُزُلُ *

ورواية الديوان :

* قالوا الرّكوب ؟ فقلنا تلك عادتُنا *

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت . وانظر سيبويه ١ : ٤٢٩ ، والخزانة ٣ : ٦١٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣١ .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

(٤) سورة يوسف ٧٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٧١ .

(٦) سورة الكهف ٣٩ ، ٤٠ .

(٧) ط : « كما » بدون واو .

أحدها يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وإنْ أَطَعْتُمُوهم إنّكُم لَمُشْرِكُون [١] » .

(ثانيها) : المنع في الحالين . قال أبو حيّان : في محفوظي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضّرورة ، وأنه زعم [٢] في قوله :

١٣٠٢ — * من يَفْعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها [٣] *

أن الرواية : * من يفعل الْخَيْر فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه *

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صِحّة الرّواية لا يَطْعن ذلك في الرّواية [٤] الأخرى .

(ثالثها) : وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة ، وهو مذهب سيبويه .

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفُجائية في) جملة (اسمية غير طلبيّة ولا منفيّة) قال أبو حيّان : النّصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا ، ولكن السماع إنّما ورد في إنْ قال تعالى : « وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهم إذا هُمْ يَقْنَطُون [٥] » فيحتاج في إثبات ذلك في غير « إن » من الأدوات إلى سماع .

واحترز بالاسميّة من الفعليّة ، فإنّ إذا لا تدخل عليها . لا يجوز : إن قام زيد

---

(١) سورة الأنعام ١٢١ .

(٢) ط : « زاعم » .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٣٥ ، والدرر ٢ : ٧٦ منسوب لحسّان بن ثابت . ونسبه ابن هشام في المغني ١ : ٥٣ لعبد الرحمن بن حسّان . وتمامه :

* والشرّ بالشّرّ عند الله مِثْلان *

وانظر الخزانة ٣ : ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ : ٥٤٧ .

(٤) ا : « لا يطعن في صحّة الرواية الأخرى » .

(٥) سورة الرّوم ٣٦ .



إذا يقوم عمرو ، وبغير الطّلبية من الطلبيّة فلا يجوز : إن يعص زيدٌ إذا وَيلٌ له ، وإن أطاع إذا سلامٌ عَلَيْه وبغير المنفيّة من المنفيّة ، فلا يجوز : إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم ، وإنما تدخل الفاء في الصُّور كلها .

ومقابل الأصَحّ في المتن قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلاّ رديّاً . لا تقول : إن تأتني إذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أي : « فإذا هُمْ يَقْنَطون » .

وردّه أبو حيّان بأن حذْف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجيء في كلامهم إلاّ في الشّعر ، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك : إن تقم أَقُومُ ، ولن يجيء منه شَيْءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه . انتهى .

(ومِنْ ثَمَّ) أي : مِنْ هنا ، وهو أنّ « إذا » نائبةٌ عن الفاء ، أي : من أجل ذلك (لا يجتمعان) ، لأن المعوّض لا يجتمع مع العِوَض فلا يقال : إن يقم زيد ، فإذا عمرو قائم .

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو « ومَنْ عاد فيَنْتَقِمُ الله منه » [1] أم مضارعاً نحو : « فمَن يُؤْمِنْ بربِّه فلا يَخافُ بَخْساً [2] » رُفِعَ ، لأنه حينئذ من جملة اسمية ، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره : فهو ينتقم الله منه ، فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء ، لكان [3] الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرّفع ، فعلم أنّها غير زائدة .

(و) يرفع الجواب (جوازاً إنْ كان الشّرط) فعلاً (ماضياً) نحو : إن قامَ زيد يقومُ عمرو ، وقوله :

---

(١) سورة المائدة ٩٥ . (٢) سورة الجنّ ١٣ .

(٣) ط : « فكان » بالفاء ، تحريف .



١٣٠٣ – *وإن أتاه خليلٌ يوم مَسْألةٍ يَقولُ : لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ * (١)

ومن شواهد الجزْم قوله تعالى : « مَنْ كان يُريد الحياةَ الدُّنيا وزينتَها نُوَفِّ إليهم (٢) » . « مَنْ كان يُرِيد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حَرْثه (٣) » .

قال أبو حيّان : ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم ، وأنه فصيحٌ (٤) مختارٌ إلاّ ما ذكره صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النّحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع « كان » ، لأنها أصل الأفعال ، قال : والذي نصَّ عليه الجماعةُ أنَّ ذلك لا يَخْتَصّ بها ، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

١٣٠٤ – *دسّتْ رَسُولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَرُوا
عليك يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ توغير * (٥)

قال : وأمّا الرّفع فهو مسموع . ونصَّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم .
واختلف في تخريجه : فقال سيبويه : إنه [٦١/٢] على نيّة التّقديم ، والجواب (٦) محذوفٌ .

وقال المبرّد والكوفيّون : إنه الجواب ، وإنّه على حذف الفاء .

وقال آخرون : هو الجواب ، لا على إضمار الفاء ، ولا على نيّة التقديم ، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فِعْله ، لكونه ماضِياً ضعف عن العمل في فعل

(١) لزهير من معلّقته المشهورة . وانظر ديوانه ١٥٣ .
(٢) سورة هود ١٥ . (٣) سورة الشّورى ٢٠ .
(٤) من قوله : « وأنه فصيح » إلى قوله : « الفصيح » سقط من ا .
(٥) للفرزدق . ديوانه ٢٦٢ .
(٦) من قوله : « والجواب محذوف » إلى قوله : « والتأخير إن كان مما قبله » سقط من ا .



الجواب . (وإلاّ) بأن كان الشّرطُ مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله :

١٣٠٥ — * يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّكَ إن يُصْرعْ أخوكَ تُصْرعُ *[1]

والاختيار جزمه ، قال تعالى : « ومن يَتّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَه مَخرجاً[2] » وإذا رفع فمذهب سيبويه : أنه على نيّة التّقديم والتّأخير إن كان قبله مما[3] يمكن أن يطلبه كالبيت ، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو : إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشّعر .

ومذهب المبرد[4] : أنه على إضمار الفاء في الحالين ، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه ،فلا ينوي به التّقديم . وجازمُهُ ، أي : الجواب (الأداة)[5] عملت فيه ، كما عملت في الشّرط باتّفاق ، لاقتضائها إيّاهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظنّ وإنّ في جزئيها . هذا مذهب المحققين من البصريّين . وعَزَاهُ السّيرافيّ لسيبويه . واختاره الجزُوليّ ، وابن عُصفور ، والأبذي .

(قيل) : جازمهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك ، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام . ورُدّ بأنّ النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بمزيّة ، وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء .

(وقيل) : جازمه هما أي : الأداة والفعل معاً ، ونسب أيضاً للأخفش ، قال : المجموع هو الطالب ، فهو العامل ، قال : وباطلٌ أن يكون العمل ، لـ « إنْ » ، لأنّ الجزْم نظير الجرّ ، فإذا كان الجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فأحْرى ألاّ يعمله الجازم .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٩٢ .

(٢) سورة الطّلاق ٢ .

(٣) ط : « ما يمكن » تحريف .

(٤) كلمة : « المبرد » سقطت من ا .

(٥) ا : « الإرادة » تحريف .



وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين ، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ، وبأنَّ كُلَّ عاملٍ مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذ ما ، وحَيْثُما ، وقد يُحْذَفْ فعل الشّرط دون الأداة فَدَلّ على أنَّ العامل ليس مركّباً منهما ، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشّرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداةَ وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً ، فلا يَقْبَحُ .

(وقيل) : جازِمُهُ (الجوَار) قاله الكوفيّون قياساً على الجرّ بالجَوار ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يترتّب عليه فائدة ، ولا حكم نُطْقِيّ .

(وقيل) : فعل الجواب (مَبْنِيّ) ، وفعل الشرط معرب . (وقيل) : هو (والشّرط) أيضاً مبنيّان ، والقولان للمازنيّ ، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّيْن ، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الاسم ، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل ، فكان مبنيّاً ، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه . قال أبو حيّان : والمازنيّ في رأيه مخالِفٌ لجميع النّحويين .

[مسألة]

(البصريّون) قالوا : (لأداة الشّرط الصّدْرُ) أي : صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشّرط ، ولا فعل الجواب عليها ، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام ، وما النّافية ونحوهما مما له الصّدر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه .

وجوّز الكسائيّ تقديم معمول فعل الشّرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تَفْعلْ يُثِبْكَ الله ، وخيراً إن أتيتني تُصِبْ . قال أبو حيّان : وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب .



(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو : خيراً إنْ أتيتني تُصَبْ . وسوَّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة ، بل هو في نِيّة التّقديم ، والجواب محذوف ، والتقدير : تصيب خيراً إنْ أتيتني .

(قال أكثرُهم) أي البصريّون (1) (ولا الجوابُ) أيضاً لا يجوز تقديمُه على الأداة ، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه .

وقال الأخفش : يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت .

(وثالثها = يجوز) تقديم الجواب (إنْ كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً ، وعليه المازنِيّ ، لأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي ، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإنْ قُدِّم وحقّه التأخير كثر التجوّز .

(ورابعها) : يجوز تقديم الجواب (إنْ كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) [٦٢/٢] بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضياً ، ووجهه : أنه لمّا لَمْ يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمُه ، لأنه مقدّماً كحاله مؤخراً ، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع ، فإنه متأثّر بها ، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار .

(قيل : ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) ، قاله الفراء ، والصّحيح جوازه ، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو : إن تأتني خيراً تُصِبْ .

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إنْ تقدّم شَبَهُهُ فدليله) وليس إيّاه .

(وشَرْطه اختياراً مضيّ الشّرط لَفْظاً أو معنىً) بأن كان مضارعاً مقترناً بلَم

---

(1) ا : « قال أكثرهم أي البصريين » تحريف .



(في الأصحّ) نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إنْ قمت ، وأقوم إن لم تقم . قال سيبويه : هكذا جرى في كلامهم . وأمّا الشّعر فمحلّ ضرورة واتّساع .

وأجاز الكوفيّون سوى الفرّاء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالمٌ إنْ تفعلْ . (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً تَقْريعاً على الأصحّ [١] . (وهو مع ما ، أو مَنْ ، أو أيّ صِرْن موصولات) أي : حُكِمَ لهنّ بذلك الّذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشّرطيّة ، لزوال شرطها ، وهو المضيّ ، فينتفي [٢] الجزْم نحو : أتى مَنْ يأتيني . وزيد يُحِبُّ ما تُحِبّه ، وأكرم أيّهم يُحِبّك.وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها [٣] ، وحكم الضّمير العائد عليها ، وصلتها ، وغير ذلك . وأمّا في الشّعر فيجوز بقاء الشّرطيّة والجزْم (وكذا إن أضيف لهن) أي لمَنْ ، وما ، وأيّ (زمانٌ) يجب لهن في السّعة أنْ يكن موصولات نحو : أتذكر إذْ من يأتينا [٤] نأتيه ، ولا يجوز الجزم عند سيبويه ، والجَرْميّ ، والمازنيّ ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشّرطيّة المصدّرة بإنْ ، فكذا الاتصاف إلى ما تضمّن معنى إنْ (خلافاً للزيّادي) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله :

١٣٠٦ ــ على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ
يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقَــام تَداثُرُ [٥]

---

(١) في قوله السّابق في المتن : « وشرطه اختياراً مضيّ الشرط لفظاً أو معنىً في الأصحّ » وفي ب : « تعريفاً على الأصحّ » تحريف .

(٢) ط : « فينبغي الجزم » تحريف . (٣) « فيها » سقطت من ا ، ب .

(٤) ب . ط : « من يأتنا » بالجزم ، تحريف صوابه في ا .

(٥) للبيد . شرح ديوانه ٢١٧ . وروايته : « يجد فقدها » مكان : « يرث شربه » .
من شواهد سيبويه ١ : ٤٤١ ، والخزانة ٣ : ٦٤٩ وفي النسخ الثلاث : « تثبت » مكان : « تلبث » وفي ط : « سربه » بالسين . تحريف . و « تدابر » مكان : « تداثر » ، و « يرب» مكان : يرث . وهذه محرّفة .



والأوّلون ، قالوا : هو ضرورةٌ .

(و) يجري هذا الحُكْمُ ، وهو وجوبُ الرّفع ، وامتناع الجزْم (مطلقاً) أي في الاختيار والضّرورة إذا وقعن (بعد باب كان ، وإنّ) نحو : مَنْ كان يأتينا نأتيه ، وإنّ مَنْ يأتينا نأتيه ، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه ، لأن الشّرط لا يعمل فيه عاملٌ قبله . (ولكنْ) المخففة نحو : ولكِنْ مَنْ يزورُني أَزُورُه . (وإذا المفاجأة) نحو : مررت بزيد فإذا مَن يزوره يُحْسِنُ إليه . (وما) النّافية نحو : ما مَنْ يأتينا نعطيه ؛ لأنّ « ما » لا تنفي الجملة الشّرطيّة . (وهل) نحو : هل مَنْ يأتينا نأتيه ، لأن « هل » لا يستفهم بها عن الجُمَل الشّرطية . (قيل : والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا .. والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطيّة ، لأنها توسّع فيها ، فاستفهم بها عن الجملة الشّرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو : أإن [1] تأتني آتك ؟ فلما حَسُن ذلك في « إنْ » حسن في أخواتها نحو : أمَنْ يأتنا نَأته ؟

[مسألة]

(مسألة) : يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى : « أئِنْ ذُكّرْتُم » [2] أي تطيّرتُمْ ، وقوله : « وإنْ كان كَبُر عَلَيْكَ إعْرَاضُهُم فإن اسْتَطَعْتَ » [3] الآية . أي فَافْعَلْ .

ويكثر [4] الحذف (لِتَقدُّم شبهه) على الأداة كما مرّ . (و) لِتَقدّم (جواب قَسمٍ) ، يدلّ عليه .

(و) يحذف (الشّرط) وهو أقلّ من حذف الجواب . نصّ عليه ابن مالك في

(١) ب ، ط : « إن تأتني آتك » تحريف . صوابه في ا .

(٢) سورة يس ١٩ .

(٣) سورة الأنعام ٣٥ .

(٤) « ويكثر » سقطت من ط .



شرح الكافية . ومنه : « وإنْ أَحدٌ مِنَ المشركين اسْتَجارك » [١] ، وقوله : « إنْ خَيراً فخيرٌ » [٢] .

(وقيل) : إنّما يجوز حذفه (إن عوّض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأُبّذيّ كقولـه :

١٣٠٧ — * فطَلِّقْها فلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ * [٣]

أي : وإلاّ تُطَلِّقها . قال أبو حيّان : وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت عِوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُزْ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو : وإلاَّ يُسِيءْ فلا تضربه ، فهي في نحو ذلك نافية ، لا عوض . وورد الحذف ، وهو مُثْبَتٌ كما تقدّم .

(ويُحذَفان) أي : الشّرط والجواب (مع إنْ) دون سائر الأدوات ، واختصّت بذلك ، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها ، قال :

١٣٠٨ — * قالت بناتُ الحيِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإنْ * [٤]

أي وإن كان كما تصفين فزَوِّجْنيه .

قال أبو حيّان : وكذا حذف الجواب وحده ، والشّرط وحده ، لا أحفظه بعد

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « وقولهم : إن خيراً فخير » والصّواب : « قوله » لأن هذا القول حديث شريف وهو قوله عليه السّلام : « النّاس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فشرٌّ »

(٣) للأحوص . ديوانه . ١٩ وروايته : « فلست لها بأهل » مكان : « فلست لها بكفء » ورواية الإنصاف ١ : ٧٢ : « فلست لها بندّ » . وانظر أوضح المسالك رقم ٥١٦ .

(٤) هو لرؤبة . قال صاحب الدرر ٢ : ٧٩ ، ويروى : « وإنِن » بزيادة نونين في الموضعين ، وبها استشهد شراح الألفية على أن هذه النّون هي تنوين الغالي ، وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم إلاّ بحذفها .

وانظر شرح شواهد المغني . ص ٩٣٦ ، والخزانة ٣ : ٦٣٠ .



غير « إنْ » [١]. قال : إلاّ أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية ، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى ، وهو قوله : [٢ / ٦٣] :

١٣٠٩ — * متَى تُؤْخَذوا ، قسراً بِظِنَّة عامرٍ
ولا يَنْجُ إلاّ في الصَّفاد يزيدُ * [٢]

(وقيل) : حَذْفهُما معاً (ضرورةٌ) قاله ابن مالك . قال أبو حيّان : وتبع فيه ابن عصفور . قال : ولم ينصّ [٣] غيرهما على أنّ ذلك ضرورة ، بل أطلقوا الجواز ، إذا فهم المعنى ، قلت : وقد ورد في النثر في عِدّةٍ من الآثار .

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشّرط . (ولو) كانت (إنْ في الأصحّ) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ، ولا حذفُ حرف الجرّ .

وجوّز بعضهم حذف « إنْ » فيرتفع الفعل ، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرّج عليه قوله تعالى : « تَحْبِسُونَهما مِنْ بعد الصّلاة فَيُقْسِمان بالله » [٤] .

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عَطْف (فالأصحّ أن الجواب للسابق) ، ويحذف جواب ما بعده ، لدلالة الأوّل ، وجوابه عليه .

ومنهم من جعل الجواب للأخير ، وجواب الأوّل الشّرط الثاني وجوابه . وجواب

---

(١) في ط فقط : « لا أحفظه مع بعد غير » بزيادة : « مع » .

(٢) قائله مجهول . وهو من شواهد الأشموني ٤ : ٢٦ والعيني ٤ : ٤٣٦ ، والتصريح ٢ : ٢٥٢ وفي ا : « متى يوجدوا تسل مطه عامز » ولا صح إلا في الصاؤبريد » . وفي ب : « ولا صح إلا في الصبا ويريد . وكلاهما تحريف واضح . وفي ط : « في الصبار » مكان : « الصّفاد » تحريف .

(٣) ا : « ونصّ غيرهما » تحريف.

(٤) سورة المائدة ١٠٦ .

الثاني الشرط الثالث وجوابه ، وهكذا على إضمار الفاء ، فإذا قال : إنْ جاء زيد ، إنْ أكل زيد إنْ ضَحِك فعبدي حر ، فعلى الأصَحّ الضّحك أوّل ، ثم الأكل ثم المجيء . فإذا وقع [١] على هذا التّرتيب ثبت عتقه [٢] وعلى مقابله عكسه . فإذا وقع المجيء ، ثم الأكْل ، ثم الضّحك لزم العِتْق .

فإن كان عطف ، فالجواب لهما معاً ، ومنه : « إنْ تُؤْمِنُوا وتَتّقُوا يؤتِكم » [٣] . الآيـــة .

(و) الأصَحُّ (أنّ الأحسنَ) حينئذ (مجيء) فِعْل الشّرط (الثّاني ماضياً) بناءً على أنّ الجواب للسّابق وأنّ جواب الثّاني محذوف لِمَا مَرّ من أنّه لا يحذف جواب الشّرط في الاختيار حتّى يكون فعله ماضِياً ، وعلى أن الجواب للمتأخّر لا يحتاج إلى ذلك ، لأنه غير [٤] محذوف الجواب .

(و) الأصَحّ : (أنه) أي الشّرط الثاني (مُقيّد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه ، قاله ابن مالك . قال : فقولك : مَنْ أجابني إن دعَوْتهُ أحسنت إليه في تقدير : من أجابني داعياً له ، وقول الشّاعر :

١٣١٠ — * إنْ تَسْتَغِيثوا بنا ، إن تُذْعَروا تَجِدوا
مِنّا معاقِلَ عِزٍّ ، زانَهـــا كَرَمُ [٥] *

في التّقدير : إنْ تستغيثوا بنا مذعورين .

قال أبو حيّان : وغَيْرُ ابن مالك جعله متأخّراً في التقدير ، فكأنه قال : مَن

(١) ب ، ط : « فإذا وقعت » .
(٢) ب : « ثبت عتق » ط : « عتق » بإسقاط « ثبت » .
(٣) سورة محمد ٣٦ .
(٤) « غير » سقطت من ا .
(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٤ : ٣١ . والعينيّ ٤ : ٤٥٢ ، والتصريح ٢ : ٢٥٤ .



أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته ، فمَنْ أجابني هو جواب « إنْ » في المعنى ، حتى كأنّه قال : إن دعَوت من أجابني أحسنت إليه — فإذا وقع دعاؤه لشخص ، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إيّاه لزم الإحسان ، لأنّ جواب الشّرط في التّقدير بعد الشّرط ، وكذا البيت تقديره على هذا : إن تُدْعَروا فإن تَسْتَغِيثوا بنا تَجِدوا ، فأوّل الشّرط يصير جزاء .

(وإنْ توسّط الجزاء والشّرط مضارعٌ وافقه) أي الشّرط (معنى) حالَ كونه (غَير صفة ، وصَحّ حَذْفُه أُبْدل منه) ، مثاله : إن تأتني تمش[1] أكرمْك ، (وإلاّ) بأن لم يوافقه معنى (رفع [2] حالاً) نحو : إنْ تأتني تضحك أحسن إليك . والماضي كالمضارع في ذلك ، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل ، لأن فيه [3] يظهر الأثر ، مثاله : إن أتيتني مشيت [4] أكرمك ، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك .

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو : إن يأتني رجل يعرف النحو . أكرمه ، « فيعرف » في موضع الصّفة لرجل .

ولصحّة الحذف من خبر كان ، وثاني ظننت ، نحو : إنْ تكن تحسنُ إليّ أُحْسِنْ إليك ، وإن تَظُنّني أَصْدُقُ أصدُقْك ، فالمتوسط لا بدلٌ ولا حالٌ ، بل في موضع نَصْبٍ على أنه خَبَرٌ ، ومفعول ، ومنه قول زهير :

---

(١) في النسخ الثلاث : « تمشي » بإثبات الياء ، والوجه حذفها حيث يعرب الفعل بدلاً من الفعل السابق المجزوم .

(٢) ط : « وقع » مكان : « رفع » .

(٣) ط : « لأن منه » بوضع : « منه » مكان : « فيه » .

(٤) ط فقط : « إن أتيتني مشياً أكرمك » .



١٣١١ – * ومن لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نَفْسَه
ولا يُغْنِها يوماً من الدَّهرِ يُسْأمِ * [١]

(وتزاد « ما ») توكيداً (في إنْ) ومنه : « وإمّا يَنْزَغنّك [٢] » . « وإمّا يُنْسِيَنّك » [٣] . قال أبو حيّان : وذلك في القرآن كثير ، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مُؤكّد بالنون . وأمّا في لسان العرب ، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال :

١٣١٢ –* زعمت تماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي * [٤]

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أصلاً أو أضيفت لظاهر ، ومنه : « أيّاً ما تَدْعو » [٥] . « أيّما الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ » [٦] . (و) في (أين ومتى) قال تعالى : « أيْنما تكونُوا يُدْرِككم الموْت » [٧] ، وقال الشاعر :

١٣١٣ – * متى ما تَلْقَني فَرْدَيْن ترجُفْ [٨] *

(وكذا أيّان) في الأصحّ ، قال :

---

(١) من معلّقة زهير . وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٤٥ وفي ا : « يستحل » مكان : « يستحمل » « ولا يقتها » بالقاف مكان : « لا يغنها » بالغين ، تحريف . وفي ط : « يعفها » بالعين .

(٢) سورة الأعراف ٢٠٠ . (٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) من مقطعة لسلمى بن ربيعة .
انظر الخزانة ٣ : ٤٠٠ ، وابن يعيش ٩ : ٤١ . وفي ا : « لسدوا أوسوها الاصاعر » تحريف وفي ب : « يشدد » مكان : « يسدد » تحريف . وفي ط : « يشدو ليثنوها » تحريف .

(٥) سورة الإسراء ١١٠ . (٦) سورة القصص ٢٨ .

(٧) سورة النساء ٧٨ .

(٨) لعنترة . ديوانه ١٧٨ . وعجزه :
* روانف ألْيَتَيْك وتُسْتَطارا *



١٣١٤ — * فأيّان ما تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنْــزِلِ [١] *

قال أبو حيّان : وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها ، وليس بصحيح لورود [٢ / ٦٤] السّماع به (لا « ما » ، و « مَنْ » ، و « أنّى » في الأصحّ) .

وذهب الكوفيّون إلى جواز زيادتها بعدها ، فيجوز : مَنْ ما يكرمني أكرمْه .

[مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة) : في إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشّرطيّة على مكانٍ أو زمانٍ فَظَرْفٌ ، أي فهي في موضع نصب على الظّرف نحو : متى تقم أقم ، « وأَيْنما تَكُونوا يدرككُم الموْت » [٢] . (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو [٣] .. ... (وإلاّ فإن وقع بعدها فِعْلٌ لازمٌ) نحو : مَنْ يَقُم أَقُم معه (فمبتدأ خبره فعل الشّرط ، وفيه) ضميرها . (وقيل) : هو (والجواب) معاً ؛ لأن الكلام لا يتمّ إلاّ بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ، ورُدّ بأنه أجنبيّ من المبتدأ .

(أو متعد واقع عليها) نحو : مَنْ يضرب زيداً أضربه ، ومَنْ تضرب أضربه (فمفعول به أو) واقِعٌ (على ضميرها) نحو : من يضربه زَيْدُ أضربه ، ومن

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* إذا النّعجة الأدماء كانت بقَفْرَةٍ *

من شواهد الأشموني ٤ : ١٠ .

(٢) سورة النّساء ٧٨ .

(٣) بياض في النسخ الثلاث بعد قوله : « نحو » وقد أشير إليه في ب : بـ « كذا » وفي ط برقم ٧ . وليس في الهامش إشارة إليه . وقد عثرت على المثـال المفقود في المغني ٢ : ٩١ وهو : « أيّ منقلب ينقلبون » [الشعراء : ٢٢٧] وقد جاء في المغني ما نصه : « فإن وقعت ... على حدث نحو : « أي منقلب ينقلبون » فهي منصوبة ... مفعولاً مطلقاً » .



تَضْرِبهُ أضربه . (أو متعلّقها) نحو : مَنْ يضرب يد أخاه أضربه (فاشتغال) أي : فالمسألة من باب الاشتغال ، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء ، وأن يكونَ في موضع نصْبٍ بفعل مضمر يفَسِّره الظّاهر بعدها – (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام) .

[لو]

(مسألة) : (لو شَرْطٌ للماضي غالباً) – وقد تَرِدُ للمستقبل كإنْ وخرّج عليه قوله تعالى : « وَلْيَخْشَ الّذِين لو تَرَكُوا من خَلْفِهم ذُرِّيّةً ضِعافاً » [1] وقول توبة [2] :

١٣١٥ – ولو أنّ ليلى الأخيليّةَ سَلّمَتْ علَيّ ، ودوني جَنْدَلٌ وصفائِـــحُ
لسلّمتُ تسليم البشَاشةِ أوزَقـــا إليها صدىً مِنْ داخل القبر صائِـــحُ

(وقيل : دائماً) . قال بدر الدين بن مالك ، وعليه أكثر المحققين . قال : وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه ، أو بقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى ؛ لامتناع غيره ، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج (لو) عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره .

وقال أبو حيّان متعقباً عليه : ورود « لو » في المستقبل قد قاله النّحويّون في غير موضع (وجزْمها) لفعلها (ضرورةٌ) لا يَحْسُن في الاختيار ؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضِيّ .

ومن الضّرورة قوله :

---

(١) سورة النساء ٩ .

(٢) ط فقط : « رؤبة » تحريف ، وانظر الأشموني » ٤ : ٣٨ .



١٣١٦ – * لو يشأ طارَ بها ذو مَيْعَةٍ [١] *

(وقيل) : بل هو (لغة) لقوم ، فيطّرد عندهم في الكلام (وقيل : ممنوع) لا يجوز لا في الكلام ، ولا في الشعر ، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيّان . واختلفت عبارات النحّاة في معناها حتّى قال بعضهم : إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى .

(قال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غَيْره) أي : أنّها تقتضي فعلاً ماضياً ، كأنه يتوقّع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقّع غير واقع ، فكأنّه قال : حرف [٢] يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته .

(و) قال (المُعْرِبون) : هي حرف (امتناع لامتناع) ، أي تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره .

واختلف في المراد بذلك : (قيل) : المراد (امتناع الأوّل) أي الشّرط (للثاني) أي الامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في « أماليه » بحثاً مِنْ عنده . ووجّهه : بأنّ انتفاء السّبب لا يَدُلّ على انتفاء مُسبّبه ، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر . قال : ويدلّ على هذا « لَوْ كان فيهما آلِهةٌ إلاّ الله لفسَدَتا » [٣] ، فإنّها مسوقة لِنَفْي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ، ولانه لا يلزم مِنْ انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك ، وإنْ لم يكن تعدّد في الآلهة ؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز

---

(١) نسب لامرأة من بني الحارث . وعجزه :

* لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَل *

من شواهد الأشموني ٤ : ١٤ .

وفي ط : « ذو هيعة » بالهاء . صوابه في ا ، ب .

(٢) « قال : حرف » سقط من ا .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .



أن يفعله الإله الواحد ، سبحانه ، انتهى . وتابعه على ذلك ابن الخبّاز .

(وقيل عكسه) أي المراد : أنّ جواب « لو» ممتنع لامتناع شرطه ، فقولك : لو جئت لأكرمتك ، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء ، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت(١) الامتناع فيها (٢) ، وهو المتبادر إلى الأفهام . واستنكر ابن هشام في « المغنى » مقالة ابن الحاجب ، ومَنْ تبِعه .

(ثُمّ إفادتها) لذلك قيل : (نطقاً) أي بالمنطوق .

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل : (وشيخنا) العلاّمة محي الدين (الكافيجيّ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه « للمغنى » (فَهْماً) أي بالمفهوم .

قال أبو حيّان : كأنّ « لو » عند سيبويه لها منطوق ، ومفهوم ، كما أن «أنْ» لها منطوق ومفهوم ، فإذا قلت : لو أكلت لشَبعْت ، فعنده أنّ الشّبع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت : إنْ قام زيد قام عمروٌ فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد . وتارةً يكون المفهوم مراداً ، وتارةً يكون غير مراد ، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم ، فقالوا : إذا قلت : لو أكلت [٦٥/٢] لشَبِعْت امتنع الشّبع لامتناع الأكل . وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردها .

(وقيل) : هي حرفُ امتناع لامتناع (إنْ كان بعدها مُثْبتان وإلاّ) بأن كان بعدها منفيّان (فوجودٌ) أي فحرف وجود (لوجود) ، فإن كان الأوّل منفيّاً والثّاني مُثْبتاً فحرف وجود لامتناع ، أو عكسه فحرف امتناع لوجود .

قال أبو حيّان : والسّبب في ذلك عند هذا القائل أنّ المنفيّ بعد « لو » مُوجَبٌ ،

(١) ا : « مناسب » مكان : « ممّن أثبت » .

(٢) ط : « فيها » بألف التثنية . والصواب : « فيها » كما في ا ، ب أي في « لو » .



والموجَبُ منفِيّ . قال هذا ، وقوْل مَنْ قال : حرف امتناع ٍ لامتناع ٍ يَرْجعان إلى معنىً واحد ، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزِم من ذلك إذا كان ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل ، أو منفيّاً لزم امتناعُ نَفْيِ الثّاني لامتناع نفي الأوّل [١] ، أو الأوّل منفِيّاً ، والثّاني موجباً [٢] لزم امتناع وجود الثّاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأول إذ ذاك موجباً ، والثّاني منفيّاً أو الأوّل موجباً ، والثّاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثّاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذ ذاك منفيّاً [٣] ، والثاني موجباً ، فهو اختلاف عبارة .

وقد رُدّ القولان [٤] بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى : « وَلَوْ أنّ ما في الأرْضِ من شَجَرةٍ أقلام والبَحْرُ يمدّه مِنْ بعده سبعةُ أبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ الله » [٥] . وقول عمر : « نِعْم العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفْ الله لم يَعْصِه » ، لأنّ عدم النفود محكومٌ به سواء وجد الشّرط أم لا ؟ وعدمُ العصيان كذلك سواءٌ وجد الخوف أم لا ؟

(وقال) أبو عليّ (الشّلَوْبين و (ابن هشام (الخَضْراويّ) : إنّها لا تفيد الامتناع بوجْه ، ولا يدلّ على امتناع الشّرط ولا امتناع الجواب ، بل هي (لمجرّد الرّبط) أي ربْط الجواب بالشّرْط دلالةً على التّعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثُبوت بإلاّ ، إذْ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها . قال الجمال بن هشام في « المغنى » : وهذا الذي قالاه كإنكار الضّروريات إذْ فَهْمُ الامتناع ِ فيها كالبديهي ، فإنّ كلّ مَنْ

(١) من قوله : « الأوّل » إلى قوله : « لامتناع وجود الأول » سقط من ا .

(٢) من قوله : « موجباً » إلى قوله : « فيكون الأول إذ ذاك » سقط من ب .

(٣) « منفياً » سقطت من ب .

(٤) ط : « ردّ لقولان » تحريف .

(٥) سورة لقمان ٢٧ .



سمع « لو فَعَل » فَهِمَ عَدَمَ وقوعِ الفعل من غير تردّد ، ولهذا جاز استدراكه ، فنقول : لو جاء زيدٌ لأكرمته ، لكنّه لم يجيء [(١)] » .

(والمختار) في تحرير العبارة في [(٢)] معناها (وِفاقاً لابن مالك) أنها حرْفٌ يقتضي (امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه) من غير تعرّض لنفي التالي . قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه ، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو [(٣)] ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللاّزم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا تعرّض لذلك . قال ابن هشام في « المغنى » : وهذه أجود العبارات .

(ثم يَنْتفي التّالي) أيضاً (إنْ ناسب) الأوّل بأنْ لزمه عقلاً ، أو شرعاً ، أو عادة . (ولم يخلف المقدّم غيرُه) [(٤)] في ترتّب التّالي عليه كـ (لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لَفَسَدتا) [(٥)] أي السّموات والأرض ففسادهما أي : خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدّدِ الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدّد الحاكم من التّمانع في الشيء ، وعدم الاتّفاق عليه ، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيرُه ، فينتفي الفساد بانتفاء التّعدد المفاد بلو .

(ولا) يَنْتَفِي التّالي (إنْ خَلَفَهُ) أيْ : الأوّل غيرُهُ (كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً ، لأنه جزؤه ، ويخلف الإنسان في ترتّب الحيوان غيره كالحِمار ، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه ، لجواز أن يكون حماراً ، كما لا يجوز أن يكون حجراً .

---

(١) المغني ١ : ٢٠٥ .

(٢) ب ، ط : « عن » مكان « في » تحريف .

(٣) ا : « قيام عمرو » بإسقاط : « من » .

(٤) أي سبب آخر ، وقد سقطت كلمة : « غير » من ا ، ب .

(٥) سورة الأنبياء ٢٢ .



(ويَثْبتُ التالي) مع انتفاء الأول (إنْ لَمْ يناف) انتفاؤه (وناسب) الأول (إمّا بالأوْلى نحو) نِعْم العبْدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَم يَخَف الله لَمْ يَعْصِه) ، رتّب عدَمَ العِصيان على عدم الخوْف ، وهو بالخوف المفاد بلَوْ أنسب ، فيترتّب عليه أيضاً في قصده . والمعنى : أنه لا يعصي الله مطلقاً ، لا مع الخوف ، وهو ظاهر ، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه) .

(أو المساوى نحو) قوله ﷺ في بنت أم سَلَمة (لو لم تكن رَبيبَتي) في حِجْري (ما حلّت) لي ، إنّها لابْنَةُ أخي من الرّضاعة . رواه الشّيخان . رتّب عدَمَ حلّها على عدم كونها ربيبته (للرّضاع) المناسب له شَرْعاً ، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً ، كمناسبته للأول سواء لمساواةِ حُرْمة المصاهرةِ لحُرْمة الرّضاع ، والمعنى أنها لا تحِلّ لي أصلاً ، لأنّ بها وصفين ، لو انفرد كلّ منهما حرمت له : كونُها رَبيبة ، وكونُها ابنة أخي الرّضاع .

(أو الأدْون كقولك : لو انْتفَت أُخوَّة الرّضاع ما حلّت للنسب) هو على (٢ / ٦٦٠) نَسَقِ ما تقدّم فيما قبله ، وحُرْمة الرّضاع أدون [١] من حرمة النسب .

(ويليها) أي « لو » (اسمٌ على إضمار فعل) يفسّره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم : « لو ذَاتُ سِوار لَطَمَتْني » وقول عمر : « لو غَيْرُك قالها يا أبا عُبَيْدة »

(و) يليها أيضاً (جُزْءا [٢] ابتداء) اختياراً ، فيقال : لو زيد قائم [٣] .

وفارقت « إنْ » في ذلك حيث لَزِمَتْ الماضي . ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما)

---

(١) يريد أقلّ مرتبة من حرمة النسب ، ولكن من الوجهة اللغوية ليس له فعل حتى يشتقّ منه « أفعل » ولعلّ السّيوطي في إتيانه بهذه الصيغة تبع ابن جنّي فقد ذكر في كتابه الموسوم بالمعرب : « وكذلك أقلّ الأمرين وأدونهما ، فاستعمل منه أفعل » انظر اللّسان : (دون) .

(٢) أي مبتدأ وخبر ، والمراد جملة اسميّة .

(٣) ط فقط : « لو زيد قام » تحريف .



حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مُضْمراً إلاّ في الضّرورة أو في نادر كلام . ومن الضّرورة عندهم قوله :

١٣١٧ ـ * لو غَيْرُكم عَلِقَ الزُّبيرُ بحَبْلِهِ
أدّى الجوارَ إلى بني العوّامِ * [١]

وقولــه :

١٣١٨ ـ * لوْ بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ [٢] *

وفي التّنْزيل : « قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ » [٣] فاستدلّ به الأوّلون ، وتأوّله المانعون ، على أن الأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت كان وانفصل الضّمير .

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله :

١٣١٩ ـ * فلو كان حمدٌ يُخْلِدُ الناس لم يمت
ولكنّ حمد الناس ليس بمخلد * [٤]

(أو) فعل (ماض مثبت ، والغالب) حينئذ (اقترانه باللاّم) المفتوحة كقوله تعالى : « ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهُم ، ولو أَسْمَعَهُم لتَوَلَّوْا » [٥] . ومِنْ غير الغالب : « لَوْ نَشَاءُ جعَلْنَاه أُجَاجاً » [٦] .

---

(١) لجرير . ديوانه ٥٥٣ .

(٢) لعديّ بن زيد . ديوانه ٩٣ . وعجزه :

* كنت كالغصّان بالماء اعتصاري *

انظر الأشموني ٤ : ٤٠ .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) لزهير يرثي النعمان بن المنذر . ديوانه ٢٣٦ .

(٥) سورة الأنفال ٢٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٠ .



(أو) ماض (منفيّ ، والغالب خلوّه) من اللاّم نحو : « لو شاءَ اللهُ ما أشْركنا »[1]
ومن غير الغالب قوله :

١٣٢٠ – * ولو نُعْطَى الخيار لما افترقْنا *[2]

(وقد يقترن) جوابها (بإذاً) نحو : (لو جئتني إذاً لأكرمتك »(وندر كونه تعجّباً) مقروناً باللام قال :

١٣٢١ – فلو متُّ في يوم ولم آت عَجْزَةً يُضعِّفنِي فيها أمرؤ غيرُ عاقل
لأكْرِمْ بها من مَيْتَةٍ إن لقيتُها أطاعِنُ فيها كل خِرْقٍ مُنازِلِ[3]

(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله :

١٣٢٢ – * لو كان قَتْلٌ يا سلامُ فراحةٌ[4] *

(أو قد) كقوله :

١٣٢٣ – لَو شِئْتِ قد نقع الفؤادُ بشَرْبَةٍ
تَدَعُ الحوائِم لا يَجِدْن غليلا[5]

---

(١) سورة الأنعام ١٤٨ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولكن لا خيار مع اللّيالي *

انظر الدرر ٢ : ٨٢ . وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٦٥ . والتصريح ٢ : ٢٦٠ ، والأشموني ٤ : ٤٣ .

(٣) لعبيد الله بن الحر انظر الدّرر ٢ : ٨٢ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* لكن فرَرْتُ مخافةً أن أوسرا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ٦٦٧ .

(٥) لجرير يهجو الفرزدق . ديوانه ٤٥٣ .



(فإن وقع) الجواب في الظّاهر (جملة اسميّة فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجّاج) كقوله تعالى : « ولو أنّهُم آمَنُوا واتّقَوْا لَمَثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خيرٌ » (١) ، فجواب (٢) لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليهِ ، وتقديرُهُ : لأثيبُوا ، وقوله : « لمثوبة » إلى آخره جواب قسم محذوف ، تقديره : واللهِ لمثوبةٌ .

وقال الزّجاج : بل هو جواب « لو » ، واللاّم هي الدّاخلة ، في جوابهـا .

(ويحذف) جواب (« لَوْ » لدليل) وهو كثير في القرآن ، قال تعالى : « ولو أنّ قُرآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ (٣) » . الآية ، أي لكان هذا القرآن . قال أبو حيّان : ويحسن حذفه في طول الكلام .

(وترد) لو (للتمنّي) كقولك : لو تأتيني فتحدثني . وأنْكر ذلك قومٌ ، وقالوا : ليست قِسْماً برأسها ، وإنما هي الشّرطيّة . أُشْرِبَتْ معنى التمنّي ، (و) على الأوّل (لا جواب لها في الأصحّ) .

قال أبو حيّان : هذا ظاهر المنقول ، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ ، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِيّ (٤) في شرح قصيدة ابن دُرَيْد ، قال : والّذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب ، لكنه التزم حذفه لإشرابها مَعْنى التّمنّي ، لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ، لأنه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز . ليس فيه إلا وضعٌ واحدٌ ، وهو الحقيقة . انتهى .

---

(١) سورة البقرة ١٠٣ .

(٢) من قوله : « فجواب » إلى قوله : « جواب قسم محذوف » سقط من ا .

(٣) سورة الرّعد ٣١ .

(٤) صنف الإيضاح في اختيار المصباح — شرح الدّريدية . مات ٥٥٠ .



ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في « المغنى » عن ابن الصائغ [١] وابن هشام [٢] أنهما قالا : يحتاج إلى جواب كجواب الشّرط وهو سهو .

وقولي في الأصَحّ راجعٌ إلى الأمرين معاً : ورودها للتمني ، واستغناؤها عن الجواب كما تبيّن .

(قيل : وترد للتّقليل) نحو : تصَدّقوا ولو بظِلْف مُحرَق [٣] .

[لولا ولوما]

(لَوْلا ، ولَوْما حرفا امتناعٍ لوجودٍ) نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد .

(وإنّما يليها اسم أو أنّ) الثّقيلة — وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ — (أو أنْ) المخفّفة منها ، أو النّاصبة نحو : « فلولا أنّه كان من المُسَبِّحِينَ لَلَبِث » [٤] « لولا أن مَنّ اللهُ علينا لَخَسَفَ بنا » [٥] . « ولوْلا أنْ يكون النّاسُ أُمّةً واحدةً لَجَعَلْنا » [٦]

قال في « المغنى » : وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وَجُوباً ، أو مبتدأ لا خير له ، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في « لو » [٢ / ٦٧]

(وجوابهما ماض مع « ما ») النّافية نحو : « ولولا فَضْلُ اللهِ عليكم ورَحْمتُه

---

(١) ط فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين . صوابه في ا ، ب . والمغني ١ : ٢١٢ .

(٢) ابن هشام الخضراوي ، ترجم له ١ : ١٠٩ .

(٣) المعنى كما قال الصبان ٤ : ٣٢ : « تصدقوا بما تيسّر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلّة إلى الظلف مثلاً فإنه خيرٌ من العدم ، وقيّد بالإحراق ، أي الشّيّ كما هو عادة العرب ، لأن النّييْءَ قد لا يؤخذ . وقد يرميه آخذه ، فلا ينتفع به بخلاف المشويّ » .

(٤) سورة الصافّات ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٥) سورة القصص ٨٢ .

(٦) سورة الزخرف ٣٣ .



ما زَكّى مِنْكُمْ مِنْ أَحدٍ أبداً »[(١)] . (أو مُثْبَتَ مع اللاّم) نحو : « ولولا فَضْلُ الله عَلَيْكم ورحمته في الدُّنيا والآخرة لَمَسَّكُم »[(٢)] .

(وحذفها) أي اللاّم (ضرورة) خاصّ بالشّعر . (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرّة قال بالأول ، ومرّة قال بالثّاني ، ولم يقع منه في القرآن شيء .

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُه :

١٣٢٤ — * لولا الحياءُ وبَاقِي الدِّين عِبْتُكُما[(٣)] *

(ويجوز حذفه) أي جواب « لوْلا » لدليل ، قال تعالى : « ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمته وأن الله رءوف رحيم »[(٤)] . (أي لو أخذكم)[(٥)] .

(وتردان) أي لولا ولو ما للتحضيض وهو طلب بحثٍّ وإزْعاج .

(و) ترد أيضاً له (هلاّ ، وألاّ) بالتّشديد ، والأربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركّبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية ، قال : لأنّ الأصل عدم التّركيب .

(وقيل) : الأربعة (مركّبات) مِنْ « لو » ، و « لا » ، و « لو » ، و « ما » ، و « هل » و « لا » ، وقلبت الهاء في هلاّ[(٦)] للهمزةّ . ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التّسهيل ، والسّكّاكي في المفتاح ، وذكره في « هلاّ » ، و « ألاّ » ابن مالك

---

(١) سورة النّور ٢١ .

(٢) سورة النور ١٤ . وقد سقطت « في الدنيا والآخرة » من النسخ الثلاث .

(٣) لابن مقبل . ديوانه ٧٦ وروايته : « لولا الدين » مكان : « باقي الدين » وتمامه :

* ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوَرِيَ *

وانظر تفسير الكشاف ٢ : ٥٧١ ، وشواهد الكشاف ٨٤ .

(٤) سورة النور ٢٠ وفي ب ، ط : « توّاب » مكان : « رءوف » تحريف .

(٥) ا ، ط : « وقيل » مكان : « وهل » تحريف صوابه في ب .

(٦) ب : « ألا » مكان : « هلا » صوابه في ا ، ط .



في باب « الاشتغال » من شرح التسهيل وحينئذ [١] (فتختصّ بفعل ولَوْ مقدّراً في الأصحّ) نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شُهداء [٢] » . « لَوْ ما تَأْتينا بالملائكة » [٣] هلاّ ضربت زيداً ، ألاّ أكرمت عمراً . ومثال تقدير الفعل : « ولَوْلا إذْ سَمِعْتُموه قُلْتُم » [٤] .

١٣٢٥ — * فهلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها [٥] * ؟

ألاّ زيداً ضربته .

وذهب بعضهم : إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بالبيت المذكور :

ومِنْ خُلُوّها من التّوبيخ . « لولا أخّرْتَني إلى أجَلٍ قريب » [٦] .

(وقد تفيده) أي التّحضيض (لَوْ وألاَ) بالتّخفيف ، ذكر ذلك ابن مالك في [٧] التسهيل نحو : لو [٨] تنزل عندنا فتصيب خيراً . « ألاَ تُحِبّون أنْ يَغْفرَ الله لكم » [٩] . « ألا تُقاتِلون قوماً نَكَثوا » [١٠] .

(قال [١١] : وتَرِدُ « لولا » ، و « هلاّ » استفهامية ، و « لولا » نافيــة)

(١) كلمة : « حينئذ » سقطت من ط .
(٢) سورة النّور ١٣ .
(٣) سورة الحجر ٧ .
(٤) سورة النور ١٦ .
(٥) نسبه إلى قيس بن الملوح . وتمامه :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ . . . . . .

وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ : ٦١ قال : نسبه ابن جنيّ إلى الصمّة بن عبد الله . وانظر اختلاف النسبة في الخزانة ١ : ٤٦٣ .

(٦) المنافقون ١٠ .
(٧) ط : « من »مكان : « في» .
(٨) ط : « لولا » مكان : « لو » تحريف .
(٩) سورة النّور ٢٢ .
(١٠) سورة التّوبة ١٣ .
(١١) ط : « قيل » مكان : «قال» .



وجعل من الأوّل : « لَوْلا أَخَّرْتني إلى أجَلٍ قَرِيبٍ » . « لَوْلا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ »[١] .
ومن الثاني : « فلولا كانت قَرْيَةٌ آمَنَت »[٢] .

قال ابن هشام : وأكثرهم لم يذكروا ذلك ، والظّاهر أنْ الأولى للعرْض ، والثانية مثل : « لَوْلا جاءُوا عَلَيْهِ بأرْبَعَةِ شُهداء »[٣] .

والثالثة كذلك أي : فهلاّ كانت قَرْيَةٌ واحدةٌ من القرى المُهْلَكَة تابَتْ[٤] عن الكُفْر قبل مجيء العذاب ، فنفعها ذلك ، ويؤيّده قراءة أُبَيّ : « فهلاّ » . ويلزم من هذا المعنى النّفي ، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع .

(وقال المالقيّ[٥] : لم تَرِدْ « لوما » إلاّ للتّحضيض) نقله عنه ابن هشام في « المغنى »

[أمّا]

(أَمّا) بالفتح والتّشديد (ويقال) فيها : (أَيْما) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف قال :

١٣٢٦ — * رَأَتْ رَجُلاً أَيْما إذا الشّمْسُ عارَضَتْ[٦] *

(الأصح) أنّها (حرف بسيط) وقيل : مركب مِنْ ، أم ، وما[٧] ، (معناه :

(١) سورة الأنعام ٨ وفي النسخ الثلاث : « أنزل إليه » تحريف .
(٢) سورة يونس ٩٨ . (٣) سورة النور ١٣ .
(٤) ط : « بانت عن الكفر » تحريف . (٥) يحيى بن علي أحمد ... المالقي . مات ٦٤٠ .
(٦) لعمر بن أبي ربيعة ، وتمامه :

* فَيَضْحى وأَيْما بالعشيّ فيَخْصَرُ *

ورواية الديوان ١٢١ : « أمّا إذا الشمس » . « وأما بالعشيّ » وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت .
(٧) « من أم وما » سقط من ط .



مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشّرط ، وفعل الشّرط معاً بعـد حذفهما . وقيل : عن فعل الشّرط فقط ، قاله في البسيط .

وقال أبو حيّان : ما ذكر في معناه هو من حيثُ صلاحية التّقدير ، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيثُ المعنى ، لأن مفعوليّة الحرف مباينةٌ لمفعوليّة الاسم والفعل ، فتستحيل المرادفة ، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على « مهما » . وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشّرط ، وذلك مُنْتَفٍ في أمّا .

وقال بعض أصحابنا : لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقّفاً عليها ، وأنت تقول : « أمّا عِلْماً فعالمٌ » ، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتَهُ ، ولم تذكره ، بخلاف : إنْ قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقّف على قيام زيد .

وأجيب بأنه قد يجيء الشّرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله :

١٣٢٧ — * من يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي (١) *

ألا ترى أنّ بتّه موجود ، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن ؟

(ومِنْ ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كونها في معنى الشّرط ، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة ، وكذا دُونَ تقديرِ قَولٍ على الأصحّ) (٢) نحو : « فأمّا الّذين آمَنُوا فيَعْلَمون » (٣) لا جائز أن تكون الفاء للعطف ، لأنّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ، ولا زائدة ، إذْ لا يصحّ الاستغناء عنها ، فتعيّن أنها فاء الجزاء .

وقال أبو حيّان : هذه الفاء جاءت في اللّفظ خارجة عن قياسها ، لأنها لم تجيء

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٨ .

(٢) ا ، ب : « وكذا تقدير قول على الأصحّ » بإسقاط « دون » .

(٣) سورة البقرة ٢٦ .



رابطةً بين جُمْلتين ، ولا عاطفةً مفرداً على مثله .

والتّعليل بكَوْن أمّا في معنى الشّرط ليس بجيّد ، لأنّ جواب : « مهما يكن من شيء » لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط ، والفاء لازمة بعد أمّا ، كان ما دخلَتْ عليه صالِحاً لها أم لم يكن ؟ ألا ترى أنه يقال : مهما يكن من شيء لم أُبالِ به ، ويمتنع ذلك في « أمّا » ، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك .. انتهى .

وقد تحذف الفاء في الضّرورة كقوله :

١٣٢٨ – * فأمّا القِتَالُ ، لا قِتَال لَدَيْكُمُ [١] * [٦٨/٢]

ويجوز حذفها في سَعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى : « فأمّا الذينَ اسْودَّتْ وُجُوهُهُم أكَفرْتُمْ » [٢] الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف الْقوْلَ استغناءً عنه بالمَقول ، فتَبِعَتْه الفاء في الحذْف ، وربّ شيءٍ يصحّ تَبَعاً ، ولا يصح استقلالاً . هذا قول الجمهور .

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضّرورة أَصْلاً ، وأنّ الجواب في الآية : « فَذُوقوا العذَابَ » ، والأصْل : فيقال لهم : ذُوقُوا [٣] ، فحذف « القول » ، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض .

(و) مِن أجل ذلك أيضاً (لم يَلِيها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن ، وجعلوا لها

(١) للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه :

* ولكنّ سيراً في عِراض المواكب *

شرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٧ ، والأشموني ٤ : ٤٥ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٣) ا « ذوقوا العذاب » بزيادة كلمة : « العذاب » .



جواباً تعذّر إيلاؤها الفعلَ من حيثُ أنّ فعل الشّرط لا يليه فِعل إلاّ إنْ كان جواباً والفرْض أن ما بعد الفاء جوابٌ .

(وتفيد) أمّا (التّفصيل ، فتكرّر غالباً) نحو : « فأمّا الّذين َآمَنُوا فيَعْلَمون أنه الحقُّ من رَبِّهم وأمّا الّذين كَفَرُوا فيَقُولون »[1] . قال ابن هشام في المغنى : والتفصيل غالب أحوالها . قال : وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القِسْمَيْن عن الآخر ، أو بكلام [2] يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم ، فالأوّل نحو : « فأمّا الّذين آمنوا بالله واعْتَصَمُوا به » [3] الآية . أي : وأمّا الّذين كَفَرُوا فلهم كذا ، وكذا . والثاني نحو : « فَأمّا الّذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » [4] الآية . وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلون معناه إلى ربّهم ، ويدل على ذلك : « والرّاسخون في العِلْم » إلى آخره [5] .

(و) تفيد (التوكيد) قال في « المُغنى » : وقلّ من ذكره . قال : ولم أر من أحكمَ شَرْحه غير الزمخشري ، فإنه قال : « فائدة » : « أمّا » في الكلام أنْ تعطيه فَضْل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ،فإذا قَصَدْت توكيد ذلك ، وأنه لا محالةَ ذاهِبٌ ، وأنه بصدد الذّهاب ، وأن منه عزيمة ، قلت : أمّا زيد فذاهِبٌ . وكذلك قال سيبويه في تفسيره : مَهْما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير يدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

(وتُفْصَل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور : (إما بمبتدأ) كالآيات السابقة (أو خَبَر) نحو : أمّا في الدار فزيد . (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغنى عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهر » [6] . الآيات

(١) سورة البقرة ٢٦ .

(٢) ب ، ط : « وبكلام » بالواو دون « أو » تحريف . صوابه في ا ، والمغني ١ : ٥٤ .

(٣) سورة النساء ١٧٥ .

(٤) سورة آل عمران ٧ .

(٥) أي : « يقولون آمنّا به كل من عند ربّنا » آل عمران ٧ .

(٦) سورة الضّحى ٩ .



أو مفسّراً نحو : أما زيداً فاضربه .

(قال سيبويه أو) : جملة (شَرْط) نحو : « فأمّا إنْ كان مِنَ المُقَرَّبِينَ فرَوْحٌ وَرَيْحان »[1] . الآيات. (لا بجملة تامة) ؛لأنّ هذا التقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل[2] الفصل بين أمّا والفاء ، وذلك حاصل باسم واحد ، فبقي الزائد على أصله من المنع ؛ إذْ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها . قال أبوحيّان : إلاّ إنْ كانت للدّعاء نحو : أمّا زيداً رحمك الله فاضْرِبْ .

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة) : يعمل ما بعد الفاء فيما قَبْلَها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله : « فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ » .

(ثم قال سيبويه : ما جاز عمله بعد حذف[3] أمّا والفاء) عمل فيما قبل ، وما لا فلا ، ألا ترى أنك لو حذفت أمّا والفاء في الآية ، وقلت : اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو : أمّا زيداً[4] فإنّي ضاربٌ لا يجوز ، إذْ لو حذفت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنَّ عليها ، وكذا لا يجوز : أمّا درهماً فعندي عِشرون إذ المميز[5] لا يعمل فيما قبله وِفاقاً) .

وقال المبرّد : أوّلاً (وابن درستويه) زيادة على ذلك : (وإنّ) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو : أمّا زيداً فإني ضارب ، واختاره ابن مالك . قال

---

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ا ، ب : « اما ليحصل الفصل » بزيادة امّا .

(٣) « حذف » مسقط من ا .

(٤) ا : « أما زيد » برفع « زيد » تحريف .

(٥) ا : « إذ الخبر » تحريف .



أبو حيّان : وهذا لم يَرِدْ به سماع ، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ . قال : وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاّد عنه . قال الزّجّاج : رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه ، فلذا لم أَحْكه عنه في المتن .

(و) قال (الفرّاء) زيادة على ذلك : (وكل ناسخ) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو : أما زيداً فليتني ضارب ، وأما عَمْراً فلعلّي مكرم .

(وقيل : يختص ذلك بالظّرف) والمجرور للتوسّع فيه نحو : أمّا اليوم فإنّي ذاهب ، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس .

(وقيل) زيادة على ذلك : (و) فعل (التعجّب) إذا كان متعدّياً نحو : أما زيداً فما أزْوَرَني له ، قال الكوفيّون ، وعلّلوه بأن التعجب ، محمول [1] على معناه ، والمعنى : أمّا زيداً فأنا أزوره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم ، فلا يجوز : أمّا زيداً فما أحسنه ، نعم ، يجوز إذا لم يتّصل به نحو : أمّا زيداً فما أحسن .

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفيّة) حيث أجازوه ، لِما فيها من معنى الفعل : ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم : أما زيداً فعنده عشرون درهماً ، ولا أمّا زيداً فقائم (غير الظرف ، والمجرور ، والحال) فإنها تعمل فيها وِفاقاً ، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل [٢/٦٩] .

---

(١) ط : « معمول » بالعين تحريف .



الحُرُوفُ غيرِ العَاطِفيَّة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف .
النّســق :

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه [1] من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ، ولا بمعنى قد بخلاف هل [2] . (ومِنْ ثمَّ) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله :

١٣٢٩ — * طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ
ولا لَعِباً مني وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ * [3]

أراد : أو ذو الشيب ، وسائر الأدوات لا تحذف .

(ودخولُها على النّفي) كما تدخل على الإثبات نحو : ألم يقم زيد [4] ؟ وغيرها لا يدخل إلاّ على الإثبات خاصة .

(و) دخولها على (واو العطف وفائه ، وثُمَّ) تنبيهاً على أصالتها في التصدير

---

(١) ا : « بخلاف ما عداها » .

(٢) وزيادة على ذلك ، فإن الهمزة ترد لطلب التصوّر نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق نحو : أزيد قائم ؟ « وهل » مختصة بطلب التصديق نحو : هل قام زيد ؟

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦١ .

(٤) مثال دخولها على النفي .



نحو : « أَوَلَمْ يَسيروا في الأرض » (١) . « أفلا تعقلون » (٢) . « أَثُمَّ إذا ما وقع آمَنْتُم به » (٣) بخلاف غيْرها من الأدوات ، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه ، كما هو قياس جميع (٤) أجزاء الجملة المعطوفة نحو : « فهل أَنْتُم مُنْتَهُون » (٥) . «فكَيْفَ إذا أَصَابَتْهُم (٦) » « فأين تَذْهبون » (٧) « فأنّى تُؤْفكون » (٨) ، فأيُّ الفريقيْن (٩) » ، « فما لَكُم في المنافقين فِئَتَيْن (١٠) » ، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال : إن الهمزة في المواضع السّابقة ونحوها في محلها الأصليّ ، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير ، فيقدّر : « أمكثوا » « وَلَم يسيروا » ، «أتجهلون فلا تعقلون » (١١) .

قال أبو حيّان : وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه .

وقال ابن هشام : يُضْعِفُه ما فيه من التكلّف ، وأنه غير مطّرد .

(و) دخولها على (الشّرط) نحو : « أفإنْ مِتّ فَهُم الخالِدُون » (١٢) بخلاف « هل » ، فلا تدخل عليه . (و) على (إنْ) نحو : « أَإنَّكَ لأَنْتَ يُوسُف » (١٣) بخلاف « هل » (وعدم إعادتها بعد أم) يقال : أزيد في الدار أم عمرو ، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز : أم أعمرو ، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجارّ بعدها توكيداً في نحو : أعلى زيدٍ غضبت أم على عمروٍ ، لأنّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها

---

(١) سورة الروم ٩ . (٢) سورة آل عمران ٦٥ .
(٣) سورة يونس ٥١ .
(٤) ط فقط : « جملة أجزاء الجملة » .
(٥) سورة المائدة ٩١ . (٦) سورة النساء ٦٢ .
(٧) سورة التّكوير ٢٦ . (٨) سورة الأنعام ٩٥ .
(٩) سورة الأنعام ٨١ . (١٠) سورة النساء ٨٨ .
(١١) ط فقط : « أتجهلون أفلا تعقلون » بزيادة الهمزة الثانية .
(١٢) سورة الأنبياء ٣٤ . (١٣) سورة يوسف ٩٠ .

عليه ، كما تقدّم ، فلم تقع بعده تأكيداً بخلافِ غَيْرِها من الأدوات ، فإنها تعاد بعد « أم » نحو : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأعْمى والبَصير أَمْ هَلْ تَسْتوي الظُّلُمات والنّور » (١) . « أَمَّنْ هذا الّذي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ » (٢) .. « أَمَّنْ هذا الّذي يَرْزُقُكُم » (٣) .

(وورودها لِطلَب التّصوّر) نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ (أَدِبْسٌ (٤) في الإناء أم خَلٌّ ؟

(والتّصديق) نحو : أزيد قائم ، وأقام زيد ؟ بخلاف « هل » ، فإنّها للتّصديق خاصّة ، وبقيّة الأدوات للتّصوّر خاصّة .

(و) ورودها (للتّسوية) نحو : « سواءٌ عَلَيْهِمْ أأنْذرتَهم أم لَم تُنْذِرْهُم » (٥) .

(والإنكار) نحو : « أفَأَصْفاكُم ربُّكم بالْبَنينَ واتّخذَ من الملائكة إناثاً » (٦) . « أفَعَيِينا بالْخَلْقِ الأوّل » (٧) أي لم يقع ذلك ، ومُدّعيه كاذب .

(والتوبيخ) أي : اللّوم على ما وقَعَ نحو : « أتعْبُدون ما تَنْحِتون » (٨) .

(والتّقرير) : أي حَمْل المخاطب على الإقرار نحو : « ألم نَشْرَحْ لك صَدْرَك » (٩) ، أي شرحنا .

---

(١) سورة الرّعد ١٦ .
(٢) سورة المُلْك ٢٠ . (٣) سورة المُلْك ٢١ .
(٤) ا : « أرنت » مكان : « أدبس » تحريف . ومن الجائز أن تكون محرّفة عن كلمة : « زيت » .
(٥) سورة البقرة ٦ . (٦) الإسراء ٤٠ .
(٧) قٓ ١٥ . (٨) الصافّات ٩٥ .
(٩) سورة الشرح ١ .

(والتّهكم) نحو : « أَصَلاتُكَ تَأمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يعبُدُ آباؤنا » (١) .

(والأمر) نحو : « أَأَسْلَمْتُم » (٢) أي أَسْلِمُوا .

(والتعجّب) نحو : « أَلَمْ تَرَ إلى ربِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ » (٣) .

(والاستبطاء) نحو : « أَلَمْ يأنِ لِلّذين آمَنُوا » (٤) .

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيءٍ من ذلك .

[الألف اللينة]

(الألف اللّينة) وهي (الّتي لا تقبل الحركة ، قال ابن جنّيّ : وهذا المسمّى «لا») الذي يذكر قبل « الياء » (٥) عند عدّ الحروف ، وأنّه لم يمكن أن يلفظ به في أوّل اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل : صاد — جيم (تُوُصِّل إلى النّطق به باللاّم) كما توصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء : « الغلام » ليتَقارضا (٦) ، وأن قول المعلمين : « لا م ألف » خطأ ، لأنّ كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكره (٧) ، وليس الغرض بيان كيفيّة تركيب الحروف ، بل سرد أسماء الحروف البسائط . قال : وأمّا قول أبي النّجم :

١٣٣٠ — أقبلتُ من عند زيـاد كالخَرِفْ
تَخُـطُّ رجـلاي بخـطٍّ مختلـف
تُكتِّبان في الطريق لامَ الِفْ (٨)

(١) سورة هود ٨٧ .
(٢) سورة آل عمران ٢٠ .
(٣) سورة الفرقان ٤٥ .
(٤) سورة الحديد ١٦ .
(٥) ط : « قبل الباء » تحريف .
(٦) ط : «ليتقارضان» تحريف وانظر المغني ٢ : ٣٩ ومعنى ليتقارضا : أي ليحل كل منهما مكان الآخر :
(٧) أي في عدّ الحروف وترتيبها .
(٨) « الخرِف » : هو الذي فسد عقله لكبر سنّه والمراد بقولهم : « لام ألف » : أنه يمشي مُعْوَجاً =



فلعله تلقّاه من أفواه العامّة ، لأن الخطّ ليس له تعلّق بالفصاحة .. انتهى .

وفي حاشية الكشّاف للتفتازانيّ : كلّ الحروف إذا عدّت صُدّر فيها الاسم بالمسمّى إلاّ الألف فإنه لا يتأتّى فيه ذلك .

(وفي أيّتهما الأصل ؟ قولان) قال الفرّاء : الهمزة هي الأصل والألف السّاكنة هي الهمزة ، ترك همزتها .

وقال ابن كيسان : الألف هي الأصل . وفي حاشية الكشاف للتّفتازانيّ ، قالوا : الألف على ضربين : ليّنة ، ومتحرّكة ، فالليّنة تسمّى ألفاً ، والمتحرّكة تسمّى همزة ، والهمزة اسم مُسْتَحْدَثٌ [٢ / ٧٠] لا أَصْلِيّ ، وإنما يذكر في التهجّي : الألف ، لا الهمزة . انتهى .

وهذه الجملة مُعْتَرِضَةٌ ، وكذا ما قبلها ، وخبر المبتدأ [١] : قولي : (وترد للإنكار جوازاً في منتهى المنكور وَفْقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ (كقولك لمن قال : لقيت عمراً : أعمراه ؟ مُنْكِراً لقاءً له . وشَمِلَ المنتهى وصْفه ، والمعطوف عليه كقولك : لمن قال : رأيت عمراً الفاضل ؛ « أعمراً الفاضلاه » ولمن قال : رأيت زيداً وعمراً : أزيداً وعمراه ، وذلك غير لازم ، فلك أن لا تلحق وتقول : أعمراً أو عمراً الفاضل ، أو زيداً وعمراً فإنْ وصل المتكلّم ولم يَقْفِ امتنع الإلحاق نحو : أعمراً يا هذا .

وكذا [٢] إن فصلت الهمزة من المنكور نحو : أتقول عمراً أو اليوم عمراً [٣] .

= بعد الشراب ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه اللام ، وتارة يمش مستقيماً ، فتخط رجلاه خطّاً يشبه الألف والبيت من شواهد الخزانة ١ : ٤٨ ، والخصائص ٣ : ٢٩٧ وقد نسب إلى أبي النّجم .

(١) هذه الجملة المعترضة قوله في المتن : « وفي أيتهما الأصل ؟ قولان » وأمّا الجملة التي قبلها فقوله في المتن : « توصل به إلى النطق باللاّم » . والمبتدأ هو قوله في المتن : الألف اللّينة التي لا تقبل الحركة » وخبره قوله : « ترد للإنكار » .

(٢) ط : « وكذا أو إن » تحريف .

(٣) ط : « واليوم عمراً » بالواو فقط من دون ألف .



(وتقلب بعد ضمّ) واواً [١] (وكسرٍ) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال : قام عمروٌ [٢] : أعمروُه ، ولمن قال : قام زيد الفاضلُ : أزيدٌ الفاضِلُوه ، ولمن قال : مررت بالحارث : الحارثيه .

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلَقاً (ياء) ساكنةً بعد كسر التّنوين ، لالتقاء الساكنين ، فيقال في قام زيْدٌ : أزيدنيهِ . وفي ضربت زيداً : أزَيْدنيه . وفي مررت بزيدٍ : أزَيْدنيهِ .

(و) (ترد للتذكّر [٣] كذلك) أي كالإنكار من الاتّصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول [٤] مَنْ أراد أن يقول : رأيت الرّجل الفاضِلَ ، فنسى الفاضل ، فأراد مدّ الصوتَ ليتذكّر ؛ إذْ لم يُردْ قطع الكلام : رأيت الرّجلا . ومن أراد أن يقول : قام زيد فنسي زيداً : قاما .

وفي قلبها واواً بعد ضمّة ، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول : من أراد أن يقول : يقوم زيد فنسي : « زيدٌ » يقوموا [٥] ، ومَنْ أراد أن يقول : قد قام فنسي : « قام » قدى .

وتُقْلب بعد السّاكن الصّحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول : لم يَضْرِبْ زيد ، فنسى « زيد » لم يَضْرِبِي بخلاف المعتلّ ، فإنه يستغني بمدّه عن مدّة التذكّر نحو : موسى .

وتفارقُ مدّة الإنكار في أنها لا تلحقُها هاءُ السّكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْف ، وإنما عرَض له ما أوجب قَطْع كلامه ، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر .

---

(١) ط : « واو » بالرفع ، تحريف .

(٢) ط فقط : « قام عمر » .

(٣) ط : « للتذكير » .

(٤) ط : « كقولك » تحريف .

(٥) ا ، ب : « يقوموا » بألف بعد الواو ، تحريف . وط : « يقوموه » بهاء بعد الواو تحريف كذلك .



(و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو : « أَأَنْذَرتَهُم »[١] . ولا فَرْق بين كون الثانية مُحَقَّقَة[٢] أو مسهّلة[٣] .

(و) تَرِدُ فاصلةً بين (النّونين) نون النسوة ، ونون التّوكيد نحو اضربنانّ ، وهذه واجبة ، كما سيأتي .

(و) ترد (لغير ذلك) كمدّ الصّوت للمنادي المستغات أو المتعجّب منه أو المندوب كما تقدم في محلّه :

[ألا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو : « أَلاَ إنّهم هم السُّفهاء »[٤] . « أَلاَ يَوْم يَأتِيهم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم »[٥] .

(وتَكْثُر قَبْل النّداء) كقوله :

---

(١) سورة البقرة ٦ . وفي النسخ الثلاث كتبت : «أأنذرتهم » بهمزتين ، على ألف ورسم المصحف : « ءأنذرتهم » .

(٢) ط : « مخففة » بالفاء ، تحريف .

(٣) السيّوطي يريد قراءة ابن عبّاس وابن أبي اسحاق حيث قرآ بهمزتين بينهما مدّة .
وقد احتجّ ابن خالويه الحجة : ٤٢ لهذه القراءة فقال : « والحجّة لِمن حققهما ، وفصل بمدّة بينهما أنه استجفى الجمع بينهما ففصل بالمدّة ، لأنه كره تليين إحداهما ، فصحّح اللفظ بينهما ، وكلّ ذلك من فصيح العرب » .
على أن الزمخشريّ أنكر هذه القراءة ، وزعم أن ذلك لحن ، وخروج عن كلام العرب من وجهين ، أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حدّه .
الثاني : أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين ، لا بالقلب ألفاً .
وقد ردّ عليه أبو حيّان الأندلسيّ : بأن الكوفيين أجازوا الجمع بين الساكنين على غير الحدّ الذي أجازه البصريون .
انظر : تفسير القرطبي ١ : ١٦١ ، والبحر المحيط ١ : ٤٧ ، ٤٨ .
هذا وفي ب سقطت هذه العبارة من قوله : « الهمزتين » إلى قوله : « النونين » .

(٤) سورة البقرة ١٣ .

(٥) سورة هود ٨ .



١٣٣١ — * ألا يا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ * [١]

(ويقال) فيها : هلا بإبدال الهمزة هاء قُرِىء : « هلا يَسْجُدُوا لِلّه » [٢] .

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التّنبيه) ياء كهذه الآية .

(وها) وأكثر اسْتِعْمالها مع ضمير رَفْعٍ منفصل نحو : «ها أَنْتُم أولاءِ [٣] » ومع اسم الاشارة : كهذا زيد ، وتقع مع غَيْرِهما كقول النّابغة :

١٣٣٢ — * ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نفعَتْ
فإن صاحِبَها مُشَارِكُ النَّكَدِ [٤]

(ويلي « يا » غالباً أمرٌ) كالآية [٥] ، وكقوله :

١٣٣٣ — * ألا يا سلمى يا دار ميّ على البِلَى [٦] *

(أوليت) نحو : « يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمون » [٧] . (أو رُبّ) نحو : «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٌ يومَ القيامة » .

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله :

١٣٣٤ — يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصّالحين على سمْعانَ مِنْ جَارِ [٨]

---

(١) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ٢ : ٨٦ .

* بأحسن من صلّى وأفضلهم نفلا *

(٢) سورة النّمل ٢٥ .
(٣) سورة آل عمران ١١٩ .
(٤) ديوان النابغة ٧٣ وروايته : « ما إنّ ذي » وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت .
(٥) قوله تعالى : « ألا يسجدوا » .
(٦) سبق ذكره رقم ٣٥٣ .
(٧) سورة يس ٢٦ .
(٨) سبق ذكره رقم ٦٧٧ .

[أمَا]

(أما) بالفتح والتّخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقولـــه :

١٣٣٥ ــ أما والذي أبْكى وأَضْحَكَ والّـــذي
أمات وأحْيَا ، والذي أمرهُ الأمْرُ [(١)] *

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال : هَما ، وعما ، (وتُحْذف) أي الهمزة ، فيقال « ما » قال :

١٣٣٦ ــ ما تَرى الدَّهْرَ قد أباد مَعـدّاً وأبادَ السّراةَ من عَدْنانِ [(٢)] *

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثّلاثة فيقال : أم ، وهم ، وعم . لغات .

(و) تكون (بمعنى حقاً) ، وتُفْتحُ بعدها أنّ نحو : أمَا أنّك ذاهبٌ وهي حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركّب من حرف واسْم كما قال الفارسي في : يا زيد [(٣)] (أو مركّبـــة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى : شيء ذلك الشيء [٢ / ٧١] حقّ ، فالمعنى :

---

(١) من قصيدة لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ١ : ٥٥٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٦٩ .

(٢) قائله مجهول .
انظر شرح شواهد المغني للسّيوطي ١٧٣ .

(٣) هذا النّص منقول من المغني ١ : ٥٢ ولم يعزه السيوطي إلى صاحبه . ويعلّق الأمير على قول المغني : « كما قاله الفارسي في : يا زيـــد » بقوله : « لكن موضوع الفارسيّ اسم وحرف صورة ، وفي المعنى جملة لنيابة « يا » عن : « ادعو » وموضوع ابن خروف جملة صورة في تأويل اسم وحرف ، لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل مفرد » . انظر حاشية الأمير ١ : ٥٢ .

أحقّاً (وهي) أي أمّا حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقّاً على ذلك في نحو قولـــه :

١٣٣٧ — * أحقّاً أنَّ جيرتنا استَقَلُّوا [(١)] *

هذه (أقوال) . قال ابن هشام : الثّالث قول سيبويه : وهو الصحيح[(٢)] .

(قال المالقي[(٣)] : وتَرِدُ) أمّا (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو : أمّا تقوم . أمّا تقعد . قال ابن هشام : وقد يدّعي في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريري ، وما نافيـــة .

[تنبيهٌ]

ظاهر كلام ابن هشام في « المغنى » : أنّ الاستفتاح والتنّبيه في « ألاَ » و « أمَا » متلازمان حيث جعل التنّبيه معناها ، والاستفتاح مكانها ، وعبارته : أن « لا » تكون للتنّبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها . ويقول المُعْرِبون فيها : حرف استفتاح ، فيبيّنون مكانها ، ويهملون [(٤)] معناها .

---

(١) للمفضّل النكري وفي الدّرر ٢ : ٨٧ : « السّكري » مكان : « النكري » تحريف ، وتمامه :

* فنيّتنا ونيّتهم فريق *

وفي الأصمعيّات ص ٢٠٠ رقم ٦٩ : « ألم تر » مكان : « أحقّاً » ، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت . ونسبه في الأشباه والنظائر للخالديّين ١ : ١٤٩ لعامر بن معشر بن أسحم بن عديّ .

وانظر سيبويه ١ : ٤٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطيّ ص ١٧٠ ، وفي اللسان (فرق) غير منسوب .

(٢) المراد بالقول الثالث هو : أنّها مركّبة من همزة الاستفهام و « ما » وهو قول سيبويه . انظر المغني ١ ٣٠١ .

(٣) يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب . مات بغزّة ٦٤٠ .

(٤) ا ، ب : « فيعملون » بالعين . تحريف ، صوابه من ط ، والمغني ١ : ٦٥ .

وإفادتها التّحقيق من حيث تركّبها من الهمزة « ولا »، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النّفي أفادت التّحقيق [١] ، وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلاّن [٢] . وعبارة التّسهيل : وقد يُعزَى التنبيه إلى ألا ، وأما ، وهما للاستفتاح مطلقاً [٣] . قال أبو حيّان في شرحه في قوله : « وقد يُعْزى » إشعارٌ بالقلّة بمعنى أنّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً ، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقْصد . انتهى .

[أيْ]

(أي) بالفتح والسّكون حرفُ (للتفسير بمفرد) نحو : عندي عَسْجدٌ ، أي : ذهبٌ ، وغضنفر ، أي : أسَد (فتاليها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدلٌ) منه . وقيل : عطف (نسَق) قاله الكوفيّون ، وصاحبا « المستوفى » و «المفتاح» .

ورُدَّ بأنّا لم نر عاطِفاً يصلحُ للسّقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشّيء على مُرادِفه .

(و) التفسير (جملة) أيضاً كقوله :

١٣٣٨ — * وترْمِينَني بالطّرْف أيْ أنتَ مُذْنِبٌ [٤] *

(فإن وقَعَتْ بعد « تقول » وقبل) فعل (مسند للضّمير حُكى) الضّمير نحو : « تقول استَكْتَمْتُهُ الحديث ، أي : سألت كتمانه » يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت

---

(١) انظر المغنى ١ : ٦٥ .

(٢) ا : « مبتدآن » مكان : « مستقلان » .

(٣) التسهيل ٢٤٤ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* وتقلينني لكنّ إيّاك لا أقلى *

المغنى ١ : ٧١ ، والخزانة ٤ : ٤٩٠ .

« بإذا » مكان « أي » فتحت فقلت : إذا سألْتَهُ لأنّ « إذا » ظرف « لتقول » .

[إي]

(إي) بالكسر والسّكون حرف (للجواب كنعم) . فيكون لتصديق المخْبِر [١] ، ولإعلام المستخبر ، ولِوعْدِ الطّالب . وتقع بعد : قام زيد ، وهل [٢] قام زيد ، واضْرِب زيداً ونحوهن ، كما تقع « نعم » بعْدَهُنّ .

(و) تفارق نعم في أنّها (لا تقع إلاّ قبل [٣] القسم) كقوله تعالى : « ويَسْتَنْبِئونك أحَقٌّ هوقل إي وربِّي إنه لحَقٌّ » [٤] . ونعم تكون مع قَسَم وغير قَسَمٍ .

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيْضاً إلاّ (بعد الاستفهام) كالآية ، وغيره لم يذكر ذلك . وأشار في « المغنى » إلى تضعيفه .

وإذا وَليهَا حرْف القسم نحو : إي واللهِ ، فلا يجوز فيها إلاّ إثبات الياء . (فإن حُذِفَتْ) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما ، وهو مِن [٥] المستثنى مِنْ قاعدة المنع . (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام « الله » .

[أجَلْ]

(أجلْ) بسكون اللاّم حرف (للجواب كنَعَم) فتكون تصديقاً للمُخبِر وإعلاماً للمُسْتَخْبِر ، ووعْداً للطّالب .

---

(١) ب ، ط : « الخبر » تحريف .

(٢) « وهل » سقطت من ا ، وفي ب : « وهل لا قام زيد » بزيادة : « لا » .

(٣) ا : « مع القسم » بوضع « مع » مكان : « قبل » .

(٤) سورة يونس ٥٣ .

(٥) « مِنْ » سقطت من ط .



وتقع بعد نحو : قام زيد ، وما قام زيد ، وهل قام زيد . واضرب زيداً ، ولا تضرب زيداً .

(وخَصّها قومٌ بالخبر) دون الاستفهام والطّلب ، وعليه الزمخشري وابن مالك .

(و) خصها (ابن خَرُوف) به (في الغالب) قال : أكثر ما تكون بعده. وخَصَّها (المالقيّ بغير النفي والنّهي) وجعلها للخبر المثبت ، والطّلب بغير النهي .

(و) خَصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال : لا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : هي بعـد الخبر أحسن مِن « نعم » ، و « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها .

[بجل]

(بَجَلْ) حرفٌ (له) أيْ للجواب كنعم ، واسم فِعْل بمعنى : يكفي (و) اسم (مرادف لحسب). ويقال على الأول [١] : بجلني ، وهو نادر ، وعلى الثاني بَجلِي قـال :

١٣٣٩ — * ألا بَجلي مِنَ الشّراب ألا بجل [٢] *

[بلى]

(بلى) حرف مُرْتَجل (له) أي للجواب أصليّ الألف ، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد [٣] النّفي في الفعل . (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب .

---

(١) أي على كونه : اسم فعل بمعنى : يكفي .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر ، فلم يضمها كتابه . وهو لطرفة بن العبد . ديوانه ١١٨ . وصدره :

* ألا إنّني شربتُ أسود حالكاً *

(٣) ط : « بين » مكان : « بعد » تحريف .



وقيل : للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه) . استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيّاً أبداً . والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء ، والقياس على تأنيث « رُبَّ » وثَمَّ ، ونحوهما بالتاء [١] .

(وتختصُّ بالنّفي وتثبته) سواء كان مجرّداً نحو : « زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَن يُبْعثوا قُلْ بَلَى » [٢] . أو مقروناً بالاستفهام حقيقيّاً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فيقال : بلى ، أو توبيخاً نحو : « أَيَحْسَبُ الإنسانُ أن لن نَجْمعَ عِظامَه بلَى » [٣] أو تقريريّاً نحو : « أَلَسْتُ بِرَبّكم قالوا بلى » [٤] . أَجْرَى النّفي مع التّقرير مجرى النفي المجرّد في ردّه [٥] « ببلى » ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا :(٢ / ٧٢) نَعَمْ ، كفروا ، ووَجْهُهُ أَنْ «نَعَمْ» تصديق للخبر بِنَفْي أو إيجاب . وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث : « أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبْع أَهْلِ الجنّة ، قالوا : بلى » فهو إمّا قليل ، أو مِنْ تغيير الرّواة كما تقرّر في غير ما موضع .

[جَلَل]

(جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم. حكاه الزّجاج) في كتاب « الشّجرة » (ويرد اسماً بمعنى : عظيم) قال :

١٣٤٠ — قوْمي هُمُ قتلوا — أُمَيمَ — أخــي
فإذا رَمَيْتُ يصيبـني سَهْمــي
ولَئن عَفَوْتُ لأعفُوَن جَلَــلاً ولئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عَظْمِي [٦]

(١) ط : « بالياء » تحريف .
(٢) سورة التغابن ٧ .
(٣) سورة القيامة ٣ ، ٤ .
(٤) سورة الأعراف ١٧٢ .
(٥) ا : « دفعه » مكان : « ردّه » .
(٦) للحارث بن وعلة بن ذهل بن شيبان الذهليّ . أنظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٣٦٣ .



(و) بمعنى : (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه :

١٣٤١ — * ألا كلّ شيء سِواه جلَلْ * (١)

(و) بمعنى : (أجْل) قالوا : فعلت ذلك من جللك أي من أجلك وقال جميل :

١٣٤٢ — * رسْمِ دار وقفْتُ في طَلَلِـــهْ
كدت أقضِي الغداة مِنْ جَلَلِهْ * (٢)

قيل : أراد : من أجْله ، وقيل : أراد من عِظَمِهِ في عيني .

[جَيْر]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ ، وكَيْف حرفٌ (له) أي للجواب (كنَعَمْ) . قال في « المغني »: لا اسم بمعنى « حقّاً » فيكون مصدراً ، ولا بمعنى « أبداً » فيكون ظرفاً وإلّا لأعْرِبَتْ ، ودخل عليها «أل» ، ولم تؤكد « أجَل » في قوله :

١٣٤٣ — * أجل جَيْر إنْ كانت رِواءً أسافِلُه (٣) *

ولا قُوبِل بها « لا » في قوله :

١٣٤٤ — إذا تقول « لا ، ابنةُ العُجَيْرِ تَصْدقُ « لا » إذا تَقُول جَيْرِ (٤)

وأما قوله :

١٣٤٥ — * وقائلةٍ أَسيت فقلت : جَيْر (٥) *

---

(١) لامرىء القيس . ديوانه ٢٦١ . وصدره :
* بِقتْل بني أسدٍ ربّهُمْ *

(٢) سبق ذكره رقم ١١٤٣ .
(٣) سبق ذكره ... رقم ١٢٠٢ .
(٤) سبق ذكره رقم ١٢٠٣ .
(٥) سبق ذكره رقم ١٢٠٠ .

فالتنوين فيه للترنّم ، وهو غير مختصّ بالاسم . انتهى .

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان : جَيْرِ من حروف الجواب فيها خلاف ، أهي اسمٌ أو حرْفٌ .

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزّمن الضيّق وهو الحال إلى الزّمان الواسع ، وهو الاستقبال .

(قال البصريّة : وزمانه مع السين أَضْيَق) منه « مع سوف » نظراً إلى أن كثْرة الحروف تفيد مبالغةً في المعنى .

والكوفيّون أنكروا ذلك . وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى : « وسَوْفَ يُؤْتِ اللهُ المؤمنين أجراً عظيماً » [١] . «أولئك سَنُؤْتِيهم أَجْراً عظيماً » [٢] . « كلاَّ سيعلمون [٣] ثُمّ كَلاَّ سَوْفَ يَعْلمون » [٤] . وقال الشّـاعر :

١٣٤٦ — * وما حالةٌ إلاَّ سَيُصْرَفُ حالُهـا
إلى حالةٍ أُخْرى ، وسوف تَزُولُ * [٥]

وبالقياس على الماضي ، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان ، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلاّ مطلق المُضِيّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْد فكذلك المستقبل . (قلت) [٦] وهو

---

(١) سورة النّساء ١٤٦ .
(٢) سورة النّساء ١٦٢ . (٣) سورة النبأ ٤ .
(٤) سورة التكاثر ٤ . وفي ط : « سيعلمون » بالياء . تحريف .
(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ٢ : ٨٩ .
(٦) « قلت » سقطت من ا .

ممنوع ، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه ، وقالوا : إن « قد » تقربه من الحال .

(قيل : والاستمرار) ذكره بعضهم في « سَيَقُولُ السُّفهاءُ » [١] الآية ، مُدّعياً أنّ ذلك إنما نزل بعد قوله : « ما ولاّهم » [٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار ، لا بالاستقبال ، قال في « المغنى » : وهذا لا يعرفه النّحويون وما ذكره من أنّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولاّهم][٣] : غير موافق عليه .

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافيّ بدخول اللام) نحو : « ولَسَوْفَ يُعْطِيك رَبُّك » [٤] ، (و) بجواز (فَصْلِها بالفعل ملغىً) نحو :

١٣٤٧ — * وما أدْرِي وسوف إخَالُ أدْرِي [٥] *

والأمران مُمْتنعان في السّين ، وجوّزهما السّيرافيّ فيها أيْضاً .

(وسَوْ) بحذف الفاء (وسِي) بحذفها ، وقلْب الواو ياء مبالغة في التخفيف ، (وسف) : بحذف الوَسَط (لغات) حكاها الكوفيّون [٦] قال الشاعر [٧] :

١٣٤٨ — * فإن أهْلِكْ فَسَوْ تَجِدون فَقْدِي [٨] *

(وقيل) : إنّ هذا الحذف بوجوهه (ضرورةٌ) خاصّ بالشّعر لا لغة [٩] .

---

(١) سورة البقرة ١٤٢ . (٢) نفس الآية .

(٣) في النسخ الثلاث : « بعد قولهم غير موافق عليه » وفي العبارة نقص ، والتكملة بين المعقوفين [ ] من المغني المنقول منه هذا النصّ . انظر المغنى ١ : ١٢٢ .

(٤) سورة الضّحى ٥ . (٥) سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٦) في ا بياض بعد قوله : « حكاها » مكانه : « الكوفيون » في ب . ط .

(٧) ط : « قال بالشاعر » بزيادة الباء تحريف .

(٨) قائله مجهول . وعجزه :

* وإنْ أسْلَمْ يَطِبْ لكم المعاشُ *

انظر الدرر ٢ : ٨٩ .

(٩) « لا لغة » سقطت من ا .

(وليست السين مقتطعةً منها) أي من سوف ، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصحّ) ، لأن الأصل عدم الاقتطاع ، وقيل : إنّها فرْعُها ، ومقتطعة منها ، ورَجّحَهُ ابن مالك ، ورُدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها [1] لساوتْها في المُدَّة ، ولكانت أقلَّ استعمالاً منها . وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم ، وعن الثّاني بأنْ الفرْعَ قد يفوق الأصل : كنِعْم ؛ وبِئْس فإنّهما فرْعا محرّك العين ، وهما أكثر استعمالاً .

[قدْ]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ ، المثبت ، المجرّد) مِنْ جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجامد كعسى ، و« ليس » ، ولا الإنشائي [٢ / ٧٣] كنِعْم ، وبئِس ، ولا المنفيّ ، ولا المُقْترن بما ذكر .

(و) هي معه كالجزء ، ومِنْ ثَمّ (لا يُفْصَل منه بشيء فيقبح أن يقال : قد زيداً رأيت (إلاّ بقسم) كقوله :

١٣٤٩ — * أخالِدُ قَد والله أوْطأت عشْوة » [2] *

وسمع : « قد لعمري بتّ ساهِراً » ، « وقَدْ والله أحسنت » .

(وتكون للتوقّع) من المضارع كقولك : قد يقدم الغائب اليوم ، إذا كنت تتوقّع قدومه .

ومع الماضي ، قال الخليل : يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذّن : قد قامت الصّلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك ، وفي التّنزيل . « قد سَمِع اللهُ قَوْل التي تُجَادِلُكَ في زَوْجِها [3] لأنها كانت تتوقّع إجابة الله عز وجلّ لدعائها . (وقيل) :

---

(١) « لها » سقطت من ط .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٦٤ .

(٣) سورة المجادلة ١ .

لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصّة ، لأن التوقّع انتظار الوقوع والماضي قد وقع .

(وأنكره ابن هشام) في « المغني » (مطلقاً) فقال : والذي يَظْهرُ لي قولٌ ثالث ، وهو أنها لا تُفيدُ التّوقّع أصْلاً ، أمّا في المضارع فلأنّ قولك : يَقْدُم الغائب يُفيدُ التّوقّع بدون « قد » إذ الظّاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنّه متوقّع له . وأما في الماضي ؛ فلأنّه لو صَحّ إثبات التوقّع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقّع لصَحّ أن يقال في : لا رَجُلَ بالفتح أنّ « لا » للاستفهام لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه ، فالذي بعد « لا » يُسْتَفْهَمُ [1] عنه مِنْ جهة شخص آخر ، كما أن الماضي بعد « قَدْ » متوقّع ، كذلك ، قال : وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ فإنّه قال : إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع ، ولم يَقُلْ : إنها تفيد التوقّع ، ولم يتعرّض للتوقّع في الدّاخلة على المُضارع البتّةَ . وهذا هو الحقّ . [2] انتهى .

وقال أبو حيّان في شرح التّسهيل : لا يتحقّق التّوقّع في « قَدْ » مع دخوله على الماضي ، لأنه لا يتوقّع إلاّ المنتظر ، وهذا قد وقع : والّذي تَلَقّفْناه من أفواه الشّيوخ بالأندلس أنّها حرف تحقيق إذا دَخلَتْ على الماضي وحرْفُ توقّع إذا دخلت على المستقبل إلاّ إنْ عُنِيَ بالتوقّع أنّه كان متوقّعاً ، ثم صار ماضياً .

(و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول : قام زيد فيحتمل الماضي القريب ؛ والماضي البعيد ، فإذا قلت : قد قام اختصّ بالقريب .

(والتقليل مع المضارع) نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل .

---

(١) ط : « يسيفهم » بالياء ، تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغنى ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) انظر المغني ١ : ١٤٨ ، ١٤٩ .



(والتّحقيق معهما) مثاله مع الماضي: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّاها» (١) ومع المضارع: «قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عليه» (٢).

(قال سيبويه: والتّكثير) كقوله:

١٣٥٠ — قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُــــه
كأنّ أَثْوابَهُ مُجّتْ بفِرصاد (٣)

(و) قال (ابن سيدة: والنّفي و) حكى: «قد كنت في خير فتعرِفَهُ» بنصب «يعْرف»، وأشار إليه في التّسهيل بقوله: وربّما نفي بقد، فنصب الجواب.

قال ابن هشام: ومحلّه عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النّصب بعدها (٤) نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا (٥) إنما حَكَما بالنّفي لثبوت النّصب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ — * وألْحَق بالحجاز فأسْتَريحا (٦) *

وقراءة بعضهم: «بَلْ نَقْذِفُ بالحقّ على الباطل فَيَدْمَغَهُ» (٧) بالنصب (٨).

[كلّ]

(كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُنكّر) نحو: «كلّ نفسٍ ذائقَةُ

---

(١) سورة الشّمس ٩. (٢) سورة النّور ٦٤.
(٣) نسبه سيبويه ٢: ٣٠٧ للهذليّ، وهو لعبيد بن الأبرص. ديوانه ٤٩، وانظر الخزانة ٤: ٥٠٢.
(٤) في النسخ الثلاث: «بعده» صوابه في المغني ١: ١٥٠.
(٥) أي ابن سيده، وابن مالك. (٦) سبق ذكره رقم ١٠٢٢.
(٧) سوره الأنبياء ١٨. وفي ط فقط: «بل يقذف» بالياء، تحريف وفي ا: «الباصل» بالصاد، تحريف.
(٨) كلمة: «بالنّصب» سقطت من ط.



المَوْت »[١] ، (والمعرف المجموع) نحو : « كُلُّهم آتيه[٢] » . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو : كُلّ زيدٍ حَسَنٌ .

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس .

(ونعتاً دالاً على الكمال) لِنكرةٍ أو مَعْرفة (فتضاف حتماً لظاهرٍ مماثله لفظاً ومعنى ، نحو : أطعمنا شاة كلّ شاة وقوله :

١٣٥٢ — وإنَّ الذي حانت بِفلْجٍ دماؤُهُمْ
هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ [٣]

(قيل : أو معنى [٤] فقط . وتالية للعوامل [٥] ، فتضاف للظّاهر) نحو : « كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينة »[٦] .

(أو ضمير محذوف)[٧] نحو : « كُلاً هَدَيْنا » ، أي كُلُّهم .

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو : « إنَّ الأمْرَ كُلَّهُ لِلّه »[٨] . فيمن رفع كُلّه ، « وكُلُّهُمْ آتيهِ »[٩] .

ومن القليل قوله :

١٣٥٣ — يميدُ إذا مادت عليه دلاؤُهُم
فيَصْدُرُ عنه كلها وَهوْ ناهِلُ [١٠]

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .
(٢) سورة مريم ٩٥ .
(٣) سبق ذكره رقم ٩٣ ...
(٤) ط : « ومعنى » بالواو ، لا بأو .
(٥) أي ألاّ تكون تابعة بل تالية للعوامل . انظر المغني ١ : ١٦٥ .
(٦) سورة المدثر ٣٨ .
(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف .
(٨) سورة آل عمران ١٥٤ .
(٩) سورةمريم ٩٥ .
(١٠) قائله مجهول . انظر المغني ١ : ١٦٥ . وفي ط : « عنها » و « كلتا » مكان : « كلها » تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغني .

(وقيل : دائماً ثُمَّ إنْ أُضيفت [١] لمعرفة رُوعِي في ضميرها المعنى (أو اللّفظ) ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إن كُلُّ مَنْ في السّموات والأرض إلاّ آتِي الرَّحْمنِ عبداً ، لقد أَحْصاهُم وعدَّهم عدّاً ، وكُلُّهمْ آتيهِ يَوْمَ القيامة فَرْداً » [٢] .

(وأوجبه) أي [٧٤/٢] مراعاة اللّفظ (ابن هشام) فقال في المغنى : والصَّواب أنَّ الضّمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكّراً على لفظها نحو : « كُلُّهُم آتيهِ » [٣] ، « كُلّ أولئِك كان عَنْهُ مَسْئولاً » [٤] ، « كُلّهم [٥] جائعٌ إلاّ مَنْ أَطْعَمْتهُ » ، و « كلُّنا لَكَ عَبْدٌ » ، وأمّا الآية الأولى فجملة : « لَقَدْ أَحْصاهُم » أُجِيب بها القسم ، وليست خبراً عن « كُلّ » ، وضميرها راجع لـ « مَن » لا لِكُلّ [٦] .

(أَوْ) أُضِيفَتْ إلى نكرةٍ فثالثها) أي الأقوال (وهو المختار وفاقاً له) أي لابن هشام (إنْ نُسِب الحُكْمُ لِكلّ فَرْدٍ فاللّفظ [٧]) نحو : كُلّ رجل يُشْبِعه رغيفان . (أو) نُسِب (للمجموع فالمعنى) نحو : كُلّ رجلٍ قائمون ، أي مجموع الرّجـــال .

وأوّل الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً ، فلذلك جاء الضّمير مفرداً مذكراً في نحو : « وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه في الزُّبُر » [٨] ، ومفرداً مؤنّثاً نحو :

---

(١) ط : « إن أضيف » .

(٢) سورة مريم ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . (٣) سورة مريم ٩٥ .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

(٥) ط : « كلهم » مكان : « كلكم » تحريف ، صوابه في ا ، ب ، والمغني ١ : ١٦٩ .

(٦) انظر المغني ١ : ١٦٩ فإن هذا النصّ ملخص منه .

(٧) عبارة ابن هشام في المغني ١ : ١٦٨ : « وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو : كل رجل يشبعه رغيف » .
وفي ا : « إن نسب الحكم فريق في اللفظ » تحريف .

(٨) سورة القمر ٥٢ .



« كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رهينة »[١] . ومُثنّىً في نحو :

١٣٥٤ ـ وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما
تعاطَى القنا قوماهُمـــا أخوَانِ [٢]

ومجموعاً مذكّراً في نحو : « كُلُّ حِزْب بما لَدَيْهم فَرِحُون »[٣] ، ومجموعاً مؤنثاً في نحو :

١٣٥٥ ـ وكُلُّ مُصيبات الزّمان وجَدْتُها
سوى فُرْقةِ الأحباب هَيِّنَةَ الخَطْبِ [٤]

والثّاني : وعليه أبو حيّان جواز الأمرين مطلقاً كقوله :

١٣٥٦ ـ جَادت عليه كُلُّ عينٍ ثـــرّةٍ
فتركن كُلَّ حَديقة كالدّرهم [٥]

فقال : تَرَكْنَ ، ولم يقل : تركت ، فدلّ على جواز : كلُّ رجل قائم وقائمون .

(أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (فجوّزهما) أي : مراعاة اللّفظ والمعنى . (أبو حيّان) مثال اللفظ : « قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شاكِلَتِهِ »[٦] . فَكُلاًّ أَخَذْنا بِذَنْبِه »[٧] . ومثال المعنى : « وكُلٌّ كانوا ظالمين »[٨] .

---

(١) سورة المدثر ٣٨ .
(٢) للفرزدق . ديوانه ٨٧٥ وفي المغني ١ : ١٦٦ يقول ابن هشام : « وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى » .
(٣) سورة الروم ٣٢ .
(٤) لقيس بن ذريح . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣٨ .
(٥) من معلّقة عنترة .
(٦) سورة الإسراء ٨٤ .
(٧) سورة العنكبوت ٤٠ .
(٨) سورة الأنفال ٥٤ .

(وقال ابن هشام) في المغنى : الصواب أنه (إن قدّر) المنويّ (مفرداً نكرة وجب الإفراد) كما لو صرّح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرّفاً ، فالجمع) واجب ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما ، فالأوّل نحو : « قل كُلٌّ يَعْمل على شاكلته » [١] « كُلٌّ آمَنَ بالله » [٢] ، « كُلٌّ قد عَلِم صَلاتَه وتسبيحَه » ، [٣] والثّاني : نحو : «كل له قانتون » [٤] . «كُلٌ في فلك يَسْبحون » [٥] . « وكُلٌّ أَتَوْه داخرين » [٦] .

[مسألة]

قال البيانيّون : (إذا وقعت) كُلّ (في حيّز النّفي توجّه) النّفي (إلى الشّمول) خاصّة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعْل لبعض الأفراد) كقولك : ما جاء كلّ القوم ، ولم آخذ كل الدراهم ، وكلّ الدراهم آخذ [٧] ، وقوله :

١٣٥٧ — * مَا كُلُّ رأي الفتى يَدْعو إلى رشد * [٨]

(أو وقع النّفي) في (حيّزها توجّه إلى كُلّ فرد) نحو قوله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أَنَسِيت أم قَصُرتْ الصّلاة ؟ : (كُلُّ ذلك لم يَكُنْ) .

[كلّمـــا]

(كلّما ظرف يقتضي التكرار مركّبٌ من : « كُلّ » و « ما » المصدريّة أو النكرة)

---

(١) سورة الإسراء ٨٤ .
(٢) سورة البقرة ٢٨٥ .
(٣) سورة النور ٤١ .
(٤) سورة البقرة ١١٦ .
(٥) سورة الأنبياء ٣٣ .
(٦) سورة النّمل ٨٧ .
(٧) « وكل الدراهم آخذ » سقطت من ا ، وفي ط : « وكل الدراهم لم آخذ » .
(٨) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وانظر المغني ١ : ١٧٠ .



التي بمعنى وقت ، ومِنْ هنا جاءتها الظّرفيّة كقوله تعالى : « كُلّما رُزِقُوا منها من ثَمَرةٍ رِزْقاً قالوا هذا الّذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ » [1] فإمّا أن يكون الأصل : كُلُّ رزقٍ ، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعْل ، ثم أنبأ عن الزمان ، أيّ كلّ وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في « جئتك خفُوقَ النجم » ، أو يكون التّقدير : كلّ وقت رُزِقوا فيه ، فحذف العائد ، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقْتٍ .

(وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل : « قالوا » في الآية .

(قال أبو حيّان) : ولا يكون تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضياً .

[كلاّ]

(كلاّ : الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب : هي مركّبة من كاف التشبيه ، ولا النّافية ، قال : وإنما شدّدت لامُها لتقوية المعنى ، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين ، قال أبو حيان : وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل .

(و) الأكثر على (أنّها حرف ردْعٍ وزجْرٍ) لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت «كلاّ» في سورة فاحكم بأنها مكيّة ، لأن فيها معنى التهديد ، والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ، لأن أكثر العتو كان بها .

(وزاد) لها (قوم) لما رأوْا أنّ معنى الردع والزّجر ليس مستمراً فيها معنىً . (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها ، ويُبْتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائيّ قال : تكون (بمعنى حقّاً) أيضاً . (وزعمها مكيّ [2] اسماً حينئذ كمرادفها ، [٧٥/٢]

(١) سورة البقرة ٢٥ .

(٢) مكيّ : بن أبي طالب : صاحب الإعراب المشهور . توفي سنة ٤٣٧ . له : إعراب القرآن — التبصرة في القراءات — الوقف على كلاّ — الموجز في القراءات .



ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم : « كلاً سيَكْفُرُون بِعِبادتِهِم » [١] .

وغيره : قال : اشتراك اللّفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل ، ومخالفٌ للأصل ، ومحوج لتكلّف دعوى عِلّة لبنائها . وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رءوس الآي ، ثم إنه وصل بنيّة الوقف .

(وأبو حاتم) [٢] قال : تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، قال أبو حيّان : ولم يتقدمه إلى ذلك أحد ، ووافقه على ذلك الزّجاج [٣] وغيره .

(والنّضْر) [٤] بن شُمَيْل قال : تكون بمعنى : إي ، فتكون حرف تصديق ، وتستعمل مع القَسَم ، وخرّج عليه قوله تعالى : « كلاّ والقمر » [٥] فقال : معناه : إي والقمر .

قال ابن هشام : وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنّضر ، لأنه أكثر اطّراداً ، فإن قول النّضر لا يتأتى في قوله : « كَلاّ إنها كلمةٌ » [٦] ، وقوله : « كَلا إنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدين » [٧] ، لأنها لو كانت فيهما بمعنى : إي لكانت للوعد بالرّجوع ، وللتّصديق بالإدراك ، وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو : « كَلاَّ إنّ كتابَ الأبْرار » [٨] لأن إنّ تكسر بعد ألاَ الاستفتاحية . ولا تكسر بعد حقاً ، ولا بعد ما كان بمعناها .

قال أبو حيّان : وذهب الفرّاء ، وأبو عبد الرحمن اليزيدي ، ومحمد بن سعدان :

---

(١) سورة مريم ٨٢ .

(٢) ترجم له ١ : ٨٤ .

(٣) ط : « ووافقه عليه الزجاج » .

(٤) النضر بن شُمَيل بن خرشة بن كلثوم ... البصري الأصل أبو الحسن .
صنف : غريب الحديث – الجيم – الشمس والقمر – المدخل إلى كتاب : « العين » . مات سنة ٢٤٣ .

(٥) سورة المدّثر ٣٢ .

(٦) سورة المؤمنون ١٠٠ .

(٧) سورة الشعراء ٦٢ .

(٨) سورة المطففين ١٨ .

إلى أنَّ كلاَّ بمنزلة سوف ، قال : وهذا مذهب غريب .

[كم]

(كم) على وجهين : (خبريّة بمعنى : كثير ، واستفهاميّة بمعنى : أيّ عَدَدٍ ، لا لقلّة ، ولا كثرة ، ولا هي حرْف ولا مركّبة خلافاً لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضِعَتْ مبهمة تقبل قليلَ العددِ وكثيره ، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها ، والإضافة إليها ، وعود الضمير عليها .

وذهب بعضهم : فيما حكاه صاحب البسيط : إلى أن الخبريّة حرف للتّكثير في مقابلة « رُبَّ » الدّالة على التقليل .

وذهب الكسائيّ والفرّاء : إلى أن « كم » بوجهيها مركّبةٌ من « كاف » التشبيه و « ما » الاستفهاميّة ، وحذفت ألفها ، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو : بِمَ ؟ ولِمَ ؟ وعَمَّ ؟ وكثر الاستعمال لها ، فأسكنت ، وحدث لها بالتّركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها ، كما قاله النّحويون في لولا ، وهلاَّ .

وزعم بَعْضُهم على أنّ (١) الاستفهامية للتكثير .

(وتقع) كَمْ في حالتيها (مبتدأ) قال بعضهم : وجاز الابتداء بالخبريّة ، وإن كانت نكرةً مجهولةً حَمْلاً على الاستفهاميّة . (فيقبح الإخبار عنها بمعرفة ، وظرف ، ويمنع (٢) بمؤقت ، وإنما يحسن بنكرة نحو : كم رجل قام ، أو زارك ، وكم غلاماً دخل في ملكك (٣) ؟

(١) ط : « على أن » . وفي ا : «زعم بعضهم إلى الاستفهاميّة» ، تحريف . وفي ب : « زعم بعضهم إلى أن الاستفهامية » .

(٢) من قوله : « ويمنع بمؤقت » إلى قوله : « يعمل فيما قبله » سقط من ب .

(٣) ا : « في مكانك » .



(و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان ، وظنّ ، نحو : كم كان مالك ؟ وكم ظننت إخوتك ، بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كـ « ما » وإنّ وأخواتها .

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو : كم دراهمك ؟ أو « لكان » نحو كم كان غلمان قومك ؟ . (ومفعولاً به) نحو : كم غلاماً اشتريت ؟ . (ومجرورة بِحرْف تعلّق بتاليها) نحو : بكم درهماً اشتريت ثوبَكَ ، وبكم جارية عتقت ؟. (ومضافةً[1] قيل : إن كان) ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو : غلام كم رجل ضربت ، ورقبة كم أسير فَكَكْتَ ، فإن غلاماً معمول لضربت ، ورقبة معمول لفككت ، بخلاف : غلام كم رجل قام أو أتاك . غلام كم رجل[2] دخل في ملكك .

قال أبو حيّان : وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ، ولا أراه ، بل أرى جواز الصّورتين الأخيرتين .

ولا فَرْق بين « كمْ » والمضاف إليها ، فكما أنَّ «كم» تقع مبتدأة في : كم رجل قام ، أو أتاك ، وفي : كم غلاماً دخل في ملكك ، فكذلك ما أُضيف إليها .

(وظرْفاً) نحو : كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت .

(ومصدراً) نحو : كم ضربةً ضربت زيداً .

(قيل : ومفعولاً له) نحو : لِكَمْ إكراماً لك وَصَلْتَ ، قاله ابن هشام الخَضْراوي . قال : ولا بُدّ من حرف العلّة ، لأنه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر ، قال أبو حيّان : ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره . (وقد توقف أبو عبد الله) السّوسي (الرعّيني) من نحاة تونس في إجازة ذلك .

---

(١) ط : « ومضاف » .

(٢) سقطت كلمة : « دخل » من ا . وفي ط : « أدخل » بالهمزة .



(ولا) تقع مفعولاً (معه) ، لأنه لا يتقدّم .

(وجواب) كم (الاستفهاميّة يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من النّصب ، والرفع ، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها) ، فيجري على حسبه ، إنْ رفعاً فرفعٌ ، وإن نصباً فنصبٌ وإن جرّاً فجرٌّ ، مثال ذلك : كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت ، وبكم عبداً استعنت ، فجواب هذه كلّها على الأول [1] : أن تقول : عشرون عبداً ، وعلى الثّاني [2] أن تقول في المثال الأوّل : عشرون . وفي الثاني : عشرين ، وفي الثالث : بعشرين .

[كأيّن]

(كأيّن) اسم ككمْ) في المعنى (مركّبٌ من كاف التشبيه و) أي الاستفهاميّة المنوّنة ، وحكيت . ولهذا جاز الوقف عليها بالنّون ، لأنّ التنوين [٢ / ٧٦] لمّا دخل في التّركيب أشبه النّون الأصليّة ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل ، وهو : الحذف في الوقف .

(وقيل) : الكاف فيها هي (الزائدة) . قال ابن عصفور : ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال : وهي مع ذلك لازمةٌ كلزوم « ما » الزّائدة في « لا سيّما » ، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد ، وأي مجرور بها .

وقيل : هي اسم بسيط واختاره أبو حيّان ، قال : ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللّغات الآتية .

(وإفادتها للاستفهام نادر) . والغالب وقوعها خبريّة بمعنى : كثير نحو : « وكأيِّنْ مِنْ دابّةٍ لا تَحْمِل رِزْقَها الله يَرْزُقُها » [3] .

---

(١) وهو جواز الرّفع .

(٢) وهو مراعاة المحلّ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .



ومثالها استفهامية قولك : بكأيّن تبيع هذا الثوب ، كذا مثّله ابن عصفور ، ومثّله ابن مالك بقول أُبيٍّ لابن مسعود : كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً ؟ فقال : ثلاثاً وسبعين .

(ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ أجل أنَّ إفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور)فقالوا : لا تقع استفهاميّة البتّة .

(وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتَيْبَةَ وابن عُصْفور) حيث ذكرا أنّها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السّابق .

قال أبو حيّان : ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع ، ولا ينبغي القياس على « كم » الخبريّة ، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم ، ولا يُحْفَظُ من كلامهم .

(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملة فعليّة) مصدّرة بماض أو مضارع نحو : وكأيّن من نَبِيٍّ قُتِلَ » [1] ، « وكأيِّنْ مِنْ آيةٍ في السّموات والأرْضِ يمرّون عليها » [2] .

قال أبو حيان : قد استقرأت ما وقعتْ فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك ، ولم أقِفْ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسميّة ، ولا فعليّة مصدرة بمستقبل ولا ظرْفاً ولا مجروراً ، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب .

قال : والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر ، أو الظرف ، أو خبر كان ، كما كان ذلك في « كم » ، وفي البسيط أنّها تكون مبتدأ ، وخبراً ومفعولاً .

(ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ، ساكنة النون ، وبذلك

---

(١) سورة آل عمران ١٤٦ . وهي بهذا الرسم قراءة من القراءات السّبع ،وقد احتجّ لها ابن خالويه في حجته ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) سورة يوسف ١٠٥ .



قرأ ابن كثير ؛ وقال الشاعر :

١٣٥٨ — وكائن بالأباطح مِنْ صَدِيقٍ يراني لو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابا [١]

(وكَئِنٍ) بالقصر بوزن عَمٍ (وكَأْي) بوزن رمى ،وبه قرأ ابن مُحَيْصِن (وكَيْءٍ) بتقديم الياء على الهمزة [٢] . قال أبو حيّان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النّحويون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت .

[كذا]

(كذا اسم مركّب) من « كاف » التشبيه ، و « ذا » اسم إشارة ، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية ، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصّدر) . تقول : قبضت كذا ، وكذا دِرْهماً ، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال . (وأوجبه ابن خروف) فقال : إنهم لم يقولوا : كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، وذكر ابن مالك : أنه مسموع ، ولكنه قليل .

(وتتصرّف) بوجوه الإعراب ، فتكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاصّ .

(ولا تُتْبع) بتابع ، لا بنعت ، ولا عطف بيان ، لا تأكيد ، ولا بدل . (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء ، لأن التركيب أخرجها عن ذلك . ومن النّحويين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب ، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٨٩ .

(٢) رسمت من ب : « كآء » بالهمز بعد الألف وفوق الألف مدّ . وفي ط : « كاء » بالهمز بعد الألف ، وكلاهما ليسا مقصورين . صوابه في ا .



(وثالثها) : هي (زائدة) لازمة ، فراراً من التركيب ، إذْ لا معنى للتشبيه فيها ، وذا مجرورة بها ، كما في « كأين » سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد ، وهو ابن عصفور .

[لا]

(لا) حرف (للجواب ، نقيض نعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول : أجاءك زيد ؟ فيقال : لا ، والأصل : لا لم يجيء .

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكِنانة ، وبها قرأ الكسائِيّ . (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغةٌ لبعضهم ، حكاها في المغنى . (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال : نَحَم (لغة) حكاها النّضر بن شُميل . وفي المغنى أنّ ابن مسعود قرأ بها ، قال أبو حيّان ، لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخفّ من العين ؛ لأنّها أقرب إلى حروف الفم .

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال : قام زيد ، أو ما قام زيد : نعم . (وإعلاماً لِمُسْتَخْبِرٍ) كقولك لمن قال : هل جاء زيد ؟ نعم . وفي التنزيل : « فَهَل وَجَدْتُم ما وعَدَ ربُّكم حقّاً قالوا : نَعَمْ [1] » ، (ووَعْداً لِطالبٍ) كقولك لِمَنْ قال : اضرب زيداً : نعم ، [٢ / ٧٢] ، وكذا لمن قال : لا تضرِبْ زيداً ، وهلاّ تَفْعَل [2] .

(وتكون بعد إيجاب) نحو : قام زيد ، فيقال : نعم .

(١) سورة الأعراف ٤٤ .

(٢) ا : « وهلا تضرب » .



(و) بعد (نَفْيٍ) نحو : ما قام زيد ، فيقال : نعمْ . (و) بعد (سؤال عنهما) نحو : أكان كذا ، وأمَا [١] قام زيد ، فيقال : نعم ، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثّبوت ، وفي المنفي ، والسؤال عنه تصديق النّفي .

(قيل : وترد للتّذكير) [٢] بما بعدها ، وذلك إذا وقعت صدراً لجملة بعدها كقولك : نعم ، هذه أطلالهم . قال ابن هشام : والحقّ أنها في ذلك حرف إعلام ، وأنّها جواب لسؤال مقدّر . وقال أبو حيّان : هي فيه تصديقٌ لِما بَعْدَها، وقدّمت، قال : والتّقديم أولى من ادّعاء معنىً لم يثبت لها .

[هـــل]

(هَلْ ، ويُقال) فيها : (أل) بإبدال هائها همزة (لطلب التّصديق) نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ (وباقي الأدوات للتصوّر) نحو : مَنْ جاءك ؟ متى تقوم ؟

(وتختصّ) عن الهمزة (بورودها للجَحْد) أي يراد بالاستفهام بها النّفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلاّ [٣] في نحو : « هل جزَاءُ الإحْسانِ إلاّ الإحسان [٤] » والباء [٥] في قوله :

١٣٥٩ — * ألاّ هَلْ أخُو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ [٦] *

وصح العطف في قوله :

---

(١) ط : « أو ما قام » تحريف .

(٢) ط : « للتذكير لما » باللام .

(٣) سقطت من ط كلمة : « إلاّ » .

(٤) سورة الرّحمن ٦٠ .

(٥) ط : « والباقي » مكان : « والباء في » تحريف .

(٦) سبق ذكره رقم ٤٥١ .



١٣٦٠ – وإنّ شِفائي عَبْرةٌ مُهْراقَــةٌ
وهل عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ (١)

إذْ لا يعطف الإنشاء على الخبر ، والهمزة ، لا تردُ لذلك .

(و) تختص (بِعدَم دخولها على اسم بعده (٢) فعلٌ اختياراً) ولذلك وجب النّصب في نحو : هل زيداً ضربته ، لأنّ « هل » ، إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه ، فلا يقال : هل زيد قام ؟ إلاّ في ضرورة ، قال :

١٣٦١ – * أمْ هل كَبيرٌ بكى لَمْ يَقْضِ عَبْرتَه (٣) *

قال أبو حيّان : ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً ، بل يجب حَمْلُه على إضمار فعل ، قال : وسبب ذلك أنّ « هل » في الجملة الفعليّة مثل « قد » ، فكما أن « قَد » لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك « هل » بخلاف الهمزة ، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو : « أَبَشَراً مِنّاً واحداً نَتَّبِعُهُ (٤) ». وتقول : « أزيد قام » على الابتداء والخبر ، لأنها أُمُّ أدوات الاستفهام ، فاتّسع فيها .

(وجوّزه) أي دخول « هلْ » على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائِيّ) . فأجاز : هل زيد قام ؟ جوازاً حسناً ، لأنهم أجازوا : هل زيد قائم ، وابتدأُوا بعدها الأسماء ، فكذا مع وجود الفعل ، ورُدَّ بأنّهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره ، فالابتداءِ أَحْرى .

---

(١) لامرىء القيس . من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ والمنصف ٣ : ٤٠ ، والخزانة ٤ : ٦١ .

(٢) ط فقط : « بعد فعل » بسقوط الضمير ، تحريف .

(٣) لعلقمة الفحل ، ديوانه ١٧ . وعجزه :

* إثر الأحبّة يَوْمَ البيْن مشكومُ *

(٤) سورة القمر ٢٤ .



(قيل : وتَرِدُ للتسْوية) كما ترد الهمزة نحو : علمت هل قام زيداً أم عمرو ؟ قال أبو حيّان : كذا زعم بعضهم ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب ، والمعروف أنّ ذلك مما تُفرد به الهمزة .

(قيل : والتّقرير) قال أبو حيان : والمعروف أنّ ذلك للهمزة دون هل ، (قال) الجلال (القزويني) : في بعض [١] : (والتمنّيّ) في بَعْض [٢] .

وقال (المبرّد) في المقتضب : وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى : « هَلْ أَتى على الإنسان حينٌ من الدّهرِ » [٣] ، قال جماعة : قد أتى .

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيّان ، وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنما هو شيء قالـه المفسّرون في الآية . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع اليهم في مثل هذا ، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين .

(وقال الزّمخشري) في المُفصّل ، (والسكّاكي) في المفتاح : أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها : أبداً ، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدّرة) معها .

قال ابن هشام : ونقله عن سيبويه ، وعبارته في المفصل : وعند سيبويه : أن « هل » بمعنى « قد » ، إلاّ أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله :

١٣٦٢ ــ سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا
أَهَلْ رأَوْنَا بسَفْح القاع ذِي الأكم [٤]

(١) كلمة : « بعض » سقطت من ا ومكانها بياض وسقطت كذلك من ب ، وليس في مكانها بياض .
(٢) « في بعض » سقطت من ا ، ب . (٣) سورة الإنسان ١ .
(٤) لزيد الخيرْ . انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٧٧٢ .



انتهى .

قال ابن هشام : ولو كان كما ذكر لم تدخل إلاّ على الفعل كقَدْ . قال : ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه : وهل : وهي للاستفهام . لم يزد على ذلك .

وقال أبو حيّان : وفي « الإفصاح » : ذكر جماعة من النّحويين وأهل اللغة ؛ أنّ « هل » تكون بمعنى « قد » مجرَّدة من الاستفهام وربّما فسّروا بذلك قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدّهر »[1] ، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه : وتقول : قعد أم هل قام ، هي بمنزلة « قد » فقيل : أراد أنها بمنزلة « قد » في الأصل .

وقال أبو حيّان في موضع آخر : زعموا أنّ « هل » بمنزلة « قد » ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة ، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسميّة ، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد ؛ لأنّ « قد » لا تدخل على الجملة الاسمية [٢ / ٧٨] .

(و) قال (ابن مالك : تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة كالبيت السّابق .

قال أبو حيّان : ولا دلالة له في ذلك على التّعيين ، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس ، إنما جاء منه هذا البيت أو بيتٌ آخر إن كان جاء ، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التّأكيد ، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو :

١٣٦٣ — * فأصبحْنَ لا يَسْألْنَه عَنْ بِما به[2] *

ونحـــو :

(١) سورة الإنسان ١ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٩٤ .



١٣٦٤ - * ولا للِما بِهِمْ أبداً دَواءُ [(١)] *

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة « قدْ » . انتهى .

ووافقه ابن هشام في المغني ، ثم المراد بمعنى : « قد » المذكورة قيل : التّقريب ؛ قال في الكشّاف : « هل أتى » أيْ « قد » أتى على معنى التّقرير والتّقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفةٌ من الزّمان الطّويل الممتدّ ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً . قال ابن هشام : وفسّرها غيره بـ«قد» خاصّة ولم يحملوا «قد» على معنى التّقريب ، بل على معنى [(٢)] التّحقيق .

وقال بعضهم : معناها : التّوقع ، وكأنّه قيل لقومٍ يتوقّعون الخبر عمّا أتى على الإنسان ، وهو آدم عليه السّلام . قال : والحين : زمن كونه طيناً .

[مسألة]

(مسألة) : صَدْر الكلام [(٣)] للاستفهام ، والتّحضيض ، والتّنبيه غير «ها» ولام الابتداء ، ولعلّ ، وما النافية ، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال : عمراً ما ضرب زيدٌ (وفي لا) النافية أقوال : أحدها : أنّ لها الصّدر ، كـ (ما) . (ثانيها ، وثالثها) — وهو (الأصحّ) : إنْ كانت في جواب قسم « وربّ » غالباً ، لا للتّنفيس في الأصحّ .

---

(١) صدره :

* فلا والله لا يلفى لما بي *

لمسلم بن معبد الوالبي .

انظر : المحتسب ٢ : ٢٥٦ ، والخصائص ٢ : ٢٨٢ وابن يعيش ٧ : ١٧ والخزانة ١ : ٣٦٤/ ٢ : ٣٥٢/٤ : ٢٧٣ ، والعيني ٤ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والأشموني ٣ : ٨٣ .

(٢) « على معنى التقريب بل على معنى » سقط من ١ .

(٣) ط فقط : « صدر الكلام الاستفهام » .



[نونا التوكيد]

(نون التوكيد) نوعان : (خفيفة ، وثقيلة ، والتأكيد بها) أي الثّقيلة أشدُّ من التأكيد بالخفيفة نصّ عليه الخليل (وليست هي الأصل) والخفيفة فرع عنها خفّفت كما تخفف أنّ (خلافاً للكوفيّة) حيث ذهبوا إلى ذلك .

واستدّل البصريون على أنّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِها بأنّ لها أحكاماً ليست للشديدة ، كما سيأتي .

(وتدخل جوازاً على الأمر) كاضْرِبَنْ ، وقوله :

١٣٦٥ — * وأنْزِلَنْ سكينةً علَيْنا [١] *

(والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطّلب أمراً أم نهياً أم تحضيضاً أم تمنّياً ، أم استفهاماً بحرْف أم باسم [٢] كقوله :

١٣٦٦ — * فإيّاكَ والمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنّها [٣] *

وقولــه :

١٣٦٧ — * هلا تُمَنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ [٤] *

---

(١) رجز . قيل : لعبد الله بن رواحة . وقيل : لعامر بن الأكوع وصدره :

* فثبّتْ الأقدام إنْ لاقينا *

وفي النسخ الثلاث : « فأنزلن » بالفاء .

(٢) ا ، ب : « أم تمنياً بحرف أم باسم » تحريف وفي ط : « أم باسم » سقطت من النّص .

(٣) للأعشى . ديوانه ٤٨ وروايته :

وذا النُّصُب المنصوب لا تَنْسُكُنّهُ ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وانظر سيبويه ٢ : ١٤٩ . وفي ا ، ب : « فإياك والبنات » تحريف .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

=

وقولـه :

١٣٦٨ – * فَلَيْتَكِ يوم المُلْتَقى تَرَيِنّني [١] *

وقولـه :

١٣٦٩ – * وهـل يَمْنعنّي ارتيادي البـلا
دَ مِنْ حذَر الموت أنْ يأتِيَنْ [٢] *

وقوله :

١٣٧٠ – * أفبعد كِنْدةَ تمدحنَّ قَبيلا [٣] *

وقولـه :

١٣٧١ – فأقْبِلْ على رَهْطي ورهْطِكِ نَبْتَحِثْ
مَساعِيَنا حتى تَرى كَيْفَ نفعلا [٤] *

وقوله :

١٣٧٢ – * ألا لَيْتَ شِعري ما يَقُولَنْ فوارسٌ
إذا حَارب الهامَ المصَيّح هامتي [٥] *

= * كما عَهِدْتُكِ في أيّام ذي سَلَم *

من شواهد الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* لِكَيْ تَعْلمي أنيّ امرؤٌ بك هائِمُ *

الأشموني ٣ : ٢١٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ٢٠٦ . وسيبويه ٢ : ١٥١ ، ٢٩٠ . والأشموني ٣ : ٢١٤ . وفي ا ، ط والدرر ٢ : ٩٦ : « ارتياد البلاد » مكان : « ارتيادي » .

(٣) في الدرر ٢ : ٩٧ قال : « من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها مع أنه في سيبويه ٢ : ١٥١ نسب للمقنّع : وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٤) سيبويه ٢ : ١٥١ ، والخزانة ٤ : ٥٥٨ ، والأشموني ٣ : ٢١٤ .

(٥) في الدرر ٢ : ٩٧ يقول : « لم أعثر على قائل هذا البيت » . وقائله رجل من ضبّة كما نصّ =

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال : لا يلحقه ، وخصّ ذلك بالهمزة ، وهل . ورُدّ بالسماع في البيتين المذكورين . (و) تدخل (لزوماً) المضارع (المثبت المستقبل ، جواب قسم) نحو : واللهِ لَيَقُومَنَّ ، بخلاف المنفيّ نحو : « لا أقسم »[1] ، والحال ، نحو : والله ليقوم زيدٌ الآنَ . والمقرون بحرف تنفيس نحو : « ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّكَ فتَرْضى »[2] ؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال ، فكرهوا الجمع بين حَرْفَيْن لمعنى واحد .

(و) تدخل (كثيراً ، وقيل : لزوماً) المضارع (التالي إمّا) الشرطيّة نحو : « فإما نَذْهَبَنَّ بِكَ »[3] . « وإمّا يَنْزَغَنّك »[4] .

ولم يقع في القرآن إلاّ مؤكّداً بالنّون ، ومِنْ ثَمَّ قال المبرّد والزّجّاج : إنها لازمة لا يجوز حذفها إلاّ في الضّرورة كقوله :

١٣٧٣ — * إمّا تَرَيْ رأسِي تغيّر لونُه[5] *

ولكثْرة حذفها في الشِّعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام .

(لا الجزاء ، والمنفيّ بما ، ولا ، ولم ، والتعجّب ، والماضي ومدخول ربّما ، وما الزائدة ، وسائر أدوات الشرط ، والخالي مما ذكر ، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلاّ (شذوذاً وضرورة ، أوْ مثلاً) كقوله :

= على ذلك أبو زيد في نوادره ٢٣ . وروايته :

ألا ليت شعري ما يقول مُخَارقٌ ... إذا جاوب الهامَ المصيّح هامتي

وعلى ذلك فـ « حارب » بالحاء والراء . تحريف

(١) سورة القيامة ١ .

(٢) سورة الضّحى ٥ .

(٣) سورة الزخرف ٤١ .

(٤) سورة الأعراف ٢٠٠ .

(٥) لحسّان بن ثابت ديوانه ١٨٣ . وتمامه :

* شمطاً فأصبح كالثّغام المُمْحِل *

١٣٧٤ – * حَدِيثاً مَتَى مَا يأتِكَ الخيرُ يَنْفَعا [١] *

وقولك : ما في الدّار يقومن زيد . وقوله تعالى : « واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذِين ظَلَمُوا منكم خاصّة » [٢] ، وقول الشّاعر :

١٣٧٥ – * فَلاذا نعيمٍ يتْرُكَنْ لنعيمه [٣] *

وقولـه :

١٣٧٦ – * يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما [٤] *

وقولـه :

١٣٧٧ – * فأحْرِبه مِنْ طُول فقْرٍ وأحْرِيا [٥] *

وقولـه :

---

(١) للنجاشي الحارثي . وصدره :

* تبَتّم نَباتَ الخيزُرانيِّ في الثّرى *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٣ .

(٢) سورة الأنفال ٢٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة أيضاً .

(٤) قيل : لمساور العبسي . وقيل : للعجاج . وتمامه :

* شَيخاً على كُرْسِيِّه مُعمّما *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٩ .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* ومستبدلٍ من بعد غَضْبي صُرَيمةً *

انظر : شرح شواهد المغني للسّيوطي ٧٥٩ ، والأشموني ٣ : ٢٢٠ وانظر قصة الخلاف في رواية هذا البيت في كلمتي : غضبي ، وأحريا .



١٣٧٨ – * دامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رحمْتِ مُتَيَّماً [١] *.

وقولـــه :

١٣٧٩ – * رَبّما أَوْفَيْتُ في عَلَـــمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاتُ [٢] *

وقولـــه :

١٣٨٠ – * قليلاً به ما يَحْمدنّك وارثٌ [٣] *

وقوله : [٢/٧٩]

١٣٨١ – * مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُم فليس بآيبٍ [٤] *

وقولـــه :

٢٣٨٢ – * ومَهْما تَشَأْ منه فَزارَةُ تَمْنعا [٥] *

---

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

* لولاكِ لم يكُ للصّبابة جانِحا *

انظر شرح شواهد المغني للسيوطيّ ٧٦٠ ، والمغني ٢ : ٢٢ والأشموني ٣ : ٢١٣ . وفي ا ، ب : « دام سعدك لقد جيت سما » . وكلاهما تحريف .

(٢) سبق ذكره رقم ١١٥٢ .

(٣) لحاتم الطائيّ ديوانه ٨١ وتمامه :

* إذا نال مما كنت تجمع مغنما *

ورواية الديوان : « قليل » بالرفع ، و « ساق » مكان : « نال » .

(٤) لبنت مرّة بن عاهان الحارثيّ . وتمامه :

* أبداً وقتْلُ بني قُتَيْبة شافِي *

سيبويه ٢ : ١٥٢ ، والخزانة ٤ : ٥٦٥ .

(٥) للكميت . وصدره :

* فمهما نشأ منه فزارةُ تُعْطِكُم *

ونسبه سيبويه ٢ : ١٥٢ لابن الخرع . وانظر الخزانة ٤ : ٥٥٩ .

وقولــه :

١٣٨٣ — * لَيْتَ شِعْرِي وأشْعُرَنَّ إذا ما [١] *

وقولــه :

١٣٨٤ — * أقَائِلُنَّ أحْضِروا الشّهــودا [٢] *

(ويفتح آخره) أي المضارع مع النّون لتركيبه معها . وقيل : لالتقاء الساكنين آخر الفعل ، وأوّل النّون الأولى ، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدَنَّ أم معتلاً كاخْشَيَنَّ وارْمِيَنَّ .

(وحذفُه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغةٌ) لفَزَارة يقولون في : ابْكِيَنَّ : ابْكِنَّ بحذف الياء . قال شاعرهم :

١٣٨٥ — * وابْكِنَّ عَيْشاً تَولّى بعد جِدّته [٣] *

وقــال :

١٣٨٦ — * ولا تُقاسِنَّ بعدي الهَمَّ والجزَعا [٤] *

---

(١) للسموأل بن عادياء . وتمامه :

* قرّبوها مَنْشورةً ودُعيتُ *

ديوانه ٨١ ، والأشموني ٢ : ٢٢١ .

(٢) لرجل من هذيل . وقبله :

أرأيت إنْ جاءتْ به أملودا مرجّلا ويلبس البرودا

أنظر شواهد العيني . هامش الأشموني ٣ : ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* طابت أصائِلُهُ في ذلك البلد *

ورواية ابن هشام في المغني ١ : ١٧٧ : « تقضّي » مكان : « تولّي »

(٤) لمحمد بن بشير البصريّ . من أبيات لها قصة في أمالي القالي ١ : ٢٢ . وصدره :

=

وغيرهم بفتح الياء ، ولا يحذفها فيقول : ابكيَن ، ولا تقاسيَن .

(فإنْ كان) مع آخره (واوٌ، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو : لتقُومنّ يا رجال ، ولتقومِنّ يا هند ، وأصلهما : لتَقوموا ، ولتقومي ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (وإلاّ) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة ، وهي الفتحة (تثبت محرّكة بها) أي : بالحركة المجانِسَة نحو : اخْشَوُنّ يا قوم بضمّ الواو ، واخْشَيِنّ يا هند بكسر الياء ؛ إذْ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها .

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال : اخْشِنّ يا هند بحذف الياء . (وقيل) : هو لغة طائفية نقل ذلك عنهم الفرّاء .

(أمّا الألف) [1] الضّمير ، فلا يُحْذف بل يَبْقَى ، كما يؤخذ من قولي .

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلاّ الثقيلة) نحو : اضربانّ يا زيدان ، واضربنانّ يا هندات ، ولا تقع الخفيفةُ ، لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلافاً ليونس والكوفيّة) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة .

قال ابن مالك : ويؤيّده قراءة بعضهم : « فَدَمّرانِّهمْ تَدْمِيراً » [2] . ويمكن أنْ يكون منه قراءة ابن ذكوان : « ولا تَتّبِعانِ سبيل الذين لا يَعْلَمون » [3] . انتهى .

وأمّا سيبويه ، فإنه قال : ردّاً على من أجاز ذلك : هذا لم تقله العرب ، وليس له

= * لا تُتْبِعَنْ لوْعةً إثْرِي ولا هَلَعا *

وانظر الأشموني ٣ : ٢٢١ .

(١) ط : « ألف الضّمير » .

(٢) سورة الفرقان ٣٦ والقراءة المشهورة : « فدمّرناهم » وانظر المحسب ٢ : ١٢٢ .

(٣) سورة يونس ٨٩ .



نظير في كلامهم وعلى الأوّل (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين ، لالتقاء الساكنين .

(وتفصل النون) من نون الإناث (بألف على القولين) أي على قول الجمهور ، ويونس معاً ، أي مَنْ أكّد بالثّقيلة فصل بها نحو : اضربنانِّ ، ومَنْ أكّد بالخفيفة ، فصل [١] بها نحو : اضربنانِ .

(وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله :

١٣٨٧ – لا تُهِينَ الفقير علّك أنْ تركع يوماً ، والدّهْرُ قد رفَعه [٢]

(وندر) حذفها في الوصل دونه كقوله :

١٣٨٨ – * اضْرِفَ عنك الهموم طَارِقَها [٣] *

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمٍّ مردوداً ما حُذِفَ لها) من ياءٍ ، أو واوٍ ، لزوال سبب حذفهما ، وهو التقاء السّاكنين بحذفها كقولك في : اضْرِبِنْ ، واضْرِبُنْ : اضْرِبي واضْرِبُوا .

وقال أبو حيّان : الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التّوكيد ، ثم يحذف ، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له .

وأجاز يونس في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو :

---

(١) ط « أفصل بها » بزيادة ألف في أوله . تحريف .

(٢) سبق ذكره ٤٩٥ .

(٣) نسب إلى طرفة . وقد اختلف في هذه النسبة وعجزه :

* ضَرْبَكَ بالسّيف قَوْنَس الفرس *

في شرح شواهد المغني للسّيوطي ٩٣٣ : « قال ابن بري : إنه مصنوع » وقد روي : « اضْرِبَ » مكان : « اصرفت » وهي الرواية الصحيحة عند العيني :

والقوْنس : العظم الناتيء بين أذني الفرس .



اخْشَوُنْ ، واخْشَيِنْ ، فيقال : اخْشَيِ واخْشَوُوا [١] .

(كما أُبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن : اضْربَا ، وفي التنزيل : « لَنَسْفَعاً » [٢] ولذلك رسم بالألف على نيّة الوقف .

[خاتمةٌ]

(خاتمة) : (التّنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطّاً) ، هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، وأوجزها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطّاً . (وهو) أقسام :

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المُنْصرف (دلالة على أصالته ، إذا لم يبن ، ولم يمنع الصّرف) لسلامته من شبه الحرْف ومِنْ شَبَه الفعل ، (ومن ثَمّ) أي من أجل ذلك (سُمّي صَرْفاً) أيضاً .

فالصّرف هو تنوين التّمكين الذي إذا حُرِمَهُ [٣] الاسم لمشابهة الفعل ، قيل : مُنِع مِن الصّرف .

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المُنْصرف ، وغيره) . و (قال الفراء) : (فرقاً) بين الاسم والفعل . وقال (قطرب والسّهيليّ : فرقاً بين المفرد والمضاف ، ومن ثَمّ حذف في الإضافة .

(وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنّكرة) نحو : صهٍ ، وسيبويهٍ آخر ، وهو مسموع في باب اسم الفعل ، ومطّرد

(١) في ط : « واخشوا » بواو واحدة ، وهو تحريف .

(٢) سورة العلق ١٥ .

(٣) ب : « إذا جزمه الاسم » بالجيم والزّاي . وفي ط : « إذا جربه الاسم » بالجيم في «جر» والباء في «به» . وكلاهما تحريف صوابه في ا .

(٤) سورة الواقعة ٨٤ . (٥) سورة الأنبياء ٣٣ .



في كل علم مختوم بـ « ويه » .

(وعِوَض يلحق « إذْ » و « كُلاّ » ، و « بَعْضاً » « وأيّاً » عَوضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو : « وأنتُم حينَئذٍ تَنْظرون »(1) . « كُلٌّ في فَلَكٍ »(2) . « فضَّلنا بَعْضَهم على بَعْضٍ »(3) . « أياً ما تَدْعو »(4) .

(والمتناهي المعتلّ) اللام ، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ . (عِوَضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل : مِن الحركة فقط) قاله [٢ / ٨٠] المبرّد والزّجاجيّ(5) .

(وقيل : هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في « إذْ » لإعرابها بالإضافة إليها ، ورجع في « كُلّ » ونحوه لزوال الإضافة الّتي كانت تعارضه ، وفي باب جوارٍ ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد : كسلام ، وكلام ، فصرف . وردّ بأن الحذف ، عارضٌ ، فلا يعتدّ به .

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السّالم (نحو : مُسْلِمَاتٍ) فإنه في مقابلة النّون في نحو : مسلمين . (وقال) علي بن عيسى (الرّبعي : هو فيه للصّرف) . ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات(6) .

(و) قال الرَّضي هو (لهما . وقيل) هو (عِوضٌ من الفتحة) نصباً ورُدّ بأنه

---

(1) سورة البقرة ٥٠ . (2) سورة الأنبياء ٣٣ .

(3) سورة البقرة ٢٥٣ .

(4) سورة الإسراء ١١٠ وفي ط : « تدعوا » بألف بعد الواو اتباعاً لرسم المصحف .

(5) ط فقط : « الزّجّاج » .

(6) ما سمّي به مؤنث مثل : « عرفات » ، و « أذرعات » لقربة وذلك لاجتماع ما نعى الصرف فيه ، وهما : العلميّة والتأنيث . وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين .
وللصبّان بحث في هذا الموضوع إذ يقول : ولي فيه بحث ، لأن من ينوّن نحو : « عرفات » ينظر إلى ما قبل العلميّة فلا يعتبر : « اجتماع العلتين » كما أن مَنْ يمنعه التنوين ، ويجرّه بالفتحة ينظر إلى ما بعدها . ومَنْ يمنعه ويجرّه بالكسرة ينظر إلى الحالتين . انظر الصبان ١ : ٣٦ .



بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ ، ثم الفتحة قد عوِّض منها الكسرة فما هذا العوض ؟

(وترنّم في الرّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف ، والواو ، والياء لقطع الترنّم [1] الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز ، فإنهم يثبتون المَـدّة .

(وغال في) الرّويّ (المقيّد) أثبته الأخفش وغيره . (وأنكره الزّجاج) والسّيرافيّ ، لأنه يكسر الوزن .

وقال (ابن يعيش : هو ضَرْبٌ من الترنّم زاعماً أن الترنّم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغَنّ .

(ويكونان) أي : تنوين الترنم والغالي في ذي أل ، والفعل ، والحرف كقوله :

١٣٨٩ — * أقلّي اللّوم، عاذِلَ والعتابَنْ وقُولي : إنْ أَصبْتُ لَقَدْ أصابَنْ * [2]

وقولـــه :

١٣٩٠ — * لمّا تزل بركابنا وكأن قَدِنْ [3] *

وقولـــه :

١٣٩١ — * وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [4] *

وقولـــه :

---

(١) لأن الترنّم مدّ الصوت بمدّة تجانس حرف الرّوي .

(٢) لجرير : من شواهد ابن يعيش ٤ : ١٥ والخصائص ١ : ١٧١/٢ : ٩٦ ، والمنصف ١ : ٢٢٤/ ٢ : ٧٩ . والخزانة ١ : ٣٤/٤ : ٥٥٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٥٤١ .

(٤) سبق ذكره رقم ١١٤١ .



١٣٩٢ — * وبعد وعلى المَرْءِ ما يأتَمِرنْ [١] *

وقولــه :

١٣٩٣ — * قالت بناتُ العمى يا سلمى وإنِنْ [٢] *

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين ، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل» .

(ومن ثَمّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه : (هما نونان ، لا تنويان) قالا : ولعلّ الشاعر زاد أن [٣] آخر كلّ بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهّم السّامع أنه نون وكسر الرّوي .

وقال أبو الحجّاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدّة) وليسا بتنوين .

(وزاد ابن الخبّاز) في شرح الجزُوليّة : (تنوين ضرورة في المنادى ، وما لا ينصرف) . قال ابن هشام : وبقوله أقول في المنادى دون الآخر ، لأن الضرورة أباحت الصّرف ، فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى . نحو :

١٣٩٤ — * سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها [٤] *

فإن الاسم مبنيٌّ على الضّمّ .

(و) زاد أيضاً تنوين حكاية . كأن يسمّى رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ

(١) لامرىء القيس ديوان ١٥٤ . وصدره :

* أحارِ بنَ عمرو كأني خَمِرنْ *

ورواية الديوان : « كأني خمر » . و « ما يأتمر » .

(٢) سبق ذكره رقم ١٣٠٨ .

(٣) « أن » سقطت من ط فقط . وهي مذكورة في ا ، ب ، والتصريح ١ : ٣٦ .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٠ .



المسمّى به . قال ابن هشام : وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصّرف ، لأن الذي كان قبل التّسمية حكى بعدها .

وزاد بعضهم : وتنوين شذوذ كقول بعضهم : هؤلاءٍ قومك ، حكاه أبو زيد ، وفائدته : تكثير اللّفظ ، قال ابن مالك : والصّحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن (١) ، وليس بتنوين.

قال ابن هشام : وفيما قاله نظر ، لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً ، فهذا دليل منه على أنه سمعه (٢) في الوصْل دون الوقف ، ونون ضَيْفن ليست كذلك ..

انتهى بحمد الله الجزء الرابع

ويليه — إن شاء الله — الجزء الخامس

وأوّله : الكتاب الرابع في العوامل .

الكويت ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م

---

(١) للطّفيليّ .

(٢) في النسخ الثلاث : «على أن مثله» تحريف . صوابه في المغني ٢ : ٢٥ .



فهرس الجزء الرابع

من همع الهوامع



الصفحة

الموضوع

التمييز من ٦٢ – ٨٦

نواصب المضارع من ٨٧ إلى ١٤٩



الموضوع | الصفحة

المجرورات من ١٥١ إلى ٣٠٧

مبحث حروف الجرّ من ١٥٣ إلى ٢٢١



الحروف غير العاطفة من ٣٦١ ــ ٤٠٩



